

# اصول الفتن وأدائها

أ. د. محمد تقي غفثاني



دار الفکر  
بغداد

أَصُولُ الْاِقْتَاءِ وَالْاِئْتِ



# اصول الافتاء والاداب

أ.د. محمد تقي عثمان

دار الفقه  
مشق

مجلس الدولة  
سنة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٢٥ م

وزارة التعليم  
دمشق

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٢٤ م

حقوق الطبع محفوظة

أُلفت، وصيغ، حررت من:

دار القلم - دمشق

هاتف: ٢٢٢٢١٩٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٢٨ ص. ب. ١١٢٢

[www.daralqalam-sy.com](http://www.daralqalam-sy.com)

الدار الشامية - بيروت

هاتف: ٨٥٥٥٥٦ (٠٦) فاكس: ٨٥٥٥٥٦ (٠٦)

ص. ب. ١٩٢/٢٥٠٤

نور (جميع حقوق) في الجمهورية عن طريق:

دار البشير - جدة

٢٠١٦ م - ١٤٣٨ هـ هاتف: ١٦٥٤٩٩٥ فاكس: ١٦٥٤٩٩٤

9 780000 000000



9 780000 000000

## سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ

### المقدمة

استخدتُ لله ربَّ العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا خاتم النبيين،  
وعسى أنه وصحبه أجمعين، وعلى كل من نعمهم بإحسان إلى يوم الدين.

أنا بعدُ فَكُنْتُ أثناء تدريسي طلباً الشخص في الإفتاء في جامعة دار  
العلوم كرائشي أُمِّيتُ عليهم مذكِّرة لخصتُ فيها (شرح عقود ربِّ المعنى)  
لأبي عبد بنين رحمه الله تعالى، وأضفتُ إليها بعض الفوائد في معرفة حقيقة  
انفتقار وتاريخها وشروطها وأدائها من كتب مختلفة.

وأم رول الطلاب يَتَقَاوَنُ هذه المذكِّرة فيما بينهم، يُعِينُهُمْ فِي  
مهامهم، وقد طَلَبَ مِنِّي كثيرٌ منهم أن تُعَيِّنَ هذه المذكِّرة حتى يُكْفِرُوا  
مؤونة النفس والتَّصْمِير، ولكنِّي كُنْتُ لَا أُزِيدُ أَنْ تُعَيِّنَ هذه المذكِّرة قُلْ أَنْ  
أُعَيِّنَ نَبِيهَا التَّنْظَر، وَأَسْتَأْذِنُهَا فِي صَوْنِ تَالِيْفِ مُتَّحِلٍ.

لَخِصْتُ عَلَى ذَلِكَ سَوْدًا لَارِدًا حَامِ أَسْمَاءِي، وَقَدَّيْتُ أَسْفَارِي، ثُمَّ أُنَاجَ  
لِي اللَّهُ سِيحَابَهُ قُرْصَةً لِإِهَادَةِ التَّنْظَرِ نَبِيهَا، مَرَّجَحْتُ كَثِيرًا مِنَ الْكُتُبِ طَالَمَا  
تَلَعْتُ، وَدَارَسًا لِلدُّوْصُوعَاتِ الشَّائِكَةِ الَّتِي كُنْتُ يَتَعَمَّى أَحْتَاجُ إِلَى تَنْجِيْهَا  
وَضَبْطِهَا، فَحَدَّثْتُ مِنْ تِلْكَ الْمَذْكُورَةِ أَشْيَاءَ، وَتَعَرَّضْتُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَحَبِّ  
الَّتِي نَبَا صَلَوةً قَوِيَّةً بِالْمَوْضُوعِ، وَاحْتَدَثُ مَا فِي وَسْطِي أَنْ أَتَقَبَّحَ السَّائِلُ  
الَّتِي نَعْتَاجُ إِلَى تَنْجِيْهِ مَدْرَاسَةٍ وَاقِيَةٍ، ثُمَّ عَرَّضْتُ نَتَائِجَ دِرَاسَتِي فِي هَذَا  
الْكِتَابِ، حَتَّى يَكُونَ تَالِيْفٌ جَامِعًا يَبَيِّنُ بِمَقْصَدِهِ، وَيُعَيِّنُ أَمْنَالِي مِنَ طَلَبَةِ  
الْعِلْمِ فِي أَدَاءِ فِهْمَتِهِمْ، وَفَدَّ حَالًا - وَالْحَمْدُ كُلُّهُ لَه تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ أُنْقِرَهُ



# الْفَصِيلُ الْأَوَّلُ

## الْفَتْوَى وَحُطُورُهَا

- الفتوى في اللغة والاصطلاح.
- أقسام الفتوى.
- الفرق بين الإفتاء والفتاء.
- نهى السلف للفتيا.

\*\*\*



في صدارة هذا الكتاب الذي هو بين أيديكم، وأشكر الله سبحانه على هذا التوفيق، وأسأله أن يقدر فيه النفع بقدرته ورحمته.

ولا ينسني هامساً إلا أنا أشكر بضميم قلبي الأخ في الله صاحبني الفاضل الفقيح شاكراً صديق جاكه، را حفظه الله تعالى، الذي أعانني طوال هذا العمل في مراجعة الكتب، واستخراج المسائل، ونقل النصوص الفقهية، وهو الذي جمع في حقه مريضة الفقهاء الثمن جاء ذكرهم في الكتاب، وهي مذكورة في الحواشي تحت اسم كل مسألة ذكرها لأولي مرة، واقتصر على من استشهد في الفقه، والطلاب في حاجة إلى معرفته، وأما الذين هم في غنى عن التعريف، مثل: الصحابة المعروفين، والأئمة الأربعة، وأبي يوسف ومحمد ورحمهم الله تعالى، فلا داعي لتعريفهم، إذ يعرفهم كل أحد. فجزاه الله تعالى خيراً، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة، ووفقه لما يحبه ويرضاه.

وسبحة القارئ الكريم في آخر الكتاب قائمة بأسماء المترجم لهم إلى شاء الله تعالى.

وأسأل الله العلي العظيم أن يتقبل هذا الجهد المتواضع في جهته، ويعتق نفسه، ويجعله ذخراً لهذا العيد الضعيف يوم لا ينفع مال ولا جنة ولا بون، إنه تعالى على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.



<p style="text-align: center;"><b>المبحث الأول</b> <b>الفتوى في اللغة والاستصلاح</b></p>	
--	--

• الفتوى هي اللغة :

الفتوى : بفتح الفاء، وقيل : بضم الفاء أيضاً، كما في (تاج العروس) :  
ولكن الأول أصح وأشهر. والفتيا : بضم الفاء، كلاهما يُجمع على الفتاوى  
(بفتح الواو) والفتاوى (بفتح الواو والألف الملتصقة)، وكل من تَجَمَّعَ  
سأغ مستعمل في كلام العلماء.

و(الفتوى) و(الفتيا) تستعملان كخاص مصدر من قولهم : أفتى بفتي  
إفتاء، ومعناه في اللغة : الإجابة عن سؤال، سواء كان متعلقاً بالأحكام  
الشرعية أم بغيرها، كما في قوله تعالى حكاية عن ملك مصر : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ  
أَفْتَوِي بِرَأْيِي إِن كُنْتُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (يوسف : ١٢).

وحكاية عن صاحب يوسف عليه السلام : ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ لَدُنْهِ فَرَسًا  
مِثْلَ بَنَاتِ الْأَرْضِ سَعًى مَجَافًا وَسَعًى مُتَعَلِّقًا خُفْرًا وَأَمَرَ بِأَمْسِنَ لَقَلَّ أَرْجَعُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ  
لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ (يوسف : ١٦).

وكما في قوله تعالى حكاية عن ملكة سبأ : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ أَعْرَضُوا  
عَنْ قَائِلَتِهِمْ فَأَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِيْنَهُمْ﴾ (النمل : ١٢).

وهي كلا المرعفين استعملت الكلمة للإجابة عن سؤال لا بدمعاً  
بالأحكام الشرعية.

• الفتوى هي الاستصلاح :

ثم قد خصصت الكلمة للإجابة عن سؤال شرعي، وفي هذا المعنى





## المبحث الثاني

### القسام المتوى

نَهْ إِنَّ كَلِمَةَ الْقُرَى وَالْإِبَاءِ أَصْلَقَتْ فِي كَلَامِ الْقَوْمِ عَلَى مَعَانِي ثَلَاثَةٍ،  
يُمَكِّرُ أَوْ تُصْهِدُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ الْعَوْدَ الشَّرِيعَةَ، وَالْقُرَى الْعَمَلِيَّةَ،  
وَالْعَوْدَ الْحَزَنِيَّةَ

#### أولاً: القتوى التشريعية،

نَهْ الْقَتْوَى شَرْعِيَّةٌ، فَهِيَ أَسَى صَدُوتٍ مِنَ الشَّارِعِ، إِسْرَافٍ حَتَّى مَنُوعٍ مِنَ  
الْقُرَى الْكُرْهِ، وَبِوَاسِطَةِ عِبَرٍ مَنُوعٍ فِي نَهْ لِكُرْهِ بِبَيِّنَةٍ فِي الْحَوَالِ مِنَ  
سُورٍ أَوْ لِيَايِ بَدَلِهِ فِي عَهْدٍ سَبِي الْكُرْهِ بِبَيِّنَةٍ، فَأَصَحُّتْ سَرْعاً عَائِدَةً

وَدَلَّتْ مِثْلَ نَهْ بَعَالَى بِمَدْكُودٍ فِيمَا سَبَقَ ﴿وَتَسْمَعُونَ فِي النَّفْسِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ  
تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [١٧٧ - ١٧٨]

وَمِثْلَهُ بَعَالَى ﴿يَسْمَعُونَ فِي النَّفْسِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [١٧٦ - ١٧٧]

وَمِثْلَهُ بَعَالَى ﴿يَسْمَعُونَ فِي النَّفْسِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [١٧٨ - ١٧٩]

وَمِثْلَهُ تَعْدَسٌ ﴿يَسْمَعُونَ فِي النَّفْسِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [١٨٠ - ١٨١]  
سَبَبِ اللَّهِ وَكُفْرٍ، وَأَقْسَمُ لَعْنَةٍ وَنَزَّاجٍ لَعْنَةٍ، مِنْ أَكْثَرِ بَعْدِ اللَّهِ وَأَقْسَمُ أَكْثَرُ  
بِزِي النَّفْسِ ﴿الْمَرْءُ ٢١٧﴾

وَلَوْ بَعَالَى ﴿يَسْمَعُونَ فِي النَّفْسِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [٢١٨ - ٢١٩]  
لَنَاسٍ وَأَقْسَمُ أَكْثَرُ مِنْ تَبَيُّنٍ وَأَقْسَمُ لَعْنَةٍ مَلَأَ لَعْنَةً وَمِنْ أَكْثَرِ كَذِبَةٍ بِبَيِّنَةٍ اللَّهُ  
لَكُمْ الْإِبَاءَ لَعْنَتُهُمْ تَبَيَّنْتُمْ مَيُوتَ﴾ [٢٢٠ - ٢٢١]



عسی الموضع المجزئ، مثل: 'اَلْأَسْأَلُ عِی (حلی معبر بركہ والدنہ و زوجہ  
و نأ و ستأ، فكيف تُقسم بركته بين وركته؟  
واكثر ما يُطلق لعد. لإفتاء علم هذا النوع، وإن كان يُطلق عسی النفسی  
انصفیه أیض



وهو فيه معالى ﴿يستخرج من الانساب في لافان يلو ونحوه﴾، لم يفر الله وصدقوا  
 داب بيبكته واطبقر هذه سورة، ان كثر شويج، والآله ١٠

وكذلك ما ١٠١ في قول معالى ﴿قد سمع افقوا الى لحدن في رديج  
 ومثك في الله افق سمع ما فيك﴾، الله سمع حيد، السجود ١١ انه سر في  
 سورة من بعثة جيمه هدمر عها رويج اوس من اصحاب رويج

ومثال صفوى كسر بعثة بقاءه من رويج الكرم في ١١ و راه  
 صفى وعبوة عن بن هيم في ١١ ار امه الا حداث ليمو لشمى في  
 بعثت ان امي ندوت ان ينج، صواب قه ان ينج، او حنج عني، فان  
 انعم الحقي فتنها ١١

وعما استخرج من صفوى قد يطلع مفاع الوحي على حده الرئيس في ١١  
 في فاميا الصفوى الظهيرة

ولم يرد صفوى الظهيرة في شرج ١١ فعبه من فتنها لا كجواب عن  
 سؤال في حريه مخصوصه، والما عه يريه للمروج ١١ في حرم من الي  
 عاه من عبر علاقه بحرية صميمه، وعلا ساد الظهيرة الذي يدون صافى  
 معه في حرم جريث في حرم ساد عها، وكثه يستبط حكمه في لادله  
 لشعبه، وييه في كتاب و رسائل، وفي جواب سؤال هدم، او سؤال  
 سفا عن اد راقص، مثل في سفا (ما هو الحكم جيمه) فان لاد، ان  
 سرحب ١٩ دوا ان حلال سؤال امي و فعبه معني

في ذلك الصفوى الجوهريه

و يحراد بها بجواب عن سؤال في فعبه معني سرحب فعبه الحكي

١٠١ ح ١٠١ في صفوى الظهيرة، داب ح ١٠١ في صفوى  
 صبر ١٠١ ح ١٠١ في صفوى الظهيرة، داب ح ١٠١ في صفوى  
 صبر ١٠١ ح ١٠١ في صفوى الظهيرة، داب ح ١٠١ في صفوى

## المبحث الرابع توثيق الطائفة للفتيا

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في مقدمه شرح المحدثات  
«الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

والإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه «أي: إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
وأما في كتاب الطائفة والفتاوى

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في تصنيفه «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

وكما قال العلامة في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

والإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

والإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

والإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»

والإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»  
في كتابه «الفتاوى» «الفتاوى هي إجابات عن أسئلة الناس في أمور دينهم وأحوالهم»



## المبحث الثالث

## الفرق بين الإفتاء والقضاء

والفرق بين الفتوى والقضاء، ينصحه بالمرور أنه

• الأول أن الفتوى يبرر بالحكم الشرعي صحت من لجوز والندب  
أو الوجوب أو الكراهة أو المنع، وليس في الإفتاء جزمي حتى  
الاستغنى بأن يعمل بمقتضاها

أما القضاء، فهو إقرار جزمي غير المحكوم عليه بالحكم الشرعي صدر  
من القاضي

• الثاني أن الفتوى مبنية على استئذان الذي كلفه السائل إلى القاضي.  
فبشرط مطابقة الحكم الشرعي على ما هو في السؤال مطبق لنواحيه وليس  
من وضعه من يفتي صحت في نفس الأمر بطلب بيته وغيرها والندب  
ينزل القاضي (بحكم في الصورة بسورب عنها كذا)، ولا يقوم به أن  
تكون صورة المسؤول عنه موافقة لنواحيه في نفس الأمر

• الثالث لفتوى تحري فيما يترتب عليه إل حرج، أو الحرمة أو  
الإباحة أو الندب، أو الكراهة أو ضحكة، أو البطلان

أما القضاء، فلا يجري فيما يترتب عليه الندب، أو الكراهة المبرهنة،  
لأن الندب والكراهة حث على الفعل أو امتناع من غير الإباحة، والقضاء  
إل حرج وإلزام

• الرابع أن الفتوى لا يمسر على الأحكام الشرعية، بل يسمي  
باعتقاده والمبادئ أيضا

والفتوى لا يعلو بالفتا والمبادئ إلا في حيز النجاة

فذكر المقام الذي أقبل فيه، ولا يكون في صفه حرج من قول الحق  
 «لضدح به» من الله بامره وإذابه، وكلف هو التنبؤ لدى تولاه نفسه  
 رب لأرباب، فذل تعالى ﴿وَتَتْلُوهُ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ بِحُجَّتِهِمْ مِنْ قَبْلُ وَتَأْتُونَ  
 قُلُوبَكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ (النساء: ١٢٧)

وكفى بنا تولاه الله تعالى بنفسه شرف وجلالة إذ يقول في كتابه  
 ﴿وَتَتْلُوهُ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ بِحُجَّتِهِمْ فِي الْكِتَابِ﴾ (النساء: ١٢٨)  
 ولعلهم المعنى محض بوب في فتواه، وببين أنه مشورون عداء، وموون  
 بين يدي الله<sup>١</sup>

كما يكفى بيان خطريه ما روي عن نبي الكريم ﷺ أنه قال  
 «أخبركم على الدنيا أخبركم على النار»<sup>٢</sup>  
 وهناك آثار<sup>٣</sup> رواه عن النبي السلف بقيا، وتحريم من دلت  
 مهاد أمكن، تذكر منها ما يلي  
 «أخرج بن عبد البر<sup>٤</sup> رحمه الله تعالى بسنده إلى حفيقه بن مسلم  
 قال: «صحب بن عمر أربعة وثلاثين شهراً، فكثيراً ما كان يسأله يقول  
 لا أدري، ثم سئل في قول أنكر ما يريد هؤلاء؟ يريدون أن يحرموا  
 ظهوراً جبراً لهم إلى جهنم»<sup>٥</sup>

(١) إمام السرخسي في رد المحتار ١١/٦

(٢) تقدم ترجمته ص ١٠ في هذا الكتاب.

(٣) الإمام ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن محمد بن عمر  
 المرطبي، إمام حافظ الأندلس، ومحبوي المغرب، له عدة مصنفات النافذة،  
 لأسولي، صاحب (التبليغ) والاشكالي (والاستنباط في معرفة الأصحاب)  
 وقد كتبه يوم الجمعة من شهر ربيع الآخر سنة ٤٦٨هـ، ويوم ثلثة ليلة الجمعة  
 سلخ ربيع الآخر سنة ٤٦٩هـ في خمس وعشرين سنة  
 ومختص في مقدمته التحقيق للاستدلال  
 (٤) جامع بين العلم وعمله، ص ٣١١، رقم ٨٩٩

و رث أسباب صلوات الله عليهم ومسلما، وقاشم بمرض الكفاية ولكنه  
مُتْرَضٌ لِلْخَطَرِ، وبهذا قالوا الْمُتْعَى مُوْتَعٍ عَنِ اللَّهِ ﷻ

فيجب على المؤمن أن يتخفى المحظورة منصب الإفتاء، وأنه ليس له بد  
لإيراد التخصصية، أو حكيماً للعقل لعمد، أو تعاضلاً بمواظف استجابة،  
والما هو بين ثم شرع الله ﷻ عبادته من شريع وحكام لحياتهم لعمده  
ولاجتماعه لتي تضمن لهم السعادة لأبدية في القلب والأخيرة

وكفى لمعظورة هذا المعص ومهايته أنه ساء عن الله ﷻ ورسوله ﷺ  
في بيان ذلك لأحكام، وتوضيح عن رب السماوات والأرض ورب  
العالمين، كما صمد الإمام الشافعي ومن أئمة رحمهما في تعالى

ولما أبى القيم رحمه الله تعالى أن يؤد كذا منصب التوقيع عن الشاؤون  
يا محسن الذي لا يكثر فضله، ولا يجعل فقره، وهو من أقصى المرائب  
السريانية، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسماوات؟! محقق  
بأن أئمة في هذا المنصب أن يعد كذا فضله، وأن يتألف له أئمة، وأن يغفر

(١) الإمام ابن القيم محمد بن أبي بكر الدمشقي، أبو هداية، شمس الدين، أبو ميم  
الحرثي

ولد سنة ٦٩١هـ، كان والده قديماً للمدرسة الجوزية، فبذل في قلب  
إليه فنن فيه الجوزية، كان أحد كبار العلماء

نظماً لشيخ الإسلام ابن تيمية، حتى كان لا يخرج من شيء من أقواله بل يهرله  
في جميع ما يهملوه، وهو الذي هدد كنه ومشر عنه، وشحن معه في قلعه  
دمشق، وأطلق بعد وفاة شيخه ابن تيمية

وكان حرس العلماء محبوباً عند الناس، أعري حب الناس جميع منها عتفاً عجيباً  
وآلف تصانيف كثيرة، منها: (الإسلام الحقوقي) والفتن الحكمية في السياسة  
الشرعية) (وآراد العلماء في السيرة النبوية على صاحبها ألف الصلاة)

توفي سنة ٧٤١هـ بدمشق

لمعصر من الدرر الكامنة ٤١٠/٣ ٤١٠-٢، والأعلام ٤٦/١





الأناس إذا خاطبوا بك، فيد - لب التواضع - يسألك فلا تنكر همك أو  
تخلصه، ولكن تنكر همك أن يخلص منك

• وعن مالك رحمه الله تعالى: عن ابن عمر <sup>(١)</sup> أنه كان يأتيه الرُّحمُ  
صبيانه عن النبي، فيحمره، ثم يعضُّ في إثره ثم يركضه إلى فمونه ثم يبي  
عد فجعلت، ولا تسأل شيئاً من قلبك حتى يجمع إيقه. <sup>(٢)</sup> وكان لفساد  
من نفي من أهل المدينة

• وعنه مالك: «وليس من يحس الله كمن لا يحس»

• وعن مالك رحمه الله تعالى أيضاً: «من غلبت نفسه وتلّ عنها،

قال الشيخ: كان صبيهاً عالماً حافظاً للهدهد والمديسة

كما كان صبي بالري ولد له ولد بك ربه ري

وكان أستاذ الإمام فذلك رحمه الله تعالى

توفي سنة (١٣٦٠هـ)

(مخلص من تذكرة السلطان ١٠٥٧ - ١٥٨٨)

(١) ابن قنبر بنته عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو اسمه برمد بن  
عبد الله بن عمر

عنه لم يفته من التفسير وما روى من حديث إلا قليلاً وكثير من العباد القبيح

من إمام جامع الحديث إلى بر قمر ثلاث عشرة سنة، وسيد علمي ولا أدرك  
سنة في الحديث

رحم الإمام دار الهجرة أكرمها أو أقلها

من فقه في سيرة الشيخ كذا بصير بكلام، يود عن أهل الإحوا

من أعلم الناس بك

ولقد فرم دانت جميع بكر أحد بالمدينة ما صرف إلا ما حربه امر يرجع إلى من

مردد وكان إذا دم بالمدينة عن المصنف، ترك كل منعهم فكونهم لا يأخذوها شد

بشيء

توفي سنة (١٤٤٨هـ)

مخلص من سيرة أعلام النبلاء ٣٧٩/٦ - ٣٨٠



«عذركم قيس» مع امرئته بذبا غيره، فوجدته لعمري، بأنه مزجل قد حدث في امرئته ورفقه فبقوا له (لا شيء عليك) فيذهب حديثه، فسمعت امرئته ورفقه، وقد مع المضي فيه بذبا حذاف<sup>(١)</sup>

• وقال الخطيب بعد رواية بعض ما ذكر من الآثار: «دليل من خرس عمر لفتيا، وما يق إليها، وثار عليها، إلا قرأ نطقه، وضررب هي أمره، وإن كان كارهها بملكه، هو مؤثر له، ما وجد منه مذوحم، وأحال لأمر به على غيره، كاتب المصونة به من الله تعالى أكثر»

وسئل على قوله بالعميت الصحيح، لا تسأل لإمارة، فإنت إن أعطيتها عن مسألة وملكك إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أهنت عيها<sup>(٢)</sup>

• وذكر النووي رحمه الله تعالى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «أدركت عشرين ومئة من الأصهار النصحدة، يسأل أحدهم عن مسألة، فيؤد هذا إلى هذا، حتى ترفع إلى الأولى<sup>(٣)</sup>»  
وهي رواية عامة منهم من يحدث حديث إلا وذا أن أحواء كماء إن، ولا يستعنى عن شيء إلا وذا أن أحواء كماء لفتيا<sup>(٤)</sup>

= ملخص من سير اعلام النبلاء ١٤٠/٢٢ - ١٤١ - ١٤٢: وهذات شاعرية الكبرى

٣٢٦/٨ - ٣٢٨: وقدمه النحوي لعلوم الحديث - عضله الشيخ نور الدين عر

(١) أدب المعنى، المستعنى، لأن الصلاح تكتف من ٣ - ٣٧

(٢) أخرجه البيهقي في صحيحه، كتاب الأحكام، باب (٥)، رغم الحديث (٧١٥٩)

(٣) وأخرج الدرهم في مقدمة سنة ٢٤٩/١ من إرد قال: «أما أنت أنتمي كيف كسم مصحوب إني شلتيم» قال: «عفي الحسير وعصب» كان إذا سئل الرجل من صاحبه انتم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول

(٤) أخرجه الدارقطني في مقدمة سنة ٢٤٨/١ - ٢٤٩: بلغني انتم أدركت في هذا

سبعين وعشرين ومئة من الأصهار، وما منهم من أحقر يحدث بحديث إلا وذا







فإن كان بشاؤه «أجرًا تقوم على الصبا أدبهم علماء»<sup>١٠</sup>

• وذكر النووي رحمه الله تعالى عن أبي مسعود وابن عباس رضي الله عنهما :  
«لَا تَقْرَأُ احَدًا عَنْ كُلِّ مَا يُسْأَلُ بِهِ مَجُوزًا»<sup>١١</sup>

• وعن الشيخين<sup>(١٢)</sup> «الحسن وأبي الحصين»<sup>(١٣)</sup> رحمهم الله قالوا : «إِذَا أَحَدُكُمْ لُغِي فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَوْ وَدَّ عَمْدُ خَمْرِي أَنْ يَجْمَعَ لَهَا أَهْلَ مَدِينَةٍ»<sup>(١٤)</sup>

(١) الباقية والمكتبة، لمخطوط ٢٤/٧

(٢) من الدرر، المطبعة، باب (٢١) / ٢٦٩

(٣) المصنف، عامود بن شد حبل بن عبد بن ذي كذا (وهو قيل من أقبال الشعر)، الإمام، أبو عمرو الهناتلي، ثم الشيخ

ولد في خلافة عمر بن الخطاب سنة سبعين حدث عنها وروى ولد سنة ٢١٦هـ،  
وهي سنة (٢٨٨هـ) وكان تلميذه موسى حبيباً، فكان يروي عن أبي رزق عن أبي  
الفرج

سمع من عدة من كبار الصحابة ذوي عهد أنه قال إن ألسنة بعضها، ولكن  
سمعت الحديث عروضا، ولكن العطاء من إذا علم حبل  
وأشهر لأهل في رواية أنه الله لوتى سنة (١٠٤هـ)

لمعنى من سهر هلام البلاد ٢٩١/٤ - ٣١٩

(٤) أبو الحصين، من حاشية فضيلة الشيخ الدكتور محمد صاب - الرحمن الأعظمي  
(معدل إلى نشر الكثرة) مع هذه الرواية أنها أتت من كنهها من حصين  
أحمد بن محمد بن عاصم الأسدي، وهو من تلامذة أبي بصير من إربل،  
توفي ١٢٧هـ

والأخر الهناتلي بن علي الحميري القسري، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
(من باب) يمكن به سبع من الزهرية، لكن الأصل هو الأسدي

وليه أنه إن كان المراد بأبي الحصين حماد بن عاصم فخطأ كذا مع هذا،  
وكذا الصادق وإن كان المراد به يهتم بن علي فالحفظ بهم الماء وفتح الصاد  
فيراجع: شرح الإمام النووي على مسلم / ٤٠٠ وناج يروى ٤٤١/٣٤

• أتوجه البهني في المثلث عن أبي حصين قال «إن حديثي بقي في المسألة» =



فان أبو عاصم كان الشعبي في هذا أحسن حالاً عند ابن هونو من إبراهيم<sup>(١)</sup>.

• واخرج أيضاً عن جعفر بن إياس قال: «قلت لسعيد بن جبهر ما لك لا تقول في الظلال شيئاً؟» فان من منه شيء لا قد سألت عنه، وكنيت أكره أن أجد حراماً، أو أحرم حلالاً<sup>(٢)</sup>.

• واخرج ابن عبد ليبر رحمه الله تعالى عن ابن عوف قال: «كس عبد العاصم بن محمد<sup>(٣)</sup> إذا جاءه رجل فسأله عن شيء فقال العاصم لا أخس»

فحمل الزجل بقول بني دققت إنك لا أعرف غيري  
فدين القاسم لا يظفر إلى طوبى حبيبي، وكثرة لناسي حوكلي، وثو ما أخس<sup>(٤)</sup>

قد ر شيخ من دريش حلسي بن حمه يا من خي الزنهاء، قد ر ما رأيتك في مجلس أس منك اليوم  
فقد القاسم والله لأن يقطع نسي أحب إلي من أن أكله بعد لا علم لي به<sup>(٥)</sup>

• وقد روي عن الإمام مالك رحمه الله تعالى روايات كثيرة في نوره

(١) وقد مر عن زهير أنه مع ذلك كان يكره الامتناع، يعني بحسب الإفتاء، بها من

(٢) ربيع سبب الناموس ٢٤٧/٦ - ٢٤٩

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الشافعي، حفيد رسول الله ﷺ من الفقهاء المشاهير وقد في خلافة علي عليه السلام.

قال أبو الزناد: ما رأيت أحداً أعلم بالناس من القاسم بن محمد

و حبيب في سنة وفاته بها بين سنة (٦٠ هـ) إلى سنة (٨٠ هـ)

(منه من سير أعلام النبلاء ٥٣/٦ - ٦٠)

(٤) جامع بيان أعلام الفضلاء، ص ٣٦٤، رقم ٨٩٥

- وعن صفوان بن يحيى وثقه ثور بن عبد الله بن جابر ساس بن علي العنقا قلهم عداة
- وعن الثقات عن حمزة بن محمد بن عمار قال قاله قد شئت عن مسألة فلم يجبت،
- فقال فقال: لا أرى أن أحضر في السكوت أو الجواب
- وقد عقد الإمام القاسمي باباً في حذمه سنة، وروحه فهاه من
- هاب القميا، وكثر التضع والتضع، وأخرج فيه عن أبيه<sup>(١)</sup>، قال
- ما سألت إبراهيم بن يحيى السجسي رحمه الله تعالى عن شيء إلا عرفت
- الكرهية في وجهه
- وأخرج عن عمرو بن أبي رافعة قال: ما أيب أحداً أكثر من يقول
- إنما شئت من شيء (لا أعلم لي به) من السجسي
- وعن أبي حنيفة قال: كان السجسي إذا جاءه شيء نفسي، وكان
- إبراهيم يقول ويقول ويقول

= ولو وردت عن غير من الخطاب قلهم قلهم لها أي يدرى المحدث الكبير،

يعني، ص ٤٢٤، رقم (٨٠٣)

- (١) أخرجه ابن عبد البر في جامع من العلم، ص ٤٥٣، رقم (١٢٣٢)
- (٢) يزيد بن العارث أبو عبد الله، أبو إبراهيم بن يحيى الكوفي، النخعي، أحد
- الأعلام، من أصحاب الكوفيين، وهو أنس بن مالك رضي الله عنه، كان من طائفة
- من كبار التابعين ورحمهم الله تعالى أجمعين
- للكمبيد بن جابر الرضائي عن أبيه قال قاله قد شئت من مسألة فلم يجبت، فكان يقول
- ولما سألت إبراهيم بن يحيى السجسي رحمه الله تعالى عن شيء نفسي، وكان
- إبراهيم يقول ويقول ويقول
- قاله يدرى من محمد بن عمرو بن أبي رافعة قال قاله قد شئت من مسألة فلم يجبت، فكان يقول
- ولما سألت إبراهيم بن يحيى السجسي رحمه الله تعالى عن شيء نفسي، وكان
- إبراهيم يقول ويقول ويقول
- في ذلك قال: فما علي من استري لهم جوراً بحسنة دواعيهم، ويذهبون بالمشاورة
- وتلقاها عن أبيه أنه كان إذا كان له مطيرة طاف على صلاته الحن، ويقول: اللهم
- لي تسري حاجة<sup>(٢)</sup>
- ابن أبي رافعة سنة ١٢٢٦ هـ
- ملخص من سير أعلام النبلاء ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

- وقال ابن مهدي: سمعت مالكاً يقول: أريتم ما وردت عليه المسألة، فاشهر فيها حاجة علي؟

- وقال ابن مهدي: سمعت مالكاً إذا سُئِلَ عن المسألة قال: لا أعلم، لا يعرف حتى أخطر فيها. فيعرف وينتدب منها، فقلنا له: في ذلك، فبكي وقال: إني أخاف أن يكون في من السائل يوم رأي يوم؟

قال: وزاد: كان مالكاً إذا جلس تكسر رأسه، ويحرك شفتيه فيقول: ولم يلدت يمياً ولا شمالاً، فها سُئِلَ عن مسألة تغير لونه، وكذا أحمر يضمره، فيصمر، ويكسر رأسه، ويحرك شفتيه ثم يقول: أما شاء الله؟ لا لمزا إلا ما به، فربما يُسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب منها في واحد.

وقال بعضهم: لكاتب مالك والله إن سُئِلَ عن مسألة وافقه بين الحنة والنارة.

- وقال موسى بن طراد: سمعنا رأيت أحداً من العلماء أكثر أن يقول: (مأخوذ) من مالك؟

فقال ابن مهدي: سألت رجلاً ما نكأ عن مسأله، وذكر أنه أودع لها من سير سنة أشهر من المغرب، فقال له: وأخبر النبي أرسلك أنه لا جنة له بها؟ قال: ومن يعلمها؟ قال: فمن علمه الله؟

- وسأله رجل عن مسألة استودعه لها أهل المغرب، فقال: ما أدرى ما أنبأ بهذه المسألة في بلد، ولا سمع أحداً بين أشياء تكتم بها، ولكن تروا؟

= وعن أحمد بن محمد قال: كان من القصاص يحنن كل يوم وليلة خمس قال: من لم يحن حباً إليه من عتق رعباً في إحياء العلم  
توفي ليلة سنة ١٩١ (هـ) وله عشر نساء وأربعين سنة  
(مصحف من سير أعلام النبلاء ١/ ١٢٠ - ١٢٤ ورواه المصنف ٢/ ٢٤٤)

عن الثَّيِّبِ ذَكَرَهَا أَخْبَارُ عِيَّاضٍ<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَالِي فِي بَيْطٍ وَتَفْصِيلٍ، نَقَلَ  
مِنْهَا جَمْعٌ.

— قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُشَيْرِيُّ قَالَ لِي مَالِكٌ «رُبُّهُ وَرَبَّتُ عَمِّي الْمُسَانِدُ  
مَحْصِي بِنِ الْقَطَامِ وَالشَّرَافِ وَالنُّجُومِ»

— وَغَالِ ابْنُ الْقَاسِمِ<sup>(٢)</sup> «سَمِعْتُ مَالِكَاً يَقُولُ: «يَسِي لَأَعَزُّ لِي مَسْأَلَةٌ مِنْهُ  
بَصُحَ عَشْرَةِ سَنَةٍ، قَدْ اتَّقَى لِي بِهَا وَاتَّقَى إِلَى الْإِنَاءِ»

(١) الْقُدَّاسِيُّ عِيَّاضٌ هُوَ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَّاضٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ الرَّحْبِصِيِّ السَّبْيِيِّ  
الْمَالِكِيِّ، أَمْرُ الْقُدَّاسِيِّ: الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ الْأَوْعَدُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
وُلِدَ سَنَةَ ٤٧٦ هـ. رَوَى عَنْهَا أَبُو عَمْرٍو وَمَلَاوُونَ عَنْهُ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ  
غُرَبَاءُ

كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّاسِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَأَسَانِيدِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ  
مِنْ بَنَاتِهِمْ كَتَبَ (الْإِكْمَانُ فِي شَرْحِ مَصْنُوحِ مَسْنُونِ كَمَلٍ مِنْ كِتَابِهِ (الْمُعْتَمِدِ)  
لِلْمَدِينِيِّ كَتَبَهُ وَكَتَابَ (عَشَائِرُ الْأَوْرَاقِ) فِي عَصْرِ عَرَبِ الْحَقِيقَةِ، (لِقَا تَحْرِيفِ  
حَدِيثِ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَتَرْجُومَةِ الْمَلُوكِ وَالْمُعَرِّفَةِ الْمَسَالِكِ فِي مَعْرِفَةِ أَعْلَامِ مَلِكِهِ  
الْإِمَامِ بِأَنْتَظِمِهِ وَهُوَ شَعْرٌ حَسَنٌ

سُوقِي بَعْضَ مَعْرِفَةٍ عَنْ رِجْلِهِ فِي مَرَكَبِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ جُمَادَى الْآخِرَةِ مِنْهُ  
(٤٤٤ هـ) قَالَ الْحَدِيثُ الْمَعْنِي «مَهْلِكِي أَنَّهُ قُتِلَ بِالْقُرْصِ لِكُونِهِ أَمْرٌ عَصِيٌّ بِنِ  
تَوَرَّعًا وَفَالِ عَمْرٍو سُوقِي مَسْمُومًا، قَبْلَ سَنَةِ يَهُودِي  
(مُنْخَصَرٍ مِنْ سِيرِ أَعْلَامِ السَّلَاةِ ٢١٧/٢٠ - ٢١٩ هـ) وَالصَّنْفَةُ بِالْعَلَامَةِ فِي الْقِسْمِ  
ابْنِ يَسْكُوَالِ ٢١٥ هـ - ٢٢٠ هـ - ٢٢١ هـ وَالْأَعْلَامُ ١٩٩/٥ وَلِيَرْفَعِ الْأَعْلَامُ ١/١  
٢٢٨ - ٢٢٩ لَأَحْبَابُ ابْنِ تَوَرَّعَتِ

(٢) الْإِمَامُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ هُوَ تَرْجُومَةُ الْمَصْرُوعَةِ وَهَنْبَلِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
الْعَمَنِيُّ مَوْلَاهُمْ نَسَبًا إِلَى الْعَبِيدِ قَدِيمِينَ تَرَبَّأَ مِنَ الْقَطَامِ إِلَى الْقَتَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَسَدُهُمْ  
أَحْمَرٌ (كَمَا فِي تَرْجُومَةِ الْمَلُوكِ)

وُلِدَ سَنَةَ ١٣٢ هـ، هُوَ حَاصِبُ الْإِمَامِ ذَلِكَ الْبَدِي فَكَانَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، اللَّهُ عَلَيْهِ  
كَثِيرٌ جَرَّاهُ مَمْلُوكٌ مَسْكَةٌ

وَهُوَ سَنَادُ الْإِمَامِ مَحْبُودِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ (الْمَدِينِيُّ).





فلما كان من العبد حائفاً، وجد حبل ثمله على بعلو يقرئها، فقال  
«سألني»

فقال: أما أدري ما هي؟

فقال: أنزجني يا أب عبد الله! تركت حملي من يهودي ليس من وجه  
لأرض أهل من

فقال: مالك غير صنوبري، «إذا وجدت ما عودهم أني لا أخشى»

وسأله آخر فقال: يا أب عبد الله! احني

فقال: هو حلك، أنريد أن يجعلني حجة بينك وبين الله؟ فأجاب: لا  
ولا أن أنظر شع خلاصي، ثم نخلعك

«حار ليس أبي حارم قال مالك: «إذا سألت إنسان عن مسألة فابدا  
بمعيتك، حرره»

«وقد خالذ بن جراحني، فذمت من العراي عني مالك فأرجع مسألة  
بما أحاسي منها إلا في عيني»

«وإذا مالك سمعت امر فخرمز يقول: «يسمي أد بووث لفلم  
حساده فوله» (لا أدري) حتى يكون ذلك أهلاً في عليهم يعرفون إليه،  
فإذا مثل أحدهم عفا لا يدري، قال (لا أدري)»

وقال ابن وهب: «كذلك ما يكفون في أكثر ما يسأل عنه  
لا أدري»

(١) الإلمام من كتب عبد الله بن مسعود التي في مآلوا المصري، أبو محمد

عليه من الأئمة من أصحاب الإمام مالك، جمع بين الفقه والحدود والصادق

له كتب، حوا (الجمع) في الحديث، (المرحوم) في الحديث

وكان حاشياً لله سبحانه، فوسى عليه الصلاة فحب نفسه، ورم منول

مؤلفه سنة (١٢٥هـ) ووفاته سنة (١٩٧هـ) بمصر

(مكة) في (١٠ غلام) بمصر سنة (١٤٤هـ)

١١٤. جمعة ما استطعت من كتب الدنيا، وتجهدت فيه بصبري وتحدثت به حظري حتى إذا بهتت واستكمل، وكنت أعجب به، وتعبرت أني لئن أشعر خلافاً معني حقيري وأنا في مجلسي أعرابيان فالاني عر سب عهدي هي الساب على شئ، ط فنبئت أربع مسائل، ولم أعرف لشيء منها جواباً، فطرقت معكراً، وبخالي، وأخبرهم بحسرة، فقالوا: أما عندك فيما سألناك جواباً، وأنت رعيهم هذه الجماعة؟ فقلت: لا، فقلنا: إيهاً لك، وبصرفاء، ثم أتت عر في ينقلني لمي لعدم كثير من أصحابي، فسألناه: فأجابهما من شأهما ابغوما، فأصرفا عنه راضي بجوابه، فمفتي لعنه، ففكر ذلك د ح صبحي، ودفتر عنه تدأرهما فبادر لنفس، واندهض لهم عالج اندهض<sup>(١)</sup>





## الفصل الثاني

### مناهج الفتوى في عهد السلف

- الفتوى في عهد النبي ﷺ.
- منهج الصحابة والتابعين في الإفتاء.
- الفتوى في عهد الصحابة.
- الفتوى في عهد التابعين.
- أبواب حلال الصحابة والتابعين والفقهاء.
- تلخيص الفتوى.
- أصحاب الحديث وأصحاب الرأي.
- ظهور مذاهب الفقه.
- مآله التقليد والتمذهب.

\*\*\*





## المبحث الأول

### الفتوى في عهد النبي ﷺ

أول من قام بمنصب الإفتاء سنة الرسول وخاتم النبيين ﷺ، كان نبي من الله ﷺ بوحية المبین، وكانت خدرة ﷺ جوامع لأحكام، وهي أكبر ما عهد لمشرعة الإسلام بعد القرآن الكريم، وكانت الصحابة ﷺ يحفظونها في الصدور والزرير

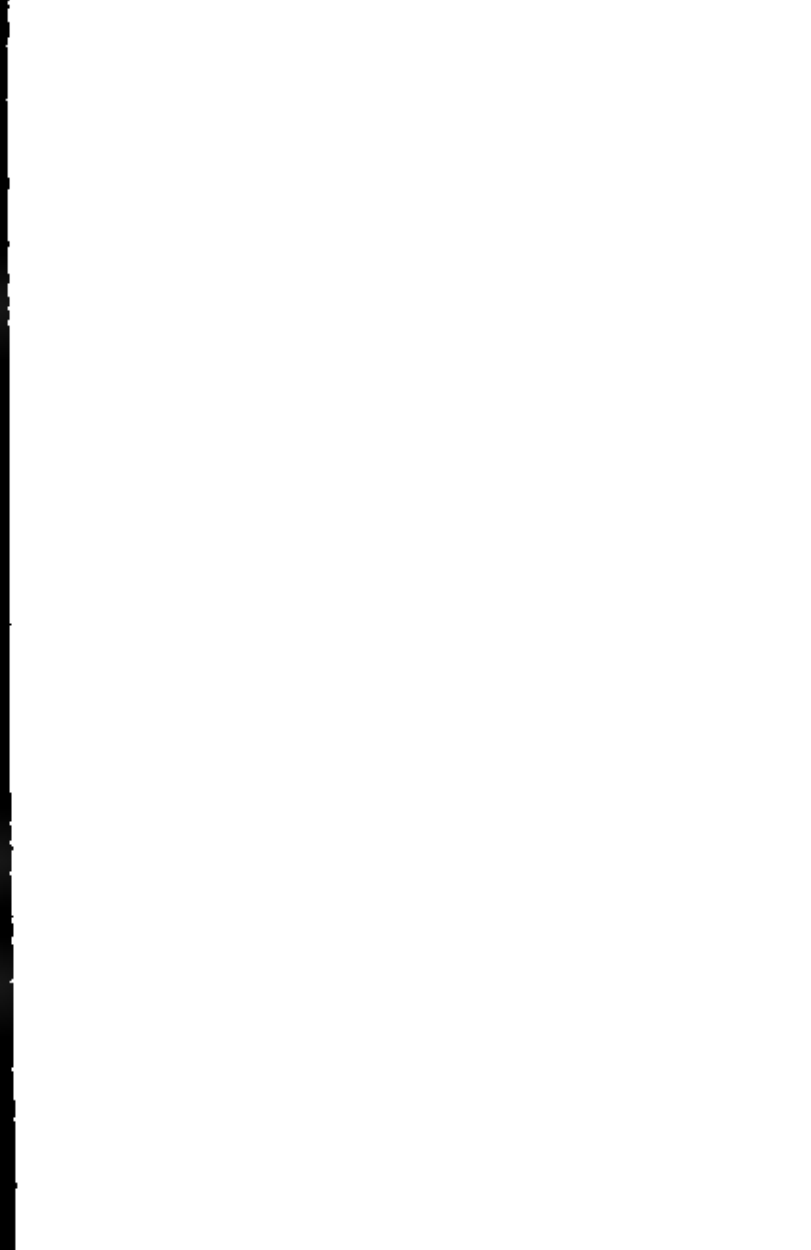
ولم يكن أحد في عهد رسول الله ﷺ يشغل منصب الإفتاء بعده، شرأه الله ﷻ زماماً من أمر الإفتاء أو القضاء إلى بعض أصحابه، ولعله يثمرهم على الاجتهاد والاستنباط.

مثل: ما رواه الحاكم عن عبد الله بن عمرو ﷺ أن رجلاً احتضماً إلى النبي ﷺ، فقال لمبرو، والفتي بينهما، فقال أفتي بينهما وأنت حاضر يا رسول الله ﷺ قال لا، أنتم، قل أنتك إن أمتك فلك عشر أجور، ومن أخطأك فخطأك فلك أجره<sup>(١)</sup>.

ومثل ما روي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال أفتي من أفتي بين قوم، فقلت ما أحسن أن أفتي يا رسول الله ﷺ قال الله مع القاضي ما لم يفت عتداً<sup>(٢)</sup>.

(١) مستدرک الحاكم ٩٩/٤ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجه بهما السابق. وفي النسخ: خرج من صلاة صفر.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٤٢٩/٣٢، رقم (٢٠٣٠٥)، وفي إسناده صحيح من بحار، وهو أبو ذر الأعمى، مروي الحديث، (١) أعلم





دند كيه وشعبه حاسل لواء هئا الحديث ١٩، ولا قال بعض أئمة  
الحديث: رأيت شعبه في إسد في حديث فاشد يديت به

قال أبو بكر الخطيب وقد قيل إن عمادة بن شير لواء عن  
عبد الرحمن بن عثمان عن معاذ، وهذا إسنه متصل، ورواه معرويه  
رثقه، على أن أهل العلم قد دعوا واحتجوا به، عوئنا بذلك على صحته  
عنهم<sup>(١)</sup>

ثم إن هذا الحديث مؤيد بحديث صحيح أخرجه الشيخان: عن  
عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «هَذَا حَكْمُ الْحَاكِمِ  
لَا يُتَّقَى ثُمَّ أَصَابَ الْخِرَانُ، وَإِنْ حَكَمَ لَمْ يَخْطَأْ ثُمَّ أَلْطَأَ فَلَهُ الْجَزَاءُ»<sup>(٢)</sup>



(١) إعلام الموعدين، لابن قيم الجوزي ١/١٨٢، عار يجب الدلائل العربي بيروت

١٤٢٢ هـ

(٢) هذا لفظ البخاري في كتاب الامتصاص، حديث (٧٣٥٢)



وكتبك بعث رسول الله ﷺ بعض أصحابه إلى أسلاف الأنبياء، فأدركهم  
بالإلهاء والنقصاء، كما أخرج المحدثون عن أصحاب معدة من جن هبته  
ثم أورد النبي ﷺ أن يندون مغادراً إلى النبي ﷺ قال: «كَيْفَ تَقْبَلِي ذَا  
عَرَضَ مِنْ قُلُوبِهِمْ؟»

قَالَ أَتَقْبَلِينَ كِتَابَ اللَّهِ

قَالَ أَفَلَا تَمَّ بَعْدِي كِتَابُ اللَّهِ؟

قَالَ مَسَّتْ رُؤُوسُهُمْ لِلَّهِ

قَالَ أَفَلَا تَمَّ بَعْدِي شَيْءٌ رُسُولِي ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟

قَالَ أَتَجْتَهُدُ رَأْيِي وَلَا تَقُولُ

مَصْرُوبٌ رُسُولِي ﷺ حَصْرَةٌ فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ  
رُسُولِي ﷺ لِمَا يَرْضَى رُسُولِي ﷺ»<sup>(١)</sup>

وهذا الحديث رواه عنه بعض السجستانيين بحدوده الحديث بن عمرو،  
وجاهله من روى عنهم من أصحاب معدة بن جمل ﷺ، وليس بقاء عنه  
كل عصر وعصر يا بصير.

يقول بحافظ بن القيم رحمه الله تعالى: «هذه حديث، وإن كان من  
غير مسلمين منهم صحاح معاد، ولا يضره ذلك، لأنه يدل على شهرة  
الحديث، وإن الذي حدث به حارون بن عمرو عن جماعة من أصحاب  
معدة لا عن واحد منهم، وقد يقع في شهرة من واحد منهم لو سمي  
كعب وشهرة أصحاب معاد منهم وأنشأ الفصل والخطبة باسمه لا يدي  
لا سمي<sup>(٢)</sup> ولا يعرف في أصحابه منهم ولا كعب ولا مجروح، بل  
أصحابه من أقاصي حنبل، خبهم ولا يشد أهل أشعة ما شغل في

(١) أخرجه الشيخ في الأحكام (النسائي في الطباعة) (الترمذي في الحديث) وجماعة  
في مسنده، وهذا لفظ أبي داود في كتاب النقص، حديث (٢٣٩٢)







### المبحث الثالث

### الفتوى في عهد الصحابة

ذكر بن القيم في (إعلام الموقعين) أن الذين حفظت منهم كتب من أصحاب رسول الله ﷺ منه وثبت وثلاثون مائة ما بين رجل وامرأة

هـ فكان المتكثرون منهم مائة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم جميعاً وذكر ابن حزم<sup>(١)</sup> أنه يمكن أن يجمع من هوى كل واحد منهم مائة شخص

(١) العلامة في حرم عمر بن الخطاب بن محمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، من كبار علماء الأندلس

ولد ليلة بخرطه آخر يوم من رمضان سنة (٢٨٤هـ) وولد له ولادة بن أبي ثورثة وعبد الله، ثم ولد له محمد بن عبد الله، وهو من العلماء والفقهاء، وكان من صدور الحديث فقيهاً، عارفاً بسبب الأسكندرية، والكتاب والفتنة

كان من العلماء السعديين، وهو من أهل لاسلامية، ثم أتاه أجداده إلى حرم بني ثقيف، كان جليله وعلمه، والأخذ بظاهر النص، وعمود الكتاب، وصنف في ذلك كتاباً كثيراً، وهو من علمه، وسبب اسمه وقلمه، ومن تأليف مع الأئمة في الخطابة

تسبب ذلك نفسه، حيث ولد وخبرته، ثم من بني ربيعة بن (في بلاد، نسبي) فتوفي عن ثلاثين عاماً من شيوخه، سنة (٤٥٦هـ) من أشهر تلاميذه (المجدي) والبيضا في الحلي والأهراء (الشمس) والبركة =



أبي بردة كُتِبَ، فقال: هذا كتابُ عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه - فذكر  
تحدثت، وفيه - ألقمهم التهم عيم بحتلج لي صدوك مما لم يرانك في  
القران والسنن، فتمزقه الأمثال - لأشبهه، ثم يس لأموه عند ذلك، وأعيد  
إلى أهلها إلى الله وشبهه، فيه نرى<sup>(١)</sup>

فهؤلاء تصحفة رضي الله عنه كلهم مشود على الأصل الذي ذكر في حديث  
معاذ رضي الله عنه مما يعوي ذلك الحديث، ويذكر على صحة قول أبي لقهم رحمه  
له تدعى أن حبيب معاذ يقول به ألفت الفالحون



(١) السلي التكري، سبهي كتاب آداب القاضي بآدم بن يحيى بن القاضي وصفي



وقد جمع بعضُ العلماء، منهم صرير فتاوى هؤلاء لضحاية رحمته في كتب مفردة، نذكر منها ما يلي.

١ - مؤسوعة فقهِ أبي بكر الصديق رحمته تأليف الدكتور محمد ربة سر قلعه جي (دار الفناض)

٢ - مؤسوعة فقهِ عمر بن الخطاب رحمته تأليف الدكتور محمد رامة قلعه جي (مكتبة العلاج)

٣ - فقهِ عمر بن الخطاب رحمته مؤرناً بفقهِ أشهرِ مجتهدين تأليف الدكتور رويحي بن راجح لرجلي (جامعة أم القرى)

٤ - فقهِ عمر رحمته تأليف العلماء الشاه ولي الله سهرودي <sup>(١)</sup> رحمه الله

(١) الإمام ولي الله الدهلوي هو أحد من عبد الرحيم بن وحيد الدين العمري الدهلوي بجنوبي، الإمام المجدد

وُلد سنة (١١١٤هـ) بفقهِه عظيم بكر الهن

كان والده شاعراً مشاعراً عبد الرحيم من ساهم في جميع الفتاوى الهندية طلب من السلطان الصالح برونك رب عالمكبر رحمه الله تعالى

عقد أقرن حتى كان عمره سبع سنين، مع كتب من عذب العلم، حتى فرغ من في تمام الخمسين سنة من عمره، وقرأ كتب من الكتب (أساس على فيه) و سأل بالدرس التي عشرة سنة

وفي سنة (١١٤٣هـ) بشر بولاية برونك برونك الشرقي، قائم بهما عالمين كاملين، وصحب العلماء برونك برونك وسعد علي التتيج في علماء محمد بن إبراهيم البكريني المسمى، أحد عه الأمانة السب في المجلدات وغيرها، ثم ورجع إلى دار الهند، حيث أحيى الحديث وعلومه بعدد كاد سراحه بطنين بطنك المبر، لعينه لا يهتم بالصوم الأخرى في أمها

له مصانيف كثيرة، منها في اللغة، منها حجة الله (الإنشاء) والنمو الكبير في أصول التفسير (المصنف شرح الموهبا) و (شرح برامح البحاري) والفرصات في بيان أصناف الاختلاف بين المجتهدين و (علم الجيد في أحكام الصلاة) (هذا والعبد) -



فإن وجد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أبي بصير التميمي  
أنه مؤيد لقب عبد الله بن عباس عليه السلام في عشرين كتاباً، وأبو بكر محمد  
المذكور أخذ أئمة الإسلام في العلم والخطبة.

• وأما المتوسطون من الصحابة فيما روي عنهم من القُب، فليست  
أكثر منهم أبو بكر الصديق وأُمّ سمية، وأسن من ذلك، وأبو سعيد  
الخدري، وأبو هريرة، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمرو بن دعبل  
وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، ومعدن بن أبي رافع، وسلمان  
الفارسي، وحابر بن عبد الله، ومعدن بن حنبل، وطهفة، والزهري،  
وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصص، وأبو بكير، وعلاقة بن  
الضامه، ومعدن بن أبي سنان رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

ولابن حرم: يمكن أن يجمع بين ما كل واحد منهم مرة صغيراً جداً  
• والباقي من الصحابة عليهم السلام فليكن في العاوي، لا يروى عن واحد  
منهم إلا المسألة والمسألة، والريادة البصرة عن ذلك، يمكن أن يجمع  
من فيها جميعهم مرة صغيراً بعد التكفي والبحث  
به ذكر ابن القيم أسماء هؤلاء الفقهاء من الصحابة دقلاً عن ابن حرم  
رحمهما الله تعالى.

ثم استغرب أنه قد منعه ماعراً والعامدية عليه السلام، وحار الله بغيره أن  
إدماهداً على جوار الإفراد نارس من غير استئذان لرسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك  
هو فتوى أنفسهم لغير الإفراد، وقد بُرِّه عليها فإن كان حينئذ  
أبعد من حال أو بعد ظنهم عموماً يقتوى في شيء من الأحكام.

- لاصور الأحكام، وقد فتح غير واحد من العلماء الجهادية بعض كية مع  
حلالها مع

(استخرج من سير أعلام النبلاء ١٨١/١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ والأعلام ٢٥٤/٢)

١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ (أبو بصير، التميمي، التميمي، التميمي، التميمي)



### المبحث الرابع الفتوى في عهد التاجين

كان المرحوم في المتأوى بعد الضحية إلى كتاب الفاسي، وكان  
منتشرين في البلاد أبي عمرو لمسلمون في «توحياتهم»، وقد عدّ «علامة  
ابن القيم» في أول (إعلام النبوة) عدد «عبد» منهم، كما أنّ كثير من  
«الحدّ» أنّوا هي «عبد» أجره ومطلبات

وله انضم شهاب الثامن هو نسبي

لقسم الأول من كان معظم اشتغاله برواية الحديث، ولا يتكلّف في  
الحقّ إلا ما كان صريحاً في كتاب والسنة، ولم يكر بصرف همه إلى  
استدلال المصنّف للحرنة التي به تفرّع بعد، وكان ذلك من «هو» أنّ معظمهم  
كانوا يكرهون «هو» في «أمر» (الفاسي)، ويهابون «الفتيا» والاستنباط، ولا  
لضرورة لا يحدّون منه يذّاء، وسندوا في ذلك إلى ما روي عن رسول الله  
ﷺ أنّه «كان» كثيراً يسوّال

ولقسم الثاني من «صنّف» معه للفتوى، فلم يقتصر على «أية»  
الأحاديث والآثار، بل اجتهد في جمع المسائل، وتفرّع ل«تجريد» حتم  
كان به في كل باب من الفقه فتوى، وحسم من دون «هذه» في كتاب، مثل  
«تفصيل» ومكحول<sup>١</sup>

(١) مكحول في أبي مسلم القشيري مؤلفه، اتفق عليه جماعة عظم من أئمة «أمة» من  
تأليف، كان عبد لا «أمر» من «تفصيل» حتم، «هذه» الأثر «هذه» القسم  
من «أمر» حاتم المروي «أما» «أمر» «أمر» من مكحول



نعماني، ترجمته من الأربعة إلى سبعين، مام حسن موسوي، إدارة تدریس  
اسلامی (لأموار)

٥ - مؤسوعة فقه محمدان من عقد ١٢٠٠ تأليف ميرزا محمد حسين  
محمد حي (حاشية أم نقری)

٦ - مؤسوعة فقه علي بن ابي طالب (ع) تأليف ميرزا محمد حسين  
فقيه جي (دار الكائنات)

٧ - مؤسوعة فقه حاشية أم المومنين (ع) تأليف ميرزا محمد حسين  
الشيخ سعيد طاهر الميرزا دار الكائنات

٨ - مؤسوعة فقه محمد بن اسمعيل (ع) تأليف ميرزا محمد حسين  
محمد حي (حاشية أم نقری)

٩ - فقه أسیر من فقه (ع) جمعاً ودراسة تأليف ميرزا محمد حسين  
محمد حسين بن محمد بن محمد حسين الفقيه

١٠ - مؤسوعة فقه عبد الله بن عمر (ع) تأليف ميرزا محمد حسين  
محمد دراني (حاشية أم نقری)

١١ - مصراوات من حاشية علي بن ابي طالب (ع) تأليف ميرزا محمد حسين  
الفقيه (دراسة المأثرة) تأليف ميرزا محمد حسين الفقيه (دراسة المأثرة)

١٢ - معجم فقه لثلاث عشرة وصحابة ورجالهم تأليف ميرزا محمد حسين  
المصباح (حاشية أم نقری، معجم فقه لثلاث عشرة وصحابة ورجالهم)



قَبْلَ تَرْكِهَا لَا يَنْفَكُ الْقَسِيُّونَ وَلِيَهُمْ إِذَا هِيَ مَوَلَتْ - مِنْ إِذَا قَالَ وَقَدْ  
وَشَدَّةً، وَيَكُنْ مِنْ تَحْلُوهَا، تُخَفِّفُ كُنْ لَاهُوتًا، فَتَأْخُذُوا هَكَذَا وَهَكَذَا  
وَأَشَارَ بِي يَلِيهِ وَفِي يَمِينِهِ هُنَّ شَمَالُهُ<sup>(١)</sup>

- وَأَخْرَجَ الدَّارِمِيُّ عَنْ عَدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ كَرَاهِيَةَ الْإِفْهَامِ فِيمَا رَمَ

بُغْ

فَأَخْرَجَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ رِوَاةِ الْجَمْعِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ جَاءَ رَجُلٌ  
يَوْمَ إِلَى أَبِي عَمْرٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَا أَقْدِرُ مَا هُوَ - فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍ  
«إِنْ سَأَلَ عَمْرٌ لَمْ يَكُنْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ مَحْطَبٍ يَقُولُ مَنْ سَأَلَ عَمْرَ  
لَمْ يَكُنْ»

وَعَنِ الْقَاسِمِيِّ قَالَ بَلَغَا مَا رَدَّ بِهِ الْأَصَابِيُّ عَنْ يَهُوذَا بْنِ  
عَنِ الْأَمْرِ تَكَادَ هَذَا، وَإِنْ هُوَ بِعَمْرٍ، فَهُوَ كَذَا، حَذَّبَ بِهِ بِالْقَدْحِ بِسَمِ  
وَأَنَّهُ يَرَى، وَإِنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ، قَالَ فَذَرُوهُ حَتَّى يَكُونَ

وَعَنِ عَامِرٍ أَنَّ سَجْلَ عَمْرٍ بَيْنَ يَاسِرٍ عَنْ مَسَالِيهِ، فَمَنْ هَلْ كَارَ هَذَا  
مَعْدُ؟ قَالُوا - لَا، فَإِنَّهُ شَعْرٌ حَتَّى تَكُونَ، فَمَنْ كَانَتْ حُجْمَتُهُ لَكُمْ  
وَعَنِ طَلُوسٍ<sup>(٢)</sup> قَالَ قَالَ عَمْرٌ عَلَى أَمْسِرٍ فَأَخْرَجَ رَأْيَهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى رَجُلٍ

١) سنن الدارمي ٣٣٨/١ - ٣٣٩

٢) طالوس بن كيسان، بغيه، قدم البصر، أبو عبد الرحمن الهمداني، بواله

ولد له (٢٢) ابن، كان أرحم الررحميين

لأرجح أن عمار بن قيس معلق وهو معقود في غيره، صاحب أحسن من التفسير، ومولده  
رمضان من البصر، كان من أفاضل التابعين، سئل عن أبيه، روى له طالوس،  
ونسبته في العيش، وجرة على وجه التحمل، وسلك

بني صاحب بصر بصره، يرمى من ١٠٦ هـ، ودفن منه (٥) ابن

رمضان، من بصر بصره، ٢٨/١ - ٢٩، لأعلام، في كتابي ٢٢٤/٢

(٣) التخرج في القيد، ومنه لأحد من الأهل، في أخرج عن الحسن بن الحسن بن أبي عمير

في أقصاه، وهو على من لأهله، كذا في تاريخ بصر



معانم مرّ حواشيهم سبيهم : يرشاهم التي طريق النظر والأشياء  
لا يعمنون

تَمَّ قَبْلَ إِعَادَةِ يَهُوذاَ<sup>١</sup> أَعْرَاضَ هَذَا الْوَحْيِ وَصَبَّحَ الْقَهْقَرُ : مَسَائِلُ  
مُحْتَدِدَةٌ ، وَأُخَرُ نَوَاتِيهِمْ لَهَا لَمْ يَمُوتْ فِي ذَلِكَ مِنْ إِرْشَادٍ أَسْفَعَتْهُ  
وَنِيَّهِمْ عَلَى كَيْفَةِ الْأَجْهَادِ<sup>٢</sup>

- وحسن الخطيب بعد رواية اثر الشهابه و أناميس

فَقَدْ وَتَعْلَمُ مِنْ مَعْرِ الْكَلَامِ لِي أَخَوَاتٌ عَلَى مَوَدَّتِهِ، وَحَسْبُ  
 لِي عَنْهُ بِمَشْرِئِ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ!

أما كرمه رسول الله ﷺ العسائل، فثبت كانه دلالاً، مسألاً على نفسه ورواؤه بها، وبحثاً عليها، وبحثاً أن يكرم الله عند سؤال سائل، فمراً كان فباحاً من سؤاله عنه، فيكون سؤال مسألي حفظاً، كان ثلاثة مصححة في إباحه، فدخل بذلك الثبوت عليهم، والإضرار بهم، وهذا معنى قد رتب معمود رسول الله ﷺ، وأمرت احكاماً سريعاً، فلا حافط ولا ضيق بعده.

فَمَ اسْتَدِلُّ الْحَطِيبُ، حَمْ، هـ ثَعَالَى عَمِ جَوَابِ اسْتَدَالٍ عَمِ ثُمَّ يَكُنْ  
بِحَقِيقَتِ رَامِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هـ هـ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ، هـ هـ بِإِذْنِ عَفَاتِ أَلِ

تعدى قضاة في عاصي العلامة شيخو المحققين والشيخين في الشريعة  
ولد سنة ١٢٢٨ هـ في بلدة الجبلية في بلاد الشام  
وعاش في أصحدر الزوجه في بلدة هـ في عام في الحديث أيضاً، كان إماماً في  
عهد في الحاكم في سنة مع كون الحاكم كرم  
توفي في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠ هـ  
(مات في سنة ١٢٩٠ هـ، ١٢٩١ هـ، ١٢٩٢ هـ)

(۱) انجمن اهل بیت علیهم السلام در مورد مصطفی و اهل بیت

سَأَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ بَيَّرَ مَا هُوَ كَاتِبٌ<sup>(١)</sup>

وَأُخْرِجَ بِعَطْفٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو د. فَمَا أَتَاهَا الْكَسْرُ لَا يَسْأَلُوا عَنْهُ  
لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّ عَمْرٍو كَانَ يَلْعَنُ، أَوْ يَسْتُ مِنْ سَأَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ<sup>(٢)</sup>

وَأُخْرِجَ عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ سَأَلْتُ أُمِّ بِنْتِ كَعْبٍ عَنْ  
شَيْءٍ، فَقَالَ أَكَّادٌ بَعْدُ؟ قُلْتُ لَا، قَالَ: وَأَجِبْتُ<sup>(٣)</sup> حَتَّى يَكُونَ، فَإِذَا كَانَ  
اجْتَهَدَا لَكَ وَأَتَاهَا

وَأُخْرِجَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شُعْبَةَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ ابْنُ  
شُعْبَةَ: مَا سَمِعْتُ بِهِ شَيْءٍ، وَمَا بَرَأَ مَاءً فَقُلْتُ: إِنَّهُ قَدْ مَرَّ بِيَعْنِي  
إِسْرَائِيلُ، فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ بِهِ شَيْءٍ، وَمَا بَرَأَ مَاءً، وَمَا لِي بِقَاتِلٍ بِهِ شَيْئاً

وَأُخْرِجَ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ هَذِهِ ابْنَةَ، وَبَيْنَهُمْ لِيُكْرِمُونِ هَذَا  
الْإِكْرَامَ الَّذِي يَكُونُ الْيَوْمَ» بِرَبِّهِ الْمَسَائِلُ<sup>(٤)</sup>

وَالْقِسْمُ الثَّانِي، الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ اقْتَوَى فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ تَقْعُ، وَحُجَّتُهُمْ:

أَنَّ الْمُتْلِمَةَ الَّذِينَ نَصَبُوا أَسْهَمَ لَدُنْ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ وَتَدْرِسُهَا مَا  
يُسَمَّى بِسُجْدَةٍ مَعَهُمْ وَقَوَى عَلَيْهَا عِدَّةَ الْحَاجَةِ، فَتَكْتَسِبُوا فِي مَسَائِلِ  
الْمَحْتَمَلَةِ، الَّتِي لَمْ تَقْعُ بَعْدُ، وَحَمَلُوا مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَتَارِ الْفُحَايَةِ وَتَابِعِينَ  
عَلَى التَّوَرُّعِ وَالْحَاسِبِ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ بَعْلِ هَذِهِ الْأَتَارِ فَوَيْلٌ لِي عَنْ أَبِي  
عَبْدِ اللَّهِ الْحَبِيبِيِّ<sup>(٥)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ دَعَا لِي أَنَّهُ أَبَاحَ دِيْنَهُ لِلْمُسْتَفْهِهِ الَّذِينَ عَرَضَ

(١) سِوَالِ الْمَسَائِلِ - مَقْلُوبَةٌ مِنْ كَرَمَةِ الْفَتَا (٢٤١ / ٢٤٢)، وَم (١٧٣ - ١٦٦)

(٢) هُوَ مِنْ الْأَحْكَامِ بِمَعْنَى الْإِجْعَادِ، بِمَعْنَى أَوْجَعِ

(٣) الْمَلَقَةُ وَالْمَلَقَةُ ١١ / ٢ - ١٥

(٤) الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَبِيبِيُّ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمٍ، أَمْرٌ عَبْدُ اللَّهِ هـ



ورأه وعطاه، ثم سأل عن خروجه من مشكل القرآن، فحُكي عنه أن يكون قصد بمسألة سمعته المسموعة في العلم لثبوتها في قلوبهم التثبيك والتفصيل بتحريف لقراء من يفتح التثويل، وصرفه هو صواب القول فيه إلى فاسد التأويل

وملأ هذا خذ ورد عن رسول الله ﷺ النبي عنه والدنم لعلهم

ثم أخرج الخطيب حديث معاوية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أما أنا فإني أعني»<sup>(١)</sup>

قال عيسى ولا غلطات ما لا يحتاج إليه من كتب وكيف

وحديث لؤي بن أبي لهبة عن رسول الله ﷺ، قال: «سبكون ألقوا من أنبي يملكون قهراً من يملكون نسايل، أوبت شرار أمتي».

وأخرج عن الحسن البصري رحمه الله تعالى قال: «شرار عباد الله يتفنون شرار المسائل يفتنون بها عباد الله»

ثم قال الخطيب رحمه الله يعني وقد روي عن عمر بن الخطاب، وعبي بن أبي صاب وغيرهما من الضحاة أنهم تكلموا في أحكام الحدود قبل بدو، وشاظروا في علم الفرائض والميراث وسعهم على هذه ليل الكسوف، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار كذلك، تلك إجماعهم على أنه حائر غير مكروه، وما حار غير معذور

ومما حديث يروى عن ثوبان، رآني من كرم، وعمار بن ياسر رضي الله عنهما محمدين علي أنهم سرقوا القول بربهم حوث من الزلل، وهيبة لما في الأجهاد من الخطر، ورواها أن لهم عن ذلك مدوحة مما لم يحدث من

لَمْ يَلْمِ الْمَعْرُوفَ غُلَامًا، وَبِهِ مَعْنَى، هَذَا بَعْضُ مَا تَقَصَّبَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فَمَا أَتَاهُ الْعِلْمُ، وَذَكَرْتُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُّ، مَا تَخَلَّأَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْفُطْرَةِ.

فَلَمْ يَجِبْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْأَلَهُ رَاقِعَ عَمَّا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ، عَمَّا،  
وَلَمْ يَقُلْ بِهِ، لِيَمَّ سَأَلْتُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ؟

وَكُنْتُ اسْتَدَلُّ لِحَدِيثٍ يَرِيدُ مِنْ صِلَةِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْنَا أَمْرٌ يَسْأَلُونَ  
لِحَقِّ، وَيَنْتَقِرُونَ خُفًا، فَتَقَبَّلْتُمُ؟ فَقَدْ لَمْ يَجِدْ بَيْنَ قِيَسِي، فَقَالَ تَسْأَلُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ لَمْ يَخُذْ بِقَدْرٍ لَدُنْكَ لَأَسْأَلَهُ عَنْهُ يَمْتَعِي، فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْنَا أَمْرٌ يَسْأَلُونَ الْخُفَّ وَيَمْتَعُونَ خُفًا،  
أَتَقَبَّلْتُمُ؟ قَالَ لَا عَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمُوهَا<sup>١١</sup>

قَالَ الْحَافِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَعْنَى بِصَحِّحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الرَّجُلِ  
مِنْ مَسْأَلَتِهِ، وَلَا سِرْعَا عَلَيْهِ، بَلْ أَحْبَبَهُ إِلَيْهَا مِنْ عِبَرِ كِرَاهِهِ، وَفِي الْأَنْزَارِ  
بِظَاهِرِ كَثِيرَةٍ لِمَا ذَكَرَهُ،

وَأَمَّا مَحَرِّجُ عَمْرِو بْنِ الْمَرْزُوقِ هُنَا بِمَعْنَى، وَلَعَنَهُ مَرًّا لِفَعْلٍ ذَلِكَ،  
فِيحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِقَصْدِهِ فِي الشُّبُهَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِشِ وَالْمَقْبُولَةِ، لَا عَلَى  
سَبِيلِ التَّحْقِيقِ وَامْتِنَاعِ الْعَاقِبَةِ وَبِهَذَا خَرَجَ صَبِيحٌ مِنْ هَمْلٍ<sup>(١٢)</sup> وَبَعْدَهُ، وَحَرَمَهُ

(١١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ، وَهُوَ ١٥٠ هَـ بِأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ،  
جَاءَتْ فِي طَرَفِهِ الْأَمْرُ، حَدِيثٌ (٤٧٤٤) وَ (٤٧٤٦) وَبِهِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حَسَنَةً مِنْ يَرِيدُ  
الْجَمْعِي ﷺ

(١٢) صَبِيحُ بْنُ هَمْلٍ ٣٠ رَحِمَهُ بَسَالُ النَّاسِ عَنْ أَشْيَاءٍ مِنْ مَسْأَلِ الْقُرْآنِ وَمِثْلِهِ  
وَفِي رَأْيِ لَيْسَ هَذَا فِيهِ وَوَدَّ مَحَلَّتَهُ كُلَّهَا بِدَوْنِ إِلَى أَيْ عَمْرٍو ﷺ حَرَمَهُ، وَبِهِ  
الْمُسْتَدِيرِ مِنْ مَحَالَّتِهِ تَوَفُّرِهِ فِي الْأَخَانِيَةِ وَالْمَشَاهِدِ  
لَرَجْعِهِ بِهِ تَارِيحَ دَمَشْقٍ، لِأَيِّ هَذَا ٤١٨/٢٤ = ٤١٣.







أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَمْنَعُنِي بِأَنْفِهِ قَبْلَهُمْ جَهَنَّمُ عِيْنِي عِيْنِي لَخَقِّ خَارِجَهُ  
قَدْ خُذَهُمْ عَجَبٌ لَهُ، عَزْوَةٌ، فَاجِبَةٌ  
وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ لَيْسَ هَكَذَا

إِذَا لَيْسَ قَدْ فِي الْعَمِّ سَعَةً بِحَرِّ رَدُّ يَتَمُّ لَهَيْتَ فِي الْمَنْعِ خَارِجَهُ  
فَعَلَّ هُمْ غَيْبٌ لَهُ، عَزْوَةٌ، نَاسِمٌ سَعِيدٌ، أَبُو بَكْرٍ، سَلْبَانٌ، خَارِجَهُ  
رَكَانٌ مِنَ طَلَبَاءِ الْمَدِينَةِ هَبْرَ السَّعَةِ الْمَذْكُورِينَ مَرِيعٌ، وَأَبْنُ شَهَابٍ  
الْمُرْمَرِيُّ، وَالْمَخَاصِي بِحَسْبِ بْنِ سَعِيدٍ، وَبَابُ بْنُ عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> وَمَا بِهِ مِنْ عَدْلٍ إِنَّ بِنَ  
عَمْرٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَلِيُّ بْنُ أَحْسَنِ بْنِ لَعَابِلِينَ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ  
أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاهِرُ، وَبِالْمُتَّحِدِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِمَا  
وَقَدْ فِي مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ فَاشْتَهَرَ مِنْهُمْ عَدْلُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ<sup>(٣)</sup>، وَعَلِيُّ بْنُ

(١) أَنَا بْنُ شَيْخِ الْمَوْسَى حَمَادُ بْنُ عَبْدِ الْإِمَامِ عَنْهُ الْأَمْرُ  
وَلَمْ يَكُنْ كَلَامَ إِيمَانٍ السَّيِّئِ سَعِ سَبِيحٍ، كَذَلِكَ مِنْ رَوَاةِ الْحَدِيثِ لَمَّا كُنْتُ، وَمِنْ طَلَبَاءِ  
الْمَدِينَةِ أَهْلُ الْغُرَى أَصْلُهُ الْمَدِينِيُّ فِي أَوَّلِ عَمْرِوهِ وَوَقْتُ كَلَامِهِ (١٠٥٠ هـ)  
بِمَنْعِهِ مِنْ سَبْرِ عِلَالِ الْبَلَاءِ ٣٥١ ٣٥٣ وَالْأَعْلَامُ ٢٧١  
(٢) سَأَلْتُ عَنْ سَيِّدِ الْإِمَامِ أَبُو شَيْخِ الْمَوْسَى عَنْهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَافِظُ أَمْرِ  
الْمَدِينَةِ السَّيِّئِ الْأَعْلَامِ، أَبُو عَمْرٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْقُرَشِيُّ الْمَدِينِيُّ سَمِيًّا، مَوْلَاهُ  
فِي خِلَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ

قَالَ عَلَى سَبَبِ إِيَّاهُ فِي عِلْمِ رِفَاعَتِهِ وَتَقَرُّفٍ فِي نَيْسَرٍ  
بِمَنْعِهِ (١٠٥٠ هـ)، عَلَى الْأَصَحِّ، وَعَلِيُّ (٧٠ هـ) كَمَا قِيلَ (١٠٥٠ هـ)  
(بِمَنْعِهِ مِنْ سَبْرِ الْأَعْلَامِ الْبَلَاءِ ٢٥٧/٤ - ٢٦٧)

(٣) عَدْلُ بْنُ أَسَمِ (أَبِي رِيَّاحٍ) الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ مَوْلَاهُ، أَمَّا كُنْ  
كَانَ مَوْلَاهُ فَكُنَّا بِهَيْمَسٍ يَمِينُ عَدْلٍ مِنْ خِلَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِمَنْعِهِ فِي عَمْرٍوهِ وَرَفَعَهُ  
وَبِمَنْعِهِ عَمْرٍو حُرٌّ قَالَ أَبُو حَرِيصٍ «كَانَ الْمَسْجِدَ مِائَتَيْ عَشْرِينَ سَنَةً» وَكَانَ  
مِنْ أَحْسَنِ أَتَابِي صَلَاتِهِ وَكَانَ مُطْلَقًا  
لَهُ أَبُو عَامِرٍ «أَبُو» مَوْلَاهُ وَكَانَ بِمَنْعِهِ الْمَدِينِيُّ، وَكَانَ عَدْلُ «أَبُو» أَتَابِي مُطْلَقًا

محمّد، ومليحان بن يسار<sup>(١١)</sup>، وخديجة بن زيد<sup>(١٢)</sup>، رحمهم الله تعالى،  
ويُذَن لهم التقهاء السبعة

وقد ذكر بعضهم أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام<sup>(١٣)</sup> من  
جنسهم عوصاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ولد جمعهم بعض، ساس  
في شعب

(١١) سليمان بن يسار أبو أيوب، مولى أبي إسحق ميمونة الهلالية، وأبو عطاء بن  
يسار، كان من الفقهاء السبعة الأعلام  
وبه في تاريخ أيام علماء في سنة ٢٤١هـ  
توفي سنة ١٠٧هـ أو سنة ١٠٤هـ، وفي غير ذلك  
وكان من أئمة الناس وجهاً

وخرج أبو بكر وصهره بسند مقصود به دخلت عليه امرأة فقامت فبسطت  
عليها فقال: يا أبا بكر هذا أختي، وبكرها أبو بكر، ومروءة لها، قال  
سليمان: فرائب يوسف لفلان وقال: فلان أخت يوسف قال: نعم، أنا يوسف  
الذي سمعت وأبى سليمان الذي لم نهم  
منهم من سيرة أعلام النبلاء ٤: ٢٤١ - ٤٤٨

(١٢) خديجة بن زيد بن ثابت الصحابي الحبيب، النقيب، الإمام، من الأئمة، وأحد الفقهاء  
السبعة الأعلام

توفي سنة ٩٩هـ أو سنة ١٠٠هـ من سبعين سنة، وبه في تاريخ عمر بن عبد العزيز  
رحمه الله تعالى، قال: مترجم ومفتي بوحى يدي علي - حري وقال: ثلثة رثة في  
الإسلام

منهم من سيرة أعلام النبلاء ٤: ١٣٧ - ٢٤١

(١٣) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام من فقهاء السبعة كان ولده  
عبد الرحمن بن حارث بن كارة الخبير وأسيراه عوص  
ولد أبو بكر في خلافة عبد الملك

وكان يقال له: رهاب لربش - فكثره خلافة، وكان صديق

بوهي سنة ٩٤هـ وهي السنة التي يدل فيها من الفقهاء فكثره من باب منهم  
فيها، وفي باب سنة (٩٤هـ)

منهم من سيرة أعلام النبلاء ٤: ٢١٦ - ٢١٩



ورحاه بن حيوة الكندي<sup>(١١)</sup>، وهو من عبد العزير، وشريحيل بن السط، وقبضة بن قزيب رحمهم الله تعالى.

- وشتهر من أهل مصر ثلاثة هـ الله بن عمرو <sup>رحمهم الله</sup>، مثل أبي الحبر مؤيد بن عبد الله التبري، ولهم من أبي حبيب رحمهم الله تعالى.

- وشتهر من أهل مصر ثلاثة هـ الله بن كيسان الجبلي، ووهب بن شيبه الضعيف، ولهم من أبي كثير رحمهم الله تعالى.

ومفطم فتوى هؤلاء مروية في الموطات والمسانيد والنسب، من (مصف ابن أبي شيبه) و (مصف عبد الززاع) وكتاب (شرح مشكل الآثار) و (شرح معاني الآثار) للتحاوي.

وبدأ استقصى العلامة ابن نعيم أسماء النبوة من أبي حبيب في (إعلام الموقنين).



١٠ ولد لله حاتم بنين، فهو من محضهم الطبيعي، من انتهاء النام، وكان واعية أهل دمشق وقاصهم في خلافة عبد الملك، فمروا عبد الملك عن لقاص، وأمر على القصاص، فلما أبو البربر الهلوي من رعي، وتركوا في رعي.

توفي سنة (٨٨١هـ).

(مبني من تذكرة الحفاظ ٥٦٠، ١٠٧٠، وإعلام ٢٣٩/٣)

(١١) تجل من حيوة الكندي رجاء من حيوة بن جرد من الأحنف، لإمام القصة والوزير الحافظ في القول بالأمثلة، أبو عمرو أبو المقام الكندي الأزدي من أجدت الظاهر، وقيل (أن جرد جرد) من الأحنف كان صحابيا فاب نظر القروان أما وأبنت شيبه أخته منه.

هو الذي أشار على حسان بن عبد الملك باستخلاف عمرو بن عبد العزيز.

توفي سنة (١١٢هـ).

(مبني من سير اعلام النبلاء ٥٥٧/١ - ١٥٦٦، وتذكرة الحفاظ ١١٩٨/١)

في طائفة، ومحمد بن جبير، ومحمد بن دينار، ومحمد بن عبد الله بن  
بي مكيه، وعبد السلام بن شريح، وغيرهم رحمهم الله تعالى

- واشتهر في بكوفة إبراهيم بن يحيى، وهو من بني شهر حبل الشامي،  
وعنه عنه، والاسود، وقوة الجهمي، وسعيد بن جبير، ومروان بن  
الاحد، وعبيد بن عمرو السلمي، والشمس بن شريح بن سحر  
لكني، وإبراهيم بن يزيد السلمي رحمهم الله جميعاً

- واشتهر في البصرة الحسن بن علي بن الحسن بن أبي الحسن  
بصرى، وهادي بن زيد بن ديس، ومحمد بن سيرين، ويزيد بن عمار الرهاحي، وأبو  
سفيان جابر بن زيد، وخادم بن محمد الشامي، رحمهم الله تعالى  
- ومن أهل الشام أبو إدريس الخولاني<sup>(١)</sup>، ومكحول بن أبي مسلم،

= شرح لوفد، قال ومحمد بن معمر بن الزبير،  
وكان من أهل بني بختي، حتى كان من عام ١١١ هـ من جهة بغداد  
وعندكم عطاء

وكان محدثاً وفيه سنة عشر دلائل، عطاء الشامي من الزبير  
وفي سنة ١١١ هـ، أهل سنة ١١١ هـ  
(مختصر من سير اعلام النبلاء ٧٨-٨٨، والأدلاء ١٢٣٤)

فوقه في دعائه من سنة في حرم قبل قتله من دعائه في عكاك حقه العبد،  
لهذا العهد بن محمد بن أبي جعفر السلمي، له في التفسير الألف  
مئة من سنة ١١١ هـ

وكان من أهل بصرى، ومن شيوخه، وفي سنة ١١١ هـ من دعائه  
وفي سنة ١١١ هـ من دعائه في حرم قبل قتله من دعائه في عكاك حقه العبد،  
لهذا العهد بن محمد بن أبي جعفر السلمي، له في التفسير الألف  
مئة من سنة ١١١ هـ

وفي سنة ١١١ هـ من دعائه في حرم قبل قتله من دعائه في عكاك حقه العبد،  
لهذا العهد بن محمد بن أبي جعفر السلمي، له في التفسير الألف  
مئة من سنة ١١١ هـ

محفظه وعملها، وعرف لكل شيء وجهاً من قبل حروف القرائن به،  
فحمل بعضها على الإباحة، وبعضها على النسخ، لا مارب وقرائن كانت  
كانه عنه، ولم يكن نفسه عنهم إلا وجدان الأصحاب والتلخيص من غير  
التدب، في ترويض الاستدلال، كما يرى الأعراب يهيمون مقصود الكلام  
قيم بابه، ويستخرج صدورهم بالصريح والتلوين والإيماء من حيث  
لا يشعرون، فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك

ثم بهم تدفق في البلاد، وصار كل واحد مقتدى به في ناحيته من  
الروح، فكثرت بوجع، وفارقت المسائل، فاستقسم بها، فأجاب كل  
واحد حسبما حفظ أو سمع، وإذا لم يجد حجة جدد أو منطق يصح  
للمجرب، اجتهد برأيه، وعرف الله أني أدار رسول الله ﷺ عليها الحكم  
في مصوغاته، فطرده لحكم حشده وحده، لا يأب جهلاً في ماله  
عرف ﷺ فعد ذلك وقع الاختلاف بينهم<sup>(١)</sup>

ثم بين الشيخ إمامي رحمه الله في أسباب حدوث القوي صهر بين  
الضد في العروق المعهية وهي التي لا يخفى على من درس في  
الأحاديث والآثار ولم رجه من المحدث والعقلاء،

ونبي يظهر من تبع منهج الضد وتنامي في ذلك العهد أنهم كانوا  
يبدون في النهج بحدوث شيئاً مضمناً من التمرار الكريم أو من شيء  
النبي الكريم ﷺ في قصبة عرخت لهم، ولو بأن يسامو من هو أدنى منهم  
رؤساء، فأن وحوا بقا من رسول الله ﷺ بطريق بئله، غصوا عليه  
بالتوجع، وانتهجوا بذلك وانشرحوا

• بهذا أبو بكر رضي الله عنه جداً تسأله ميراثي، فقال: ما لك بي

### المبحث الخامس

### أسباب اختلاف الصلابة والتابعين والفقهاء

د۔ الإمام الضبیح لمحدث ربی اللہ الفعلوی رحمہ اللہ تعالیٰ فی کتابہ  
رحمۃ اللہ البیانۃ ۱ علم أن رسول اللہ ﷺ سمی بکسبۃ فی رجبہ لسریع  
مدود، ولم تکن النکت فی الأحکام یومئذ مثل سحبت من هؤلاء، نعمہ،  
حتی یتود بأقصى جہنم الأڑک، والشروط، کن شیء، ما أعی  
لا ین

أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ مَوْضِعَهُ قِيَرَى الْقَضَاعَةِ وَحُضُوعُهُ، قُبَا حَبْرَى مَدِينَةِ  
مَكَّةَ عِزَّ أَنْ يَبْنِيَ لَهَا مَعْبَدًا دِكْنًا وَدَبَّ أَدَمُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْنِ أَنْ تُقْرُصَ حُضُوعُهُ  
سِتَّةً أَوْ أَرْبَعَةً، وَلَمْ يُلْزَمِ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ يَوْضَعَ السَّائِلُ مَغِيرَ مَدِينَةِ، حَتَّى  
يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْقَضَاعَةِ أَوْ الْمَسَاكِينِ لَا يَسَاءُ اللَّهُ

وَكَانَ الْمَسْرُوفُ يَسْتَمِعُهُمْ فِي الرَّفْعِ فِيهِمْ وَتُرْفَعُ إِلَيْهِ أَعْيَا  
بَعْضِي فِيهَا، أَيْ أَيْدِي الْمَسْرُوفِ مَعْرُوفًا لِمَدِّهِ، أَوْ مُكْرَّمًا وَتُكْرَمُ  
عَلَيْهِ حَرَايَ كَرُ حَمْدِي مَا شَرَهُ اللَّهُ لِي مِنْ عِبَادَةٍ وَضَاوَاهُ وَأَقْضِيهِ.

لا يريد الشيخ بذلك ما قد افهمه، فقال بطلا، إلى أن كانوا يرونه وس  
سيرة ينفذونه من عظمهم، جاءهم من فطما وأقام الله أن عبد الله صلي الله  
عليه وسلم لم تكن قد روي في عهد النبي بل قال الصحابة يمشون في الفرائض أن هذا  
العمل لا يرد من عوار الصلاة، ولا يصح الصلاة إلا به، وذات المصباح  
ويذكر كتب الصلاة، يجوز من تركه ذلك مفسد، هذا اصطلاح من عود  
الصحابة في ذلك، ما دام معكم من صحيح، رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتردد  
في هذه المصنفات التي اختلفوا فيها، ولا يرد

ومهاجرة الفتح أثناء رحلته إلى الشام، وقد وقع بها ولاء الطاعون، عهده  
عبد الرحمن بن عوف رحمته، وكان مشعياً في بعض حاجته، فقال إن  
يؤذي في هذا جلعاً، سيعت زبون الله رحمته يقول: إِذَا سَجَسْتُمْ بِهِ بِأَرْضِي  
فَلَا تُدْنُوا عَلَيْهِ، إِذَا وَقَعَ بِأَرْضِي وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا بِرَاراً مِنْهُ فعينه  
الله فمراً، ثم انصرف رحمته.

• ومع ذلك، فقد احتاج نصيحة في كثير من المسائل أن يلتجئوا إلى  
المياس والرائي، وربما وقع بينهم اختلافات لاختلاف الأعداء، فمثلاً لم  
يجز، نصاً هي أن العبد يخطب الإخوة في لمبرات أو لا يخطب،  
فلجئوا إلى المياس، فذهب جمع كبير من النصيحة، مثل أبي بكر  
الصديق، وعثمان بن عفان، ومعاذ بن جبل رحمته وغيرهم إلى أن العبد  
يخطب الإخوة، وبلغوا على ذلك بقوله يعني حكمة عن يوسف رحمته  
«رَأَيْتُ مَلَكًا يَرْكَبُ الْإِبْرِيمَ وَالْحَقُّ سَقُوبٌ» (يو. ١٠ - ٢٨) أ. جعل إبراهيم  
وإسحق رحمته أباً، وكان أبو عباس رحمته يرى أني أبو جود بخولي،  
ولا ارتأ أني أبي رحمته <sup>(١)</sup> وحصل فينايه أنه الحفيد إن كان حاكماً  
لإخوة، فكان ذلك بسفي لجد أن يكون حاكماً لهم

وكان علي بن أبي طالب، أس محمود وزيد من ثاب وغيرهم يعاسون  
العبد مع الإخوة

وله ورد في كتابهم قصة بطشة للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وحدث في بعض مصانيد، مرويها لقصتها أبو حنيفة كان عبد جعفر بن  
محمد بضائق بامدبه، فقال هشام بن الحكم <sup>(٢)</sup> قيا أبي رسول الله! هد

(١) صحيح البخاري، كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون، حبيب (٥٧٢٩)

(٢) صحيح البخاري، كتاب العرائض، باب من مات من جنة

(٣) هشام بن الحكم، الشيباني بالولاء، الكومي، أبو محمد، متكلم صافره كان شيع





كتاب من شيء، وما هبنت لنا في شيء من شيء الله ﷻ شئنا ما رجعي حتى  
سأل الناس<sup>١</sup>

سأل الناس، قال السجدة بن شعبة «حضرت رسول الله ﷻ أظاه  
سأس، فقال أبو بكر «هل تعلم غيرك؟» فقال محمد بن مسلمة، قال بئس  
قال السجدة بن شعبة، «صلى الله عليه وآله وسلم» رضي الله تعالى عنهم أجمعين<sup>٢</sup>

• وروى أبو حمزة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه أتاه قوم فقالوا  
يا رجلاً ما زوج مرأة، ولم يفرص بها صداقاً، ولم يجمعها به<sup>٣</sup> حتى  
سأل فقال عت الله «ما صنعت؟» فارت رسول الله ﷻ أشد علي من  
عنه فأتوا غيره، فاختلقوا إليه مبهمة، ثم دلو في آخر ذلك من  
في أن لا شيء سأل<sup>٤</sup> وأنت من حقة أضعت محض ﷻ بهذا<sup>٥</sup> ولا  
في غيرك قال «أقول في بكهه رأيت، فإن كان صواباً فمن الله  
وغيره لا شريك له ويركض حاله، عمتي ومن شيطاني، والله ورسوله  
سأسرة، أرى أن أجعل لها صدق سائيتها لا وليس ولا شغل، ولها  
مهرات، وعليها بعد أربعة أشهر وعشراً

قال وذلك سمع أناسي من الشجع، فقالوا فقالوا «نشهد أنك  
صفت ما قصي به رسول الله ﷻ في مرأة عت يقال لها بزوع بك وشي  
قال فما رأي عت به فخرج فرجه يومئذ إلا بالاستلام<sup>٦</sup>

• واستشار سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسها حريس ولا أسها

١ هذا خط سري أبي داود، كتاب الزنا من باب من سبعت حديث (٢٨٩٤)،  
وأخرجه الطرمذي من طريق مالك، كتاب الزنا من باب ميراث الميراث، حديث  
(٢٦٠١) وقال حديث صحيح

٢ أي من يدخل بها

٣ وهي رواية أخرى في أن لا شيء سأل في (١٦٠) من أبي داود

٤ سمع السجدة، كتاب الكراع، باب (١٦٨) رحمه الحديث (٢٣٩٠)

يُنكر ذلك سبباً له: أنَّهُ لم يزل يتردد عن رسول الله ﷺ هروب  
أبصاره، ولم يزل يتردد عن عرفان أو بمعصية، فالتفت إليه النبي ﷺ فنهى  
أبصاره عن أن يُعبر عنه لغيره أو يعبر له، ثم لم يزل يتردد إلى بعد  
الآن، وقد ذكرنا من قبل أنَّهُ لم يزل يتردد إلى بعد من احتساب ما يباين  
قد أوضحنا ذلك في كلمة فتح سيوفهم بولوا الله سبحانه

لَهُ إِنَّ نَصْرَهُ كَانَ فِي لَيْلَةٍ إِذْ يَأْتِيهِمْ أَصْحَابُكُمْ فَخَبَّرَهُمْ  
بِمَعْرُوفِهِمْ، وَأَخْبَرَهُمْ بِمَا أَخْبَرُوا بِهِمْ، فَمَنْ رَجَعَ عَنْ كَلِّ وَخَوْفٍ مِنْهُمْ عَالِيًا  
مَا أَحَدٌ مِنْ شَيْءٍ وَأَهْلُ بَيْتِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ وَفِي أَمْرِ تَعَالَى عَنْهُمْ جَمْعُهُمْ

ويقول الشيخ رضي الله عنه: قد علموا رحمة الله تعالى أنَّهُ لو كان سعيد  
وأصحابه يهربون إلى ما قبل الحريم، ألبس الناس في الفقه، وأصل  
منهم قدرى عند الله من عرو وعائشه وأولها من وطء قضاة المدينة  
وكان إبراهيم وأصحابه يهربون إلى عبد الله بن مسعود وأبوه أذن  
الناس في بَيْتِهِ، وأصل ما يهربون إلى عبد الله بن مسعود وقضاة هَلْكَ  
وقد رآه، وطءه شريح وغيره من قضاة الكوفة

وكان سعيد بن أبي السَّيِّد لسد عنها المدينة، وكان أصحابهم يهربون  
عن ابن أبي عمير، وهديت أبي هريرة، ويزيد بن أبي السَّيِّد الكوفة، ولا  
يخفى بشيء، ولم يذهب إلى أحد، فإنه في أكثر مسوِّب إلى أحد من  
السبب صريحاً أنَّهُ لم يزل يتردد، فاجتمع عندهما معهما بلادهم  
وحدوا عهد وعقود، وخرجوا عبد، والله أعلم<sup>(١)</sup>

أبو حنيفة صاحب القياس<sup>(١)</sup> ثم قال له أمي<sup>(٢)</sup> بين حدث القياس<sup>(٣)</sup> ما  
 من يؤي علي بن أبي طالب ورثه من ثياب<sup>(٤)</sup> حين شاورهم عمر بن  
 الخطاب<sup>(٥)</sup> في أخذ مع لآخره<sup>(٦)</sup> فقال له عني<sup>(٧)</sup> أرايت يا عمر  
 يومئذ لو أن سجرة<sup>(٨)</sup> شرب<sup>(٩)</sup> من ثياب<sup>(١٠)</sup> من ثياب<sup>(١١)</sup> عني<sup>(١٢)</sup>  
 ثياب<sup>(١٣)</sup> قرب إلى من<sup>(١٤)</sup> ثياب<sup>(١٥)</sup> ثم<sup>(١٦)</sup> ثياب<sup>(١٧)</sup> خرج منه<sup>(١٨)</sup> أم ثياب<sup>(١٩)</sup> حال  
 بدن ثياب<sup>(٢٠)</sup> أ<sup>(٢١)</sup> ثياب<sup>(٢٢)</sup> ثياب<sup>(٢٣)</sup> ثياب<sup>(٢٤)</sup> ثياب<sup>(٢٥)</sup> ثياب<sup>(٢٦)</sup> ثياب<sup>(٢٧)</sup> ثياب<sup>(٢٨)</sup> ثياب<sup>(٢٩)</sup> ثياب<sup>(٣٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٣١)</sup> ثياب<sup>(٣٢)</sup> ثياب<sup>(٣٣)</sup> ثياب<sup>(٣٤)</sup> ثياب<sup>(٣٥)</sup> ثياب<sup>(٣٦)</sup> ثياب<sup>(٣٧)</sup> ثياب<sup>(٣٨)</sup> ثياب<sup>(٣٩)</sup> ثياب<sup>(٤٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٤١)</sup> ثياب<sup>(٤٢)</sup> ثياب<sup>(٤٣)</sup> ثياب<sup>(٤٤)</sup> ثياب<sup>(٤٥)</sup> ثياب<sup>(٤٦)</sup> ثياب<sup>(٤٧)</sup> ثياب<sup>(٤٨)</sup> ثياب<sup>(٤٩)</sup> ثياب<sup>(٥٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٥١)</sup> ثياب<sup>(٥٢)</sup> ثياب<sup>(٥٣)</sup> ثياب<sup>(٥٤)</sup> ثياب<sup>(٥٥)</sup> ثياب<sup>(٥٦)</sup> ثياب<sup>(٥٧)</sup> ثياب<sup>(٥٨)</sup> ثياب<sup>(٥٩)</sup> ثياب<sup>(٦٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٦١)</sup> ثياب<sup>(٦٢)</sup> ثياب<sup>(٦٣)</sup> ثياب<sup>(٦٤)</sup> ثياب<sup>(٦٥)</sup> ثياب<sup>(٦٦)</sup> ثياب<sup>(٦٧)</sup> ثياب<sup>(٦٨)</sup> ثياب<sup>(٦٩)</sup> ثياب<sup>(٧٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٧١)</sup> ثياب<sup>(٧٢)</sup> ثياب<sup>(٧٣)</sup> ثياب<sup>(٧٤)</sup> ثياب<sup>(٧٥)</sup> ثياب<sup>(٧٦)</sup> ثياب<sup>(٧٧)</sup> ثياب<sup>(٧٨)</sup> ثياب<sup>(٧٩)</sup> ثياب<sup>(٨٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٨١)</sup> ثياب<sup>(٨٢)</sup> ثياب<sup>(٨٣)</sup> ثياب<sup>(٨٤)</sup> ثياب<sup>(٨٥)</sup> ثياب<sup>(٨٦)</sup> ثياب<sup>(٨٧)</sup> ثياب<sup>(٨٨)</sup> ثياب<sup>(٨٩)</sup> ثياب<sup>(٩٠)</sup>  
 ثياب<sup>(٩١)</sup> ثياب<sup>(٩٢)</sup> ثياب<sup>(٩٣)</sup> ثياب<sup>(٩٤)</sup> ثياب<sup>(٩٥)</sup> ثياب<sup>(٩٦)</sup> ثياب<sup>(٩٧)</sup> ثياب<sup>(٩٨)</sup> ثياب<sup>(٩٩)</sup> ثياب<sup>(١٠٠)</sup>

وأخرج الإمام مالك رحمه الله تعالى عن<sup>(١)</sup> أبي<sup>(٢)</sup> ثياب<sup>(٣)</sup> عن<sup>(٤)</sup>  
 أبي<sup>(٥)</sup> ثياب<sup>(٦)</sup> عن<sup>(٧)</sup> أبي<sup>(٨)</sup> ثياب<sup>(٩)</sup> عن<sup>(١٠)</sup> أبي<sup>(١١)</sup> ثياب<sup>(١٢)</sup> عن<sup>(١٣)</sup> أبي<sup>(١٤)</sup> ثياب<sup>(١٥)</sup> عن<sup>(١٦)</sup> أبي<sup>(١٧)</sup> ثياب<sup>(١٨)</sup> عن<sup>(١٩)</sup> أبي<sup>(٢٠)</sup> ثياب<sup>(٢١)</sup> عن<sup>(٢٢)</sup> أبي<sup>(٢٣)</sup> ثياب<sup>(٢٤)</sup> عن<sup>(٢٥)</sup> أبي<sup>(٢٦)</sup> ثياب<sup>(٢٧)</sup> عن<sup>(٢٨)</sup> أبي<sup>(٢٩)</sup> ثياب<sup>(٣٠)</sup> عن<sup>(٣١)</sup> أبي<sup>(٣٢)</sup> ثياب<sup>(٣٣)</sup> عن<sup>(٣٤)</sup> أبي<sup>(٣٥)</sup> ثياب<sup>(٣٦)</sup> عن<sup>(٣٧)</sup> أبي<sup>(٣٨)</sup> ثياب<sup>(٣٩)</sup> عن<sup>(٤٠)</sup> أبي<sup>(٤١)</sup> ثياب<sup>(٤٢)</sup> عن<sup>(٤٣)</sup> أبي<sup>(٤٤)</sup> ثياب<sup>(٤٥)</sup> عن<sup>(٤٦)</sup> أبي<sup>(٤٧)</sup> ثياب<sup>(٤٨)</sup> عن<sup>(٤٩)</sup> أبي<sup>(٥٠)</sup> ثياب<sup>(٥١)</sup> عن<sup>(٥٢)</sup> أبي<sup>(٥٣)</sup> ثياب<sup>(٥٤)</sup> عن<sup>(٥٥)</sup> أبي<sup>(٥٦)</sup> ثياب<sup>(٥٧)</sup> عن<sup>(٥٨)</sup> أبي<sup>(٥٩)</sup> ثياب<sup>(٦٠)</sup> عن<sup>(٦١)</sup> أبي<sup>(٦٢)</sup> ثياب<sup>(٦٣)</sup> عن<sup>(٦٤)</sup> أبي<sup>(٦٥)</sup> ثياب<sup>(٦٦)</sup> عن<sup>(٦٧)</sup> أبي<sup>(٦٨)</sup> ثياب<sup>(٦٩)</sup> عن<sup>(٧٠)</sup> أبي<sup>(٧١)</sup> ثياب<sup>(٧٢)</sup> عن<sup>(٧٣)</sup> أبي<sup>(٧٤)</sup> ثياب<sup>(٧٥)</sup> عن<sup>(٧٦)</sup> أبي<sup>(٧٧)</sup> ثياب<sup>(٧٨)</sup> عن<sup>(٧٩)</sup> أبي<sup>(٨٠)</sup> ثياب<sup>(٨١)</sup> عن<sup>(٨٢)</sup> أبي<sup>(٨٣)</sup> ثياب<sup>(٨٤)</sup> عن<sup>(٨٥)</sup> أبي<sup>(٨٦)</sup> ثياب<sup>(٨٧)</sup> عن<sup>(٨٩)</sup> أبي<sup>(٩٠)</sup> ثياب<sup>(٩١)</sup> عن<sup>(٩٢)</sup> أبي<sup>(٩٣)</sup> ثياب<sup>(٩٤)</sup> عن<sup>(٩٥)</sup> أبي<sup>(٩٦)</sup> ثياب<sup>(٩٧)</sup> عن<sup>(٩٨)</sup> أبي<sup>(٩٩)</sup> ثياب<sup>(١٠٠)</sup>

قال الخطيب في حقه<sup>(١)</sup> عن<sup>(٢)</sup> أبي<sup>(٣)</sup> ثياب<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> أبي<sup>(٦)</sup> ثياب<sup>(٧)</sup> عن<sup>(٨)</sup> أبي<sup>(٩)</sup> ثياب<sup>(١٠)</sup> عن<sup>(١١)</sup> أبي<sup>(١٢)</sup> ثياب<sup>(١٣)</sup> عن<sup>(١٤)</sup> أبي<sup>(١٥)</sup> ثياب<sup>(١٦)</sup> عن<sup>(١٧)</sup> أبي<sup>(١٨)</sup> ثياب<sup>(١٩)</sup> عن<sup>(٢٠)</sup> أبي<sup>(٢١)</sup> ثياب<sup>(٢٢)</sup> عن<sup>(٢٣)</sup> أبي<sup>(٢٤)</sup> ثياب<sup>(٢٥)</sup> عن<sup>(٢٦)</sup> أبي<sup>(٢٧)</sup> ثياب<sup>(٢٨)</sup> عن<sup>(٢٩)</sup> أبي<sup>(٣٠)</sup> ثياب<sup>(٣١)</sup> عن<sup>(٣٢)</sup> أبي<sup>(٣٣)</sup> ثياب<sup>(٣٤)</sup> عن<sup>(٣٥)</sup> أبي<sup>(٣٦)</sup> ثياب<sup>(٣٧)</sup> عن<sup>(٣٨)</sup> أبي<sup>(٣٩)</sup> ثياب<sup>(٤٠)</sup> عن<sup>(٤١)</sup> أبي<sup>(٤٢)</sup> ثياب<sup>(٤٣)</sup> عن<sup>(٤٤)</sup> أبي<sup>(٤٥)</sup> ثياب<sup>(٤٦)</sup> عن<sup>(٤٧)</sup> أبي<sup>(٤٨)</sup> ثياب<sup>(٤٩)</sup> عن<sup>(٥٠)</sup> أبي<sup>(٥١)</sup> ثياب<sup>(٥٢)</sup> عن<sup>(٥٣)</sup> أبي<sup>(٥٤)</sup> ثياب<sup>(٥٥)</sup> عن<sup>(٥٦)</sup> أبي<sup>(٥٧)</sup> ثياب<sup>(٥٨)</sup> عن<sup>(٥٩)</sup> أبي<sup>(٦٠)</sup> ثياب<sup>(٦١)</sup> عن<sup>(٦٢)</sup> أبي<sup>(٦٣)</sup> ثياب<sup>(٦٤)</sup> عن<sup>(٦٥)</sup> أبي<sup>(٦٦)</sup> ثياب<sup>(٦٧)</sup> عن<sup>(٦٨)</sup> أبي<sup>(٦٩)</sup> ثياب<sup>(٧٠)</sup> عن<sup>(٧١)</sup> أبي<sup>(٧٢)</sup> ثياب<sup>(٧٣)</sup> عن<sup>(٧٤)</sup> أبي<sup>(٧٥)</sup> ثياب<sup>(٧٦)</sup> عن<sup>(٧٧)</sup> أبي<sup>(٧٨)</sup> ثياب<sup>(٧٩)</sup> عن<sup>(٨٠)</sup> أبي<sup>(٨١)</sup> ثياب<sup>(٨٢)</sup> عن<sup>(٨٣)</sup> أبي<sup>(٨٤)</sup> ثياب<sup>(٨٥)</sup> عن<sup>(٨٦)</sup> أبي<sup>(٨٧)</sup> ثياب<sup>(٨٨)</sup> عن<sup>(٨٩)</sup> أبي<sup>(٩٠)</sup> ثياب<sup>(٩١)</sup> عن<sup>(٩٢)</sup> أبي<sup>(٩٣)</sup> ثياب<sup>(٩٤)</sup> عن<sup>(٩٥)</sup> أبي<sup>(٩٦)</sup> ثياب<sup>(٩٧)</sup> عن<sup>(٩٨)</sup> أبي<sup>(٩٩)</sup> ثياب<sup>(١٠٠)</sup>

محمّد بن<sup>(١)</sup> أحمد بن<sup>(٢)</sup> محمد بن<sup>(٣)</sup> أحمد بن<sup>(٤)</sup> أحمد بن<sup>(٥)</sup> أحمد بن<sup>(٦)</sup> أحمد بن<sup>(٧)</sup> أحمد بن<sup>(٨)</sup> أحمد بن<sup>(٩)</sup> أحمد بن<sup>(١٠)</sup> أحمد بن<sup>(١١)</sup> أحمد بن<sup>(١٢)</sup> أحمد بن<sup>(١٣)</sup> أحمد بن<sup>(١٤)</sup> أحمد بن<sup>(١٥)</sup> أحمد بن<sup>(١٦)</sup> أحمد بن<sup>(١٧)</sup> أحمد بن<sup>(١٨)</sup> أحمد بن<sup>(١٩)</sup> أحمد بن<sup>(٢٠)</sup> أحمد بن<sup>(٢١)</sup> أحمد بن<sup>(٢٢)</sup> أحمد بن<sup>(٢٣)</sup> أحمد بن<sup>(٢٤)</sup> أحمد بن<sup>(٢٥)</sup> أحمد بن<sup>(٢٦)</sup> أحمد بن<sup>(٢٧)</sup> أحمد بن<sup>(٢٨)</sup> أحمد بن<sup>(٢٩)</sup> أحمد بن<sup>(٣٠)</sup> أحمد بن<sup>(٣١)</sup> أحمد بن<sup>(٣٢)</sup> أحمد بن<sup>(٣٣)</sup> أحمد بن<sup>(٣٤)</sup> أحمد بن<sup>(٣٥)</sup> أحمد بن<sup>(٣٦)</sup> أحمد بن<sup>(٣٧)</sup> أحمد بن<sup>(٣٨)</sup> أحمد بن<sup>(٣٩)</sup> أحمد بن<sup>(٤٠)</sup> أحمد بن<sup>(٤١)</sup> أحمد بن<sup>(٤٢)</sup> أحمد بن<sup>(٤٣)</sup> أحمد بن<sup>(٤٤)</sup> أحمد بن<sup>(٤٥)</sup> أحمد بن<sup>(٤٦)</sup> أحمد بن<sup>(٤٧)</sup> أحمد بن<sup>(٤٨)</sup> أحمد بن<sup>(٤٩)</sup> أحمد بن<sup>(٥٠)</sup> أحمد بن<sup>(٥١)</sup> أحمد بن<sup>(٥٢)</sup> أحمد بن<sup>(٥٣)</sup> أحمد بن<sup>(٥٤)</sup> أحمد بن<sup>(٥٥)</sup> أحمد بن<sup>(٥٦)</sup> أحمد بن<sup>(٥٧)</sup> أحمد بن<sup>(٥٨)</sup> أحمد بن<sup>(٥٩)</sup> أحمد بن<sup>(٦٠)</sup> أحمد بن<sup>(٦١)</sup> أحمد بن<sup>(٦٢)</sup> أحمد بن<sup>(٦٣)</sup> أحمد بن<sup>(٦٤)</sup> أحمد بن<sup>(٦٥)</sup> أحمد بن<sup>(٦٦)</sup> أحمد بن<sup>(٦٧)</sup> أحمد بن<sup>(٦٨)</sup> أحمد بن<sup>(٦٩)</sup> أحمد بن<sup>(٧٠)</sup> أحمد بن<sup>(٧١)</sup> أحمد بن<sup>(٧٢)</sup> أحمد بن<sup>(٧٣)</sup> أحمد بن<sup>(٧٤)</sup> أحمد بن<sup>(٧٥)</sup> أحمد بن<sup>(٧٦)</sup> أحمد بن<sup>(٧٧)</sup> أحمد بن<sup>(٧٨)</sup> أحمد بن<sup>(٧٩)</sup> أحمد بن<sup>(٨٠)</sup> أحمد بن<sup>(٨١)</sup> أحمد بن<sup>(٨٢)</sup> أحمد بن<sup>(٨٣)</sup> أحمد بن<sup>(٨٤)</sup> أحمد بن<sup>(٨٥)</sup> أحمد بن<sup>(٨٦)</sup> أحمد بن<sup>(٨٧)</sup> أحمد بن<sup>(٨٨)</sup> أحمد بن<sup>(٨٩)</sup> أحمد بن<sup>(٩٠)</sup> أحمد بن<sup>(٩١)</sup> أحمد بن<sup>(٩٢)</sup> أحمد بن<sup>(٩٣)</sup> أحمد بن<sup>(٩٤)</sup> أحمد بن<sup>(٩٥)</sup> أحمد بن<sup>(٩٦)</sup> أحمد بن<sup>(٩٧)</sup> أحمد بن<sup>(٩٨)</sup> أحمد بن<sup>(٩٩)</sup> أحمد بن<sup>(١٠٠)</sup>



«ایمن» و این خروج بمکه، تم ذکر امام ماکا و غیره<sup>۱۱</sup>  
 و قد آلف لایمان حقیقه دی ب الآثار و نقال راس ای دست آلف  
 موطا اکبر م (موطأ ماکا) و حمیه الله محاسن  
 تم خلاصه سفیان ثوری و ابن فضال و عهد ایزدای و ابو یکر من ای شیبه  
 و غیرهم رحمهم الله تعالی



## المبحث السابع

### تدوين الفقه

وكان نفعه في عهد أصحابه وكبار التابعين مرئياً مروا به العديد.  
وكان من روية الحديث من اقتصر على رواية الأحاديث والآثار كما بلغته،  
دون أن يدخل في استنباط الأحكام الفقهية منها إلا نادراً

ومنهم من جمع بين روية واستنباط الأحكام بفقهه منها، بحيث  
يُعتبر تلاميذه لأحكام الفقهية مع روية الأحاديث التي بلغه من مشايخه

ودعت بحاجة بعد نشور الإسلام في مختلف بقاع الأرض أن يكون  
هناك فئة تدون يمكن أن يصير مروحاً لنعمته والخاصة عندما يجد جود إلى  
معرفة الأحكام الفقهية في حبسهم، مؤد بعض التابعين الأحاديث والآثار  
مرتباً على أبواب الفقهية، وكان ذلك بداية لتدوين الفقه، مثل لأبواب  
للمشايخ<sup>(١)</sup>، ومن مشايخ المشايخ<sup>(٢)</sup> ورحمهم الله تعالى

وذكر المصنف<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى أن أول من صنف وروى  
لربيع بن حبيب بالبصرة، ثم سجد بن أبي هريرة بها، ومقرن بن ربيعة

(١) راجع في تفصيل سيرة المصنف، في السيرة، ٤٠١

(٢) فهرست ابن كثير، ص ٢٨٣

(٣) في تاريخه، هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن حنبل، المصنف منه  
(١٠٠٠) كتاب، وهو مسود إلى سنة ١٠٠٠ م، في فتح الشام، وسم الفقه، وسكر، قوله  
الثاني، وسم المصنف الثاني، مدينة بواحي حرمستان وهو من أول من ألف في  
علوم الحديث وأصوله كتاباً مفرداً، محمد بن

المختصين، كما يظهر من كتاب عمر إلى أبي موسى عليه السلام فيما أخرج  
ابن عسكروني عن إدريس الأودي في أن أخرج إلى سعيد بن أبي نبرة كتاباً،  
فقال: هذا كتاب عمر عليه السلام إلى أبي موسى عليه السلام - فذكر حديثه وجهه -  
«الهدى انهم عبد بخلج في صدرك مثلاً سم بئسك في القرية والسنة،  
عزله الأمثال وأشياء، ثم من الأمور عذبت، واعمد فيما ترى إلى  
أحبها إلى الله وأحبها بالحق»<sup>(١)</sup>

فقدنا أصحاب الرأي أد يقتلهم رأيهم الشخصي على بصرى الكتاب  
والسنة

فقد روى وكيع<sup>(٢)</sup> عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اشبه  
بكونه من مبرزي أصحاب الرأي أنه قال: «لو أن في المسحبة أحسن من  
بعض لباسهم»<sup>(٣)</sup>

وروى الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى: عن الحسن بن صالح

(١) مدم تخرجه من ٤٩، في هذا الكتاب

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي - الإمام الحافظ - حدثنا عن ابن أبي شيبة قال: قال  
الإمام أحمد بن حنبل: «وكيع يفتي المسلمين» أبو سفيان الثوري، المكوني، ولد بين  
سنة ١٢٩ هـ، وبن سنة (١٢٨ هـ)

روى والده ناظر علي بن النعمان في دولة الرشيد  
قال يحيى بن يمان: «ثلاث مات بعد الثوري» حسن وكيع ومحمد  
وقال ابن معين: «كان يعقل الفقه ويحفظ حديثه، ويحرم الليل، ويحرم  
النوم» وهو يقول أبي حنيفة: «وكان قد سمع منه كثيراً»  
وفي سنة يوم عاشوراء سنة (٩٦ هـ) أو (٩٧ هـ) رجع من الحج  
ومضى من سير هلام النبلا ٩٤٠/٩ ومدها - والأعلام ٩١٧/٨

(٣) «الحافظ» من عجز في تهذيب التهذيب ٩٣١/١ في رجه يحيى بن صالح  
الزحافني

## المبحث السابع

### أصحاب الحديث وأصحاب الرأي

وعندما تنحصر بمسائل التمهيد، أحضر جمع من العلماء جهودهم لاستباط الأحكام الشرعية وتنسيقها وتنظيمها وحشر القسم العلماء إلى قسمين

• قسم كان منظم عاينه برواية الأحكام والآثار، إقامه الحوض في شياطين الأحكام بآراءه، وإن ذكر الأحكام المنصوص فيها، سمو أصحاب الحديث.

• وقسم يفسر أنفسهم لاستباط الأحكام، ولم يدخلوا في رواية الأحاديث إلا عند الحاجة إلى الاستدلال على مسألة فقهية، ولقوا أصحاب الرأي

وكان أكثر بعض الناس بهاء التسمية، فهم من أصحاب الحديث لا يرون القياس حجة في الشرع، وأصحاب الرأي يقدمون رأيه على المنصوص، والعبد بالله عن ذلك

والحق ما ذكر من أن تقسيم العلماء إلى هذين القسمين ليس إلا تسمية إلى حد ما، سفتهم الإحصائي، والآية كثر يقدم بصر من الكتاب وأنت على الله ولا جهاد، على خلاف بينهم في تفسير النصوص

وعمر كثير من لفظ «الرأي» بمرعوموا «رأي» عبارة عن الآراء الشخصية المبني على العمل للمحرر وليس الأمر كذلك، فإن لفظ «رأي» في هذه التسمية مأخوذ من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه هو الأصل في تحييد الاحتجاج وإليه «احتشد رأي» و«رأى» منه لمادة غير المنصوص على



ويذكر الحافظ أبو يوسف القزويني بعض المصنفين المالكية بهذا الاسم، فيقول مثلاً في أحمد بن حنبل بن زيد القناري: «كان حليفاً للشروط، نبلاً في الرأي على من ذهب أصحاب مالك».

ونبش بهذا أن اسم «أصحاب الرأي» قد يطلق على غير الجماعة من الفقهاء في بداية الأمر، ولكن الذي يظهر أن توسع فلها: لجماعة في تفرع الجريبات جعل هذا لقباً شياً خاصاً بهم، وبذ على ذلك أن الذين سم يتعمقوا في أدلة من ذهب بجماعة، ودر بعض مسائلهم مخالفة في لظاهر لبعض الأحاديث التي بينهم، مع عدم شبههم للأحاديث التي استدلل بها للجماعة، رعموا قتها (أي المسائل) مبش على الرأي المجرد، واشهر ذلك على السنة ببعض الناس، حتى تأثر بعض المحققين من المحدثين بهذه بذمة الجماعة، فاصطلحوا على تخصيصهم بلقب «أصحاب الرأي»، ونشوا ذلك على الجماعة.

والحق ما قاله سليمان بن عبد القوي الطوفي نحسب<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى في (شرح مختصر الروضة)

(١) تاريخ علماء الأندلس، باب أحمد، ٥٩/١، ج ١٤٠٨ د.

(٢) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي، المصنف في القنادي، ص ١٢١ أبو الفرج.

ولد ثلاثة سنة بضع وسبعين ومستم بطوفي، وهي قرية قرب بغداد سمها من أمثال الحافظ البرقي صاحب (تهديب المكالم)، وشيخ الإسلام ابن يمين، والملاحظ شرف الدين التميمي شافعي، له تصانيف جليلة، منها: (مختصر الرواية) الذي يسمى (البطل) في أصول الفقه، وشرحها، وعضاً من جل كتب الحنابلة في أصول الفقه، كما له (الإكسر في أصول التفسير)، و(التعليق على لأجل الأربعة) وغيرها. قد ورد فيه أي حب الحنابلة، فقد أتى الشيع. لكن ورد في بعض الأحاديث أن كانت له آراء شعبة، كما سبها الفقي من الإبلاء، والحبس في المسجر، لكن بعد =



قال كذا التعميد، ثابت فهذا عالماً، نُكِّتَ في سنة، إذا صُغ عند، خير  
عن سيرة الله ﷺ يَنْتَهِي بِسُوءِ عِبْرَةٍ<sup>(١)</sup>

وكذلك ما رُغم بعض الناس من أن أصحاب رأيهم لحشة لهم  
عزَّ صاحب، و. هذا اللَّفْظُ كان لجميع الفقهاء، اُلتَمِيزُوا تَرَاهُوا تَعْلَمُهُمْ  
لَا شَيْءَ لِحَاكِمِ شَرْعِيَّة، أو تَعْلَمُوا فِي تَفْرِيعِ لِحَاكِمِابِ وَهَذَا اسْتِحْدَامُ  
هَذَا لَفْظٍ تَعْلَمُهُ الْمَالِكِيَّةُ، وَاسْتَلْ - لِنَ الْحَدِيثِ مِنْ عِنْدِ لِسْرِ الْمَالِكِي  
رَحِمَهُ اللهُ تَعْلَى شَرْحَهُ لِلْمَوْطَأِ (الاسْتِدْكَارُ لِمَا تَصْنَعُهُ الْمَوْطَأُ مِنْ مَعْنَى  
الرَّيِّ وَالْأَثَرِ)

وَقَدْ عَقِدَ بِنُ لِسَةِ رَحِمَهُ اللهُ تَعْلَى فِي كِتَابِهِ (التَّعْلِيلُ) مَا فِي دِيْنِهِ  
أَصْحَابُ الرِّأْيِ، وَهَذَا مِنْ رَأْيِ بِيْنِي، وَأَنْ تَعْلَمُوا، وَبِيْنَهُ لِرَّيِّ،  
وَوَهْمٌ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوْدَعِيَّةُ وَصَفِيَّةُ التَّوْدِيَّةِ وَهَذَا مِنْ أَمْسٍ، وَأَمَّا يَوْسُفُ  
بِمُحَمَّدٍ بِنِ الْحَمْدِ رَحِمَهُ اللهُ تَعْلَى<sup>(٣)</sup>

(١) انظر في فضائل الثلاثة المتقدمين، ص ٢٧٨

(٢) قَدْ بَدَأَ وَفَرَّقَ الْبَدِيَّةُ هُوَ كَرِيْمٌ لِهَدِيْنِ بِنِ الْحَمْدِ الْعَصْرِيَّةِ كَرِيْمٌ فِي دِيْنِهِ وَأَصْحَابُ  
بِنِ الْحَمْدِ، وَكَانَ الْإِمَامُ يَجِدُ وَيَنْقُضُ وَيَعْرِضُ تَعْلَمُ نَبِيْسُ أَصْحَابِ  
بِنِ الْحَمْدِ لَوْ الْإِمَامُ هَالِكٌ فِي عَقْلِهِ كُنْهًا فِي عَمَلِهِ وَوَمَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ  
مِنْ لَمَّا تَعْلَمُ، وَحَلَمٌ مِنْ حَلَمِهِمْ فِي شَوْهَةِ وَحَدِثِهِ وَبِيْنَهُ  
رَكَاتُهُ جَمْعُ بَيْنِ الْعِلْمِ وَحَدِثِهِ، كَمَا قَالَ الْحَمْدُ بِنِ دِيْنِهِ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ  
فَطَبِي مَتَّخِرٌ، فَرَقَ دَوْرَهُ بِيْنَهُ، وَأَكْبَرُ عَلَى لَمَّا وَدَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ وَدَ الْإِمَامُ  
دَلَّ بِنِ فَهَبَ لَ الْإِمَامُ الْحَمْدُ لِرَّيِّ وَهَذَا لَا يَأْخُذُ بِمَعْنَى مَا «أَثَرٌ» بِنِ  
جَدِّ الْأَثَرِ تَرَكْنَا لِرَّيِّ

رَدَّ لَدَ أَثَرِهِ عَلَى الْقَضَاءِ، لَسَ وَالْحَمْدُ، لِهَدِيْنِ دَوْرَهُ بِسَبَبِهِ مَرْيَمُ  
وَمِنْ حَيْثُ سَنَ ٥٨ كَر

(مستخرج من «مختار الفتاوى» ص ٧٥ - ٧٦)

(٣) معارف، لابن تيمية، ص ١٩٢ - ٥١١



<p>المبحث الثاني ظهور المذاهب الفقهية</p>	
---	--

عسى نرغم من كثرة الفقهاء المجتهدين في زماننا بعين رؤيتهم،  
فإن معظمهم كانوا يقعون فيما يعرض عليهم من التمسك، دون أن يعصلوا  
بالأحكام الفقهية كدورهم دوراً شاملاً لجميع الأمرات، وكان الناس  
يسكنون في مساكنهم يومية من بيتهم من أهل بيدهم دون أن يلزموا  
بها واحداً في جميع مسائل

وكان من حكمهم «<sup>١</sup> أن يكون الفقه في صور تدوين يجمع شامل  
يبيح بجانب الناس المسكات، بمرور الأيام، وأما لا يمسك الناس من  
تفسير الأحكام الشرعية بطريق عموماً يؤدي إلى انقاع لاهواء

وقد صرح به سبحانه من أجل ذلك الفقهاء المتبعين، الذين شرحوا  
أحكام الشريعة الإسلامية في كل ناحية من نواحي الحياة، مجهدين لا يقبلون  
في لأديان أخرى، فوقعوا حياتهم على أحوالهم، وأسبغوا الأحكام  
شرعية من مبادئها الأصلية من الفرائض، والنسب، والجماع، والقبض

وأكتب للأمة على تدوين ما سمعوا منهم في صورة كتب جامعة  
مثل (السنن)، الجامعة بالأحكام، وفقهية على طريق الإمام مالك، وكتب  
لإمام محمد بن الحسن على طريق الإمام أبي حنيفة، رحمهم الله تعالى، ثم  
للأمام الشافعي رحمه الله تعالى، صوّد فقهه بنفسه في كتاب (الأم)  
وجمع للأمام أحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى فقه بروايات وثوب  
من جاء بعدهم

وهكذا ظهرت أمدت الفقه الأربعة بصورتها متكاملة، وعلى

فواعلم أن أصحاب الداعي بحسب الإضافة هم غير من دهره في  
 الأحكام بالآثار فيضاد جمع غنم الإسلام لأن كل واحد من  
 المجتهدين لا يسعى في اعتقاده غير نظري ورأي، ولو شحخص الساط  
 ومضحه الذي لا يرفع في صحته وأما بحسب التسمية، فهو في قوله السلف  
 علم على أهل العراق، وهم كل أتكره، بر حيقه ومن يابيه منهم  
 ثم ذكر دهره المؤجره التي ترك تحفته بها ظاهري بعض الأحاديث  
 ربما ظن به بعض العلماء به من أجل ذلك

ثم قال: أو كثر عليه لغير من أئمة السلف حتى يدعو به جهل  
 ولا يهتد بمن يكره، وبالله إلا عصيته مما قس، وبسببه علم إليه  
 سبوه وحسنه لقول فيه: «فصلاً ثم ينادي الله عداؤه وإبد حذاف  
 بها جانب بها جهل صحيح واضح ردائل صدمه لا نحو وحيدته  
 هي التي موحدة وفلاً أن ينصب بها محالوه وأنه تقدير الحد آخر  
 تفسير الإضافة أحرار وظنهم عنه من خسر أو جاهلون بمواقع  
 الاجتهاد، ثم ما صبح عن إمام أسيد بكونه أحد يقول فيه: «إنما  
 فيه ذكر أبو نورد من أصحابنا في كذب (أصول لذي)، والله فلا علمه  
 دهره»



مكاشفة هذه المسئلة به منه ما يدعي به جمع العلماء في قوله (شرح مختصر  
 الفروية سطحي)

وتنزيهه سنة ١٢٩٦ هـ على نسخة

المكتبة من مكتبة المتحقيق شرح مختصر الفروية، دهره ١٣٠١ هـ، يبيع بدكون  
 عنه محمد بن عبد المحسن (كي)

(١) شرح دهره في الفروية ١٢٩٦ هـ، ما عثر عليه شيداً لأنه عند الحاجة  
 ليو عده في حقه لنا على موضع هذه ظن



## المبحث التاسع

## مسألة التقليد والتقليد

كان الناس يستنون العلماء منذ قديم في المسائل التي يحتاجون إليها ، لأنَّ لعامة من الناس لا يستطيعون استنباط الأحكام الشرعية من مبادئ الأصيلة ، فلا يذهبون من الرجوع إلى من عنده معرفة بهذه الأحكام ، وهو الذي أمر به الله تعالى في قوله بحكمهم ﴿فَتَقَبَّلُوا أَمْرًا تَنْزِيلًا﴾ (النحل ٤٢) ، وفي هذه المقتضى موضوعاً بطله ويقول ، فلم يكونوا يظنون بالدين على ما يقول ، وهو معنى التقليد في الاصطلاح ، إذ مرهون بالعلم يقولون انهم من غير معرفة بطله ، أو معانته بالدين

ونكر لم يكونوا في خبر نعرفون يقيدون أنفسهم بالاسماء من عام واحد ، بحيث لا يجوزون الاسماء من عام آخر ، وإن كان لأفرادهم ما منه خاصة من من أهل بيته ، فكانت ثقتهم به أكثر من غيره ، فيرجع حصل ذلك للعامة ، والفتنة إلى ذلك لعالم في جميع مسائله أو في معظمه

ومن ذلك ما أخرجه البخاري رحمه الله تعالى عن عكرمة أنه أنزل المدينة سلموا ابن عباس عليه السلام من يجوز للمرأة إذا كانت ربيعة إلى وجه بعد طواف الودع ونزول طواف الودع ، فاجابهم عن عيسى بأنه يجوز لها إذا سب ونزل طواف الودع ، فقال له لا تأخذ بفردك ، ويدع قول ربه

وفي رواية لاسماعيل بن لا ناسي أصيب أو لم يثبت ، ويدعى ثابت يقول لا تعرفه

سورة مريم من ان الحمد لله المنفردة . لكن محمد <sup>عليه السلام</sup> . الحمد لله  
 لا بعد . <sup>١</sup> . هـ . لك حمد عه من انشاء النكر . بهجوا . صحيح عا .  
 والكن . <sup>٢</sup> . <sup>٣</sup> . <sup>٤</sup> . <sup>٥</sup> . <sup>٦</sup> . <sup>٧</sup> . <sup>٨</sup> . <sup>٩</sup> . <sup>١٠</sup> . <sup>١١</sup> . <sup>١٢</sup> . <sup>١٣</sup> . <sup>١٤</sup> . <sup>١٥</sup> . <sup>١٦</sup> . <sup>١٧</sup> . <sup>١٨</sup> . <sup>١٩</sup> . <sup>٢٠</sup> .  
 كان لها <sup>٢١</sup> . <sup>٢٢</sup> . <sup>٢٣</sup> . <sup>٢٤</sup> . <sup>٢٥</sup> . <sup>٢٦</sup> . <sup>٢٧</sup> . <sup>٢٨</sup> . <sup>٢٩</sup> . <sup>٣٠</sup> .  
 ومبروتها <sup>٣١</sup> . <sup>٣٢</sup> . <sup>٣٣</sup> . <sup>٣٤</sup> . <sup>٣٥</sup> . <sup>٣٦</sup> . <sup>٣٧</sup> . <sup>٣٨</sup> . <sup>٣٩</sup> . <sup>٤٠</sup> .  
 الأربعة

قوله الحمد لله المنفردة في البراق حتى أصبح الحمد . الثالث في  
 النقص من العشرة . الكو <sup>١</sup> . <sup>٢</sup> . <sup>٣</sup> . <sup>٤</sup> . <sup>٥</sup> . <sup>٦</sup> . <sup>٧</sup> . <sup>٨</sup> . <sup>٩</sup> . <sup>١٠</sup> .  
 النقص . <sup>١١</sup> . <sup>١٢</sup> . <sup>١٣</sup> . <sup>١٤</sup> . <sup>١٥</sup> . <sup>١٦</sup> . <sup>١٧</sup> . <sup>١٨</sup> . <sup>١٩</sup> . <sup>٢٠</sup> .  
 النقص . <sup>٢١</sup> . <sup>٢٢</sup> . <sup>٢٣</sup> . <sup>٢٤</sup> . <sup>٢٥</sup> . <sup>٢٦</sup> . <sup>٢٧</sup> . <sup>٢٨</sup> . <sup>٢٩</sup> . <sup>٣٠</sup> .  
 النقص . <sup>٣١</sup> . <sup>٣٢</sup> . <sup>٣٣</sup> . <sup>٣٤</sup> . <sup>٣٥</sup> . <sup>٣٦</sup> . <sup>٣٧</sup> . <sup>٣٨</sup> . <sup>٣٩</sup> . <sup>٤٠</sup> .  
 النقص . <sup>٤١</sup> . <sup>٤٢</sup> . <sup>٤٣</sup> . <sup>٤٤</sup> . <sup>٤٥</sup> . <sup>٤٦</sup> . <sup>٤٧</sup> . <sup>٤٨</sup> . <sup>٤٩</sup> . <sup>٥٠</sup> .  
 النقص . <sup>٥١</sup> . <sup>٥٢</sup> . <sup>٥٣</sup> . <sup>٥٤</sup> . <sup>٥٥</sup> . <sup>٥٦</sup> . <sup>٥٧</sup> . <sup>٥٨</sup> . <sup>٥٩</sup> . <sup>٦٠</sup> .  
 النقص . <sup>٦١</sup> . <sup>٦٢</sup> . <sup>٦٣</sup> . <sup>٦٤</sup> . <sup>٦٥</sup> . <sup>٦٦</sup> . <sup>٦٧</sup> . <sup>٦٨</sup> . <sup>٦٩</sup> . <sup>٧٠</sup> .  
 النقص . <sup>٧١</sup> . <sup>٧٢</sup> . <sup>٧٣</sup> . <sup>٧٤</sup> . <sup>٧٥</sup> . <sup>٧٦</sup> . <sup>٧٧</sup> . <sup>٧٨</sup> . <sup>٧٩</sup> . <sup>٨٠</sup> .  
 النقص . <sup>٨١</sup> . <sup>٨٢</sup> . <sup>٨٣</sup> . <sup>٨٤</sup> . <sup>٨٥</sup> . <sup>٨٦</sup> . <sup>٨٧</sup> . <sup>٨٨</sup> . <sup>٨٩</sup> . <sup>٩٠</sup> .  
 النقص . <sup>٩١</sup> . <sup>٩٢</sup> . <sup>٩٣</sup> . <sup>٩٤</sup> . <sup>٩٥</sup> . <sup>٩٦</sup> . <sup>٩٧</sup> . <sup>٩٨</sup> . <sup>٩٩</sup> . <sup>١٠٠</sup> .

وبعد فطلب النجاة في حذر . <sup>١</sup> . <sup>٢</sup> . <sup>٣</sup> . <sup>٤</sup> . <sup>٥</sup> . <sup>٦</sup> . <sup>٧</sup> . <sup>٨</sup> . <sup>٩</sup> . <sup>١٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>١١</sup> . <sup>١٢</sup> . <sup>١٣</sup> . <sup>١٤</sup> . <sup>١٥</sup> . <sup>١٦</sup> . <sup>١٧</sup> . <sup>١٨</sup> . <sup>١٩</sup> . <sup>٢٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٢١</sup> . <sup>٢٢</sup> . <sup>٢٣</sup> . <sup>٢٤</sup> . <sup>٢٥</sup> . <sup>٢٦</sup> . <sup>٢٧</sup> . <sup>٢٨</sup> . <sup>٢٩</sup> . <sup>٣٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٣١</sup> . <sup>٣٢</sup> . <sup>٣٣</sup> . <sup>٣٤</sup> . <sup>٣٥</sup> . <sup>٣٦</sup> . <sup>٣٧</sup> . <sup>٣٨</sup> . <sup>٣٩</sup> . <sup>٤٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٤١</sup> . <sup>٤٢</sup> . <sup>٤٣</sup> . <sup>٤٤</sup> . <sup>٤٥</sup> . <sup>٤٦</sup> . <sup>٤٧</sup> . <sup>٤٨</sup> . <sup>٤٩</sup> . <sup>٥٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٥١</sup> . <sup>٥٢</sup> . <sup>٥٣</sup> . <sup>٥٤</sup> . <sup>٥٥</sup> . <sup>٥٦</sup> . <sup>٥٧</sup> . <sup>٥٨</sup> . <sup>٥٩</sup> . <sup>٦٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٦١</sup> . <sup>٦٢</sup> . <sup>٦٣</sup> . <sup>٦٤</sup> . <sup>٦٥</sup> . <sup>٦٦</sup> . <sup>٦٧</sup> . <sup>٦٨</sup> . <sup>٦٩</sup> . <sup>٧٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٧١</sup> . <sup>٧٢</sup> . <sup>٧٣</sup> . <sup>٧٤</sup> . <sup>٧٥</sup> . <sup>٧٦</sup> . <sup>٧٧</sup> . <sup>٧٨</sup> . <sup>٧٩</sup> . <sup>٨٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٨١</sup> . <sup>٨٢</sup> . <sup>٨٣</sup> . <sup>٨٤</sup> . <sup>٨٥</sup> . <sup>٨٦</sup> . <sup>٨٧</sup> . <sup>٨٨</sup> . <sup>٨٩</sup> . <sup>٩٠</sup> .  
 كما سطر مدحها العجائب في . <sup>٩١</sup> . <sup>٩٢</sup> . <sup>٩٣</sup> . <sup>٩٤</sup> . <sup>٩٥</sup> . <sup>٩٦</sup> . <sup>٩٧</sup> . <sup>٩٨</sup> . <sup>٩٩</sup> . <sup>١٠٠</sup> .

✽ ✽ ✽



والمحصل أن أكثر من العاش كانو يرجعون إلى من يشعرون به،  
ويرجعون فتأولوا على فتاوى غيره.

وكان هذا من لا ينصرف على الاستفتاء من واحد لا احتساب لهم  
بكن مدونة في ذلك العصر، مما كانوا يرون معطوياً أمي أن يستعملوا كل من  
بشر لهم وإن كان غير من يرجعون إليه عنه.

ولم يكن هذا خوفاً من أن يستغني الإنسان من المذهب المحقق  
ما وافق هواه لأنه كان من العسير أن يعرف المستغني من من يستغني  
بل أن يسأله، ولذا لزمه فقهاء سلفه

أذا، بعدما دُرب المذهب التمسك بالارادة بصفه حاجته، وألهم به  
الكتب، وأصبحت له مدارس يفتسروا على دراساتها فأصبح أقول هذه  
المنهجية معروفة مشهورة بين الناس، فلو كان لي الحق أن يستغني من هذه  
الأحوال ما شاء، متى شاء، لأتخذ ذلك إلى شيخ الفقيه، دون اتباع السريعة  
الغراء.

ولا أدل من كل واحد بين هؤلاء المتفقيه يسأله أحداً قولاً عن أسس قوة  
دبائعه عنه، وليس على أسس ما يهواه قلبه. فكان يستجيب حرره بعد أو  
برء ما فيه من أجل دليل قوي يقهره من مصادر الشريعة الإسلامية.

ولكن قد مني القدر لا يستطيع أن يعاد من هذه الآراء على ساسي  
لأدلة لضرعية، بل أنصح به أن يأخذ بعد شاء، ويرد ما شاء، فونه يحنس  
عليه أن يأخذ من هذه الأحوال ما يوافق هواه، وليس يُقبل شرعي كان  
أساساً بذلك اتفقوا.

وبثانيتها، فإن كل واحد من هذه المذاهب له نظام خاص يعمد في  
طوره، بحيث إن كثير من مسائله مرتبط بعضها ببعض، فلو أخذ منه حكم  
وترك حكم آخر يربط به، لاختل ذلك النظام، وحدوث حاشه من تسليح  
لا يعرف بعضها أحده، ومن لتفسير على من من أن يعرف هذه الأدلة،



بين التحليل والتحريم، والوجوب والجبر، وثالث يؤذي إلى انقلابا يتفق  
بشكل، بحلالم العصر الأول، فإنه لم يكن المنهات رواية بأحكام  
لحوادث مهتمة وعرفت على حد يلزمه أن يجهد في اختيار مذهب يؤلفه  
على التمسك<sup>(١)</sup>

وحال ابن خلدون رحمه الله تعالى «ووقف التقليد في الأمصار عند  
هؤلاء الأربعة، ودرس المتأخرون بمن سرهم، وسد الناس باب الخلاف  
وحرقة لما كثر شعب الاصطلاحات في العلوم، وبما عاق عن الوصول إلى  
ربه الاجتهاد، رجا خفي من إسد تلك إلى غير أهله، ومن لا يتوق برأيه  
ولا يديه، خسر حوا بالعجز والإعجاز، وروا الناس إلى تقليد هؤلاء كل من  
اختص به من المسلمين، وحظروا أن يتناولوا تقليدهم بما به من التلاعب،  
ولم يبق إلا من مذاهبهم، وعمد كل مقلد مذهب من ملته منهم بعد  
تصحیح الأصول، وأتبعوا سبلهم بالرؤية، لا محصور في يوم للعقبة غير  
هذا، ومنهم لا اجتهد لبقاء العهد مردود سكون على عمه، مهجور  
تقليده وقد صار أهل الإسلام اليوم على تقليد هؤلاء لا فئة لأريته<sup>(٢)</sup>

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى «اعلم أن الناس كانوا  
في المنه الأولى والثانية غير متجهين على تقليد مذهب واحد بعينه، وبعد  
التمسك منهم التمسك للمجتهدين بأخبارهم، وقيل من لا يحدد على  
مذهب مجتهد بعينه، وكان هذا هو الواجب في تلك الزمان

فإن قلت كيف يكون شية واحد غير واجب في زمان، وواجب في  
زمان آخر، مع أن الشرع واحد؟

قلت الواجب الأصلي هو أن يكون في الأمة من يعرف الأحكام

(١) المجموع شرح المنهاج، المقدمة، فصل في أدب المستفتي ٥٥/٦

(٢) مقدمة ابن خلدون، الكتاب الأول، الباب السادس، فصل السابع، ص ٤٣٠



ملو قبح باب لا انتفاء للعامة، لأن ذلك إلى قوص في أحكام شريعة  
 عزاء<sup>(١)</sup> ومن هنا ذهب المجاهد إلى المنع بذهب معي لا لا  
 لذهب بذهب محض يعتقد أن إمامه قد صاغ بحسبه واليهادة بالله العظيم،  
 بل لأنه يثق بعينه بالنسبة وتلقاها أكثر من غيره، أو من معارفه بذهب  
 بسره بالنسبة إلى غيره من أصحاب المطاهب الأخرى

وبهذا التذهب انتظم أوضاع الناس في الامتثال بالشريعة، هرب  
 شاع الأهلوا ويعتقد في ذلك، لأن الانتفاء من أحوال انطية بالتشهي،  
 لا على انساني الذليل منها فله، لعل، فديدا وحسنا

قال لإمام تفتير بن راشد حمد الله عانر ملو أن رجلا أحد قول أهل  
 مدية في المصح الفد، وابن النساء في أدروهر<sup>(٢)</sup>، ويقول أهل مكة في  
 شعة والظرف، ويقر، أهل بكوفة في المكر، كان شر عبد الله<sup>(٣)</sup>

وقد، الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى ويحذر هذا أن يعتقد الرحمن  
 صوت شعة الجوار إذا كان عالما له، وعدم شوته إذا كان مشربا، هذا  
 هنا لا يجوز بالرجوع

وكب مرسي عنى صفة ولاية بفس في حان مكجا، وبس على  
 ساد ولاية في حال علاجه، ثم يقر ذلك بإجماع المسلمين

ولذلك انساني يحيى أنا لم أكن أعرف ذلك، وأنا من اليوم أقدم  
 ذلك، ثم يكن به ذلك، لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالفس، ويحق شريعة  
 إلى أن يكون التعليل والتحرير بحسب الأهلوا<sup>(٤)</sup>

وقد الإمام التوري رحمه الله تعالى أوجهه أنه به حذر أنشأ أو  
 مذهب شدة، لأنفس إلى أن ينقبط وعرض المذهب متعأ هواء، ويحذر

(١) لا يصح سب هذا الرجل لأهل المدينة (٥)

(٢) التذهيب الأخير ١١٢/٣، كتاب النكاح، رقم ١٦٥٤٢

(٣) محضر المجلس، لابن تيمية ١١٦٣٢



من بعدهم، لأنهم لم يفرغوا من تعليمهم، ولهم أصوله ودراسته،  
فليس لأحد منهم مدعى مهذب معرّف معرّف، فثبت لهم بذلك من جاء  
بعدهم من الأئمة، حتى المذاهب الصغرى والثلاثين، والذين يسمون  
أحكامهم بوقت قبل وقوعها، الناهضين بوضعها، ورواها، ١٥٢، ب  
وأبي حنيفة وغيرهما.

وربما انما يروي عن جماعة الذهبية راجعاً إلى تعالى أنه قال  
«ويجب علينا أن نعتقد أن الأئمة لا يربو» ولعلهم يروون  
الظاهر، وإسناد من رويته وسائر الأسانيد على هذا، ولا نقاب من  
تكم لهم بما هم يروون منه، والضحاح وفقاً للجمهور أن المصنف في  
المروءة، وهو حاشي فقه حجة عنه إشارة إلى المحتج به، كـ  
يؤيد به، أن شحبه لا يثبت، بل به، حتى أصاب فيه أحرار، ١٥٣،  
أخص، حر، نعم، إن فقه المحتج به، لا ينافي، وعلى غير المحتج به، أن  
مذهباً معاً، لكن لا يجوز تقليد المصنفين وكذا التابعين، كما قاله  
المصنف، من أجل من به يدركه، فيستغنى عنه، لا سيما في نقصه،  
وإليه، لأن المذهب لا يربو، ولشرب ورواها، على ظهر تفصيل

١٥١) المجموع - ج ١، المذهب، ١، فقهه، ص ١١، في ذلك المعنى، ٥٥١

١٥٢) الإمام داود الظاهري هو داود بن علي بن خلف الأهوازي، صاحب المذهب  
الظاهر، أحد الأئمة الأربعة في الإسلام

١٥٣) في طائفة المصنفين، وسميت بذلك لأنها كانت من الكتب ورواها،  
من جهة من الأئمة، أي وثقت في كتاب داود بن علي بن محمد، فقال  
رواها، بالكوفة، ١٥٤، وهو صاحب الأصل، من أهل مدينة كركوك،  
من أصحابه، ثم سكن بغداد، ومات فيها سنة ٢٧٠ هـ

في سنة في بغداد ٢٧٠ هـ

١٥٤) من الأئمة، ١٣٣، ١٣٤، في جمع المصنفين، ١٣٥، في ٢٧٢  
بفضل عن مصنفه

المرعنة من دلتها التفصيلية، أجمع على ذلك أهل الحق ومعظم الواجب  
واحدة؛ فإذا كان له واجب ملوك متعبدون، وجب محصيل طريق من تلك  
الطرق من غير تعبير، ولا حش، طريق واحد، وجب ذلك الطريق  
بخصوصه. وعلى هذا يسمى أن القلب من حروب التعبد لإمام بعينه، فإنه  
قد يكون واحداً، وقد لا يكون واحداً<sup>(١)</sup>

وقال في موضع آخر: «إلى هذه المداهد الأربعة المدونة المحصورة قد  
أجمعب الأئمة، أو من يحد منه مهارة على جوار نقليها إلى يومه هذا، وهي  
ثلاث من المفاتيح لا يحصى، لا سيما في هذه الأيام التي قصرت فيه  
الهمم خلقاً، وأشرب لثوم الهوى، وأعجب كل ذي رأي برأيه»<sup>(٢)</sup>  
وبالترجم من أن السقاه لمجتهدين كانوا متوازيين في كل قطر من  
الأقطار المسلمية، وكان من مسته الله تعالى أنه لم يؤت مطلقاً ندوباً  
شاملة كما دوت مذهب القبول الأربعة، وتوالت مسلماتهم، ونكر  
تلاميذهم الذين درسوها ومخصوصوها مخلصاً، ودرأوا عليها، ولم يتفقوا  
ذلك للمذهب الأخرى

قال الشيخ ولقي الله القسري رحمه الله تعالى: «هو جملة، والمذهب  
للمجتهدين سر ألقاهم به تعالى العلماء، وجمعهم عليه من حد يشعرون  
أو لا يشعرون»<sup>(٣)</sup>

ومن هذا قال العلماء إنه يجب على المجتهد أن يفتي حد هذه  
المذاهب الأربعة، وإن لا يفتي مذهباً سواها

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: هو سر به المذهب بمذهب واحد  
من أئمة الصحابة وغيرهم من الأئمة، وإن كانوا أعلم وعسى درجة

(١) إنباف من بيان أسباب الاختلاف ص ٦٨ - ٧٠

(٢) حاشية على التلخيص ١، ٤٤٧، باب حكمته حال الناس في الملة الرابعة ومذهبها

(٣) إنباف، ص ٧٣



دفعه الاحكام في مسنده من مسائل فولا من مذهب آخر، لا على مذهب  
الشعبي، بل على مذهب آباء من دفعه مؤيد ظهر له

ومن هنا حتى كثير من فقهاء الحديث في كثير من المسائل يقول بخلاف  
قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كما فعل في مسألة الميراث،  
وفي الاستحجار على تعليم القرآن الكريم، وفي مسألة حمار المصون وغيرها  
من المسائل المعروفة. ولذلك لما صرح به علماءنا من رافضيتهم بامم من  
ليس حكمه شرعي بمسألة، وإنما هو فصول أضلوا بسبب أمور دين  
وتحجب ما يحشى في غيره من مسائل للأغلب وأتباع لأهواء.

وسمعت من والدي العلامة الميرزا محمد شفيع<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى عن

(١) العلامة الميرزا محمد شفيع هو محمد شفيع بن محمد ياسين بن حبيب بن حسين  
عليه السلام الميرزا جلال الدين الأكردي، ولد في كاشان، في سنة ١٢١٠ هـ، صاحب  
ميراث، الذي طُفِّئَ شهرته الأقاليم

ورد في ديوانه سنة ١٢١٤ هـ، شأ في سنة علمه شامخة في أسرة عريقة في  
الكرام والعلوم، كما برز في دعاء دار العلوم بديوانه، وأخذ العلوم الدينية من  
عبد الوهاب بن علي، مثل حديث عصره الإمام أبو شاه انكشيري، والسفلي  
الأكردي، ثم انتقل من غير قرحي، وسمع من العلامة ميرزا أحمد انصاري،  
و حضر دروس شيخ الهند العلامة مسعود بن محمد بن علي بن أبي طالب  
مخرج سنة ١٢٣٥ هـ، وتوفي في سنة ١٢٤٠ هـ، في دار العلوم بديوانه  
من لأدب وعلم، وهداه إلى الحديث الشريف

كما هو مضاف بها. حيث اضطر لأن من لدن في المحققين و أحد لاهوت من حكم  
لأه الإمام آية الله علي كاشغري في دار التفتيش في ثم انتقال من دار العلوم  
سنة في حوزة سقلا، بآستان قدس، حيث تأسس بآستان قدس  
لله مع أهله، و ثم في محيط نظامه التقابولي، السليبي غير الأحسن  
لإسلامية، وأسس مدرسة دينية باسم (جمعية دار العلوم)، بآستان قدس التي لا ير  
سنة في دار العلوم الدينية والحديث





مرّاً بمحكّي قول شيخ الهند الإمام بشيخ محمود الحسن " رحمه الله  
نعمي " إنّ نفلد مذهب مصر بسر حكماً شريعاً في نفسه، وإنّك لثوي

وكان من مآلهم شخصيت من كتبه القيمة "معارف المراتب" (التي هي القراءات  
والمبادئ العينية) مجموعة بعض النور والجرم بعد مجموعة وسنة جديدة  
وغيرها من الكتب القيمة

ثم في سنة في نحوي عشر من ثور سنة (١٣٩٦هـ)

بالحسن من عهد (الشيخ) الخاص (في نفسه مصر)

١ شيخ الهند الإمام محمود الحسن (هـ) هو محمود حسن بن دو الفقار هني بن فتح  
عليه السلام بنده شيخ هـ بن شيخ النور ر حرمه صاحب رحمه الله  
و رحمه الله طلق شهره الأثر

ولد سنة (١٢٩٨هـ) وكان أول صاحب يدار العلوم ببوسه، حيث تلقى العلوم  
من الأساتذة مشهوره، ولزم الإمام محمد فاضل الشوبوي بمكة، ومراً عليه بالهند  
سنة مع كس حري، حتى خرج على يده، ومن ثم العلو العلية والاهة كما  
حد عن الإمام الشوبوي الطريو، وحصل الإجازة كما حصل له من  
لغيره من شيخ مصر ومنجم لنداء الله الله في محكي رحمه الله تعالى

وفي طرقت ندر العلوم لما خرج سنة ١٢٩٠هـ، فدرس العلوم حتى أصبح شيخ  
حبيب ود من صحيح الحناري بإخاهاه يلى كس حقيقت الأثر من سنة  
١٢٩٥١ من الهجرة بسوة علو من جبه ألف كس حبة، وكانت نص المبره  
الكتب الأولى

ولم يزل مصر فهاه يدار العلوم، بهر ما لعله يردون من اطراف بلاد مصر  
شراً وحياً

وفي سنة (١٣٣٣هـ) سافر للشيخ سفره كتابه وهو السفر الذي أخذ فيه مسير  
مهمود لمدى البلاد من الإنكليز، فشرع أولاً بالبحر، ثم سأل أسير إلى مصر،  
فبعثاً ولم يكن مشاق الشهد بهم هو صفة المرح في السجن، حيث كان  
يستفيد من عمده ومعه الأسرى، غيرهم، كما أن كل سنة الأسرى به  
بالأورقة التي شرع فيها في طه والشرعاً ر حرم صحيح الشري، ولكن لم  
يصله له الكمال

إلا فقهاء سحر، دعاة من التقليد غير الشخصي (وهو أن يُؤخذ مذهباً في مسألة، وعينه في مسألة أخرى) بسبب هذه (المفاسد) ولكن الفلاسفة الذين يأمن من هذا، استعانوا به بحجج له أنفسهم من الشخصيات النور أيضاً، شرط أن لا يُخفيت يدك نبذة واضطرنا في الجمل

وكان في موضع آخر

= بحثي، انكسرت هي نسبة إلى كوكبه، من ماضي الهند، يشهد على تصحيح جليل ابن أبيون لاصحابي في عهد أبو حنيفة عهده، هذه بعض رداً من سنة ٢١٤٦ هـ، وأومل إلى دعوى، حيث قد تعلموا الآتيه وعبير الله عن العلامة ممدوح علي، له العلامة يعقوب النابلسي رحمه الله، بعد الحديث عن التبعات الفكرية الإسلامية بعد: يعني الهندوي، الذي هو من خلف السبع حمد المجلد للآل الثاني المشرقي، رحمه الله تعالى، مع حيناً بأحد الطريق من سبع قمرية وأما جم، صاحب إلهاد الله إلهي في المكي، سنة ١٢٠٠ هـ في انصراف لشاهه وملكه، حلي، ملو، من بعد غلبت إليه أكاذ لاير فيها وقد صحت حصة بالامارات التي بحلي المويصات حذاره نصير، سهلة المند، كذا، بعد له مجموع منصره عن (صحيح البخاري)، المسمى (الامع القادري)، وهي جامع الترمذي، المسمى (الكوكب النوري) كما كان له محظ الاور من الحق، حتى كان بلقب ربي حصة العصر، بعد ١٢٠٠ هـ وكنت في الفقه التي طبع حصة منها في (تأليفات رشيدته) وكان قد تولى ماهر من مبيحي الممنوع الأحمليين بالهند (در العلوم) بدويته، و يظهر العلوم، بنهار نور ثم في سنة ١٢٢٣ هـ من الهجرة النبوية عن صاحبها، ألف مئة (مصحح من مائة الرشيد وأكابر علماء الهند، يعطى لأمدد أكبر هذه بحاري)





معلوم نہیں کہ نہہری قوم بھی قریش کے جب کبہ گیا ہے، تو بہار در بھی سے فی کردی سے میں نے عرض کیا "یا رسول اللہ! پھر آپ کی بیاد پر تعمیر کرو لیجئے۔" فرمایا کہ "مگر قریش کا رنہ کفر سے کہ یہ نہ ہوتا تو میں ایسا ہی کرتا۔" روایت کیا اسکو بنیادی و مسلم نے ترمذی نے سنی ابو الک نعوف یعنی لوگوں میں خواہ مخواہ تشویش پھیل جاوے گی کہ دیکھو! کعبہ کو ایسا طے رہا میں دست اندازی نہیں کریں۔ اچھٹے ہا جو دیکھ جاہل انجینیئری کی قواعد اور ایسی ہی تعمیر کر دیا جاہل سٹرچو تک دوسری جاہل جی یعنی نامہ رستے دینا بھی شرعاً جائز نہیں، مگر مروجہ تھی، آپ نے کوفہ اللہ و تشویش کی وجہ مروج کو اختیار فرمایا۔ (بخاری) حضرت ابن مسعود سے روایت ہے کہ انہوں نے [سٹر میں، قریش چار کھت پڑھی کسی نے پوچھا کہ "تم نے حضرت عثمان پر (تقریر کرے میں)، اعتراض کیا تھا پھر خود چار پڑھی؟" آپ نے جواب دیا کہ خلاف کرنا موجب شر ہے۔ اس حدیث سے بھی معلوم ہوا کہ ہادیو چار میں مسودا علی قند عمر کے ترویج جاہل رائج میں قند کرنا ہے، مگر صرف شر اور خلاف سے بچنے کے تمام فرمانا جو جاہل مروج نہیں، سٹر معلوم ہوتا ہے کہ اسکو بھی جائز سمجھتے تھے۔ بہر حال! ان حدیثوں سے اس فی تاہد و گنجی کہ گریبان مروج بھی جائز ہو تو ایسی کو اختیار کرنا اولیٰ ہے۔

اور اگر ان جانب مروج میں مٹھو کثیر میں نہیں بلکہ ترک واجب یا احکام امر نامہ کرنا ہوتا ہے۔ ۱۰۔ بھی قیاس کے اس پر کوئی ایسی نہیں پائی جاتی، مگر جب روایت میں حدیث صحیحہ سرچ مروج ہے، اس وقت بلا تہ حدیث پر عمل کرنا واجب ہوگا، اور اس سے میں کسی طرح عقیدہ جائز ہوگی، نہ تو اصل یہ قرآن و حدیث ہے، اور تھلیہ سے ہی مقصود ہے کہ قرآن و حدیث پر سموت اسلامی سے عمل ہو، جب وہاں میں مواختہ رہی، قرآن و حدیث پر عمل ہوگا ایسی حالت میں ہیں اس پر ملے رہنا ایسی تھلیہ ہے جسکی مدست قرآن





۱۔ حدیث کی قاطعت کی ہے حائر نہیں، کیونکہ ممکن ہے کہ جو یہ حدیث نہ پہنچی ہو یا مسدود ضعیف پہنچی ہو، یا اسکو کسی قرینہ شرعیہ سے دائیں سمجھا ہو، اس سے وہ مسدود نہیں، اور حدیث نہ پہنچے سے اس کے کمال علمی پس منظر کو بنا بھی ہر پہلو میں داخل ہے، کیونکہ بعض حدیثیں بظاہر صحابہؓ کو جب کمال علمی مسلم ہے، کسی وقت تک نہ پہنچی تھیں مگر اُن کے کمال علمی میں اسکو موجب نقص نہیں کہا جائے، چنانچہ حدیث میں ... عید بن عمیر سے حضرت ابو موسیٰ کے حضرت عمرؓ کے پاس آنے کی اجازت مانگنے کے نئے میں روایت ہے کہ حضرت عمرؓ نے فرمایا کہ "روح اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کا یہ برادر مجھے سختی دے گا، مجھے بارہاں میں جا کر سوا سوا کرتے تھے مشغول برید۔" روایت کیا اسکو بخاری نے۔۔۔ کی طرح مجتہد کے اس مقلد کو جس کو اب تک اس شخص مدد کوئی خراج اس مسئلے میں شرح صدر نہیں ہو، اور اساتذہ تک یہی منہ نہیں ہے کہ مجتہد کا قول مطابق حدیث تک ہے، اور اس کوئی سے اب تک اس مسئلے میں تقلید کر رہا ہے، اور حدیث کو رد نہیں کرتا، لیکن وجہ مقلد کو مفضل بھتا بھی نہیں، تو ایسے مقلد کو بھی یہ وجہ اس کے کہ وہ اسی دلیل شرعی سے مستنک ہے، اور اتباع شرع علی کا قصد کر رہا ہے، یہ کہنا جائز نہیں۔

اسی طرح اس مقلد کو اجازت نہیں کہ ایسے ممکن کو رد کرے کہ جس نے بغیر مذکورہ سے سینے میں تقلید ترک کر دی ہے، کیونکہ اُن کا یہ اختلاف ایسا ہے جو مصلحت سے چلا آیا ہے، جس کے باب میں علماء نے فرمایا ہے کہ اپنے مذہب کا مصلوب تحمل خطا، اور دوسرے مذہب ان خطا تحمل مصلوب ہے، جس سے یہ شر بھی دفع ہوتا ہے کہ جبہ سے حق ہیں، و ایکے میں عمل کیوں کیا جائے؟ میں جب دوسرے میں بھی احوال مصلوب ہے، تو اس میں کسی کی تغلیل یا تفسیق یہ حق وہی کا لقب ایذا اور حدود بعض و عباد و زلف و حیثیت و دست و شتر و وطن، لعن کا شیوہ قدر کرنا جو قطعاً حرام ہیں، کس طرح جائز ہوگا؟

حدیث، توں علامہ تک آئی ہے، چنانچہ حدیث ہے۔۔ حضرت عیسیٰ مسیح حاضر سے روایت سے کہ ”میں حضور صلی اللہ علیہ وسلم کے حضور میں حاضر ہوا اور آپ کو یہ آیت پڑھنے سے نہ ہٹا کر مجھ پر ہے کہ (اہل کتاب سے ہے علامہ اور دونوں کو رب بارگاہی خدا کو پہنچ کر) اور ارشاد فرمایا کہ ”وہ لوگ نئی عبادت نہ کرتے تھے، لیکن وہ جس چیز کو حلال کہہ دیتے، وہ اسکا حلال سمجھ لیتے تھے، اور جس چیز کو حرام کہہ دیتے، اسکو حرام سمجھ لیتے۔“ روایت بخاری اور ترمذی نے۔ مطلب یہی ہے کہ ان کے اقوال کو جو بھی ان کے نزدیک بھی کتاب اللہ کے خلاف ہوتے، مگر انکو کتاب اللہ پر ترجیح دیتے۔ سو اس آیت اور حدیث میں مذکور فرمایا گیا اور تمام اہل تحقیق کا یہی معمول رہا کہ جب انکو معلوم ہو گیا کہ یہ توں بتایا کسی کا منہ سے نکلا اور رسولؐ کے ہے فوراً اس کو دیا۔ چنانچہ حدیث میں ہے۔ ”نبیہ فیصلہ سے روایت ہے کہ کسی نے اسراغر سے بکھوے کے گھانے کو پوچھا، انہوں نے یہ آیت نقل فرمادی ”خیر ہدی (جس سے تبدیل کرنا حکمت کا تھا) یک ممر مژدی کے پاس بیٹھے تھے، سوں نے کہا کہ میں نے جو میرے ہاں سے سنا ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم کے سامنے کھجور کا دھڑا، تو آپ نے یہ فرمایا کہ ”سنبہ خبائث ہے وہ بھی صیغہ ہے۔“ بن عمر نے فرمایا کہ ”وہ اگر بہت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم نے فرمائی ہے تو حکم یوں ہی ہے جس طرح صورت سے فرمایا۔“ روایت بخاری اور ترمذی نے۔ اور علامہ حنیف بھی بیحد اس عمل کے پابند رہے۔ چنانچہ جب شہ پہلہ دہم میں ان حضرات کا امام صاحب کے بعض قول کو ترک کر دینا ذکر ہو چکا ہے، جن سے منصف قری کے نزدیک ان حضرات پر غضب و تقلید عامہ کی اس نسبت کا منہ ہونا مقبول ہو جاوے گا جس کا منشا اکثر یہ بدادیت نظر کرنا ہے۔ اور مقصد سوں میں کسی نظر کا میر مقصد علیہ ہونا ثابت کر دینا یہاں ہے۔ چنانچہ ان مسئلے میں ترک تقلید کے ساتھ بھی کسی مجتہد کی شان میں گستاخی و بدزبانی کرنا، یا دل سے بدگمانی کرنا، انہوں نے

ويبدأ عني ذلك ما روي عنه عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ «الشر  
بري أن تؤمك حين تنوء الكعبة فقصروا عن نهج أهل الزجر»  
فقلت يا رسول الله ألا تردني على ما كنت عليه؟  
فحدثني رضي الله عنه أن قزيم بن الكسبي أخبرني أنه خرج من مكة إلى  
أبها داراً

فما فرغ من نداء الكعبة حتى قوا عبد بن أبيهم رضي الله عنه كان رجلاً، وكان  
رسول الله ﷺ عند الباب المخرج حليه انصبوا وانشروني، لأن هذا  
بجانب المخرج كان جداراً شاملاً، وإن كان مرجوحاً  
وكنت عر من مسعود رضي الله عنه أنه صلى أرساً، يعني في البحر، فبذل  
به عيب على عثمان، ثم صليت أرساً؟ فقال: «لخلاف شر» أخرجه  
أبو داود<sup>١</sup>

فما فرغ من أن أراجع عبد بن مسعود رضي الله عنه كان هو انصرف في الشجر  
فإنه ثم مضى لا تجسأ بخلاف وشر، فظاهر أنه كان يرى جور ذلك  
انصباً، فأنشد بذلك ما ذكرنا أنه إن كان الحديث المرحوح حاداً، فاحتاره  
أولاً؟ نجاً للفتة والتشويش

أما من كان يخاف مرجوحاً لا يحسن الحدس بل يستدركه  
واحد أو أكثر من معظريه، فيسأله دليل سوى الخصم، ويوجد حديث

(١) حديثه في الحديث، كتاب الحج، باب فصل مكة ومبناها، حديث (١٢٥٨٢) وصحيح  
مسند، كتاب الحج، باب فصل نخبة مبناها، حديث (٣٤٤٢) وصححه الترمذي  
في باب الحج، باب ما جاء في عمر الكعبة حديث (٨٧٥) واللفظ «أولاً أن يوطئ  
حديقه حين يدخلها» يعني الكعبة وجعل لها مابين ٥٥٠ م. قال في كتاب  
منازل الحج، باب (١٢٥) ماء الكعبة، حديث (٢٩٠٤) واللفظ «للإمام مالك»  
كتاب الحج، باب (٥٠) في ماء الكعبة حديث (١٥٤)

(٢) من أبي داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مكة (٩٦٠)

جستہ جو عقد یا الزامیت میں مٹا دے، یا سبب صالین کو برائے ہو، ان کو  
 سبب و جرم سے خارج ہے، کیونکہ کلی مست و امت و قیاس جو عقد میں سمجھا گیا، ان کی  
 ان کے طریقے پر، یا اور یہ سبب کے عقد کے طابق ہیں، سبب یہ عقد کلی مست سے  
 رہتا اور کلی مست و جرم مٹا دے، اس کی طرف جو عقد تصدیق میں غلط کرے کہ قرآن  
 احادیث کو رد کرے، ان دونوں قسم کے مفسدوں سے حق اہل مکہ بقتلاب و انفرادی مرام  
 سمجھیں، ہر مجاہد و متعلیٰ کے بھی اعراض کرنا۔" ۱۰

### ترجمہ

۱۰۔ ان کی تشدید و جہاد و ان کی تلافی و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد

۱۱۔ ان کی تشدید و جہاد و ان کی تلافی و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد

۱۲۔ ان کی تشدید و جہاد و ان کی تلافی و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد

۱۳۔ ان کی تشدید و جہاد و ان کی تلافی و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد  
 و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد و جہاد

الصحاح، لأنه من الممكن أن يكون ذلك الحديث كمن يفتنه، أو يلزمه من  
ضعف، أو يكون ذلك الحديث مؤيداً لآخذه، فريضة شرعية، فإنه معذور  
الفتن في كمال علمهم بعدم قلاصهم على ذلك الحديث من جملة إمامه  
الأساس في كتابهم، فإنه قد ثبت أن بعض الأحاديث لم يسمع بعض أئمة  
الاصحاب الأئمة في سنده في كتابهم، وأنه يغير ذلك عند في كتابهم

بعد رأي من أبيه من غير رحمه الله تعالى في هذه استناد في  
موسى بن عيسى بن عمر بن محمد، وعنه علي بن هاشم بن أبيه، أنه في  
الضعف بالأسواق، حرجه البحري

وكذلك إذا كان بعض المحدثين لذلك مسجدهم لم يشرح صفة في  
ذلك لمسألة، وهو بحسب بحسب الفتن باسمته أن يوجه ليس محاسب  
الحديث، ولا يزل يفتنه في تلك المسألة بسبب هذا، فتنه، ولا يزل  
الحديث الصحيح، ولكن لا يهتم مواعده إمامه لذلك الحديث الصحيح  
معه، لأنه لا يجوز أن يفتنه في تلك المسألة، لأنه حاشاً مستحباً في كل شرعي  
ولا يصدق إلا في الشريعة

وكذلك لا يجوز لذلك دعوى أن يفتنه العالم الذي يزل يفتنه في  
ذلك مسجدهم ما يفتنه ما يكون لأن خلاصهم من بطر الخلاف في دفع  
بين شلبي، ونسب قال في إمامه، فإن مدعيها صوت طناً يحصل  
الخطأ، ومعهذا خطأ حصل الخطأ، فتنه في ذلك حاشاً الذي  
محتملاً للفتن، صأ، فتنه حاشاً ذلك نصلاً آخر، تصفه أو تفتنه  
مأسدة أو الوفاة، وإحداث حسده لبعض المفسد والمفسد، والعمسة  
وسبب القسم، بعض وألحق الذي هو حرم تمت

بما أن الرأى الذي يحدث جمهور المسلمين في عقائدهم، أو في



صحيح من غير الحجاب له حج، يجب العمل بالحديث من غير لؤده ولا يجوز تنقيده في هذه الحالة أصلاً، لأن أصل الخبر هو القرآن الكريم وسنة، وليس المقصود من تنقيده إلا العلم بهما سهوًا وسلامة، فدلنا بعبء المودة بينهما، وجب العمل بالقرآن والسنة، ولعمدة على التنقيذ في مثل هذه الحدة هو التكيد بما ورد منه في القرآن والسنة وما كلام بعض

فروى عن عدي من حاتم عليه السلام أن النبي ﷺ وسخف نظراً  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكَ لَمِنَ الَّذِينَ ذُوبُوا﴾ (سورة ٢٤) قَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ  
يَكُونُوا يَتَّقُونَهُمْ، وَتَكُنْتُمْ كَذَوِي إِذَا أَخْتَوُا شَيْئًا اسْتَعْمُوا، وَإِنَّا نَحْنُ مَعَهُمْ  
شَيْئًا نَحْنُ مَعَهُمْ» خرجه ترمذي

وَمِنْ يَزْنِ عَمْرُ التَّلَبُّ وَتَحْقِيقُ أَهْلِهِمْ كُلَّمَا ظَهَرَ بِهِمْ بَنَ قَوْلِهِمْ أَوْ قَوْلِ  
عَمْرِهِمْ مَدْنَتْ لَمْ يَزْنِ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ أَنْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُهُ مِنْ سَاعَةٍ

كَمَا رَوَى عَنْ سُنَّةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ عَمْرِؤَ عَنْ أَكْلِ  
الْقَنْبَرِ. حَتَّى: ﴿قَالَ لَا تَيْسُرْ مَا كُنْتُ فِي حَرْمٍ مِنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ (آية ١١٥)  
١١٥، هَذَا شَيْخٌ عَمْرُ سَمِعْتُ أَنَّ حَرْمَهُ يَمُوتُ دُكْرُ الْقَنْبَرِ عَنْ رَسُوْلِهِ  
ﷺ. قَالَ: «بِئْسَ أَهْلُ بَيْتٍ» فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِنَّكَ رَأَيْتَ رَسُوْلَ اللَّهِ ﷺ  
هَذَا، فَهَوَ كَمَا لَا عَالَمَ بِهِ» خرجه أبو داود

وَمِنْ بَرِي عَمْرُ الْحَسَنِيَّةِ أَيْضاً فَمِنْ بَرِي الْأَصْلُ، مَا تَمَّ تَرْكُ الْأَوَّلِ  
بِمَا بِهِ فِي عَدُوِّ مَسْأَلٍ، وَبِئْسَ بَدَنُكَ يَكُلُ مَسْأَلٍ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ بَعْضُ  
الْأَسْ مِنْ مَسْأَلٍ وَالتَّحْقِيقُ أَجَابَ جَعْلُ فَعْلًا، مَسْأَلُ لِنَظَرٍ فِي الْأَوَّلِ  
بِعَمْرٍ دَرَجَةٍ وَكُنْ لَا يَجُوزُ مَعَ بَرَكِ التَّحْقِيقِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْوُجُوحُ فِي سَائِلِ  
الْمَسْأَلَةِ بِوَجْهِ جَدِيدٍ أَوْ بَدَأَ، ظَنُّ فِي الدَّبِّ أَنَّهُ تَرَكَ الْحَدِيثَ

(١) جامع الترمذي، كتاب النور، حديث (٢٠٩٥)

(٢) سنن أبي داود، كتاب النور، حديث (٣٧٩١)

كأن أمو عبد أبي حنيفة<sup>١</sup> يُدناكم بالعبس فأجبه يوماً في مسألة

فقال لي فما هذا؟ قول أبي حنيفة<sup>٢</sup>

فقلت له: ما أبي حنيفة؟ أو كن ما قاله أو حجة أو لا<sup>٣</sup>

قال: وما ظنك؟ لا عني<sup>٤</sup>

قلت له: ومن يُقصد؟ لا عني<sup>٥</sup>

فقال لي: «أو عني» فصار به هذه الكلمة بمصر حتى ساروا مثلاً<sup>٦</sup>

وما لصدقه أعظم وبني رحمه الله تعالى هو أن لا يذهب بسدهب مذهب

كأنه يرا علو حقه الإمام المزي<sup>٧</sup> الذي<sup>٨</sup> فأنشأ من مذهبه، ولعله على مذهبه

الإمام أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وذكر أبو عبد الله الحسيني في كتاب (الإرساد) في

ترجمة المزي<sup>٩</sup> أنه من أئمة بني أحمد بشرطه في ذلك للصهراني، ثم علق مذهب

صاحب<sup>١٠</sup> فقال: «أبي حنيفة» أي علي بن أبي طالب، فأنظر في كتب أبي حنيفة

أحد الفقه في أبي حنيفة، ثم خرج إلى أبي حنيفة، فأنشأ من مذهبه، ولعله على مذهبه

قاضي القضاة بالسواد، ثم عد عنه حيسو<sup>١١</sup> أي أن عن الإمام محمد بن حنيفة

معار

قال أيضاً في الأحاديث والأخبار أنه تصانيف جليلة مضمونة فيها (شرح معاني

الآثار<sup>١٢</sup>) (شرح مسائل الأئمة<sup>١٣</sup>) (حكم القرآن<sup>١٤</sup>) (المختصر في الفقه<sup>١٥</sup>) (شرح

الجامع الصغير<sup>١٦</sup>) (شرح جامع كبير<sup>١٧</sup>) وغيره

ومن بينه سنة (٤٢١هـ)

لمختصر عن المؤلفات الفقهية، هي (٢٤، ٢٥)

(١) القاضي أبو عبد الله بن مزي<sup>١٨</sup> القاضي الحنابلة، المحدث القتيبي، فاضل الفقه،

أبو عبد الله، عني بن الحسين بن حرب بن عيسى السعدي بساغية<sup>١٩</sup> وفي قضاء مصر

فاز الإمام السويدي<sup>٢٠</sup> من أصحابه بوجوه تكبره في السهوية

وأم غرة

بني من مذهب<sup>٢١</sup> (١٣١٩هـ) ومصر عليه أبو سعيد المصطفي رحمه الله تعالى

أحمد

(٢) ذكرنا المختصر في حنيفة في رجب (الإمر عن فضيلة مصر<sup>٢٢</sup>) في ذكر أبي

عبد عني بن عيسى بن مزي<sup>٢٣</sup> ١٢٠٦

المسائل الشجيرة عليها، أو يُطيل لسانه في حباب السلف الصالح، فإنه خارج عن أهلية الشئ واجتماعه، لأن أهل الشئ والجماعة هم الذين يسلطون طريق الضميمة، وإن هذه الأمور مخالفة لمقائدهم، فكان هذا التزجج خارجاً عن أهل الشئ، وداعلاً في أهل البدع والآهر.

وكنت الرجل الذي يمشي في تفتيله، بحيث يرد القرآن والحديث من أجله، دون واجب الاجتناب والاحتراز من هذين الرجلين، مع لإحرص من المجادلة المتعارفة، وهذا هو الحق بوسط.

وإن ما عد ذلك صلفاً وشططاً، انهم أين نحتق حقاً، ونزقنا نبيه وأذن الباطل باحة، ونزقنا حنابله.

فليس بهذا أن المذهب مذهب معين، وحقه مذهب ليس إلا فلو صوبه إلى ما نبت من الأحكام الشرعية من كتاب وشرع من لا يستصحب بوقوف بين الألفه المعارضة وبذلك صرح العلماء بأن التشديد لا حاجة به في انعكاس الأحكام المصنوعة قطعاً، مثل برصية الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، وحرمة الدم، والحري، والزنا، والكاف، والحديعة، والنعمة، من الأحكام التي لا محذور فيها للاجتهاد ولا شتمل فيه الخصوص أكثر من معنى<sup>(١٢)</sup>

وكذلك ليس معنى المذهب أن لا يحالف علماء ذلك مذهب قولهم في شيء من المسائل

ومنه ما زوي من الإمام الطحاوي<sup>(١٣)</sup> وهو حفي المذهب أنه و

(١١) لاقتصاد في الطلب والاجتهاد، منشع اشرك علي الهادي ع

(١٢) ربح المدخول الفقراي ١٤٨

(١٣) الطحاوي هو عبد بن محمد بن سلامة أبو جعفر طحاوي (ص ١٤٨) روحه، بس إلى طبعه، ربا بصيد منه الأروى



لا يُنافي أن لا يأخذ علم من الطحاوي بقوله غير قول إمامه في شبهة من  
الكتاب، وإلا صار معبأً

• ومن هنا يتبين أن التقيد له درجات

- **الدرجة الأولى** : نقل الإمام الذي ليس له معرفة بالقرآن والسنة،  
ولا يتبحر في العلوم المتشعبة بهما، ويحصل لهم الأسر نحو حوا من  
المدارس والجامعات الدينية، وهم يحصلون لهم ملكة يستطيعون به المعارضة  
بين الآراء الفقهية في ضوء الكتاب والسنة

وحكم هؤلاء أن يسمو بـ **محدث** إمام معيّن، ولا يأخذوا إلا بأقوال  
إمامهم، فإن قول إمامهم دليل في حقهم، وليس لهم أن يحكموا على  
أقوال إمامهم بأنها معارضة لكتابه أو السنة بمجرد رأيهم، لأنه لا يتوهم  
لديهم ما يجب لامتثال حد الحكم

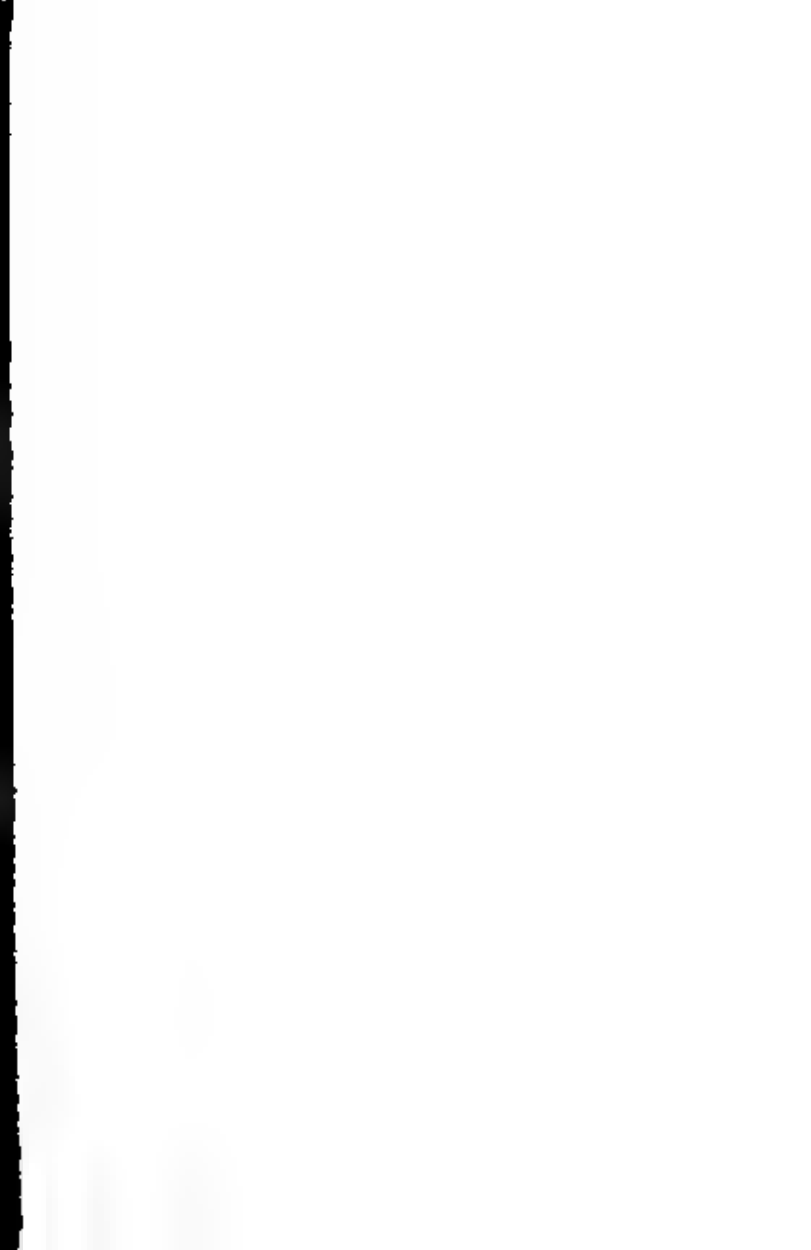
- **الدرجة الثانية** : يطلب علم متبحر، وهو الذي وإن لم يبلغ درجة  
الاجتهاد الكفائي، لكنه يسبقه معرفة بعلم القرآن والسنة، ويبحر في مذهب  
إمامه، وطول ممارسته بالعلم والتأنيب لدى أساتذته مهريّة، تحضلت له ملكة  
قويّة في نظر في دلائل الأحكام الفقهية، فإن مثل هذا العاقل، وإن كان  
يملك إمامه في معظم أبواب الفقهية، لكنه إذا وجد قولاً لإمامه معارضاً  
نص صريح، ولم يجد مع طول بحث ما يعارض ذلك النص، فإنه يجوز له  
أن يترك قول إمامه من أجل ذلك النص الصريح، كما أسما في عبارة  
الإمام الشيخ أسرف عليّ التهراني رحمه الله تعالى

وكذلك إذا شعر من حد لعلم أن في مذهب إمامه في مسألة من  
المسائل حرجاً شديداً، وأنه هناك حاجة عامة لنفع هذا الحرج، فحين  
مذهب فقه آخر من المذاهب الأربعة المسموعة، جاز له أن يخفي أو يعمل  
بعرضه معهود آخر غير إمامه، كما فعله الحنفية في مسألة روضة المفقود  
وعبرها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موضعه، ولكن لا يحظر في هذا

## الْقِصَّةُ الثَّالِثَةُ طَبَقَاتُ الْفَقْهَاءِ

- طبقات بهاء الحمية
- طبقات بهاء الشامية
- طبقات مسائل الحمية
- تقسيم ربي الله الدهوي لسائر الحنفية

\*\*\*





## المبحث الأول

### مبطلات فقهاء الحنفية

ذكر العلامة ابن عديج<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في شرح عقود رسم الحنفية أن فقهاء الحنفية على طوائف، ي حصرها لعامة من كبار علماء<sup>(٢)</sup> في سبع طوائف

١. العلامة ابن عديج (الشمس) قال الزركلي في (الأعلام) مؤلفه مير بن عمر بن عبد العزيز عابدين دمشقي فقه الفهار الشافعية وإمام الحنفية في عصره مؤلفه يروجه في دمشق كذا (المعجم وعلى الألف المختار) خمسة مشهور فقه يروي بعلانية من علمهم والرفع (النظر عما أورده الحنفية من أئمة مشهور) والعلامة الطبري في شرح القاموس الحاشية جران، وكتابات الأصهار في شرح مدارج أئمة، وإمام علي اسطو بياقي (مبطلات) والزمخشري (المعجم) في الميراث (أحوال) على نصيب الفيدوي (المعجم) لا يذكر فيه ذكره (مفسرون) (مجموعة رسائل) أمجدان، وهي (٢٢) رسالة، (عقد الزركلي في الأسانيد بعلانية) وهو ثقة.
٢. شيخ الزركلي مؤلفه (١٦٩٨هـ)، ووفاته (١٦٥٧هـ) (الأعلام ١٤٢/١)
- (٢) العلامة بن كمال (أما هو أحمد بن سليمان بن كمال باب) كان جده من أمراء الدولة المملوكية، وش هو من علماء في عصره

وقال العلامة طائفة في (شذوذ المصنفات) في علماء (الزبدة الشافعية) سبب انشغاله بالعلم، وهو أنه كان في رتبة السلطان بأمره عدل في عصره رتبة وزير وأمر به. أحمد بك، جران، جاء رجل من العلماء، رب لهجة من الناس فحسبوا الأمير المذكور متعجب منه من كمال علمه، وسأل رقصه عن سبب جرائه على الأمير فأخبر أنه قد عثر على كتاب في الأصول بطلاني، ووجدته ثلاثون درهما، وسأله يفتحه الأمير من أجل علمه ولا يرضى لأمر بار يأمر في رصده





• طبقه الثالثة: حقه المحتجبين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب

المذهب، كالخفاف<sup>(١)</sup> وأبي جعفر الطحاوي، وأبي الحسن الكرخي<sup>(٢)</sup>

(١) الخفاف وهو أحد من عمر بن مبر الخفاف

أحد الثماني من أبيه عمر بن مبر، من الحسن، هو الإمام أبي حنيفة وجميعهم الله تعالى وكان قزوينياً مسلماً طارداً بالمذهب

وكان مقلداً أحد الشافعية المهندي عنه - وصنفه (كتاب المخرج) ومن تصانيفه (كتاب أحكام النقص)، وكتاب أدب القاضي، وكتاب الجبل، وكتاب الوصايا، وكتاب لشروط الكبير، الصغير، وغيرها. وكان صنف كتاباً في (مبادئ الفقه)، من كتاب مثل الموهبي، حيث قال الخفاف، وكتبه أحد الكتاب في كتب أخرى

وكان إماماً في المذاهب حتى قال عنه شمس الأئمة بحولاني في الخطأ، رجل في المعلوم، وهو من يسبح الأئمة - هذا لأنه المذكور من الثمانيين رحمهما الله تعالى وروى الحديث عن خلق كثير منهم وهو من جوهري والشمسي، وأبو دود

الطائفي، ومحمد بن مبر، وعلي بن الصفي، رحمهم الله تعالى جميعهم، ودار الفقهية في أوردكر عنه في وودج، وأنه كان يأكل من صنعه فقهه، وهو من غنم - (أي: من الغنم) وغيره كما في (الغنى في طبقات) عن الشافعي

لوفي سنة ٢٩١ هـ، وقد عارب الثمانيين

(أبو جعفر لفرجيه) سير أعلام علماء، لطيفه السادسة عشر: ١٢٣/١٢ والفرائد الهية، ص ٢٩

(٢) أبو الحسن الكرخي هو سعيد الله بن الحسين، الكرخي، نسبة إلى كرخ، قرية من جرجان

أحد الثمانيين عن أبي سعيد البرقي عن إسماعيل بن حماد عن أبي حنيفة، عن أبيه عن حماد، وأنشأ له رسالة، بحقه بعد الإمام أبي حنيفة وأبي سعيد البرقي، من ثمانيين، لأنه من أئمة أم بكر الجشاهرة، أبي الحسن المودري، وأبو القاسم علي التوماني، رحمهم الله تعالى

ومن تصانيفه (المصنف) والمصنف لجميع المصنفين، وشرح الجامع الكبير) وكان كثير الصوم والصلاة، وقد أصبح له في آخر عمره، كتاب أصحائه إلى سيد الدعاة في حماد بن مبر، عليه، من الإمام الكرخي كما علم ذلك، وكان عالماً لا يجعل دراهم إلا من حيث هو ديني، فتوفي ليلة قبل أن تفصل إليه صلاة سبع =







بعض الرؤى باب على بعض آخر شامخ هذا وغيره. وهذا أصح رواية  
، وهذا أصح ما وجدته أوفى بأنه من هذا وهذا لرفق الناس

● الظلة السبعة طلبة المقلتين القادرين على تمييز بين الأقوى  
والضعف والطبيخ، وظاهر الرواية وظاهر المذهب، ولرواية  
بذرة. كما صاحب المصنف معتبرة، كما صاحب المصنف<sup>(١)</sup> وصاحب

تحرراً سمع من أبيه في علمه والألف

علمه من الألف، المصنف، وهو من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

ويقال الإمام المكي في علمه المصنف، وهو من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

ومن هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

وفي سنة ١٠٩٣

تأليفه من الألف إلى حقه من الألف، وهو

(١) صاحب المصنف هو من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

كان هذا من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
هذا العلم من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو  
أبى الله علمه من علمه في هذا العلم، وهذا العلم من الألف إلى حقه من الألف، وهو

وفي سنة ١٠٩٣ من الألف إلى حقه من الألف، وهو





رشأنهم أن لا يثقلوا في كتبهم الألوان المردودة والروايات الضعيفة  
 • الطبقة السابعة طبقة المتكلمين اللبس لا يقدرون على ما ذكر،  
 ولا يفرقون بين الحق والسمين، ولا يميزون الشحال من انيمين، بل  
 يجمعون ما يجدون كحاصب ليل<sup>١</sup> فانويل<sup>٢</sup> نحن قللهم كل لويل<sup>٣</sup>

هذه عند أبي كمال باشا كتب نقلها ابن عابدين رحمه الله تعالى في  
 (شرح عقود رسم المفتي) عن بعض رسالته، وذكر ذلك الطحطاوي<sup>(١)</sup>

- أصلاً، وبمقتضى شأنه والاحتياج نسبة إلى بعضك (جميع الباشا) بديه من مدر  
 الشام عن اثني عشر درهماً من سوق (الأسبغ ١/ ٣٧)

عبد أبو، الساعلة المشهورة عن باب المسبصرة بيلند، واشتهر بعلم النحو  
 والهند وعمل الباشا، وله هذا شأن بيلند، وبلغ رتبة الكمال، وصار إمام  
 العصر في العلوم الشرعية، كان ثقة حافظاً مدناً

وكان شمس الدين لأهمهائي الخافقي شرح (المحمول) يعضله على ليل  
 الحاصب ويقول: هو دكي منه

أحد المعلم من تاج الدين علي، عن ظهور الدين صاحب (الفتاوى الظهيرية)، عن  
 قاضي صان

وله كتاب (مجمع البيرين) من المرون المعتبر، في الفقه، و (ديع) في أصول الفقه  
 قال الإمام المكنوي<sup>٢</sup> ثمة فقد طالت (الديع) و (المجمع)، وعما كتابان في غلب  
 اللطيف واللفافة

بوكي ثمة به (١٦٩٤هـ)

(ملخص من الموائد الذهبية، ص ٢٦: والنافع الكبير، ص ١٦)

(١) العلامة الطحطاوي قاله الزركلي في (الأعلام ١/ ٢٤٥)

أحمد بن محمد بن إسحاق الطحطاوي، فقيه حنفي، اشتهر بكتابه (حاشية الدر  
 المختار)، أربعة مجلدات في فقه حنيفة.

ولد بهبه (القرية من أسبغ، بعبور) وعلم الأجر ثم تقلد مشيخة الحنفية،  
 وخطبه بعض المتابعين، وأجيد إليها، فاستمر إلى أن توفي بالقاهرة

ومن كتب أيضاً (حاشية على شرح مراتب الفلاح) فقه، و (كتاب الربى عن بيان  
 المسبح عن المجربين) رسالة وفي تاريخ الجبري أن إياه رومن (توكي) حضر إلى =







رحمہ اللہ تعالیٰ اِنَّہ ذکر فی سیاقہ (وہم الثانیۃ)



عشر قلبه، حتى فر الإمام الخراساني<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في ٢٠ (المسحور)  
بهم ما أنا خلة في ثلثي مدية<sup>(٢)</sup>

وكنت حزين علامة، مرح حزين رحمه الله تعالى: وفا في الفاضل  
ورفر وجههم الله تعالى هو حلتهم في بقاء. ربك لم يكن ربيع من صديق  
بالتدبير. فليست مدية. وقد اشهر في مرة تمواقر المصداق  
وجري مجرى الامانة قوله: «هو حزينه أبو يوسف، يعني أن ثلثه إلى  
الدرجة القصوى في المدة أبو يوسف»

وبين المولى في تهذيب (أسماء) عن أبي بصير في جوابي<sup>(٣)</sup> ١٠

من محسن من هذه الخداه، وأخر التعليق له عشر مذكور<sup>(٤)</sup>  
من ٢١٩-٢٢٨

(٥) لادم: أقواله. هو محمد بن محمد بن محمد القزويني بطوسي، نو حمله، حقه  
لإسلام. وأخوه الرواس. يسميه المصنف القزويني. صاحب التجراني مخرج  
للمدنية له مائة من مصنف.

خبره كذا في (٥٠٠) في التاريخ (قوله حسن: الخراساني) راجع إلى يسابره  
في إر بغداد، فاحتمل. دلائل أسماء مصنفه ٥٠٠ م. بلده  
بسته إلى مصنفه مخرج من قوله بسند آخر. أو إلى أنه من قري حوس،  
من لاق بالتحقيق

من كتبه (أب: علوه: القزويني) مع مجلداته. وأما ما لملاص: كما - ٢٠ م  
من التمهيد. يد: تعليق المستعصر من علم الفاضل (والله هو)

في قوله (٥٠٠) في بطران

منه من لافلام ١١٧/٢ - ١٢٣

(٦) المدحوله الخراساني، ص ٤٩

(٧) دهم المحسن الخراساني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد القزويني

سما. أبو بصير. كذا في الفاضل. راجع من مدية، فلا يحاطة في مدية  
المصنف في الفاضل. وسج وحاد. وأخوه دهم

في الفاضل. من مدية (٥٠٠) ٥٤٩، ورجل إلى مدية

مدية. راجع سيرة. وذهب إلى المدية، فحقق ودرس. دهم: أبي المدية

وأنهم صبروا إلى مذهب الشافعي، لا يفتدونه بل لم يحدوا، طرده في  
الاجتهاد والقبول أصله القوي، ولم يكن بهم رد من الاجتهاد، سلكوا  
طريقه، فطلبوا معه لأحكام بطريق الشافعي

وركي ابو علي الشافعي نحو هذا، فقال: لعل الشافعي دود غيره  
لأنه وحده هو في جميع الأقوال، وعليها لا أن نعلمه<sup>١١</sup>

فالتخصيص في الاجتهاد، منسب إنما ينسب إلى مذهب مستقل، لأن  
اجتهاده وافق فيه من نسب إليه في معظم المسائل، لا أنه فتنه في  
الأصول أو المروغ وهو الذي حازه من الإصلاح،<sup>١٢</sup> سبوطي<sup>١٣</sup>  
وحدهما الله تعالى

١ - فإن أحد الثقات الذين اجمعوا في عصر واحد على معرفة مذهب لأحمد وأبى  
في المصنفين أحمد بن محمد، ففانحين معرفة مذهب السبع في الحسن الأصمعي، وهو  
لأستاذ أبو سعد الإسفريسي، القاضي أبو بكر البجلي، لا أعلم من غير  
لورث وحدهم الله تعالى أجمعين  
وفي يوم عاشوراء سنة (١١٨هـ)

مختص من مذهب الأسماء والديار ٦٩/٢ - ١٧٠

١١ - مذهب المصنف شرح المذهب ٤٢/١

١٢ - أدب المعني والشافعي، لأبي صلاح، ص ١٠

١٣ - الإمام جلال الدين السيوطي، هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، أبو العباس،  
الحنفيري، تهرم، الشافعي

١٤ - سنن أبي داود (٨٤٩هـ) ١٤١٠، أبو داود، من أهل النخيل، وأبو روحته أبو  
يكنى، من كتبه مذهب أبي داود، وأحمد بن محمد، وهي بين الكتب، موصلة،  
وبذلك كان يفتي بين التفتيش، راجع المسألة، ص ٩٠

وبنوي والده، وهو في العصر حسن موصوف، وكان من تهرم، بعد أبيه التفتيش، أبي  
عطاء، وهذا على طبع مذهب من متأخري عصر من أمته، انكار

وكان له كبرى في مرعه التأليف، به أكثر من تخصصه مؤلفاً، قد اقتضت كنهه من  
عباده في أقطار الأرض، وانظر في سنة ٩٠٠ به حفظ شئ من ذلك حديث قال أبو



ومحمد، بينهما بحال من أصول صاحبهما<sup>(١)</sup>

ومن ثم قال الإمام الكتوي رحمه الله تعالى: «والحق أن يقال إنهما  
مجتهدان مستقلان، وقد يلى مرتبة الاجتهاد المطبق، إلا أنهما بخس  
بعضيهما لأستاذهما، وقُرِّبَ إجلالهما». أشلا صلته، وبوجها إلى نقل  
مذهبهما، راسياً إليه<sup>(٢)</sup>

فكان جعلهما من المجتهدين المنسبين، دون لبحثهم في المذهب  
وإن «المجتهد المسبب» صفة مستقلة من لفظها، ثم يذكره ابن كمال<sup>(٣)</sup>  
رحمه الله تعالى، وذكره كثيرون عشر ذكروا طبقات العلماء، ولكنهم  
اختصروا في عصره على ثلاثة رجال

أحدهما، ما ذكره الشيخ الكتوي رحمه الله تعالى من أن المجتهد  
المسبب مجتهد مطلق في الحقيقة، ولا يُلَدَّ أحدٌ لا في الأصول ولا في  
الفروع، ولكنه بسبب صفة إلى استاده، جللاً له وتعظيماً

والثاني، ما ذكره الإمام السويدي عن أمير الفضلاح وحدهما الله تعالى  
من أن المجتهد المستب مسبب مطلق، ولكنه يُنسَبُ إلى المجتهد المستقل  
لساؤله سيرة في الاجتهاد، وحكى عن أبي إسحاق الإسفري<sup>(٤)</sup> عن

= (منحصر من سيرة اعلام النبلاء ١٢/ ٢٩٤ - ٢٩٧ راجع إلى الأسناد والطلب  
٢/ ٢٨٥)

(١) الشيخ الكبير، مقدمة الجامع الصغير، للإمام الكتوي، ص ٩

(٢) مقدمة مجمع الزوائد، حاشية شرح الوفاية، ص ٩

(٣) الإمام أبو إسحاق الإسفري هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب، الإمام  
في الكلام، والأصول، والفقه، والإسفرابي نسبة إلى إسفريين بكسر الهمزة  
وسكون الشين جمعهم وضع لدهم والراء، وسر الفاء، كُتِبَتْ يواحي بساير  
في الأسماء بسبعين سنة ١٢٣١

قال الإمام النووي رحمه الله: «من استعاض أصحاب الوجود، زكراً في (فقه سبط  
والرؤساء)، ولا ذكر له في (مذهب) فلهذا لا الأسناد أو إسحاق»

مع الشافعي<sup>(١)</sup>

وهذا الكلام شعورٌ بأنَّ الشَّيْخَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جعلَ المِجْتَهِدَ  
الْمُتَّبِعَ مُتَّفَعًا لِإِمَامِهِ فِي الْأَصْلِ، وَحَافَظَهُ كَحِذَانِ الْمِجْتَهِدِ فِي الْمَحَلِّ لِمَا  
ذَكَرَهُ مِنْ كَمَالِ رَأْيِهِ وَلَكِنْ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جعلَهُ مِجْتَهِدًا مُطْلَقًا،  
فَعَلَّ مِرَاقَبَتَهُ ذِكْرَهُ نَشْخَ وَيُخِي اللهُ الْمُدْعَوِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي (الْإِنْصَافِ)  
أَنْ لِمِجْتَهِدِ الْمُتَّبِعِ قِسْمٌ مِنَ الْمِجْتَهِدِ الْمُصْطَقِ وَلِمِجْتَهِدِ فِي مَذْهَبِهِ.

قَالَ وَحَمْدُ اللهِ تَعَالَى، ثُمَّ أَهَمُّ أَنْ هَذَا مِجْتَهِدٌ (يَعْنِي الْمِجْتَهِدَ الْمُسْتَقِلَّ)  
قَدْ بَكَوْنَ مُسْتَقِلًّا، وَقَدْ يَكُونُ مُتَّبِعًا إِلَى الْمُسْتَقِلِّ وَالْمُسْتَقِلُّ مَنْ مَاتَ مِنْ مَاتَ  
الْمِجْتَهِدِينَ بِثَلَاثِ خُصَالٍ (كَمَا نَرَى ذَلِكَ فِي الشَّافِعِيِّ ظَاهِرًا)

أَحَدُهَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْأَصُورِ وَالْمَوْعِدِ الَّتِي يُسْتَنْظَمُ مِنْهَا الْفَتْهُ، كَمَا  
ذَكَرَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ (الْأَمِّ).

وَأُخْرَاهَا أَنْ يَجْمَعَ الْأَحَادِيثَ وَالْأَثَارَ، فَيُحْكِمُ احْتِكَامَهَا، وَيَتَنَبَّهُ لِأَخْبَرِ لَفْظِ  
مَعْنَاهَا، وَيَجْمَعُ مُخْتَلَفَهَا، وَيُجْمَعُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَيُضَيِّقُ بَعْضُهَا  
وَيُتَّكِفُ أَنْ يُفَرِّغَ الشُّعَارِخَ أَسَى تَرَدُّدِهِ مِمَّا لَمْ يُسَوِّ فِي الْجَوَابِ بِهِ  
مِنَ الْقُرُونِ ائْتَمَرُوا لَهَا بِالْخَيْرِ.

وَحَصْلَةُ رَابِعَةٍ كَتَبُوهَا وَهِيَ أَنْ يَمُرَّ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الشُّعَالِ

وَالْمِجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ الْمُسَبِّبُ هُوَ الْمُقْنَدِي حُكْمٌ فِي الْحَصْلَةِ الْأُولَى،  
الْحَاكِي فِي مَجَرَاهِ فِي الْحَصْلَةِ الثَّانِيَةِ

١ - قاله الشيخ إلى أن يرجع من سليمان الجبيري إلى من أصحاب الإمام الشافعي،  
لكن ليس له كبير ذكر في الكتب وطرحه حيث طلق في كتب المعاصرين ما يرد  
به المراد في ر. أ. أ. الجبيري يرد به الجبيري

والمختص من نهج الأسماء واللغات (١٨٧٢ - ١٨٨٠)

(١) لمرور الكبرى، للشافعي: ١ - ٣٨ - ٣٩







والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الأولى والثانية، وجرى  
سماءه في التصريح على مذهب نادرية<sup>(١)</sup>

ولدي يظهر من كلام الشيخ المدهدي رحمه الله تعالى أنه المجتهد  
المنسب يُقصد من نسب إليه في أوجه الاستنباط لاساسية، مثل، حجية  
المحصل وعندها، والترجيح على أساس صحة الإسناد، أو على أساس قوة  
الرواية، وما إلى ذلك من الأصول التي لنسب عن مجتهدين بصراحة، وإن  
كان يحدث إمامه في بعض الأصول المذكورة في كتب لأصوله، مثل  
المجمع بين المحتج والمجرح، أو في مجاز حدث عن المجتهد في المذهب  
أو في محكم.

ومعظم هذه الأصول يتم نسب عن أئمتها صراحة، وإنما حنبطها  
الأصوليون من المذرع المروية عنهم، وأنت حاد به الصاحب أن حجة  
رحمهم الله تعالى هو مثل هذه المسائل الأصولية التي قد يخالف فيها  
للمجتهد المنسب إمامه، ثم مجتهداً في المذهب، فلا يحالفة في شيء  
من الأصول، بل يفرغ المسائل على قواعد إمامه

ومر هنا يظهر وجاهة ما قاله العلامة المدهدي والشيخ المكي  
رحمهما الله تعالى من أنه لا يصح كون الإمام أبو يوسف ومحمد رحمهما  
الله تعالى من المجتهدين في المذهب، وإنما كل واحد منهما مجتهد مطلق  
منسب إلى أبي حنيفة رحمهم الله تعالى والظاهر أن الإمام زهير كذا،  
واقه الله أعلم

هاتما المجتهد في المذهب، كما عرفه، من كما ياتنا، فيمكن أن يُعد  
منه أمثا، الإمام أبي جعفر النعماني، والشيخ ابن الهيثم<sup>(٢)</sup> صاحب (فتح

(١) الإنصاف في بيان حجب الاختلاف، ص ٨١ - ٨٢

(٢) الشيخ ابن الهيثم هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال القمي، الشهير  
بأبي حماد السكندر بن السبوسي، كان والده فاضلاً سبوسياً من بلاد الروم، ثم هاجر



من رحله فوهم قد يُخالعون إيمانهم في عصر العروج، ولكنهم يقتلون في الأصوات

• الملاحظة الثانية أن بعض هذه الطبقات أقسام مباحية، مثل المجتهد المطلق، والمجتهد في المذهب، وبعضها ليس أصحاً مباحية، فيمكن أن يجمع في شخص واحد، مثل "مجتهدين في مسائل" و "أصحاب التحريج" وأصحاب الترجيح،

والذي يظهر لهذا العبد بضعف عفا الله عنه أن هذه الأقسام بلوظائف لا للأشخاص، والمراد أن وظائف الفقهاء تنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة، ولا بد من ذلك أن لا يكون الرجل نوعاً يتولى جميع هذه الوظائف أو بعضها في وقت واحد وهذا كما أن علماء يسمون إلى مشي ومحدثين وغيرهم ومكتم، ولكن ربما يقع أن الرجل الواحد يصنع عليه جميع هذه الألقاب: فهو من حيث اشتغاله بالقرآن مفسر، ومن حيث اشتغاله بالمحدثين محدث، ومن حيث اشتغاله بالنقح فقيه، فكيف يجوز أن يكون الرجل الواحد مجتهداً في المسائل، رهلاً للترجيح والترجيح في وقت واحد

وبناذكروا أبا جعفر الطوسي من أهل الاجتهاد في المسائل، ثم عده بعضهم من أصحاب التحريج، ويظهر لي أنه من المجتهدين في المذهب

= ١٠٠٠ هـ (١٦٨٨ م)، وتوفي على طب العلم في حل الر مصر والشام وبعض بلاد الهند، حضر في العلوم، كان من أئمة الإمام أو من أئمة الإمام في زمانه، له تصانيف كثيرة، راجع إليها، هو من الفروع منه (أحكام القرآن) وأخرجه لأخوه في شرح الترمذي، والفتاوى في شرح المطا من أسرار شرح حواشي الزمخشري رحمه الله، والمواصم والمقاصد، أو المصاحف من تفاسير، تحقيق مؤلف الصلاة بعد وفاة أبيه، توفي سنة ١٠٠٠ هـ

توفي سنة خمس في شهر ربيع الآخر سنة ١٠٤٣ هـ

(ملخص من مجلّة أعلام النبلاء ١٩٧٠/٢٠ ١٩٧٤ مطبعة التجميع لأحكام

لقرآن، تجميعه الشيخ محمد عبد القادر عفا الله عنه)

شأنه، فأخذ في الاستدلال ساعة الأوصاف على مائة موضوعات، فحسبته ذلك على الإنكار بما عدهم، واستخفاف رجال الله سرهم.

وقد كان ابن الكمال على ولاية عصر الإعتناء من جهة الدولة، فأحوجه ذلك إلى مراجعة كتب المناوي، ولأنه من مطلق ما فيها هي تحصيل آزيه، وتخلص من كثرته، ووقع نظره فيما سار به عن ما وراء النهر من ربح بنسبهم والروعي من غيرهم، فذكرهم إليهم<sup>(١)</sup>.

قال العمدة الطنيط عفا الله عنه: إن كان التقسيم الذي ذكره ابن كمال بأن سوادهم لا للأشخاص كما قدم، فربما يرفع الإشكال الذي ذكره الإمامان بلكنوي والمرتضى رحمهما الله تعالى، حيث إن كون اندورتي صاحب (التهاية) من أصحاب التجميع لا ينافي كونهم من المتقدمين في النسب، وإن سبب ذكرهما في عدد أصحاب التجميع جمع إلى ما ذكر في كتبهما من تجميع بعض روايات المذهب على بعض، وليس معنى ذلك أنهم غير فاضلين عن الاجتهاد في المسائل. والله سبحانه أعلم.

• الملاحظة الرابعة: أن ما ذكره ابن كمال بأن حجة الله تعالى في الطنيطه شائعة، إنما يرمي به مؤلفي الكتب التي لا اعتماد عليها في الفتوى، مثل (الكنية) والفتاوي<sup>(٢)</sup>، وغيرها، مما سيأتي تفصيله. والله تعالى، ولذلك قال: «ويل لمن فهم كل لوباء».

(١) ما ذكره الحق في المطبوع، ص ٦٥ - ٦٧.

(٢) الفتاوي هو شمس الدين محمد بن حاتم الدين الفهرستي الحنفي الصفي، الحنفي بضم الفاء والهاء، وسكون سبب السهلة، وسببه بالقوة في معجم السندية بفتح الهمزة، وهو الأرفق بأحمد الفارسي) سببه إلى هستان. وهي ناحية حرسان بنهر (بستان) في بين النجف، وهي كرمستان، يعني بستان من الجبل، فترى لغيره هستان، معناه عيد الله من عدد به كرم، في سنة ٢٩٨هـ، في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه، كما في 'الأسباب' للسبكي ٤/ ٥٦١ =

سم يكن أجله من ليس مآذيه من، فمحل قاضي عدل في مرتبة لثمة، وحظ  
الدوري وصاحب (الهداية) عنها ليس من يهيئ

يمتله أعتز به معلمة المرحبان رحمه الله تعالى، وراد فورك لنا  
كان العال على فقهاء العرب لسناجه هي الألف، وعدم المثل في  
المسرات، والعصاة في التجري على مهاد شدة في أشجاء هي  
الألعاب الهائلة والأوصاف العديدة، والتجاسي من الترقع، وتزويده  
وعجاب العار سبياً وتصلباً وتورعاً وتآذناً، فما كان العجب عليهم  
الجمولة والأجساد عن ولاية انصاء، ومازل الأعمال الشبيهة

قد برا يلهون منهم في الاكتفاء بالتعمير عن غيرهم بأمد مدوجه،  
يسنها العاشه ويتهها انسوفة، من الاتساب إلى انصاعة أو لعله أو  
الدية أو المحنة، أو نحو ذلك كالحشاش، والحشاش، والمقدوري،  
والشعبي، والنقدوي، والكروحي، والمصري، فعدا المناقرون منهم على  
مهاهم في لاكفء بها، وعدم أزياده عليها في الحكاية عنهم

وأنا العال على أهل خراسان، ولأسيب ما وراء البحر في بقرون  
بوسطن والمتأخرة، فهو المبدأ في الترتيب على غيرهم وعجبات  
حالهم فلقوا بالألفاظ السبيلة، وهجوم بالأوصاف الحسية، مثل  
نسب الأشبه، وهو الإسلام، وحبر الشريعة، واستمر الحال في اختلافهم  
على ذلك الممول فإذا ذكرروا واحداً من أنفسهم مالمع في رصده  
وقدوا الشبح الإدم الأجل، مراخذ لقصه ونحو ذلك، أو إذا نقلوا كلاماً  
عن غيرهم فلا يبدون على من قولهم قال الكروحي، والحشاش، ورثما  
يتسدي بهم من عداهم، من ينشئ منهم الكلام، فينقل اجاهل بحوان  
الرجال، ومرايهم في الكمال، وحساب العناء، وخراب انصاء، حتى







وقد ذكر ابن عدي رحمه الله تعالى أن أصحاب القطعة الثالثة والرابعة  
والخامسة من الطبقات سُمّية التي ذكرها ابن كمال باشا (يعني  
المجتهدين في المسائل وأصحاب التخرير وأصحاب الترحيم) داخلين في  
معنى لمجتهد في المذهب

ثم قد رحمه الله تعالى قولنا من عداهم يكتفي بالنقل، فإن طلب  
أشاع ما ملوه به فهم من استباطانهم غير المصروصه عن المجتهدين، ومن  
يرجيحهم ولو كانت لهم نوى الإمام لأنهم لم يرجحوا ما رجحوه  
تجرأوا، وإنما رجحوا بعد خلاصهم على المأخذ، كما شبهت مصنفاتهم  
بذلك خلافا لما دله في (بهره)<sup>(١)</sup>



٥ كان مفتي بحاري، وهو من شركاء لولي عظام الذين

من نصليته، عدايع الزمر في شرح انصافه مختصر الوفاة، واجامع انصاف في  
شرح فقه الشكوك، وانشراح مبدعة الفصاحة، وكشفها في روح الله الحامي  
ذكر ذلك المسمى عظام الدين في حق عهدي، أنه لم يكن من علماء سنج  
لإسلام الهند، بل من أهلهم ولا لهم، وإنما ذكر ذلك كسب في ١٠٠٠  
ولا كان يتعرف بانفعه، ولا شبهه في أحواله، ويؤيده أنه يجمع في سرجه هذا بين  
دعوتهم وبينهم، والصحيح والضعيف، من غير تمييز ولا تصحيح وتاميل، وكشف  
بغيره، ١٩٧٢/٢

وهذا اختلافاً في روج و... ففكر بن العماد في سدراب الذهب (١٣٠/١) في  
أنه توفي في حدود سنة (٩٥٣هـ)، وذكر «أجي» خبره في كشف الطون (٢)  
١٩٧٢) أنه توفي سنة (٩٦٦هـ)، وقيل سنة (٩٥٠هـ)،  
(مختص من سدراب الذهب ١٤٣٠/٩ ومجموع المؤلفين ١٩٧٤/٩ وكشف  
الظن ١٩٧٣/٢)

(١) شرح عمود رسم حملي، ص ٥٥١ ولندي عاله ابن حبيب في (أبهر) أنه لا يس  
مقول أنه شايخ بخلاف قول الإمام، بل المقتوى على قول الإمام «لما» ولا غيره  
مشايخ، واجمع، بغير قول، كتاب الفصاء ٤٥٤/٩

مطلقاً، كما أسعد بحر ابن التميم رحمه الله تعالى

وقد انبأ المصالح رحمه الله تعالى بمذهب هذا القسم، الذي  
أعبر في هذه الشبهة في حكمه من المذهب، مثل المطلق، العمل  
بها، ويؤكد به في الإجماع والملاقاة

• نقطة أدلة المذهب المقيّد وهو الذي يستعمل بتقرير مذهب  
عامه ولذلك، غير أنه لا يجوز في أدلة أصول عامة وقواعد،

فإن في المصالح رحمه الله تعالى، فمن شأنه أن يكون عالماً به،  
خيراً بأصول عامة، وقد أدت لأحكام عملاً بصيراً بمبادئ وأصول  
عامه في ما لا يحد من الإجماع والاسس، فمما ينبغي من  
تصويره على في مذهب الإمام، أصول مذهب وفراغته، ولا يعرف عن  
شوب من التشبه له، (إحلال، بعض علوم، لأصول عمده في  
أصل من قبل أن يحد بعد مذهب أو بعد الملقاة العامة، وكما  
ما وقع (إحلال، هل من بعض في أصل لا جهاد بعيد يستعمل بصورة  
عامه، أولاً، منها يجوز بفعله، يستعمل بصورة شارع، كما  
مؤنه حكمه، وقد ذكره عامه، فكم في بحث ولا بحث، الملك  
لذلك من مذهب، ولا يجوز في نظره في شروطه، كما مذهب الاستعمل.  
بهذه صفة أصح، "الوجوه" المقر في مذهب، وهو عدم الصفة في  
أصل أصحاب أو أكثرهم

ثم إن رحمه الله تعالى فوائد مهمة منسقة إلى مذهب الفقه

• منها أنه لا يوجد من مذهب المذهب الاستعمال في جهاد، والفتوى  
في مسائل خاصة، أو ما يحد من أصل، كما قدّم في شرح المذهب  
• ومنها أن مثل هذا المذهب المذهب من والفتوى المخرج على مذهب

إمامه

ولم يخرج، معين

وأيضاً المندرج<sup>(١)</sup> رحمهم الله تعالى، كما ذكره الطبري رحمه الله تعالى في  
مقدمة (المجموع شرح المهذب)<sup>(٢)</sup>

ولكن كتاب أبي المصالح رحمه الله تعالى، اقل من دعوى انتفاء انتفاء  
عنهم مطلقاً من كل وجه لا يستقيم، إلا أن يكونوا قد أحاطوا بمعلوم  
لاجهاد المطلق، ودرو برؤية المجتهدين المستفيدين، وذلك لا يلائم  
بمعلوم من أحوالهم أو أحوال أكثرهم.

ولعل مثل هذا التكليف في بعض المسائل لا يأتي كون الرجل مجتهداً

= صاحب مذهب مستقل، لا يعدّ فرقته وجهاً في المذهب.

وقال بحافظ ابن عبد البر: «كأن يذهب إلى مذهب أهل العراق وقبيل  
الشافعي وهو أكثر ميلاً إلى الشافعي في ذلك الكتاب وفي كتبه كلها».

وروي عنه الإمام مسلم بن الحجاج، وأكثر عنه في صحبه

روفي سنة ستادته (٢٢٤هـ)

لملخص من تصنيف لأسماء والأعلام ٢٠٠/٢ ٢٠١ والانتفاء من مسائل

الثلاثة الأئمة القضاة، في عداد أصحاب الإمام الشافعي رحمهم الله الذين أخذوا

عنه بتمامه.

(١) الإمام أبي الحسن الشافعي: الإمام الحافظ للأعلام شيخ الإسلام، ابن مكرم.

محمد بن إبراهيم بن المذنب أنيسوري نقيب، رجل مكة، وصاحب الصابغة.

مثل (الإشراف في أخبار العلماء)، وكتاب (الإجماع)، وكتاب (المبسوط).

آخر ذلك

ولد سنة ٢٢٢هـ

قال الإمام النووي: «لا يدرى التقي في اختياره بذهب أحد بينه من مجموع

ظهور الدليل ودلالة الشئ الصحيحة، ويلزم بها مع من كانت، ومع هذا لم يرد عنه

أصحاب مقلدة من أصحاب الشافعي مذكور في جميع كتبهم في الطباعة.

وحدثني عن سنة (٣٠٩هـ) أو (٣١٠هـ)

(ملخص من سير أعلام الأئمة ١٢ ٤٩ ٤٩٢: ويذهب الأسماء والمقالات

١٦٩/٢ و ١٩٧: الأعلام ١٢٩٩/٤

(٢) المجموع ٧٢/١

وجاءهم الشيخ أبو إسحاق البيرازي<sup>١</sup> رحمه الله تعالى، وقد أتته  
لا يجوز أن يست تلك جماعة أبي الأشعث رحمه الله تعالى

• القطب الرابع • لا يمنع ربه أنهم المذاهب أصحاب لوجوه  
والطرق، غير أنه تقييد النفس، حاد في مذهب الإمام، عروق بأدبه، قائم  
بمروها وبصيرته، بصيرة ويجرد. ومعه، ومقرره، وموارده، ويرجح،  
لكنه قصر عن درجه أولئك. إنما لكونه لم يسع في حفظ مذهب منتهى،  
وإنما لكونه لم يوصل في التخرج ولا في كارياتهم. وإنما لكونه غير  
مستقر في علم أصول الفقه، على أنه لا يجوز مثله في صغر ما يحتفظ من  
لفظه وعرفه من أدلة. عن أطراف من هو عند أصول لفظه. وب لكونه  
معضباً في عيون تلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد بحاصل  
لأصحاب الوجوه والطرق

وهذه صفة كثير من المتأخرين التي أواخر المئة ثمرة من الهجوة،  
معتقون أنهم رثيو المذهب وحزروه، ومشتقون فيه تعاضيف بها معظم  
اشغال الدس اليوم، ولم يلحظ بأرباب العدل الثانية في تفرع الوجوه،  
وتمهيد الطرق في المذهب

وإنما في قناوهم لقد كانوا يتشبهون فيها كَيْسُ أوشك، أو قرأ منه،  
ويقسمون غير المستوي، لسطور على المنقوش والمسطور في المذهب، غير

١ الإمام أبو إسحاق البيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله، إمام الشافعية  
في زمانه، صاحب (المهذب) و(المنهاج)، وتكرر ذكره في (الروضة)  
في سنة ٢٩٣هـ

ومشروعه عليه الشيخ أبو الطيب الطبري في كتابه (مفتاح) في حاشية  
وكان من مفاصل المذهب، وأصله في عهد خلافة الإخشيدي، وكان صاحب المصنف  
توفي سنة ٤٧٢هـ

(مطهر من مذهب لأسماء) ١٧٢/٢ - ١٧٤

الأول: أن لا يكون في مسألة من إمامه، فيخرج حكمها على وفق أصوله، بأن يجد دليلاً من جنس ما يحتاج به إمامه، وعلى شرطه، فينتج بموجبه. وفي هذه الحالة قد يكون تخريجه مخالفاً لتخريج غيره من بعض الأصحاب، وحسب يُسمى كل واحد من التَّخريجين وجهاً في الاصطلاح وهؤلاء هم الأصحاب المرحومون.

والثاني من التَّخريج أن يبرز من الإمام بشأن مصلحتان في صورتين مختلفتين، وكلاهما يمكن أن يخرج منه لحكم في الضرورة المظنونة، يختار هذا للمجهل أحد التَّخريجين لتخريج على أصح، وهذا القول يُسمى «مُخَرَّجاً».

وشرك التَّخريج المذكور عند اختلاف القسوس ألا يجد بين المسائلين عارداً، ولا حاجة في مثل ذلك إلى عبء جامعة، وهو من قبيل إلحاق الألف بالماء في قوله **يَكْفَى** **أَمَّنْ** اعتق **يُشْرِكُ** له في عبء، فزوم عليه قيمة بخلاف، فاعلى شركاء، حصصهم، وحقن عليه<sup>(١)</sup>.

وعندما أمكنه الفرق بين المسائلين، لم يجز له على الأصح لتخريج، ونزله تقرير المصنوع على ظاهرهما، معتمداً على الفارق. وكثيراً ما يحتفظون في لقول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في إمكان الفرق.

- ومنها أنه إن اتى مثل هذا المجتهد في مسألة غير مصرحة من إمامه، ولكن خرج المسألة حسب ما ذكرناه، فهل الدليل يقتضيه مبرراً معتمداً لإمامه، أم مقلداً لهذا المجتهد المقتد؟.

فاختار إمام الحرمين الجويني<sup>(٢)</sup> وأمر الإصلاح رحمهما الله تعالى أنه يُعْتَرُ مقلداً لإمامه، لأننا نقول مُخَرَّج على أصوله.

(١) رواه الجويني (٢٥٢٦) وصححه (١٥٠٦) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

ثم قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «وهذه أصناف الثمانيين  
وشرائعهم، وهي خمسة، وهما من حيثها إلا ويختلط فيه حفظ  
المذهب وفقه البشر. وذلك فيما هذا المذهب الأخير الذي هو أصناف  
فمن تصب في منصب العبد، بمعنى لها، وليس عن صفة واحد من  
هذا لأصناف خمسة، فقد رآه أمير المؤمنين: ﴿أَلَا يَتَرَىٰ لِبَنِيكَ أَنَّهُمْ مُّعَذِّبُونَ﴾  
﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ (المعظم).

ومن أراد التصدي للعبد طائفة كونه من أهلها فليتهم نفسه، وليتم في  
ربه سارك وتعالى، ولا يتقدم من الأخذ بدروية نفسه وانظر لها  
ولقد قطع الإمام أبو المعالي وغيره بأن أصولي الساهر لمتصرف في  
العق لا يصلح له المولى بمجرد ذلك، ولو وقعت له في نفسه واقعة لومه ن  
يستغني غيره بها، ويكتفي به لمتصرف لمدار البعثات في المنة من نشأ  
الخلاص ومحو سافلين وهذا لأنه ليس حلاً لإدراك حكم الرفعة  
ستعلا، لتصور لئله، ولا من مذهب إمام متصم لعدم حفظه له، وعدم  
أفلا، عليه على الرجوع المعبر: «والله أعلم»

وهذه التكميلات التي ذكرها بن كمال بادنا من الحقيقة والحافظ بن  
الصلاح رحمهما الله تعالى من الشاعرية بوحدة مجرى عند الصائبة  
وحدادة أيضاً، وإن تم أجد منهم التصريح بهذه الأسماء<sup>١</sup>



(١) أدب المعاني، ص ١٤١، لاسيما في الفصل، ص ١٤١.

(٢) جمع ما ذكره الخطاط في باب القضاء ٩٢ من تقديم المعاني الثلاثة وهي  
مرجع إلى المعجزة المفضل والمفيد، وينسب؛ وراجع مقدمة الإنصاف،  
سعداوي، فقه ما يدل على هذه الأسماء

مقتصرين في ذلك على لقياس الجلب وقياس الا فاروق الذي هو نحو  
قياس الامة على العبد في عناق الشربك، وفاسر للمرأة على الترحل في  
وجوب البائع الى غير ماله عند تعدد الثمن

ومهم من خبيث فراه، وأقرت بالتدوير، ولا ملح في إلحائها  
بالمذهب بلغ مدى أصحاب المذاهب، ولا يفوي كثرتها، والله أعلم

• الكلفة النجاسة: أن يقوم بجمع بضع ونقله رجه في واصحات  
المائل ومشكلاتها، غير أن عند صحة في تقرير أدلة، تحرير آية

فها، يُعتمد بطله وهو به قيمة بحكيه من مستطورات مذهبه من  
منصر صات إياه، وتقرير أصحاب المجتهدين في مذهبه وتحريرهاهم

وأي ما لا يجهه نقولاً في مذهبه، وإن وجد في المصنوع ما في معناه  
يجب بذكره من غير صلي ذكر وتأثير أنه لا فارق بينهما، كما في الأثر بالنسبة

إلى العهد المتخصص عليه في عناق الشربك، جبر به إلحاقه به، والفتوى به  
وكذلك ما يقدم اقتراحه تحت صياحه مقول مقول في المذهب، وما لم

يكن كذلك، فعليه الإمساك عن الميا به  
ومن هذا بعن نادراً في مثل العهد المذكور، د يتخذ - كما ذكر لإمام

أبو لمعالي الخويي - أن يعن واقعة لم يتخص على حكمها في المذهب،  
ولا هي في معنى شيء في المصنوع عليه فيه من غير فرق، ولا هي

مدرجة تحت شيء من صيرط المذهب المحرر به  
ثم إن هذا نسبة لا يكون إلا لعقب النفس، لأن تصوير المسائل على

وجهها، ثم نقل أحكامها بعد استتمام تصويرها، جنباتها وعصبها، لا يقوم  
به إلا نسبة النفس، دو حظ من الفقه

قلت ويضي أن يكفي في حصد المذهب في هذه الحالة، وفي الحالة  
التي قبلها أن يكون المصنوع على ذهنه لذاته، متمكنة من الوقوف على

الباقي بالمطالعة، أو ما يلتحق بها على أقرب





### المبحث الثالث

**مطبوعات مسائل الصحة**

اسم اَنْ الْحَمِيَّةُ كَمْ      حوا اُفْهَماء على كَيْسٍ، كَيْسٌ مَسْمُومٌ  
الْمَسْمُومُ عَفَى د حَامٍ، لِيُحْدِثَ الْعَنَتِي غَيْدَ اسْمِ رَضِي م هُوَ مِنَ الدَّرَجَةِ  
الْعَنِي، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ م هُوَ عَرِجٌ

و قد ذكر العلامة ابن عديم رحمه الله تعالى في (شرح عقود) أنه  
 أحصى في سرح مقلعه (عز المذبح) أن مسائل أصدا بنا الجمية  
 ثلث مائة حساب

## • الأولى: مسائل الأصول

وتسمى ظهر الرواية بهذا ، وهي - تروية عن أصحاب المذهب ،  
وقم ابن حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن يعقوب ، وأصحابهم ،  
ويخرجون بهم قول ، وأحسن من يروى ، وعبرهم وعندهم أنه رمى  
جميعهم من أخذ بقوله عن الإمام أبي حنيفة

١٥) الحسن بن محمد النكومي البغوي، حرر الإمام أبي جعفر، ودفن في كوفه  
في ربيع الأول (الأشهر ٥ ١٤٥)

[illegible]

وفي المبدأ بالكمه بعد خمس سنوات - ١٩٩٢ في السنة وذلك في  
المرتين والسنتين وبعدها انه سيعمل في كل سنة من هذه السنوات  
عقب سنتين لا على حكمه بل على لوائح، حتى يقال فيه ان على الحكم



## ١١ ثالثة الشكوى وواقعات

وهي مسائل سبقتها المجامع وما عرود في شتله عهد ولم  
يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين  
وما ذكر فيها من بعض معرفة في كل طبعه من هذه القلبيات شلال



## الطبعة الأولى

### مسائل الأصول أو مذهب الرواية

الأكثر من ذلك، تحصيله على أن مسائل الأصول وعدهم الرواية  
تتبع من بعض واحد، ولا فرق بينهما، وذكر أبرز كتاب ما في شرح  
هذه المسألة أن هذه هي بينهما، وذكر يظهر من الفرق في كلامه هو أن مسائل  
الأصول ما حاجت في الكتب التي للإمام محمد، وظهر الرواية ما ثبت  
من آفته بمذهب يروي صحيحه، وأما في المجهولين بعدهم، سواء كان  
أرواية عن غير الإمام محمد رحمه الله تعالى، واستسج من هذا أن روي  
(سواء لم يكن مذهب الرواية، وليس ذلك على عبارة عن مسوط  
الشرطي، حيث ذكر رواية الحسن بن زيد، وسأله ظاهر الرواية

ولكن رد عليه ابن عابد بن رحمه الله تعالى ما أن كون الرواية مرفوعة عن  
الحسن لا ينافي كونها في الكتب الستة لمحمد، فيرجى أن تكون شقيب  
رواية ظاهر الرواية من هذه الجهة

١٢ (مسوط) الإمام محمد رحمه الله تعالى

أقول كتب الستة تأليف هو (المبرور)، ويسمى (الأصل) أيضا،

١٣ في سنة ١٢١١

(في له أبيه، من ٢١٥، تصرف يصر)

(١) شرح علوه رسم المنظر، من ٢٦ - ٢٧

كتب غير الإمام محمد، ككتاب (المعروف) لمحمدي بن زياد وغيره، منها كتاب (الأمالي) لأبي يوسف، وأما برواية معروفة كرواية أبي سماعة<sup>(١)</sup> والمعنى بن منصور<sup>(٢)</sup> وغيرهما في مسائل معينة

(١) أبو سماعة هو معتمد بن سماعة بن عبد الله، أبو عبد الله النخعي حدثت عن الثوري بن سعد، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد، أئمة صنفهم وعن الحسن بن زياد، وكان من المحدثين الكبار وبني القضاة - مسلمون بعدد موت يوسف أبي (مات في يوسف سنة ١٩٢هـ)، وكان قد روى المعتمد القليل مع كمال التصحيف والثقة حيث ذكر أنه في سنة (١٩٢هـ)، مات سنة ٢٢٢هـ، وقد سمع هذا السرا وهو يركب الخيل، يصلي في كل يوم عتي ركعة وحكي القاري عنه أنه قال: فكتب أربعين سنة لم يفتني للتبكير الأولى، ألا يروى شيئاً كتب فيه شيء، وقد عتني صلاء واحدة مع الجماعة، فماتت فصليت حصاً وعشرين مرة، أريد بذلك التخصيف، فعنتني عتاني عتنتني أب وقال يا معظماً صليت حصاً وعشرين مرة، ولكن كيف لك بثلثم الملائكة له كتاب ادب القاضي، وكتاب المحاضر والسجلات، والنوادر وغيره عنه عليه، أبو جعفر أحمد بن أبي عمر بن الجعفري شيخ الطحاوي وغيره وقال الإمام يحيى بن حماد بن يحيى: مات رجلاً أعلم من كل من روى (منع من الفوائد النبوية، ص ١٧٠، ١٧١).

(٢) المعتمد بن منصور أبو يحيى الرزازي روى عن أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله تعالى الكتب والأمالي والنوادر وكان عشاراً لأبي سفيان الجورجاني، وهذه من النورع والدين وحفظ الحديث بدمية الزهري

وروى عن مالك واللب وجواد وابن عبيد وروى عنه ابن السديس، واليه، في غير الجامع، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه ولي (الكاتب) للذهبي (مات المعتمد هو كذا مبر، صاحب شئ، طلبوه غير مرة، انقصه فاني)

إلب من كتب محمد هو كتاب (الأصل) المعروف بـ (المسوط)، وهو الذي يقارن فيه - إن شاء الله - كان تحفته، وألف (الأم) على مدارك (الأصل) (١)

رسم حكيماً من أهل الكتاب بسبب مطالعة (المسوط) هذا فبالأحرار كتب محمدكم لأصغر، فكيف كتاب محمدكم لأكثر (١٩٣٦) وهو في سنة مجلد ب، وكل مجلد منها جزء خمسة ورقة، يرويه

نقله في جامع النجاشي - بالأستانة ثم أولو رثائه محمد الشيرازي، وأصغر، لانعدامه في خلال الحرب العالمية الأولى، لمطالعته فخطه في إكمال اليوم حديثه محل العلوم الأدبية، في أكثر حصص الدراسة، وما ولي «الكتب» وجاهروا بالإلحاد، يدافعاً، وقد حقق البوحر إلى الإسكندرية - (١٩٣٤ هـ - ١٩٣٢ م). ونقل رتبه من مصر والشام، ثم إلى في القاهرة وكان يجمع العربية والتركية والفارسية والتجربة

وله تأليف، منها: (تأليف الفقه على ما سبقه في ترجمته أي حبه من لأدب)، والكتب العربية في الفقه، عن وتودير بي سبه على أي حبه، والأصغر في الشريعة، عن الجبر، وأخبار، ورسائل في تراجم الإمام أبي يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن الشاذلي، ورفيع، والحسن بن زياد، ومحمد بن شجاع، والفقهاء، والبدر القمي رحيم الله تعالى، وكتبها مطبوعة، وله جزء من مقالته جمعها كتاب (مدلول الكونزي) بوقفي في القاهرة سنة (١٣٧١ هـ)

(مخصص من حذره (مقالات الكونزي) لعلامة محمد يوسف المصري الذي ر لأعلام ١٢٩/٩

(١) م بكر السبيح الكونزي في تأليفه هذا الموقر، وألفه ما حو ما رواه الخطيب يستاده إلى الأمام الشافعي في ذلك قال: «حدثني عن محمد بن أبي بكر في كتاب (تاريخ بغداد ١٧٦/٢) وألفه سبباً له» أن أن يكون الشافعي من ألق الأمام محمد في الأصل، حبه في لا يظهر من تأمل في أسلوب الكتاب

(٢) مدله حاشية الفقهاء على الفقه، ص ١١١ وكتبه نظرون ١٢٨١/٢

وَسُمِّيَ أَصْلًا لِأَنَّهُ صُفِّىَ أَوَّلًا وَلِأَنَّهُ أَهْمُهَا وَأَطْوَلُهَا، وَكَثُرَتْهَا تَعْقِيلًا،  
وَهُوَ أَيْضًا أَهْلُ لِكُتُبِ الْأُخْرَى مِنْ طَرَفِ الرَّوَايَةِ

وَدَا، حَاجِي خَلِيقَةٍ فِي (كُتُبِ الْقُطُوبِ) دُونَ إِمَامِ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيِّ  
الْمَوْفِيِّ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةٍ (مَسْجُودٌ) أَلْفُهُ مِئَتَانِ، حَاقُولًا لَأَلْفِ مِائَةِ  
أَنْشَاءٍ، وَسَمَّاهُ (كِتَابَ الصَّلَاةِ)، وَمَسَائِلَ الْيَبْرُوتِ، وَسَمَّاهُ (كِتَابَ الْيَبْرُوتِ)،  
وَعَمْدَ الْأَسْمَاءِ وَالْإِكْرَامِ، ثُمَّ خَبَّرْتُ بِمِصْرَثِ مَسْجُودٍ، وَهُوَ الْمِرَادُ  
حِينَما رَوَى فِي الْكُتُبِ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ فَلَانٍ<sup>(١)</sup>

بَعَثِي حَسْبًا بِقَوْلِ الْعَقَّاهِ فِي كِتَابِهِمْ قَانِ مُحَمَّدٌ فِي (كِتَابِ الْمَصَارِفِ)  
أَوْ فِي (كِتَابِ الْغَادِرِ) مَثَلًا، مُثَمَّنًا يُرِيدُونَ هَذِهِ الْكُتُبَ مِنْ (مَسْجُودٍ)

وَرَوَى الْحَظِيظُ الْإِسْطَهَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ  
دَاوُدَ عَنْ «مُحَمَّدِ بْنِ الْيَصْرَمِ بِأَرْبَعَةِ كُتُبٍ، مِنْهَا: كِتَابُ (الْبَيِّنَاتِ وَالْبَيِّنِ)  
لِلْحَاجِّ أَحَدٍ، وَ(كِتَابِ الْحَيَرِ) لَهُ، وَ(كِتَابِ سَبِيحَةِ)، وَكِتَابُ الْجَنَابِلِ  
(الْبَيِّنِ) وَبَعْضُ بَعْضٍ، أَهْلُ الْكُوفَةِ» بِعَتَمَةِ سَبْعِينَ وَخَمْسِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ فِي  
الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ مِنْهَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ،  
قِيَاسِيَّةٌ عَلَيْهِ لَا يَسُحُّ لِنَاسٍ جَهَنَّمُ<sup>(٢)</sup>

وَلِيهِ أَنْشَارُ الْمَرْسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَعَّاسٌ حِينَ سُئِلَ عَنْ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ،  
فَأَجَابَ: «أَكْثَرُكُمْ تَفَرُّدًا»<sup>(٣)</sup>

وَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَاهِدُ الْكُوتَرِيِّ<sup>(٤)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْكَبِيرُ مَا وَصَلَ

(١) كُتُبُ الْقُطُوبِ ١/٢٠٨

(٢) تَارِيخُ بَغْدَادٍ لِلْحَظِيظِ ١٧٦/٢

(٣) الْعِلْمُ مُحَمَّدُ رَاهِدُ الْكُوتَرِيِّ حُوَّ مُحَمَّدٌ هُوَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوتَرِيِّ «بَعْضُهُ»  
الْعَلَامَةُ الْمُطَهَّرُ اللَّهُمَّ

وَلَدَ الْإِسْلَامَ سَنَةَ ١٢٩٩ هـ فِي لَرِيَةِ مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ الْيَوْمِ بِشَرْقِ الْأَمْسَالَةِ، وَشَأْنُهَا  
وَكَانَ حُرُوكِي لَأَهْلٍ

مما هو ثبت بمرور الوقت من علمهم فهو حجاب لا ر من هذا الكتاب،  
الطبع، يكون في محله نظرية<sup>(١)</sup>

و نسخة المصنوعة بهذا الكتاب هي من رواية أبي سليمان الجوزجاني  
رحمه الله تعالى، وكثير من مسانده هذاب جونا سى سننه أبي سليمان  
الجوزجاني، وكثير منها جاء في إمام محمد رحمه الله تعالى

وذكر إمام محمد رحمه الله تعالى في كتابه مسند في بيان  
مباحة لائمة الحبيب سلاته فقال لا يثبت لكم يوم أبي حبيب و في  
يوسف ومولي وما لم يكن في خلاف، فهو عونا جمعة

وذكر سماع العلامة أبو الوفاء الأديبي رحمه الله تعالى، والذكر محمد  
الحذوري سحبق الأبح محققه، وقد فتح مراراً وتكراراً على الخطيب في  
الثبات على كماله هو مشتمل على سنة عشر من سماع  
(الأخيل) مضوي على ثلاثة وخمسين كتاباً ذكرها في التسم في (الفه ست)

١- أول جماعته في هذه الحجة هذا الكتاب، شرح مهم سبع  
الإسلام هو ذكر المصروف بظاهر<sup>(٢)</sup>، ونسبوا مسود الكتاب

(١) مع الأمان في سير، إمام محمد السدي في ١١

(٢) جواد زاهد صاحب النسخ من نسخة من نسخة بحري مصر و  
هو زاهد أي أبي الأخت، وهي حجة شفه بها جماعه في الشهد ذكرهم له  
عن ابن أبي عمير، صاحب الترجمة في حجة القاضي في باب محمد بن محمد  
بحري رحمه الله تعالى سبع نسخة في المصنف و  
المصنف، (العين)، (وأنه سماع له وقد سماعه ذكر جواد) (١)  
والمسود الشكري

خرج به صاحب نسخة، جواد عبد الإمام غير في محمد سمي صاحب راجع  
نسخه، والأمانة في أبي علي حبيب في جملة له  
في ١١ سقوى في مصدق الأوامر (١٨٨٣هـ)، وقد ثبت  
لأنه السدي به وهو زاهد عبد المولى إبراهيم حقيقاً صاحب الترجمة ٢

حدیث میں صحابہؓ میں نبی علیہ السلام الخیر جمیعاً<sup>۱۱</sup>، محمدؐ میں ماہی  
النبیۃ، ونبی خضر بکیر بخاری<sup>۱۲</sup>

وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى عَنقِبَتِهِمْ لِأَشْرِهِمْ وَلَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِهَذِهِ السُّورَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ خُرُوجٌ مَرَدُّهُمْ عَلَى مَلِكِهِمْ وَهُوَ يَنْزِفُهُمْ عَلَيْهِمْ فِي صَيَاغَةٍ أَشَدَّ غَلَاظَةٍ وَذُكِّرَ بِهِ مَا تُذَكَّرُونَ

طريقته في كتاب سرِّ الشروع على ملخصه في حقيقته وأبني يوسف مع سائر رآيه في الصلابة لا يسره إلا الله - كما أن الأحدثين لا يأتون ليكتسبوا من هذا الكتاب ما كان لهم من قبله - ثم أهل سنته التي يسرُّه في

(١) أبو سليمان الحارثي عن موسى بن سليمان، قال سئل الجليلي جريدي: أبا عبد الله عليه السلام ما رأيك بمن يتبعك من هؤلاء الجرحاء؟ أجاب: «أنا كذا»

[illegible]

٧٢ أبو حفص الكبير البخاري في أحمد بن حنبل في الرواية و هو حفص بن  
 بخاري كان من كبار علماء أحمد بن حنبل صاحب كتاب  
 التلخيص في الحديث في أحمد بن حنبل في كتاب التلخيص في الحديث  
 في أحمد بن حنبل في كتاب التلخيص في الحديث

رتد حتی آخر جموں جنگی عربیہ الامام نے یہی شخص انکبب مع الامام ابراہیم نے  
 معہ القاصح و اب ان قاصم ابی حاتم سے کہ یہی خدا و رحل یعنی  
 نبیہ لا انا محمد و لی انا محمد کہ نبی و رسول جو کس نے جیسا کہ  
 فرمایا تھا، اے نبی محمدی، وجميع الناس عنہ و آخر سے جس جہد  
 کہ ان الامام الذکوی نے استعمل و عمل کیا، جو خلافت کے بعد  
 رتد نہیں، وہاں ہوا، و چونکہ یہ بعد لا یعنی اس میں ہم مصحفہ و کتب  
 ہندی میں دیکھیں

وكان عن الرائي يقول من هم هذا لكناث فهو أنهم أصحاب ، ومن حفظه كان أعظم أصحابنا ، وإن استقم من مشايخ كانوا لا يفلحون أحداً القصاص حتى يتجوه ، إن حفظه ظلوه انقضاء ، لا أمروه بحفظه

وكان سيحيا التتويي يقول إن أكثر مسائله مذكورة في (المبسوط)  
وهذا لأن مسائل هذا الكتاب تنقسم إلى ثلاثة أقسام

قسم لا يوجد له رواية إلا ههنا.

وقسم بوجده ذكره في الكتب، ولكن لم ينص لها أي الجواب قول  
أي حيفة أم غيره، وقد نص هاهنا في جواب كل فصل من قول أي حيفة  
وقسم أعاد هاهنا بلفظ آخر، واستخذ من نعيم اللفظ فائدة لم تكن  
مستفادة من اللفظ المذكور في الكتب

ومراد، بالقسم الثالث ما ذكره الفقيه أبو جعفر الهنداوي<sup>(١)</sup> في مصنف  
(كشف المومنين) انتهى.

وذكر الرشدي في لحاكم في (لائحه يابور) أنه سمع أحمد بن محمد بن حامد يقول: سمعت أحمد بن هارون الحنفية يقول: قدم علي بن موسى القمي، مني الحنفية بمساور، فأجلسها على أنا ثم برز قبل من أصحاب الحقّة (النجاشية - ٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩)

وقال السعدي في (الأشباح ٥/ ٥٤٩) «انقضي يصم انفاق وتشميد العجم  
للمكسرة عنه النسب إلى بيده فم، وهي مدة بين اصبعها وسفوف كسرة  
وبيت هذه الكسرة من الصبح إلى يوم، مدة ثلاث والمانه

(١) **قبر جعفر الهاشمي** مر محمد بن عبد الله بن محمد بن حمزة، قبر جعفر الهاشمي الهاشمي الهاشمي، تكسب القلعة وسكون القلعة، مية إلى مائة وخمسة  
لها باب حديد، يرون فيها القلعة، والجزيرة التي تسمى من القلعة، الأسبلة،  
للسماعين، ١٥٨/٥

شيخ كبير، وإمام جليل انتشر من أهل بلخ كان على جانب عظيم من الفقه والديانة والزهادة والورع، يقال له أبو جهنم تصغيره نعمه



وتمهّد شمس الأمان الخلوبي (المؤلف سنة ٤٤٨ أو ٤٤٩ هـ)<sup>١٦</sup> وجد  
وضع في الخلاصة (سنة شيخ الإسلام) وعده، فانظر ما سيجد هم<sup>١٧</sup>

الأذان ذكر محمد في (الجامع الصغير) أبي يوسف باسمه دون كنيه، حتى لا يكون وهم نسوبة في التعليل بين الشيخين، لأن الكنية للتعليل، وكنى محمد بأمور من جهة أبي يوسف بأن يذكره باسمه، حيث يذكر أبا حنيفة وحنيفة الله تعالى. فمن هذا قال مشايخنا يحدري من الأدب أن لا يدعوا بعض الأئمة بعضهم بملامير لآلته عند سدادهم، أحسن من التسمية في التعليل بين الأستاذ والتلميذ انتهى

وفيه، «لما شئني (بمبوط) أصلاً، لأنه صفة محمد أولاً، ثم صفة (الجامع الصغير)، ثم (الجامع الكبير)، ثم (الرياض)» انتهى  
وفي شرح شخص الأئمة المرحومين به (السيرة الكبرى) «إن آخر مصنفه هو (السيرة الكبرى)، وفيه صفة (السيرة الصغيرة)»<sup>(١)</sup>

وقد خذمت هذا الكتاب من قبل العلماء النحويين من علماء شتى شرحاً وتعليقاً وتلخيصاً.

ومن أشهر شروحه شرح الإمام أبي جعفر القلجاري (الموفى به

= أحد من أحد من أسد المريسي، عن حميد المي، عن الطبريزي الطبري  
وقال مستقلاً في مذهب النجاشية، يدعى في اللغة والعربية  
وكان هو ولي تدريس مسجد الإمام بعدد، ولم يمتدح من قبل وهي المرة الثانية وهي  
به تدريس دار الحديث بالقطرية بعد وفاة الإمام، وحدثه عنه. ذلك في  
سنة (٧٤٧هـ)

من تصانيفه (جدد البيان ومختصر الأثر)، شرح (التهذيب) و (التبيين) شرح لمختصر  
الحصاني، قال الإمام الشافعي: «قد طالعته من تصانيفه (النبي) و (عنه البيان)،  
فوجدته كما قال الشافعي، شديد التعليل بحدوده، بسيط السان على مخالفته

ثم ذكر الإمام الشافعي ما تشدد فيه، مثل: فساد الصلاة برفع اليدين

توفي سنة (٧٥٨هـ)، وقيل سنة (٧٥٣هـ)

(مختصر من ألفوا له البيعة، ص ٥٠ - ٥٢)

(١) النافع الكبير، ص ٢٢ - ٢٣

ثم قال: (إمام للكنوز) فإله قصي حد في شرحه، و... في  
نصف (الجم مع الطعير) دل بعضهم من تاسف أبي يوسف ومحمد،  
وقال بعضهم هو من باليت محمد، فإنه حين فرغ من تصنيف (المسود)  
أمره أبو يوسف أن يصنف كتاباً ويروي عنه، فكتب وصم يربط وأما رتبة  
أبو عبد الله الحسن بن أحمد المصراي<sup>(١)</sup> الفقه الحنفي، انتهى

رقاه بحر الإسلام المبروي في شرحه، كان أبو يوسف يتوقع من  
محمّد أن يروي كتابه، فكتب هذا الكتاب، وأستد، عن أبي يوسف عن  
أبي حنيفة فلما عُرض عليّ بي يوسف نسخة، وقال: حقه بر عبد الله  
إلا بي من أسخط في رويها، فلما نسخ محمّد قس حقهها وسبي  
وعني بش مثلي<sup>(٢)</sup> واعتمد مشايخنا رواه محمّد، انتهى

وفي (مناهج البهتان شرح الهداية) لأبي كتاب (الهداية)<sup>(٣)</sup> في باب

حدث بيع في المسائل وأوضح المضاف

لفقه أبو بكر الأعمش، نقله عنه أبو محمد أبو الليث العمري، وعنه كثير،  
وكذلك ولان نقله سقاري سنة ١٢٦٢هـ

ملخص من الفتاوى كتيبه، عن ١٢٧٩ و ١٢٨٠، فاستأنى ١٢٥٤/٥

(١) أبو عبد الله المصراي هو الحسن بن أحمد بن مالك

كان ينادى بقر وثب الجامع الصغير للإمام محمد برياً حسناً ومثروا من صدق  
الإمام محمد عسا، و... للإمام أبي يوسف ومحمد الله به، و... جعله مؤثراً، ومن  
يكن قبل مؤثراً، وقد كانت الامم

توفي أثناء سنة (١٢١٠هـ) تقريباً

الفتاوى كتيبه، عن ١٢٠٠ وكشف القلوب، تحت الجامع الصغير

(٢) وقد ذكر من تجميع هذه المسائل التي في باب الورق والورق من: بهار الرائق  
١٠٧٧/٢، خلا عن سراج الهند في شرح المغني

(٣) أبو كتاب الإنشائي هو أمير كتاب الفقه بن أمير غازي نور الدين أبو حمزة  
الأنصاري البغدادية، سبته إلى دراب فاحية وراءه من: ديحون وأما نصيبه، يكمي  
المعزة وسكون الله، وفيه: فتح الآلاف



معاني (الحقوقي سنة ١٢٨٠هـ)<sup>(١)</sup>، وشرح معناه أي ثلث الشمرقاني  
الحقوقي سنة ١٢٧٣هـ<sup>(٢)</sup>، وشرح معناه لاسلام كزادي (المسعودي سنة  
١٢٨٢هـ)، وشرح المعاني الأتصيحاني (المسعودي سنة ١٢٨٠هـ)<sup>(٣)</sup>، وشرح

من تصانيفه (ثلاثة شروح لمصباح الصبر، وشرح أدب القاضي بن عبد الوهاب،  
والتحليل الصبري)، و (التاريخي بكرى، و: ١، ٢)،  
مشهور تحت اسم وليمه قهوان ميرزا به ١٠٣٦ هـ.

تخلص من الموانع انفيه، ص ٤٩، او مقدمه لمبحث اليقاني ٨٦ ٨٧  
(١) ابو عبد الله القاسمي، محمد بن محمد بن عمرو، هذا الذي، ابو عمر العنبري، حسبه  
إلى اختفاء (فتح العين وشديد ثناء) مجلة بخاري  
كان من العلماء ابرههين، من تصديقه (شرح الزهد)، ص ١٠١، دعي فيه وحقوق،  
وأنتج ما لا يورج في غيره، راجع الشجاع الكبير، وراجع الحديث مع الصغير،  
والج مع الصغرى، الصغرى، بالفتح، حشيه، و... سير القيان  
بوفى سنة (٥٨٧هـ) أو (٥٨٣هـ)

(المجلد ١٠٠، العدد ١، الصفحة ١٠٠ - ١٠١)

[illegible][illegible]

(٣) القاضي إسماعيل بن أحمد بن منصور، نقسبي ابن نصر (الإسبغيات)، قال:  
الإمام المذكور، نقله عنه من إسبغيات بعض الألف (مكون السيرة) كذا

٣٢١هـ، وشرح الإمام أبي بكر الجصاص اثره ري (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)،  
 وشرح الإمام أبي عمرو القفري (المتوفى سنة ٣٤٠هـ)، وشرح الظهير  
 السبكي (المتوفى سنة ٥٥٣هـ)، وشرح عاصمي حاد (المتوفى سنة  
 ٥٩٢هـ)، وشرح الصدر الشهيد (المتوفى سنة ٥٣٦هـ)، وشرح أبي هر

(١) الإمام أبو عمرو الطبري هو أحمد بن عبد الرحمن القفري، قال الشافعي في  
 الآداب ١٥/١: «فتح لفظ الشهادة، والجماع الموحدة، بدعاً رائجة هذه  
 السادة على سادة سمعت عاصمي لما بكر الأصبغى بعد أنس في  
 ترمذ، لأن أمة يحاربون بالنسب يعني العنق، فذكره وبلغ طريفاً»  
 لفظ عن أبي سعيد البرقي، هو إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن  
 حده، وكان من أئمة الكوفة، بعدد من طبقة أبي الحسن الكرخي وأبي عمرو  
 القفري وعنه عنه يعني، به شرح السبكي  
 توفي سنة ٣٢٠هـ

الراجع جواهر السنة، ص ٢٥

(٢) الظهير اللخمي هو أحمد بن علي بن عبد العزيز - أبو بكر - المعروف بالظهير اللخمي  
 إمام فاضل في الفروع والأصول، وعالم كامل في أصول الفقه، أحد أئمة من  
 نجم أئمة عصره الشافعي، ومنه أيضاً عن محمد بن أحمد الإسجلاوي بعد الخمس  
 من ودرس بحراجه، رحمه الله عز وجل، وهو محدث بن دكي، ثم رجع إلى دمشق  
 وله (شرح الجامع الصغير)  
 توفي سنة ٥٥٣هـ  
 راجع من - الفوائد البنية، ص ٢٧

(٣) إسماعيل الطهري هو عبد الله بن عبد العزيز بن حماد، أبو محمد حسام الدين،  
 المعروف بالفقيه الشهيد، هو عم برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز،  
 صاحب (المحيط البرهاني)

كان من كبار الأئمة وأعيان العلماء وكان له ثمة تدعى في اختلاف والمذهب  
 لأنه هو أبيه برهان بن الكبير عبد العزيز وشبه عليه العلامة علي بن أبي بكر  
 المصمدي صاحب (لهذه)، والعلامة سي النور السرخسي صاحب (المحيط  
 الرضوي)

حلائل مسائل الفقه جامع كسراً، در التتميل على ثبوت الروايات، وموسى  
 الترمذات، بحيث كذا، يكون متفقاً، وتمام لطائف الفقه متفقاً، شهد  
 بذلك بعد إتمام العمل فيه والذوق، ولا يكاد، ثم يشهد من ذلك عاونه  
 بذلك امتدأت أهائي ذوي التحقير وهو حقيقته، وشدت دعائهم في  
 الاحتفاء بحقه ونفسه، وكتبه في شروحه، وحمده ميلاً مشروحاً<sup>(١)</sup>

وقال الإمام محمد بن صالح الخليلي رحمه الله تعالى قد رُصع في

منه غلبه عليه جماعة منهم سيد المصنف أبو الحسن السيد الشريف الشيخ جاسي  
 من صانعيه شرح الهداية السمي (١٢٨٠ هـ) فترجمه به بحقه من (التهذيب)،  
 وأخو سي الكشاف، و(١٣٠٠ هـ) في الأصول (الشرح المختصر ابن  
 الحاجب) و(شرح أصول الدين)، و(شرح ترقص البرج)  
 وفي تلك ألبه الجملة نسخ عشر عشار سنة ٧٨٦ هـ  
 ثم طبع في القامع الشهيرة من ١٢٩١ - ١٢٩٩ هـ وأعاد مع ملاحقاته الذي وقع بين  
 المترجمين في ذكر اسم أبيه

(١) كشف طيور، (١٢٦٠ هـ)

(٢) هو محمد بن صالح أبو عبد الله الخليلي - بن علي شيخ من عمره مختلف -  
 حيد مداد ويمن إلى يوم الله

مداد من العصر بن أبيه بذلك، والحسين بن أبيه رحمه الله تعالى  
 وكان له في العراق في ربه، وجمعه في الفقه والحدود مع روح وعبارة  
 وذكر من عصره حسن الله كذا، في سبيل ابن مذهب المصنف  
 حيد من يحيى، آدم، ومحمد بن علي، كعب وعمره وروى عنه وهو -  
 حيد من له محمد بن أحمد بن يعقوب بن الحسين  
 وله كتاب (الزهد من المشقة)، و(كتاب المصنف) في بعض رتبتيه جزء ١٥، و(كتاب  
 الثواب، و(كتاب المضاربة)، وغير ذلك

وفي سنة خجاعة سنة ٢٧٧ هـ - حيد في صلاة العصر و(أبو الحسن علي بن  
 صالح حكي في حديثه في شرح الخليلي يقول: لا يجوز في هذا البيت، فواله من  
 فيه طين إذا غلبت فيه المخرقة

للمخلص من، المخرقة الشهيرة، من ١٢٧٠ - ١٢٧٢



مسائل من (الجامع الكبير) على بعض المبرزين هي أسحر (يعني بـ علي المارسي)، فكان يتعجب بن ثقلقل وادفع هذا الكتاب في لنحو<sup>(١١)</sup>.

وكتب جمال الدين مرؤ خدا الله مر المرسل في المحرم سنة خمس عشرة وستمئة إلى القاضي شرف الدين بن شمس يقول فيه: «كنت قد وصر طوبى تأملت (كتاب الجامع الكبير) لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى، وارتطم على عاظمي منه شيء، والكتاب في فنه عجيب عريب، لم يصفت مثله»<sup>(١٢)</sup>.

وقد شمس الأئمة المرحبين رحمه الله تعالى من أرفأ امتحان المتبحرين في الفقه، فعليه بأيمان الجامع<sup>(١٣)</sup>.

وردى (الجامع الكبير) جماعة من أصحاب الإمام محمد، ومن أشهر رؤاة الكتاب أبو سليمان الحوزجاني، وأبو حفص الكبير، وعلي بن محمد بن شاذ<sup>(١٤)</sup>، وهشام بن عبيد الله الرازي<sup>(١٥)</sup>، ومحمد بن سماعة النخعي.

(١١) منق الأمل، ص ٦٢.

(١٢) المصنف السابق ص ٤٤.

(١٣) شرح السير الكبير، فافه باب أمان لمر يسلم واهن والمراء ٢٥٢/١.

(١٤) هني بن محمد بن شاذ أبو الحسن وكان أبو محمد مرقن، بريل صر كان من أصحاب الإمام محمد بن زوي عنه (الجامع الكبير) والجامع الصغير، وكان صاحب حديث، وروى عن عبد الله بن المبارك، واس حبيسة، والطيث، ومالك، والشافعي، ومحمد بن زوي عنه محمد بن إسحاق، وأبو عبد الله بن سلام، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

(١٥) نقل الحفظ من الحديث وحيها الله في (تهذيب التهذيب) أنه قد قيه «هو شيخ

من حلة السعدي». (تهذيب التهذيب ٣٣٦/٧).

لوي كانه لشر بن من رمضان سنة (١١٨هـ).

(محمي من تهذيب التهذيب ٣٣٦/٧) ونقروا: الهية، من (١٣٨).

(١٥) هشام بن عبيد الله الرازي هو هشام بن عبد الله الرازي، نقله عن الإمام أبي يوسف

ومحمد رحمهما الله تعالى، ومات الإمام محمد في سنة بالري، وهو في خبره



الإسلام كانت في انفق مثل جامع محمد بن الحسن الكبير»

وقال «فتي محمد بن الحسن في (جامع الكبير) كرجلي بن داود، وكان  
كلما علاه، بنى مرعاة يرفى بها إلى ١٠ علاه من بذلوا حتى يستم بماء  
كذلك، ثم رول عنها وخدم مرديها، ثم كان للناس ما نكتب وصعدوا»

وكان الشيخ محمد راهد نكوتري رحمه الله تعالى بعد أن علق كلام  
الشيخ «والحق أن هذا الكتاب آية في الإبداع، بهوي على دقو بالعمو في  
التفريع على قواعد المللعة و صول الحساب، خلا ما يحسري عليه من  
المصنعي على دود أصول الفروع لأغراض، فطعنه لعله يكون معكاً لتفريع  
بهاة الغهاء، وبغضهم في رجوع، التفريع: بعد العقل في فهم وجوه  
تفريجه في ذلك إلى أن تشرح به، وهو كما قال ابن شجاع «ولاً وآخر»  
إلا أن مرآة الكتاب أعيدت إلى أبواب الكتاب، كما يظهر من شرحي  
الجامع المحجتي<sup>١</sup> على (الجامع الكبير) حيث يقول في صدر كل باب  
من أبواب الكتاب «هذا الباب كتاب، وبني آيات على كل بابك مهتم  
معرفة وجوه التفريع جدها»<sup>٢</sup>

وكان الإمام أبو بكر التوري في (شرح لجامع كبير) اكتب آخر بعض

(١) الخصال المحصري هو مسطور بن أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن علي بن  
أبي بصير، صاحب

كان الله يعرف بالناظر وكان مسلماً بمحك حصل ليه حصر  
(٢) راسماً في الأصل، اكتب إليه رئاسة المذهب في زمانه فقطع عن الحس من  
مصور، وهي حبي، وكان من ملاعنه «مناشئة»، وسمع (صحيح مسلم) وغيره  
ببعض من المروءة، تفرسي وسمع بحسن من الشرفاء في حاش  
من صامعه سرجي للجامع الكبير، وشرح السير، وغير ذلك  
وفي نسخة (١٣٢٢هـ)

(الغوائد الجيدة، ص ٢٠٥ بصرف)

(٢) أبو الأمامي، ص ٨٥



(المتوفى سنة ٤٨٣هـ)، وحضر لإسلام علي المرتضى (المتوفى سنة ٤٨٢هـ)، وأخبر الشهيد حسان بن عمر بن عبد العزيز بن ماله بخاري (المتوفى سنة ٥٢٦هـ)، والإمام برهان الدين محمود بن أحمد<sup>(١)</sup> صاحب (سحيط البرهاني) (المتوفى سنة ١١٦هـ)<sup>(٢)</sup>، وعلاء الدين محمد بن عبد الحميد الشرفندي (المتوفى سنة ٥٥٢هـ)، وأبي عبد أحمد بن محمد غياثي البجلي (المتوفى سنة ٥٨٦هـ)، والحسن بن منصور الأوزجيني (المتوفى سنة ٥٩٢هـ)، وبرهان الدين علي بن أبي بكر عبد الجليل بخرغيناني (المتوفى سنة ٥٩٣هـ)، وجمال الدين محمود بن أحمد الحصري البجلي (المتوفى سنة ٦٣٦هـ)<sup>(٣)</sup>

١) هو محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، كان من كبار الأئمة، وأخبار الفقه، كان ورعاً متعباً طواصلاً كان من أسره بعد من مازة لثمة حكمت على بلاءه ورواه عنهم باسم أسره آل برهان من سنة (٤٥٠هـ) إلى سنة (٦٩٤هـ) وجعل له أسره بكرهه في ذلك الزمان بأنه الذين والأدباء أشد العلم من أبيه السيد محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر رحمه الله تعالى

من كتابه (المحيط البرهاني في الفقه الشيعي) و(مغزى الفتاوى) معروفة (المحيط البرهاني) اختصرها من كتابه (المحيط البرهاني)، و(شرح أدب القاضي للحماد)، و(شرح المطالع الصغير)، و(شرح الرياضات) وغير ذلك مؤخر سنة (٦٩٦هـ)

والحاصل من أخباره سنة ٢٠٥ - ٢٠٦هـ ومقتضى مجلس للمحيط برهاني (٨٦/١ وما بعدها)

فائدة: كان في عهد المحيط عام جرجان من مائة في المحيط البرهاني، كما ذكره ابن أبي حجاج النحوي سنة ١٠٠٠هـ، وأما المتوفى سنة ١٠٠٠هـ فيرجع القمص الثاني من خانة العامة إليه، ص ٢٤٦

(٢) كما ذكر صاحب كتاب المظنون تحت (المحيط البرهاني) ١٦١٩/٢

(٣) راجع تحت المظنون ١٦١٩ - ٥٦٩





## ١ الزیادات، وزیادات الزیادات،

كلاهما تكمة (الجامع الكبير)، فقد قال الشيخ أبو الوفاء الأعمشي في مقدمة (شرح زيادات الزیادات) بطلاناً هي فاصي بيان رحمته الله تعالى «أنه لا فرع من تأليف (الجامع الكبير) يذكر له عاً لم يذكر فيه، فحسب كتاباً آخر لتذكر فيه تلك الفروع، وسماه (الزيادات)، ثم تذكر فروعاً أخرى، فحسب كتاباً آخر ليدكر فيه تلك فروع الأخرى وسماه (زيادات زيادات)، فقطع عن ذلك ولم يتبق كذا قد عاصي كان في شرحه»<sup>١</sup>

ويما أنه تكمة (الجامع الكبير)، فإن استويه لا يختلف عن أسلوب (الجامع الكبير) في دقة المسائل، والتوسع في التفاريع على فرض وقوعه وزوي أن لا امام أما يوسف لثا فرع دوعاً دقيقة هي أحد مجالس إملاته لأن «يشق تفریع هذه المسائل على محقق من الحس»<sup>٢</sup>

ولما بلغ ذلك، ألف (زيادات) لتكون حجة على أن أمثال ذلك لفروع، وما هو أدق منها لا يشق عليه تفرعها»<sup>٣</sup>

وقد اضرع بعض الناس على هذا سبب في تعريف الجرحب التي ربما تكون بعيدة عن الواقع

ولكن وجهه شمس الألفه السرخسي رحمه الله تعالى بقوله

«ممن قيل لماذا أورد منه المسائل مع تلقى كل عاقل سألها لا نفع، ولا يحتاج إليها»<sup>٤</sup>

فلما لا يتبها للمرء أن يعلم ما يحتاج إليه إلا يعلم ما لا يحتاج إليه.

١. نقله بريده (شرح زيادات الزیادات) فاضل، حاشية على هذه النسخة لا يوجد في (شرح الزیادات) فاضل، كما ذكره حق (شرح الزیادات) الشيخ محمد قاسم حظه الله تعالى في مصنفه، ص ١٠٩

(٢) شرح الأمامي، ص ٦٨

وكان الكناش وشروحه مبررة في مكنت في العالم، فقدم من  
آخري شيخ محمد لاسم أشرف بتحقيق (شرح الزهدات) لقاصي عبد  
رحمه الله تعالى شهيد مشكور، وشتر شرح في سه مجلدات بتعريفات  
فائقه رديوي الشح وبصحيحها. وفي مقدمة صادقة رابعة بتحدث فيها عن  
الإمام محمد وكنيه وعن قاضي حيا ومؤلفاته، وعن كتاب (الزهدات)  
وتسعه، بما جعل من لكر المعهود بمسؤول أهل العلم، فجزاه الله تعالى  
خيراً، وبأوك في حمه وعلمه وعمله

ومرأيا هذا لكتاب أدق قاصي حيا ورحمه الله تعالى يشرح في أدق  
كل باب الأصول التي هي عليها الإمام محمد مسائل ذلك الباب، يستل  
بذلك لطال أمثالهم مسائل، وأخذها. وقد جمع المحقق لشيخ  
محمد لاسم أشرف حقه الله تعالى في آخر الكتب الفوائد والضوابط  
العمية التي تسجل من (شرح الزهدات)

#### ٥ - المظهر الصغير

هذا لكتاب موصوغة أحكام أسير، ويقال به بحقيق ما ورد في  
كتاب الإمام أبي حمزة رحمه الله تعالى في علم أسير، الذي أملاه عن  
تلامذه الإمام أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وروى عن هاتين، وروى عن  
عمرو<sup>(١)</sup> والحسن بن زيد اللؤلؤي، وحقق من عايش حقيق وعادة بن

٥ = (شرح الجامع الصغير)، وترجع منسوب أبو حمزة، والمقدون المصور في  
بازر سيد القصور

حقيق له القلاج في أم عمرو، وروى عنه (٣٩٧هـ) و (٣٩٨هـ) وروى عن  
حيا في الإمام بن عتبة رحمه الله تعالى  
في جمع: أمرو الله الجيه، ص ٢٠٦

١) من عمرو المصنف القليل: بفتح الهمزة وسكون الجيم. فيه في بيحه رفق  
من سليم (وأن النجوم محقق من عمرو بن عبد الله لعلني المصنف في  
هذا ذكر الإمام بلكرني في طبقات لأبي رحمه الله تعالى



٥٦٢هـ<sup>(١)</sup>، وأبو حفص سراج ندير الهندي<sup>(٢)</sup> (المتوفى سنة ٧٧٣هـ<sup>(٣)</sup>)،  
 وشمس الألفة بعلوي<sup>(٤)</sup> (المتوفى سنة ٤٤٩هـ)، وشمس الألفة اسراجي<sup>(٥)</sup>  
 (المتوفى سنة ٤٨٣هـ)، وأبو عبد الله البجرجاني<sup>(٦)</sup>، وقاضي حان (المتوفى  
 سنة ٥٩٢هـ) رحمهم الله تعالى.

■ كشف الظنون تحت التبرار في المتأخر (١٢٢٠) وسخت (مقابح لإمام  
 الأمام بخت) ١٨٣٨، والأعلام، ترجمه الإمام البراري ١٢٥٧، وترجمة  
 العلامة الكرماني صاحب (الكوكب النوري) ١٥٢٧

٢٩ العوائد النورية، ص ٩٩

٢٧ أبو حفص سراج الندير الهندي، هو عمرو بن إسحاق بن أحمد، أبو حفص سراج  
 الندير الهندي بعلوي

كان إماماً، عالماً، مقارناً عرفه الديار تحت الفقه في لادعويته الندي بعلوي،  
 أحد الأئمة بعلوي، وعن العلامة شمس الدين الحفص البعلوي نسبة إلى دولة  
 صاحبة بيت الري بطبرستان، وعن العلامة سراج ندير الهندي، من بيت العلماء  
 بدهلي، وعن العلامة ركن الدين البعلوي، وهو من أسرة بلاحة الإمام بن اسلم  
 السرخسي عميد دمام علي بن محمد بن علي حميد بن ندير بعلوي، الذي شهادته إليه  
 رئاسة العلم بها واد التبرار في عصره، والذي هو أحد الأئمة عبد الله بن أحمد  
 السرخسي صاحب (كفر الذمقي) رحمهم الله تعالى (أحمد)

■ انقضاء بيت الندي بعلوي بركناه محمد سراج ندير بعلوي (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)  
 (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)، وتشرح الزاد (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) (سراج الحفص) (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)  
 والفتاوى الشريفة (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) ذكر في سنة الله شهادته

بوقتي بخت سنة ٧٧٣هـ، ونزح بعض المترجمين (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)  
 (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) بخت المترجمين (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) ٤٨، ٤٩، والفتاوى الشريفة (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) ١٢٨، والأعلام  
 (١٢٨/٥)

(٣) كشف الظنون ١٢٢٠

٢ أبو عبد الله البجرجاني هو محمد بن يحيى بن عدي، هو عبد الله (تلقبه البجرجاني)  
 عند صاحب البخت (المتوفى سنة ٧٧٣هـ) (سراج الحفص)  
 ، ومنه عليه الأمانة أبو الفتح أحمد البعلوي، وهو من أسرة البعلوي، وهو  
 بكر الزاد

أَمَّا الْحَدِيثُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ هَذَا فِي مَقْدَمِهِ شَيْءٌ جَدِيدٌ وَذَكَرَ سَبَبَ بَالِغِ أَنْ كِتَابَ  
(السير الصغير) وَقَعَ فِي يَدِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْرَاقِيِّ رَحِمَهُ  
لَهُ عَالِي عَالَمِ أَمَلِ الشَّامِ، فَقَالَ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ؟ فَقِيلَ لِمَنْ  
لَمْ يَكُنْ، فَقَالَ هُوَ لَا يَمْلِكُ الْبَعْدَ وَالنَّصِيفَ فِي هَذَا بَابٍ؟ ثُمَّ لَا يَمْلِكُ  
وَهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، وَهُوَ دُونَ رَأْيِ اللَّهِ بِحَقِّهِ، وَأَمَّا حَدِيثُهُ كَمَا أَنَّ هَذَا بَابٌ  
وَالْحَجَارِ دُونَ الْحَرَنِ، لَهَا مُتَقَدِّمَةٌ أَيْضًا، فَلَقَّبَ مَدِينَةَ الْأَوْرَاقِيِّ مُحَقِّدًا،  
تَعَاهَدَ ذَلِكَ، وَقَدْ عَهِدَ حَتَّى صَنَّفَ فِي الْكِتَابِ

وَحَدَّثَ أَنَّهُ لَمْ يَطْرُقْ لَ الْأَوْرَاقِيِّ، وَهُوَ مَوْلَا مَا صَنَّفَ مِنَ الْأَحَادِيثِ،  
صَنَّفَ بِهِ بِصُحْبَةِ الْعَدَمِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جِهًا إِسْنَادَ الْحَدِيثِ مِنْ  
رَأْيِ، وَصَدَّقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ ﴿وَقَوْلِهِمْ خُذُوا ذِي الْعَرْشِ﴾ يَوْمَ ١٦

بِمِ امْرُؤٍ مُحَقِّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكِتَابُ فِي سَبَبِ دَوْرِهِ،  
وَأَدَّ بِحَسَبِ عَلَى عَمَلِهِ إِلَى بَابِ الْخَبِيرَةِ، فَقِيلَ لِلْحَبِيرَةِ هَذَا صَنَّفَ بِحَسَبِ  
كِتَابِ بِحَسَبِ غَيْرِ الْخَبِيرَةِ إِلَى الْبَابِ لِمَنْ يَجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ مَدِينَةِ هَذَا  
فَتَنَ بَصَرٌ فِي إِرْدَادِ عَمَلِهِ بِهِ ثُمَّ بَعَثَ وَبَادَهُ إِلَى مَدِينَةِ مُحَقِّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ  
بَعْدَ سَمْعِهِمَا هَذَا الْكِتَابَ وَكَانَ مَدِينَةُ رُؤْيَا وَهُوَ مُتَقَرَّرٌ فِي مَدِينَةٍ  
أَهْلًا لِلْحَبِيرَةِ، فَكَانَ بِحَسَبِ مَعَهُمْ بِحَسَبِ كَثْرَتِهِمْ لِمَنْ كَتَبَ الْكِتَابَ ثُمَّ  
أَتَى الْإِسْمَ مِنْ مَدِينَةِ الْأَوْرَاقِيِّ رُؤْيَا، وَأَبُو سَلِيمَانَ الْحَوْزِيَّ  
تَعَاهَدَ رَأْيَهُ هَذَا الْكِتَابَ<sup>٤٩</sup>

وَأَمَّا الرَّخَاءُ فِي مَقْدَمِهِ بِالْإِمَامِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ هَذَا  
الْكِتَابُ، يَوْمَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حَبِيرًا، وَحَيْثُ أَصْحَحَ إِلَى ذِكْرِهِ فِي مَدِينَةِ  
حَدِيثِهِ، فَأَخْبَرَهُ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَاتَ لِمَنْ كَتَبَهُ الْفَرَقَةُ بِهِ.









في العلامة الطرسوسية<sup>(١)</sup> «(ميسرة) الشرحي لا يقبل بما يضاف»

سبب، وقد حُفَّتْ أُمُّهُ (الميسرة) بكافه على تلاوته من ذلك أحب من غير  
مرجعه كتابه، خلافاً لما ذكره بعضهم أنه ألف جملة كبيرة من كتب الحب والرجح  
والعرج

وكذلك ألف (شرح الشرح) (الكسر) أصلاً من هذا الحب، وكذلك جملة كبيرة من  
كتاب (أشهر المصنفين)، وقد أخرج عنه في أثناء تأليفه رحمه الله رحمه واسعة  
وله ذكر في هذا المصنف في دحني أبي ورجح في (الرحلة إلى طرابلس)  
دع سبب

(ردح لرجحه) لعله له أبيه، ص ١٥٨) محمد علي

(١) الطرسوسية هو إبراهيم بن علي بن حمد بن عبد الوهاب، نجم القسطنطينية  
رحمه الله تعالى، من بني طرسوس (بفتح الطاء) وثمة جسم كبير له ذكره  
التكنوي عن تلميذها الأصغر لقنوي، ص ١٥٨) من بلاد الشام  
ولي منصب قاضي بعلبك بعد والده فاضل الفاضل محمد الذي في سنة  
١٢٤٦هـ

و قد وقع خطأ الإحصاء بين تلميذيه في نسخة، كما في (ردح التكنوي) سنة  
١٢٤٦هـ ذكره باسم من أطلقوا في شحات (أي من أن اسمه إبراهيم) وذكره عبد القادر  
في (الموجز المصنف) في باب أحمد بن علي، والأول صحيح

ومن مصنفاته (معجم توبسلي) المعروف بـ (أشهر المصنفين) والاسم المعروف  
بها يجب أن يعمل في مخطوط، وأخبره تلميذ في (الأشهر) ولا يكثر مخطوط  
(الكتاب في البصرة - مخطوط) وهي منظومة في الفقه (والدرة المسية في شرح ألف له  
البهاء شرح منظومه له) (والأنوار من علوم لا باب المصنف - مخطوط) في سنة  
١٢٤٦هـ، وروايات الأعيان من يدعي أبي حنيفة - مخطوط  
بوفى سنة ١٢٥٩هـ

قاله يذكر هو والده، عبد الله بن أحمد أنه كان يقرأ القرآن في المنى مدة  
حتى حصل له ربح به في ثلاث سنوات وتوفي سنة ١٢٥٩هـ بمصر من الأعيان  
في (التكنوي) في (المرآة المضيئة) ص ١١٦ في ترجمته وأما حمد الله تعالى وهذا  
المد من سنة ١٢٥٩هـ من ترجمته وقد تضمنها جميع كتبه، ولا يسكنه إلا من  
أنكر صدور الموقوف وهو لإجماع الجمهور خارج

أندولي، وفي الحكم بالحرب، أُلحِم بهذا لِيَسْطِرَّ التَّعْصِيلُ فِي رِمَادِ لِم  
يَكُن لَعَلَّامٌ، وَتُزَوِّدُ قَاتِلُ مَقُورٌ مَعْرُوفٌ بِهِ

هذه الكتب، سَمَّيَ بِهَا سِتْرُ مَيْمُونٍ (ظَهَرَ رُؤْيَا)، وَمِنْ جِلِّ تَرْجُمَا  
أَصْلًا فِي مَعْرِفَةِ مَذْهَبِ الْحَقِّ، فَإِنَّ لِإِمَامِ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ، رَحِمَهُ اللَّهُ  
مَدِينِ، جَمِيعَ مَسَائِلِهَا مُبَيَّنَةً فِي كِتَابِ الْكَفَاةِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي  
شَرَحَهُ شَيْخُ الْأَمَّةِ الْخُرَاشِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِاسْمِ الْمَسْبُوحَةِ فِي  
ثَلَاثِينَ مَجْلَدًا، وَأَصْحَحَ هُوَ بِإِسْنَادٍ يَمُوزُ حَيَاةَ بَعْدِهِ

١٤ الإمامُ الْحَكِيمُ الشَّهِيدُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ الشُّهيدِ الْحَكِيمِ الشَّهِيدِ  
الْحَقِّ السَّاجِي، وَهُوَ تَابِعٌ لِلْحَكِيمِ سَاحِدٍ، مَوْلَا، رِثَاوِي، يُقَاتِلُ بِحَقِّهِ  
فِي كُلِّ حِينٍ

وَدَلِيلُهُ، قَصْدُ بَحَارِي بِمَنْفَعَةٍ إِلَى الْأَمْرِ بَعْدَهُ، وَبِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَضَاءُ عَدُوِّ  
فِي كُلِّ رُفْعَةٍ لَهُ لَأَمْرٍ فَهَذَا وَكَانَ يَتَّبِعُ فِي أَمْرِ الْقُرْآنِ

وَكُنْ بِمَدِينَةِ حَقَّابِ مَدِينَةِ بَقَرٍ (١) هُمْ رِثَاوِي لَمَدِينَةِ إِلَى أَلِ السَّيِّدِ حَبِيبَةَ  
لَقِبَ بِالنَّيْشَانِ فِي عِدَّةٍ مِنْ عِدَّةٍ مِنْ أَسْلَاحٍ، فَلَا يَأْخُذُ بِأَمْرِ أَمَلِ الْمَكْرِ  
وَلَمْ يَتَّخِذْ بِأَمْرِهِمْ مِمَّا يَمِيلُ إِلَى رِثَاوِي عَنْهُمْ مَدِينِ، أَمْرُهُمْ عَدَا لِم  
لَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ  
بِمَدِينِ إِلَى أَلِ السَّيِّدِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ  
فَقَالَهُمْ، وَفَتَاوَهُ رِثَاوِي سَاحِدٍ فِي رِثَاوِي الْأَخْوَصِ رِثَاوِي وَتَا مَدِينِ، وَهُوَ  
بِأَمْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَدِينِ فِي أَهْلِ الشُّهَدَاءِ، هُوَ ٩٥ هـ، ١٩٨٦ هـ، مَدِينِ

(٢) شَيْخُ الْأَمَّةِ الشُّرَحِيحِ، سَيِّدُ مَدِينِ، مَوْلَا، سَاحِدٍ، مَوْلَا، رِثَاوِي  
الشُّهيدِ بَدَلَهُ نَفْسِي الْأَمَّةِ

بَدَلَهُ عِلَالِيَهُ، حَقَّقَهُ، مَكْسَدًا، مَطْلَاقًا، حَقَّقِيًا، مَدِينِ، لَا يَمْلِكُ الْأَمَّةُ  
عِلَالِيَهُ، مَدِينِ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ  
وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِأَمْرِهِمْ مَدِينِ  
أَمْرِهِمْ وَبَعْدَهُ

ذُو الْقُدْرَةِ عِلَالِيَهُ، مَوْلَا، رِثَاوِي، مَدِينِ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ، وَهُوَ عِلَالِيَهُ



وَلَا يُرْكَبُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُقَالُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا بِهِ<sup>(١)</sup>.

وهذا ثلاثة كتب أخرى للإمام محمد رحمه الله تعالى ذكر بعض المؤنّين فيها أنها تمكّن إيمانها بالنسب الأول، يعني يكتب ظاهر الرواية، شهرتها وسميتها، وهي (مرقا) لإمام محمد، وكتاب (الأفكار)، وكتاب (المحفة على أهل المدينة)<sup>(٢)</sup>، والظاهر أنها وإن كانت بمطابقة كتاب ظاهر الرواية في مسندها، فإنها إلى الإمام محمد، واشتهرها مما بين أهل العلم، ولكنها ليست موضوعة لبيان المذهب ولروعه.

وأما الأولان موضوعتهما رواية الأحاديث والأندوة، وما جاء بهما من المسائل الغريبة فإنها جاءت بقاء

وكتاب الثالث موضوعه التحليلات

أما كتبت ظاهر الرواية، فإنها وضعت لبيان المذهب أصلاً، فصارت هي المعتمدة لمعرفة المذهب الحقيقي، ولعل من أجل هذا لم يذكر فقهاء أصحاب هذه الكتب لا في ظاهر الرواية، ولا في التوابع، لأنها ليست من التوابع، لشهرتها من الإمام محمد، وبست من ظاهر الرواية، لأنها لم توضع لبيان المذهب، ولكن الظاهر أن بينها من في التوابع، وبأخذ من جاء فيها إلا ما عارض الكتب الستة والله يعلم أمره.

\*\*\*

= (مختصر من التوابع الجيدة، ص ١١٠، ونجاشي، ص ١٨٩، والأعلام، ص ١٥١/١، والجرار المصنف، ١، ٢١٣، ٢١٤)

(١) شرح عقود رسم المعنى، (بين اثنين كلمة، ص ٢٢)

(٢) الإمام محمد في الحسن النسيباني، طبعة المجمع الإسلامي، لندون، في أحمد الديوي، ص ١٤٢، ١٤١

الزكاة إلى بني هاشم في هذا الزمان. وإن كان مستعناً في ذلك لزمان.  
وعنه وعن أبي يوسف أنه يجوز أن يدفع بعض بني هاشم إلى بعض  
زكائهم<sup>(١)</sup> وهذا خلاف ظاهر الرواية أنه لا يجوز دفع الزكاة إليهم مطلقاً  
والأصل المعمول به عند فقهاء الحنفية أنهم يُعتون بظاهر الرواية،  
ولا يأخذون بالتوارد إن عارضت ظاهر الرواية إلا ههنا.  
ولكن ذكر الشيخ بدر عالم<sup>(٢)</sup>، والشيخ أحمد رضا البجنوري<sup>(٣)</sup>

= برآي مثله سنة (١٣٧٢هـ)

(منها من الفوائد البنية، ص ٢٢١ - ٢٢٢، والخواهر المضية ٦٧/٤)

(١) فتح القدير: ٢/ ٢١١، باب من يجوز دفع الصدقات إليه

(٢) مولان الشيخ بدر عالم هو بدر عالم بن الحاج تهره علي

ولد سنة ١٢٩١ هـ من الهجرة النبوية عن صاحبها ألف ألف تحية

تلقى المبادئ - بظاهر العلوم بهار بور، ثم نشر في العلامة المعارف الشيخ  
عبدل أحمد السهاربوري وحفظها له. ثم رحل إلى دار العلوم بدهلي، حيث أرم  
إمام العصر آية الله العظمى في الشريعة عن والده الفاضل الأكبر مير  
الرحمن، وأجازه في الشريعة عليه السمتي الأكبر العالم الفاضل المعارف محمد  
سعد الدين تهره

وقال عنه شيخه ميرزا بدر العلوم تهره، ثم تفتيل، ثم بهار نكر، ثم مدره

دار سند وفي سنة ١٢٧٢ هـ هاجر إلى المدينة المنورة

من مؤلفاته القليلة (بعض الباري) مجموع محاضرات إمام العصر على صحيح

البيهقي، و(ترجمان السنن) في الحديث، و(خواهر الحكيم) في الحديث

توفي ليلة في المدينة بمنزلة يوم الجمعة ثالث شهر رجب سنة (١٣٨٥ هـ من الهجرة

النبوية) وثق بالشرح

(منها من - مقال لعلامة الشيخ البجنوري سنة - المصنف في فقه - عايس برت

سنة ١٢/٢ - ١٠٤)

(٣) العلامة فقيه أحمد رضا البجنوري رحمه الله تعالى. من غير إمام العصر الأئمة

الكشميري، والذي صحبه لسك عشرين سنة

ولد ببجنور بالهند سنة (١٢٩٧ هـ)، والتحق بمدرسة العلوم ديوبند بعدما تلقى المبادئ



• والقسم الثاني من الفوائد ما روي في كتاب لغير الإمام محمد، مثل كتاب (المجروح) بحسن بن زياد<sup>(١)</sup> وعنده، ومثل (الأماني) لأبي يوسف رحمه الله تعالى. ومن هذا لفيل دودانت معروف<sup>(٢)</sup> يروي عن بعض أصحاب المذهب، مثل روية ابن مسعدة، ومعلّى، منصور، وغيرهما في مسائل مشتهرة.

وهذه مثل ما روي الحسن بن زياد رحمه الله تعالى عن الإمام أبي حنيفة من أنه يجوز الزعم قبل الزوال في اليوم الثاني عشر من ذي حجة من رده أن يتجمل في مكة<sup>(٣)</sup>، وكذا روي عنه أبو بصيرة<sup>(٤)</sup> أنه يجبر أداء

كما في معجم البلدان (٥٩٧) و١٠١٠ عنه محمد بن مسعدة، كان عنه طبع ماء محمد بن الحسن بها، ومنها (الخرجات) يرويها علي بن صالح الحرابي عن محمد بن وهب (الخرجات)، وله كتاب (الخرجات) يرويها إبراهيم بن ربه، وغير يرويه عن مسعدة، وآخر يرويه عمام بن عبيد الله بن رزيق. وقد أصبحت تلك كتب يروى في الخراجات، كما أن صاحبها ثقة موثق في المذهب.

(١) الحسن بن زياد قال لم يسم في الفهرست، ص ٢٥٨ في نسخة ٢٠٠٠ من الكتب (كتاب الصحاح) لأبي حنيفة رويته، واكتسب أبي القاسم، ص ٥١٠. ر. بعضه، و(كتاب معاني الأيمان)، و(كتاب الطهارة)، و(كتاب النجاسات)، و(كتاب البراءة)، و(كتاب الوصايا).

(٢) ابن سبويه، للبرقي، ٦٨/٤

(٣) أبو عبيد بن ربيعة بن أبي مريم، يروي أبو حنيفة بن ربيعة.

وهذه الإمام أبي حنيفة جميعها أنه يدار، والشهير (الجامع)، قيل لأنه أول من جمع هذه الأيمان الأعظم، وقيل لأنه كان جامعاً للعلوم. وقيل لأنه جمع بين الكثير في أحد العلم عنهم، لأنه نقله عن الإمام أبي حنيفة وأبي ثعلبة. وقد الحديث عن بن ربيعة، فسر عن الكشي وغيره، والمجاري عن ابن إسحاق. يروي الحديث عن الإمام أبو حنيفة ومسلم بن حبان، رحمهم الله تعالى.

وكانه أربعة مجلدات مجلس الأثر، مجلس الأصول للإمام أبي حنيفة، ومجلس الشعر، ومجلس الشعر والأدب، وكان على هذا مرر.

وهذه الأمانة الكسري، وهو وإن كان معيباً حبلاً إلا أنه ملحق به عند المحققين، ويرجع الفوائد إليها للتصحيح.







فإن كثر الحكم مكنوناً على من أظهره، فإنه ومدياً له  
 (أي يرد، فإنه يذهب، أي أن يكون غرضاً لا يكون سبباً في إظهاره)  
 إن قوله: فإن من أظهره رحمه الله تعالى، فيسببه حينئذ في  
 إظهاره بوجه آخر، أي في وجه آخر، أي في وجه آخر  
 وسواء ما روي في سواد، أي في سواد، أي في سواد  
 الصهر، أي في سواد، أي في سواد، أي في سواد  
 أي في سواد، أي في سواد، أي في سواد  
 وسواء ما روي في سواد، أي في سواد، أي في سواد  
 أي في سواد، أي في سواد، أي في سواد

والله من أعظم حجة الله به، وأحد حجة الله به  
 في الدنيا، لا يجوز أن يقال في الدنيا، ولا في الدنيا  
 تشهد في الدنيا، أي في الدنيا، أي في الدنيا  
 في الدنيا، أي في الدنيا، أي في الدنيا  
 في الدنيا، أي في الدنيا، أي في الدنيا  
 في الدنيا، أي في الدنيا، أي في الدنيا



### الحقيقة الثالثة

#### مسائل الفتاوى والفتاوى

بطلان فتاوى من في الحنفية، سواء في الوعد، أي في  
 في الدنيا، أي في الدنيا، أي في الدنيا

١٠١ - في سواد، أي في سواد، أي في سواد

١٠٢ - في سواد، أي في سواد، أي في سواد

١٠٣ - في سواد، أي في سواد، أي في سواد

١٠٤ - في سواد، أي في سواد، أي في سواد

مَهْرٍ مِنْ مَوْجِبَاتِ لَوْهٍ مُكَرَّرًا فِي بَنِ يَوْمٍ، لَمْ يَدْفَعْ فِي الْإِدِّ، وَ يَوْمَ  
(التَّوْبَةِ) <sup>(١)</sup>

وَيَكُنْ ذِكْرُ الْغَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّرُ الْعَمَلُ الْيَوْمَ بَصَاهُ  
الرَّوَايَةِ وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِرَأْيِهِ، بَعْدَ خُذْ الْعَمَلِ عَلَى الْعَمَلِ بِدَلِيلٍ، فَلَا  
سَبِيلَ لَا إِلَى لَهْوٍ بِأَهْلٍ بِهِ مُشَارِعٌ دَرَكُهُ وَبَعْدَهُ مِنْهُ لَكَيْفَ  
لَا يَنْفُسُ بِرَأْيِهِ <sup>(٢)</sup>

وَكَيْفَ أَنْ يَوْمَ (التَّوْبَةِ) فِي بَنِ يَوْمٍ مُشَارِعٌ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُحَقِّقُ عَلَى  
أَهْلِهِ الْيَوْمَ الْإِحْسَانُ مِنْهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ إِذَا تَوَلَّى الْحَمْرُ فَتَمَّ صَوْمُ  
سَهْرٍ وَظَاهِرٌ يَوْمَ تَجِبُ أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ الْحَمْرَ وَجِبَ عَلَيْهِ تَوْبَةٌ، لَا عِبْرَ  
رَوَايَةِ (التَّوْبَةِ) أَنَّهُ يُحْيِي بَيْنَ حَقٍّ وَكُفْرٍ وَالتَّوْبَةُ وَالْكَفَارَةُ، وَهُوَ مَدْعَى الشَّعْبِ  
وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّهُ مَرُورِي فِي التَّوْبَةِ، وَأَنَّهُ  
مَجْرُوحٌ بِمُحَقِّقِينَ <sup>(٣)</sup> وَغَيْبُهُ عَنْ أَصْحَابِ التَّوْبَةِ <sup>(٤)</sup>

وَكَيْفَ حَكَمُوا فِي (تَوْبَةِ التَّوْبَةِ) أَنَّهُ يُشْتَرُكَ الْيَوْمَ كَيْفَ دَلِيلُ  
الْقَاضِي، وَرَوَى (التَّوْبَةَ) أَنَّهُ يَسْأَلُ عَنْهُ ثُمَّ أَفْهَمَ رَوَايَةَ (التَّوْبَةِ) كَمَا  
حَكَاهُ مِنْ عَالِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (التَّوْبَةِ) <sup>(٥)</sup>

وَكَيْفَ يَجِبُ فِي ظَاهِرِ رَوَايَةِ عَلَى مَنْ يَشْهَدُ عَلَى إِمْرٍ أَمْرٌ شَيْءٌ  
رَأَى وَجْهَهُ عَنِ التَّحْقِيلِ وَرَوَايَةِ (التَّوْبَةِ) أَنَّهُ لَا يَشْهَدُ رَوَايَةَ  
وَجْهَهُ <sup>(٦)</sup> وَهِيَ جَمْعٌ مِنْ بَعْدِهِ

(١) أَنَّهُ الْفَتْحُ بِمَعْنَى ابْنِ مَرْيَمَ ١٠٢٩، وَهُوَ كَيْفَ كَيْفَ

(٢) وَهُوَ الْفَتْحُ بِمَعْنَى ابْنِ مَرْيَمَ ١٠٢٩، وَهُوَ كَيْفَ كَيْفَ ١٠٢٩

(٣) فَتَحَ الْفَتْحُ ٣٢٥/١

(٤) وَهُوَ الْفَتْحُ ٣٢٥/١١١، مَطْلَبٌ فِي أَحْكَامِ التَّوْبَةِ

(٥) وَهُوَ الْفَتْحُ ١٧٥، ١٦٦، مَا كَانَتْ الْقَاضِي فِي الْقَاضِي

(٦) مَكْنِيهِ وَهُوَ الْفَتْحُ ٨٧، ٧



شعباً عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتصديقي، وهم  
أصعدت أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهم وحدثت حراً، وهم  
كثيرون، وموضح معروفهم كتب الملقبات لأصحابنا، وكتب التواريخ

عن أصحاب أبي يوسف ومحمد، رحمهم الله تعالى مثل عصام بن  
يوسف<sup>(١)</sup>، وابن رستم<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن سماعه<sup>(٣)</sup> وأبي سليمان الجورجاني،  
وأبي حصص الجاهلي

ومن بعدهم، مثل محمد بن سنان<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن مقاتل<sup>(٥)</sup>، وصغير بن

(١) عصام بن يوسف بن عيسى من أئمة أبو حمزة الثمالي الحلي

قال صاحب الحديث: وكاد هو وحموه يذهبون إلى إمام بن يوسف شيخ بلخ في ما يخص  
لوفي سنة (٢١٥هـ) بلخ كما ذكره الحافظ الذهبي، وذكر الأئمة بقرسي أنه  
توفي سنة (٢١٥هـ)

(مجلسي من تاريخ الإسلام ٢٩٥/١٥ - ٢٩٦ - راجع المصنف ٢/ ٥٢٧)

(٢) إبراهيم بن رستم أبو بكر البرزقي - أحد الأعلام الصفاة

نقله عن الإمام محمد بن الحنفية رحمه الله - وكان من رواة لأحمد بن محمد  
وهم بعدد كبير مراد، وحدث بها، مروى عنه الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل أبو  
حمزة زهير بن حرب

توفي سنة (٢١٦هـ)

مجلسي من تاريخ المصنف ٨٠/١ - ٨٢

(٣) محمد بن سلمة بن الإمام الذكوري قال أبو عبد الله عليه السلام: ولد سنة  
١٩٢هـ، وحدث عن شاذان حكيم، ثم على أبي سليمان الجورجاني رحمه الله  
قال مات سنة (٢٧٨هـ) المواتد البهية، ص ١٦٨

(٤) محمد بن مقاتل برزقي، قاضي آتري، من أصحاب الإمام محمد بن الحسن، من  
عقده سنان بن شعيب وعلي بن محمد رحمه الله بن علي  
وي من أبي السبع وقال الحافظ الأصبغ: حدث عن وكيع، طبعه

توفي سنة (٢٤٨هـ)

مجلسي من تهذيب التهذيب ١٦٤/٩ - ١٦٥، والمواتد البهية، ص ٢١١ - ورواه  
لاعتبار (٢٧/٢)

و بعد از آنکه ظهور، بعد ضاعه (محقق بروجردی) از اینها التوفیق  
 یصدق علیه دوز (محقق) و حق ادیب سرخسی، بدیهه که امام بروجردی  
 التبری فی مقامه (محقق) او جمع مسائل شمسو و رجاء معین و السیر  
 و التبری و ادب و اذاعت بها مسائل التبری و التناوی و یو لغات و جمیع  
 الیها من بخواهد التبری مستنبطها من مبدی مولای و بدی بمقدمه ان معانی  
 الا حله و تذاتر الی جمعته من متابع رجائی و مصنف اک  
 محقق، حکم له، یجوز

و ذکر محقق الکتاب من احی الخ نعم اشرف فضله الله تعالی له  
 اشاع علی نسخته من (محقق بروجردی) و قال «ما عت معظم التبری  
 میا، و حدثت مستند بها مروجاً عبر مرتبة حلال ما ساءت و رایت  
 فی فلام بعض الشایخ ثم ذکروا ان رجائی التبری اسرخصی مؤثر و ربما  
 المستند، فذكر ولا من ال ظاهر، و رواه، ثم سوره، ثم القدری،  
 و التبری بل وجدت هذه المبره بدی فی (المحقق بروجردی) (١٦)

و لا، مع الکتاب و محمد الله معانی بحقیقه: فوجد (امر کم و سبع



(١٦) نسخة بروجردی ١ ١١٩، نظر بر ٢١٢ ٢١٣، و قد ذکر

(١٧) نسخة المطبعین لاهوت البرهان ٩٣/١



نُرضي نديم الشَّرْعِيَّ<sup>(١)</sup>، فنه ذكر أولاً مسائل الأصول، ثم (شواهد)، ثم (الفتوى)، ويختم ما فعله<sup>(٢)</sup>

قال لعبد الضيف عفا الله عنه هذا ما ذكره بن عدي بن رجمه الله تعالى بالنسبة لـ (محمد) رضي الله عن الشَّرْعِيَّ، ويظهر أنه لم يضع عليه بيعة، ولا على (المحيط الأبرهني)

١١. قاضي القضاة الشَّرْعِيَّ هو محمد بن محمد بن محمد - رضي الله عنهما -  
الإسلام الشَّرْعِيَّ

مضيف (المحيط الرضوي)، والمضيف اسم لمضيفات الملاحة وهي النيران، وقد احتضنت عبارات المترجمين في بعض عيدها خلافاً كبيراً في بعضهم ذكره - أنه لربما مصنفات باسم (محيي)، وبعضهم ذهب إلى أنه ثلاثة مصنفات يهد الاسم - والربيع التي في اربعين مجلداً تصنف لإمام برهان الدين ابن مارة وهو (المحيط الفرائض)، ويبدأ كتاب بعضهم أن المصنفات خمسة - ربيع هو مصنفه ورضي الله عنه والمقدمة للمعلم برهان الدين - تراجع لأبيات اقتضت في هذا الموضوع في رجمه هي الدين الشَّرْعِيَّ كما في الفتاوى البهية، ص ١٩٦  
١٩٦١ ومقدمة التحليل للمصنف الرضاوي ١٩٥١ - ١٩٤١

كان إماماً كبير جامع العلوم العملية والفنية على القدم على العصر المصنف حمام الدين عمر -

قال في (الجواهر المصنوعة) «كان ابن العديم عجمي شيعي بن سفيان بن قزوين قال - هذا القوي الشَّرْعِيَّ صاحب (المحيط) حلب، وذكر الدرر، وكان في سنة ١٢٤٠، متعصباً على فقهاء، ويحيز به رقاداً إلى نور الدين محمود بن زكي، يذمونه لأنهم جدوا عنه نصيحة كثير، من ذلك أنه قال في الجواهر مصنفين فخر بن القنبر، صار إلى دمشق، وكان له سابق صاحب (البدائع) قد ورد في ذلك الرمان رسولاً، وكاتب له نور الدين خطة بالمعونة الخلافة، فعرض في إرمانيه، ثم عاد، وبويع القنبر بها، وثبني الرضوي بمشقة بدرجس العلانية، فلما مرضي فخر كسبه (المحيط)، وأخرج منه ست مئة دينار، ولعرض أن لفرق على القضاة، بالمعونة المذكورة (الجواهر المصنوعة) ٣٥٨/٣

(٢) شرح عقود رسم المصنف، ص ٢٥



وقيل الإمام عبد الحي اللكوي رحمه الله تعالى تسمية الشيخ ولي الله  
الذهبي هذا، ثم قال: فلعلنا ننتظر من هذا البحث أنه ليس كل ما في  
الفتاوى المعتبرة المستقيمة، كـ (الحلافة) و (الطهارة) و (فتاوى داعي  
الهدى) وغيرها من الفتاوى التي لم يميز أصحابها بين المذهب والتأويل  
وغيره، قول أبي حنيفة وصاحبيه، بل منها ما هو مقول عنهم، ومنها ما هو  
مستنبط الفقهاء، ومنها ما هو مخرج الفقهاء، فبحث عن التأويل فيها أن  
لا يتجاسر على نسبة كل ما فيها إليهم، بل يميز بين ما هو قولهم وبين  
ما هو مخرجهم، ومن لم يميز بين ذلك وبين هذا اشكل الأمر عليه

ألا ترى في مسألة المصنف في العشر في بحث الحبض، يؤيد الفتوى  
مملوكة ما ذهب إليه، والفتوى عنه، مع أنه ليس مذهب صاحب المذهب  
وإنما مذهب كما صرح به محله في (الموطأ) و (اللمعة) صاحبها هو أنه لو  
كان الموقوف بحيث لا يتصرف أحد جوبه بحريك الجانب الآخر  
لا يتجس بولوع شجاسة فيه، وإلا يتشجر ومن ثم ينفقه وضرر أنه مذهب  
صاحب المذهب، بشرط عليه ما عليه على حسب شرعي معتد عليه<sup>(١)</sup>

ثم ذكر الإمام اللكوي تسمية آخر وهو بل الحققة بحسب قوة الدليل،  
ذكر أنه إذا ثبت دعائم في مسألة أو مذهب ما به تعارض مذهباً صحيحاً،  
فإنه يعمل بما هو أقوى للحققت، وهذا لا يخرج عن التأكيد وهذا إنما يقتضي  
فيمن يصلح لمظهر في الدلائل، وقد تمت شروطها وأدائها في بحث  
التكليف<sup>(٢)</sup>

وأما المعنى بفتح الهمزة الذي لا يستطيع الضر في ذلك يجب عليه

(١) مقدمة شافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص ١١، ١٢.

(٢) انظر، ص ٧٥ و٧٦ بطحا، في هذا الكتاب



## بسمج الشَّيخ ولي الله التَّهَلُوتِي لمسائل الحنفية

وہ قسم نسخہ المحدث وھی بہ تہلوتی رسمہ بہ جاری و باب  
المسائل علی اربعہ اقسام

• القسم الأول، قسمہ تقریری ظاہر لروایۃ،

• حکمہ، انہم بشیرہ بر کثر ح، واقف لاصول او جامع، و  
والتی بری صاحب (الہدیۃ) و سہ مکالمہ، بیان عربی فیہ بہ  
تحدید

• و قسمہ الثانی، ہو روایۃ شاذۃ عن ہی جمیعۃ و صاحبہ،

• حکمہ، لا، ہادہ الا اذ اردی لا یجوز، انہم فی (الہدیۃ)  
و سہ، من صحیح لبعض الروایات، سادۃ لحدیث الاولی

• و القسم الثالث، ہو تطریح المناخیر، اتفق علیہ جمہور الاصحاب،

حکمہ، انہم یستوی علی کثر ح و

• و قسمہ الرابع، ہو تطریح المناخیر، ہم یشتق علیہ جمہور  
الاصحاب،

• حکمہ، انہم یشتق لہم علم لاصول، و لخصر بہ کلام المسب،  
و لہم مواضع للاصول و الظاہر احدہ، و لا یرک

## القضايا النحوية

### تلخيص قواعد رسم النحوي على مذهب الحنفية

- شروط النحوي
- ذا كافر في المسألة قول واحد
- ذا كافر في المسألة قولان أو روايان
- بعضي يعتمد بعضي بما رجحه أصحاب الترجيح.
- على النحوي أن يعتمد نكت المستخيره في السند
- لترجيح الطريق، وترجيح الأدلة
- صيغ الترجيح
- معرفة المراجعات
- إذا لم يوجد ترجيح لقول من الأقوال
- المستهزه أو مخالف معتبر في غير ذلك العشاء
- شروط العمل أو الأدب بالروايات الضعيفة أو المرحومة

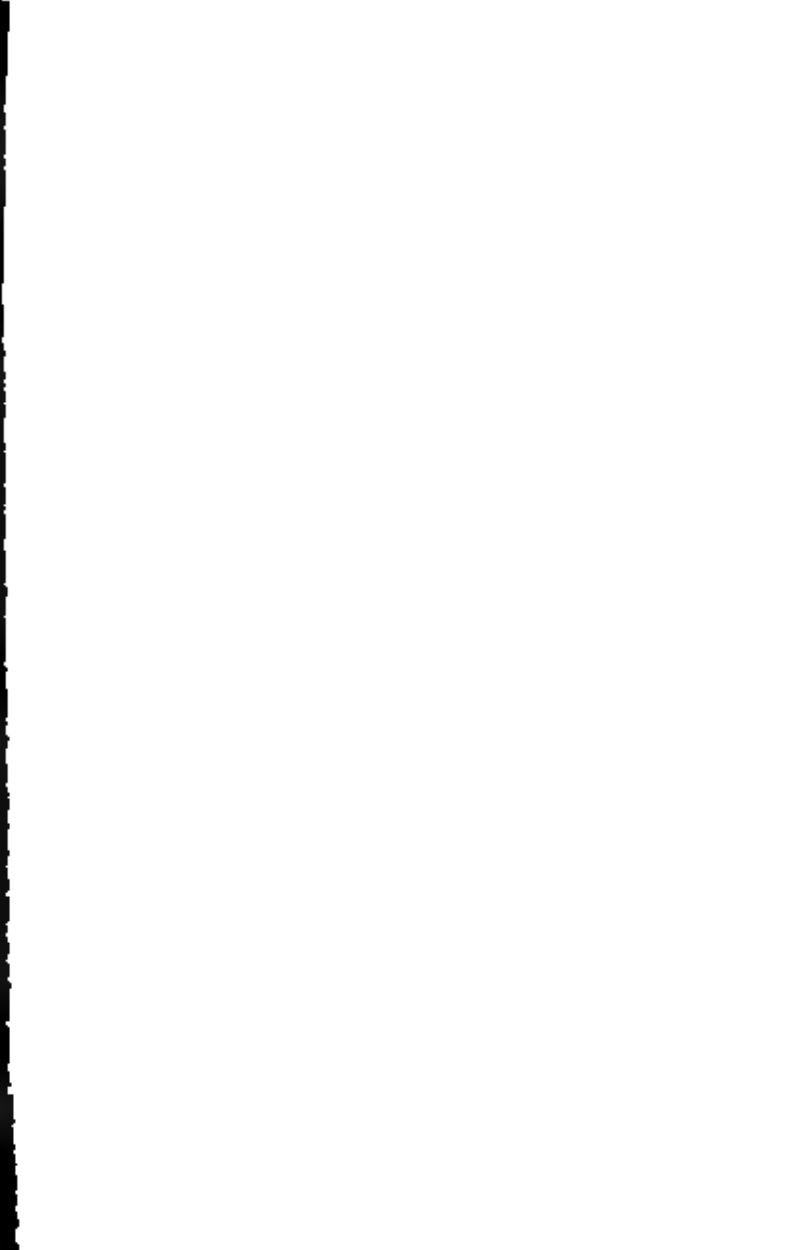
\*\*\*



أَنْ يَلْتَوِمَ بِعَدِ رَسْمِ الْمُعْتَبِي أَلْتِي سَرَحَهَا الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 نَدَى فِي (شرح عقود رسم المعتبي)  
 وَتُرِيدُ الآنَ أَنْ تَأْتِيَ بِسَبْطِ الْعَوْدِ بِتَلْخِيصٍ، دَهْشِيذٍ مِنْ أَنْ تُشْرَحَ  
 وَابْتِصَاحٍ مِنْ مَصَادِرٍ أُخْرَى وَاللَّهُ رَحِيمُهُ هُوَ الْمَوْثِقُ









وغيره **ب** «مَنْ أَقْبَرُ يَقْبَرُ بِحَسْبِ» كَانَ إِنْشَاءً عَلَى سُنَنِ الْقَنَاءِ<sup>(١٦)</sup>

عَنِ ابْنِ أَشْرَاطٍ يَعْلَمُ لِنُفْسِهَا أَمْرٌ يَذْهَبُ لَا يَبْتَغِي إِلَى كَثِيرٍ تَذِيرًا  
وَلَكِنْ مَا هِيَ إِفْرَاحُهَا لِمَطْوَعَةٍ مِنْ لَعْلَمٍ حَتَّى يَذْهَبَ بِهَا دَلِيلُهَا<sup>(١٧)</sup>

فَهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لِلْأَصُولِيِّينَ، وَهَذَا شَرْطُ الْمَقْدُورِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى  
مَحْتَجًّا مُذْكَرَ جَمْعٍ مِنَ الْعَفْهَاءِ أَنْ مِنْ شُرُوطِ الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَحْتَجًّا  
لَا بِجَوْرِ مُعْطَلٍ أَوْ يُعْنَى غَيْرُهُ، وَقَدْ بَجُرُوه لِتَعْمَلُ بِنَفْسِهِ بِالْقَلْبِ

يَقْدِرُ ذِكْرُ الْخَافِضِ مِنَ الْإِصْلَاحِ عَنِ الْإِدْمِ وَالْمُحْيِي عَنِ مَرَمِ الشَّافِعِيِّينَ مَا  
وَرَوَى النَّهْرُ، وَالْقَاضِي أَبِي الْمَحَاسَنِ الرَّزْيَايِي<sup>(١٨)</sup>

(١٦) مخرجه موثوق في بعضه، حديث (٢٢٦٥٧) وصكت عنه هو والمصدري من  
طبعته ١٢٥٨، أخرجه ابن ماجه حديث (٥٢٣)، والحدكم في السيرة  
١٨١ كل من حديث ابن جرير وصحبه اسحاق، وصكت عنه الطوسي وروى  
ابن عثمة مسلم بن يسار الطنيسي، لكن فيه التدرج، قال «جهول وروا»،  
ودره ابن حبان في التدرج كما في عهد، فكانال بحري ٢٧١/٢٢

(١٧) أبو المحاسن الرواسي هو عبد الواحد بن سماعيل بن أحمد بن محمد الرواسي  
نسب إلى زيان بن سفيان، لكنه به اسم طبرستان كما في النسب، بحري  
القاضي العلامة، بحر (الإسلام) شافعي عصره

وبدقة أسر به (١٨٥٤) وثقة بحري ثقة ولوحظ في قلبه لطيفه  
حسناً، ورع في الفقه، ومهر، وبالفقه وصف الشافعي الحديث وكان يقرب  
حزب كثر الشافعي، لا يميزها من حنظلي

رحلت عنه سنة ٤٨٠، استعمل بن أحمد التميمي، وبن طاهر الشافعي، بكسر  
السين وفتح اللام، وعنه رحمه الله بن أبي أجمعي  
به كتب (المعجم) في سنده، من معونات الفقه الشافعي، وكتابات (مناصب)  
الشافعي، وكتابات (حب الموصي)، وكتاب (الكافي)

مسند ثقة عمن به بعض الإسهام عليه يوم الجمعة في حرم سنة ٨٥١١ م  
من فرائده من مجلد لأفلاء

(المخلص من سمر أفلاء البلاد ٧١٠/١٩ - ٧٦٧) ومعه نسخة من أفلاء أبي =



وما ذكره رحمه الله تعالى يرجع إلى شروط خمسة معي ود . ظهر  
 أنهما في كسبهما يستحقان من أن يعنى بشرط فيه شوق والعقل  
 و عدمه . في الجردة والعدالة وثقة لعماء به . وذكر فيما بقي بعض  
 المتخصص لهذه الشروط

#### • شروط أهلية المعنى

أما العقل والسمع فهما من الخصائص التي هي في نفس  
 وحدهما لصحة أي تصرف في شأن

ولا تشترط الذكورة والحرية . فكل عليه منهما . وبذلك جرد الإماء  
 للحر . وأما من توارب فيه شروط أخرى

فمن اصلاح رحمه الله تعالى . فلا يشترط في المعنى الحرية  
 والذكورة . كما في البردي . وبهي لا يكون كبراً أي بقاء في له لا يؤثر  
 فيه قرابة . والعدالة . وحسن سمع . ودفع قضاة . لأن معني في حكم من  
 يجبر عن الشروع به . المختص به يستحق . وكان في ذلك كبراً أي  
 لا كاشفاً . وجوه لا يربط بها إمام بخلاف القاضي

وأما العلم . فيقول انه يكفي . وهو إن كان من غير فحص ما ظهر به . وكان  
 والإمام وثيق بغير المعنى وأن تبرأ بالله ما ذكر به . منقطع وأن يكون على الله لا يتقوى  
 ١١٢ ع . د . ١٢٢

ومول رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن الله لا يقبض العلم أبداً بشرقة من  
 النبوة . ولكن يقبض العلم ببعض القدماء . حتى إذا لم يبق عقاب . أتعد  
 الناس رؤوساً جهلاً . فقتلوا فأتوا بحبر علي . فقتلوا وأصوات

(١١) من المعنى والمصدر . ص ٤٦ . ما . من اصلاح رحمه الله تعالى . هو نص  
 بكم . لكن يميز المعنى . في مواضع الفقه . فيكون . عليه أي يحبس القصور  
 إلى غير ذلك . خلاف النبوة . والله سبحانه

(١٢) حرجة البخاري في حله . ص ١٠٠ . من عهد له في عمرو بن شعاب بن





والذي وصل إليه ابن أمير حاج في الأخير هو نفس ما ذكره من المصالح  
رحمه الله تعالى، قال هذا، وفي (شرح انهدابه) للمصنف (يعني ابن  
الهام رحمه الله تعالى) بعد أن حكى أنه ذكر أنه لا يقتي إلا المجتهد،  
قال وقد استقر رأيي لأصوليين على أن المفتي هو المجتهد دائماً غير  
المجتهد مثر يحفظ أفراد المعنويين، فليس بمفتي، والواقع عليه إذ  
سئل أن يذكر قول المجتهد كأي حبيبة على جهة الحكاية، ففرقه أن  
ما يكون في زمان ليس بعنوي، بل هو على كلام المعصي، ليأخذ به  
المعصي وطريقه عنه كذلك عن المجتهد أحد أمور، إنما أن يكون له صد  
فيه إليه، أو بأخذ من كتاب معروف فتأولته الأيدي، حركت معقده من  
الحسن وسورها من الخصائص المشهورة للمجتهدين، لأنه بعبرة الخبير  
المتواتر عنهم والمشهور حكما ذكر الزاري<sup>(١)</sup>.

• هذا يقتضيه للمعصي بمذهب أن يعرف دليله.

وقد روي عن الإمام أبي حنيفة وغيره من المجتهدين رحمهم الله تعالى  
أنهم قالوا: لا يحل لأحد أن يعي قولك حتى يتعلم من ابن قلنا<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هانبل رحمه الله تعالى احتمالي في تفسير هذه الأقوال  
الأول أن مخاطب هذا القول مجتهد مطلق، فلا يجوز له تقليد إمام  
إلا بعد ظهور دليله عليه

والثاني أن مخاطبه مجتهد في المذهب، ولا يجوز له أن يخرج  
مسائل جديدة على مذهب إمامه إلا بعد أن يتحقق لديه دليل إمامه في

= ما في بلد حصص في وجوب سنة ١٨٧٩

(مجلس من الصوة الملامح، لعلامة السعدي سنة ١٩٠٩ / ٢١١ والأحلام

١٩١٧

(١) الظهير والعميرة لابن أمير حاج، المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يقبله ٢٤٧/٣

(٢) البحر الرائق، كتاب القضاء ٤٥٢/٦







يقول الذي نعرفه عليه مسألة جديدة، وهذا ظاهراً، لأن الشرح لا يمكن  
من دون معرفة مدلول، والخطأ في من عيها حكمه لمخرج عنه  
ويعقبه أنه لا يعارض من لاجتماعه، فيمكن أن يكون كلاً الأمرين  
مرداً له.

والصحيح أن الإله بالعلمي لا يعقل لا في المجهول، سواء  
كان مجهولاً مطلقاً، ومجهولاً في مذهب، ما من سم يكن مجهولاً في  
مذهب، فيسبب بسبب حقيقة، إنما هو نازل عن قول الإمام، قد صرح  
بأنه في الإصلاح وفي الإمام وعنده، راجع من يداني<sup>(١)</sup>  
• ما يقتضيه المذهب العقل عند نظر فتوى الإمام.

ويكن حجة على المذهب غير المجهول هو (المذهب) فإن من يملك  
علمه بناءً وإليه يرجع في علمه رتبة والمذهب لا يمكن أن يستقيم  
نحو من دونها، ذلك لأن

الأمر الأول: لأنه من تقيح مذهب المجهول، ولأنه من صفة  
له أنه قد وجد خلافه في أصله، وقد ذكر من علمه حجة  
بما هو عليه له؛ علمه بالأعلم تعالى، وقد سبق في باب من هو  
مستبرر عنه من قبل المفسر، ويكون القول خطأ أعظم من أن  
له رأي من علمه، بل علمه، بل علمه، بل علمه، بل علمه  
وهذا ذكر حجة من علمه، بل علمه، بل علمه، بل علمه

لها أنه وقع في (الروح، المباح) و (المذهب، المباح) مع ذلك، بل  
معلم به صحت الاستدلال بغيره، بل بغيره، بل بغيره، بل بغيره

١ من كتب على ر. إصلاح في ١٨٦١ في هذا المذهب فتاوى الإمام عليه  
السلام، وهو من علمه، بل علمه، بل علمه، بل علمه، بل علمه



- الأمر الثالث: أنه ربما توجد روايات مختلفة عن المجتهد ولا بد من ترجيح بعضها على بعض، إنا بعونه النقل وشهرته، وإن بتزجيج أصحاب الترجيح على أساس قوة الدليل، كذا يأتي إن شاء الله تعالى

ولا بد للمصنف، وإن كان نافلاً، من أن ينشئ في ما هو راجع، ونقل ابن هانبل رحمه الله تعالى عن غير الذين الرموني<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى قال: «ولا شك أن معرفة راجع المحتل فيه من مرجوحه، ومرايه قوة وصحة، هو مهامة أمام التمسك في تحصيل العلم بالمصروف عن معنى المعنى والمعاني التي تنبث في الجواب، وعدم المجاورة فيها، خوفاً من الافتراء على الله تعالى».

- الأمر الرابع: أنه لا يكفي لسفني، ولو كان خاللاً، أن يعرف القول الصحيح الرجع الحروي عن المجتهد، وإنما يحتاج بعد ذلك إلى تنزيل ذلك القول على الواقعة الجريئة التي شغل عنها

وبسبب ذلك المهتم لتصحیح رابطكة المعصية، وإن مثل هذا المعنى، وإن لم يكن مجتهداً في معرفة الأحكام الشرعية، ولكنه لا محقق له من

(١) العلامة غير الثبير الرموني هو غير القيس بن أحمد بن علي، الأيوبي الحلبي الشافعي الرموني

ولد في أراقل ومكان بريلة للسطح

لقه حمي، مفسر، محدث، قروي، شارك في أنواع من العلوم ودخل إلى مصر، ودرس بالأهرام، ثم عاد إلى بلدته، وأحد في التفسير والإفتاء، وتلقى من أحد عمه العمدة الكبار والعقرون وسدسوف من تصديقه «العمادى للجريئة سبع الجريئة»، و«مظهر الحقائق المعصية من الجبر الرافق»، و«حاشية على الآداب والنظائر».

توفي سنة ١٢٧ (٢٧) ومضاه سنة (٨١-٨١هـ)

(ملخص من - الأعلام، ١٣٤٧/٢، ومجموع المؤلفين ١٢٢/٤)



[illegible]

١٠ - لأمر الديني أن تنكب اسميهما لها أسلوباً يحفظها، ويذكر  
بمهمتها كلاً من معانيها، ويعتقدون بذلك شيئاً مفيداً عما إذا عني به ذلك  
منه في مواضع أخرى أو على أهم الأمور بعينهم، فيحترق معالمة  
بأنهم رتبوا جوداً إلى خلاف ما يسمون

واللہ! میں مراد ہدیٰ آستانہ: مہرہ، (لہذا ہے سر دیکھ، فلا بیع فی حقاً،  
وہہد لا یکنی بمرہ) جمعہ الثریۃ غنہ، بل یجب بھنہ علی آستانہ مرہ

= نسي في أمه، انقذه، وشرح جميع الحروف بمقداره في الجادى، في الحقه  
وهو بعد (شرح على التوفيق) لكن سرور استجبه في صلب حقه انه بسره في  
صوت جود ديه مؤتمده وثب مع الكسبه طه، و قد تمناه عليه احريه  
نصبا.

[illegible][illegible]

لا خلاف بين الأمة في قبوله ومصادره أن يستلزم الحكم مصادره الشرعي،  
 لكن يبقى النظر في تعيين محله، وذلك أن الشارح إذا قال: «والتشريع»  
 «أو التشريع» [القول ٢] وثبت عندنا على العدالة شرعاً، اقترب إلى غير من  
 حصلت فيه هذه الصفة وليس الناس في وصف العدالة على حد سواء على  
 ذلك بحيثيف اختلافاً متدريجاً، فإن إذا تأملنا الحدود وجدنا لأشخاصها  
 عريضاً واسطفاً وهذا بواسطة عاقل، لا بد منه من سوغ حد الوضع، وهو  
 لا جهاد، فهذا مما يقتضيه إليه الحارم في كل شاهد، كما إذا أوصى بماله  
 لمقره، فلا شك أن من الناس من لا شيء له فتستطوع به لغيره، فهو من  
 أهل الوصية ومنهم من لا صاحبه له لا مقر، وإن لم يملك ماله، وبينهما  
 وسائط فينظر فيه على الغالب على حكم للفر أو الحكم الغنى؟

وكذلك في فرض عقوبات الرزجات والفرجات، وهو سلف إلى النظر  
 في حاد مستحق عليه والمعين، وحال الوعد، إلى غير ذلك من الأمور  
 التي لا يصح بحصر، ولا يمكن استثناء القول في أحادها، فلا يمكن أن  
 نسميها هنا بالتقليد، لأن التثنية إنما يتصور بعد تحقيق مناط الحكم  
 محققاً به، والمصالح هنا لم يحقق بعد، لأن كل صورة من صوره تارة  
 تارة مستأهمة في نفسها لم يطمع لها نظير، وإن قلنا لها في نفس الأمر،  
 فلم يتقدم لها، فلا بد من النظر فيها بالأحرار

وكذلك إن فرضنا أنه تقدم له مثلاً، فلا بد من النظر في كونها مثلاً  
 أو لا، وهو نظر جهادي أيضاً، ويكتفينا من ذلك أن الشريعة لم تشر  
 على حكم كل حرته على مدتها، إنما أتت بأمر كلي، وعبأت مدتها،  
 تناول أعداداً لا تحصى، ومع ذلك، فمكن معش خصوصية ليست في  
 غيره، ولو في نفس المتعصب، وليس في الأمة عصبية في الحكم

= الشئ معنى يكون رويها - أنه لا يدرج فيها يسمى فيها - بل هو مجرد  
 تطبيق التلي على حرته



ونظراً إلى هذه الأمور الستة، لا بد للمدعي أن يكون متقدماً، من حيث تكون له بصيرة في جميع هذه الأمور، وإن مثل هذه البصيرة لا تحصل بمجرد مطالعة الكتب وحفظ جريئات انفعه، وإنما يحتاج إلى ملكه طيبه، وتجربته لا تكاد تحصل إلا بممارسة الفتوى، ولتسربل عليه بدي أسامه مهرة، وبذلك فهو ليس كل من قرأ الكتب بمهية أهلاً للإفتاء، حتى يكون قد تدرّب على الإفتاء، بصحة مستغنة، وشهد له بعلماه بأنّه هل للإفتاء.

وقد حكى عن إمام مالئ رحمه الله تعالى أنّه قال: ليس كل من أحب أن يجلس لمحدث ويغنيها جلس، حتى يُشار إليه من الصّلاح والمعص والاهل اصبه من المسجد، فإن أراد بدت أهلاً جلس، وما جلس حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أنّي موصي لفتا.

وقال ابن وهب: «وجدت رجلاً يسأل مالك عن مسألة، فبادر ابن القاسم فبدا، فأقبل عليه مالك كمنعصب، وقال: «جرب على أد نفسي بما صيد لرحمتي - يكرّرها عليه - «ما أصيب حتى سألت هل أنا نعمي موصي؟ فلما سكت عني، قال له من سألت؟ قال: «رحمتي وربيه الرأي».

وعلى هذا الأساس قال ابن حجر الهيتمي، كما نقل عنه ابن عابدين رحمهما الله تعالى:

«اسأل رحمه الله تعالى في شخص يقر ويذبح الكتب المعهية معه ولم يكن له شيخ يتردّ له في مسائل القيمة والديونة، ثم إنه يسأل عن مسائل دينه وديونه، فينسى، ويعتمد على مطالعته في الكتب، وأم يتوقّف بما يُسأل عنه، هل يجوز له ذلك؟ وقلت: نعم، معوّذاً، بعد سخطه من قل لله تعالى ورحمه  $\text{ﷻ}$ ».

بطلان ولا هو حديد بطلان. من ذلك منقسم إلى الضميرين. وبهذا  
 من أن يأتي العهد من الله في فلا يرى ضرورة من تصوير بوجوهه  
 حبه لا ولعالمه فيه نظر سهل و صعب، حتى يحضر بعد في دليل  
 بخلاف، فإن أحسن منه من نظره، فلا يوصف، وهذا كله من ليس  
 مداعي له.

فما حصل أنه لا بد منه بالنسبة إلى كل ما هو وحكم ونفس. من  
 في كل منظر، في منه. وفي كذا في كذا. إلا أن هذا من  
 لا يحكمه الله عليه علم. لهذا الحكيم لا في الله، لأنها مفهومات  
 وعموم. وهذا من ذلك سرائر على العدل بصفه كلش،  
 لهذا لا يقع في وجود مطلق، إنما تقع معاً من جهة، ولا يكون  
 حكمه، وهذا إلا بعد المعرفة. وهذا يعني بضمه لك المصطفى،  
 من الله، وقد يكون. لك سهلاً، وقد لا يكون، والله جود.

والمراد بالخاص أن القوى قد تختلف باختلاف الأشخاص، نظر  
 إلى حصر من حوالهم، واختلاف معرف وحوال. ثم إن حسب عقيد  
 بساطة هذا يعني إن شاء الله تعالى.

الأمر الثاني. كما أن لسان الحديد من في كل عصر  
 رخصت في عصره بعد عصره. هذا من غير مناهج حياة في من  
 من عهد. هذه معهود في عهد العجدين. ما بين فلا وجه لعدل هذه  
 الحسان ذكر صريح في كتبهم. من يفتن بعبه وإنما يحتاج من  
 المتعاصر في معرفة حكمه، وما إلى سريته عن العمومات الواردة في  
 كلامهم، أو أي من. لا استبعاد من صارف و شياها. والله عبد دقيق  
 لا يدل من غيره تابع، وقوم بشاري تشريعهم، صحيح.



فأجاب مع الله تعالى به، قوله لا يجوز بهذا المذكور لإثباته بوجوده  
موجوده، لأنه عاصي جاهل، لا يدري ما يقول، بل الذي أخذ العلم عن  
مستأخ للمسلمين، لا يجوز له أن يفتي من كتاب ولا من كتابه، بل قال  
نور رحمه الله تعالى ولا في غيره، فإن العشرة والعشرين قد يسمعون  
كلهم عن مقدور صغير في السلب، فلا يجوز نقلهم فيها، بحال  
أما الذي حد العلم عن أهله وصار به فيه ملكة حسنة، فإنه يفتي  
من الصحيح من غيره، يعلم المسائل وما ينطق بها على الوجه المعتد به،  
هذا هو الذي يفتي الناس، ويصلح أن يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى  
وأما غيره، فيلزمه إذا تضرع له المنصب الشريف، ثم يفتي بالبيع،  
والزجر الشديد، الزجر له ولا مثاله من هذا الأمر الضع الذي يؤدي إلى  
مفسد لا تحصى والله أعلم<sup>(١)</sup>

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في (الفقه والمتفق) حين  
الإمام المسلمين أن يصنع أحوال المسلمين، ممن كان يصلح للعزى أمره  
عندها، ومن أم يكن من أهلها منه مها وأوعده بالمعوية إن لم يشبه  
نهاره.

والطريق للإمام إلى معرفة حال من يريد نصبه للفتوى أن يسأل عنه أهل  
العلم في وقته والمشهورين من فقهاء عصره،  
وقال مالك رحمه الله تعالى: «ولا ينبغي لرجل أن يرى نصبه أهلاً  
لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه»<sup>(٢)</sup>

وقد أمر مسلم رحمه الله تعالى أنه قال في آخر (مبة المني) هو  
أن الترحم حفظ جميع كتب أصحابنا، لا بد أن يتنقل للفتوى حتى يفتي

(١) الفتاوى الطوية الكبرى، باب القضاء: ٤/ ٣٣٢

(٢) كتاب الفقه والمتفق، للخطيب البغدادي، كتاب باب القول فيما يخص لفتوى



### الإمام الثالث

#### إذا كان في المسألة قولان أو روايتان

إذا كان في المسألة قولان أو روايتان عن الإمام أبي حمزة خذ  
بالأجبر منهما، أو بما ثبت اختياره من قبل الإمام

ون لم يثبت عنه اختيار شيء بما اختاره الإمام أبو يوسف ثم بما  
اختاره الإمام محمد ثم بما اختاره زهير والحسن بن زياد رحمهم الله  
تعالى

ما د كان هناك خلاف بين خيار أبي حمزة وخيار صاحبه  
فإن كان لمقتضى من من الاجتهاد ينحيز، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد  
يأخذ بقول الإمام أبي حمزة رحمه الله تعالى.



الرفع أنه قد أسند إلى الإمام أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه قال،  
وأبى كثيرة وثبتتوا نظرية

وهو خلاف

• الحالة الأولى أن الإمام رحمه الله تعالى ذهب إلى قول في شيء  
الإمام، ثم رجع عنه فيه فثبت أن قول غيره كما يري عنه في مسألة  
الموصو بالشيء وغيرها، فلا أصل أن يزعم بقوله الأخير شيء رحمه الله

• والحالة الثانية ما ذكره ابن زبير رحمه الله تعالى من أنه قال  
لا يرد شيء عنه أحد، فهو مسوي ربه عهد، ولد، برأهم يمشكون عنه



## الرجوع الثاني

### إذا كان في المسألة قول واحد

إذا كان في المسألة قول واحد لا قول واحد لعقلاء الحنفية  
فإنهم من أهل العلم والفضل، فمنهم من لا يرى فيه

❦ ❦ ❦

أما إذا كان في المسألة قول واحد لعقلاء الحنفية  
فإنهم من أهل العلم والفضل، فمنهم من لا يرى فيه  
واحد بعينه الآخر، سواء أكان ذلك في المسألة من طهر ربه، م  
عن مواد، أو في باب أو مسائل، أو إذا كان في المسألة  
مصدر من أهل العلم، كما أن في باب أو مسائل، أو إذا كان

❦ ❦ ❦

والتحقيق هنا كلامه بكونه في وجه الله تعالى مدعاة لما فيه من  
 هو مدعى قال رحمه الله تعالى: «وَمِنْ أَذْوَءِ أَنْ يُلْكَ الْأَنْفُ لِكُلِّهِ أَقْوَى  
 أَنِّي حَسَمْتُ، هُوَ مَا كَرِهَ يَحْمِي عَذَابَهُ أَوْ حَبْلُهُ فِي سَعْيِ حَسْبِهِ مِنْ  
 احتجاجة لأحد الأحكام المختصة في مسائله، وإشعاره له بآلية، ثم كرره  
 والرّد عليه بغيره، وقد جرحه الإجماع بالبرهان، وأدلى بحججه، ثم نقضها  
 برجح احتمالها بالبرهان، وأدلى بدليلها لأصحابه على أنفق على تحصيل  
 ومعه حل إلى أن يستقر الحكم بغيره في هذه التصحيص، ويدلّ في  
 التدبير ما في علماء مسائل المختصة، فمنه من يروى عنه غير ما استمر  
 عليه الأمر من سبب، فوالله هذه الحاصل، فكونها قد سترت على  
 قومه من وجوه، فقول أبي حنيفة من وجوه آخر من حيث أنه هو الذي  
 هذا الاحتجاج، ودلّ عليه أولاً، وإن عدل عنه آخراً

ومصادق ذلك ما أخرجه ابن أبي العزّوم، عن محمد بن أحمد بن  
 حماد، عن محمد بن شعيب، عن أبي الحسن بن أبي سنان، وعنه بن  
 الزبير، وشريح بن حنبل، قال عن أبي الزبير، عن محمد بن أبي يوسف

قال: ابن أبي العزّوم هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى بن قيس بن  
 بن أمية الصنعائي، ماض في عصر

روى عن الإمام أبي حنيفة الصنعائي، وفيه من يروى عن أبي حنيفة  
 وقد ذكر جده بن جويهر بن حنيفة، أبي حنيفة بن محمد بن عبد الله  
 حماد، عن أبي حنيفة ومبواك، عن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة  
 شيخ العلامة بن أبي حنيفة، قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة»  
 بن أبي حنيفة، قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة»  
 بن أبي حنيفة، قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة»  
 بن أبي حنيفة، قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة»  
 بن أبي حنيفة، قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة» قال: «أبى حنيفة»

المجموع من هذه الحقايق، فكانت في حنيفة بن حنيفة، ومبواك، عن أبي حنيفة  
 بعلامه لفظه الرحيم، أبي حنيفة



فلمّا قَدِمَ أَبُو حَنِيفَةَ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَ عَنْهُ تِلْكَ اسْمُهُ، فَأَحَابَهُمْ بِمِثْرِ مَا عَلَيْهِمْ، فَصَاحُوا بِهِ مِنْ نَوَاحِي لِحُلَّةٍ: يَا أَيُّهَا صَبِيحَةُ يَمْدُوكَ التَّوَمَةُ فَقَالَ لَهُمْ: رَفَقًا رَفَقًا، مَاذَا تَقُولُونَ؟

قَالُوا: نَحْنُ هَكَذَا الْقَوْلُ

هَآؤُا بِصُحُفٍ أَمْ بِغَيْرِ حُجَّةٍ؟

قَالُوا: بَلْ يَحُجُّهُ

فَإِنْ هَآؤُا.

فَبَدَّ لَهُمْ حَقْلَهُمْ بِالْجَبْجَابِ، حَتَّى رَنَّمُوا إِلَى قَوْلِهِ، رَافِعِينَ أَنَّ الْحَقْلَ مِنْهُمْ، فَقَدْ نَهَى عَنْهُمُ الْآرَ؟

قَالُوا: نَعَمْ

فَمَا تَقُولُونَ، مَنْ يَرْعَمُ أَنَّ مَوْتَكُمْ هُوَ الضَّرَابُ وَأَنْ هَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ؟

قَالُوا: لَا يَكُونُ ذَلِكَ قَدْ صَحَّ هَذَا الْقَوْلُ

فَصَاحُوا لَهُمْ حَتَّى نَهَى عَنْ الْقَوْلِ، فَنَالُوا: يَا نَا حَسْبُكَ! خُفِّصْنَا، وَالضَّرَابُ كَانَ مَعَنَا

فَإِنْ مِمَّا نَحْمِلُهُ، فَمَنْ يَرْعَمُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ وَالْأَوَّلُ خَطَأٌ، وَالضَّرَابُ فِي هَؤُلَاءِ نَاسٌ؟

فَنَالُوا: هَلَّا مَا لَا يَكُونُ.

(١) بِمِثْرِ: أَنْ تَعْرِضَ أَيْ كَوْنِكَ فِي مِثْرِ وَحَدِّكَ تَوْصِفُ فِي حَبْرَةٍ، بِدَمِ شَيْءٍ إِلَى الْقُطُوبِ

وَمِنْ (سَاحِ الْفَرَسِ) «يَلْدُ الرَّجُلُ تَبْعًا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ لَشَيْءٍ، وَيَلْدُ الْإِنْسَانُ إِذَا جَسَّ وَنَمَّ يَلْدُ وَيَلْدُ الرَّجُلُ بَحْثَهُ حَبْرَةً وَصَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ عِيَةً»  
وَمِنْ (لِسَانِ الْفَرَسِ) «يَلْدُ الرَّجُلُ إِذَا سَلَجَهُ لَشَيْءٍ، وَيَلْدُ إِذَا تَلَسَّ فِي بَعْضِ وَطْئِهِ» حَتَّى فِي الْحَبْرَةِ

ما لبثت فودت حاضرت ليه أب حبيته ، لا وهو توفى له فانه بر حابه  
 به رغب عهده اه

[illegible]

۱۰۰. اِنَّهُ اَعْلَمُ بِمَا تُكْسِبُ اَنْفُسُكُمْ ۚ وَهُوَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ  
۱۰۱. اِنَّكُمْ لَعِنَآ اَنْتُمْ وَابْنُ اَدَمَ ۚ فَخُذُوا زِينَتَكُمْ لَـۤا تَخْرُجُوْا مِنْ دَارِكُمْ ۚ  
۱۰۲. اِنَّكُمْ لَعِنَآ اَنْتُمْ وَابْنُ اَدَمَ ۚ فَخُذُوا زِينَتَكُمْ لَـۤا تَخْرُجُوْا مِنْ دَارِكُمْ ۚ

[illegible][illegible]

(۶) لکھنؤ، ۲۱ جولائی ۱۸۵۷ء  
 لکھنؤ، ۲۱ جولائی ۱۸۵۷ء  
 لکھنؤ، ۲۱ جولائی ۱۸۵۷ء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

(۲) راجہ صاحب سے سفید، ٹکڑی و پُردہ جس کا

۱۱ ای حدود انہوں نے نہ ہی پہنچا کر

الأحد أحد الاحتمالين ، وهو محتمل في كسب ، وعرف أنه المسمى  
من حريق الهواء على مستوى إمامه ، أو سيختر في صلب دمه  
التمسك من رجيع فوقه على الحرق<sup>3</sup>


$$\frac{1}{2} \text{H}_2\text{SO}_4 + \text{H}_2\text{O} \rightarrow \text{H}_2\text{SO}_4 + \text{H}_2\text{O} \quad (1)$$

وہم انیسے اسیا : سے (۱۰) اور وہی (بیلانیہ لا،) کہیں (۲۰)

اندره انصورتا في بيت زهترى و انما

في ١٩٩٠، تم إنشاء "مركز الدراسات والبحوث في مجال حقوق الإنسان" في جامعة القاهرة، وهو أول مركز أكاديمي متخصص في هذا المجال في مصر.

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ إِذْ أَنَا مِنَ الْمُنْزِلِينَ

(۱) در صورتی که به موجب این قانون،

قال تابعيهموا، وخرعوا لأبي طالب، واملأهم عليه، حتى ردهم إليه،  
ودعوه، وقالوا يا بني حبيبا عتب

قال انصرف هو يقول لأول لدي أجسكم، نعليه كذا وكذا، وهذه  
جسدي لا تخرج من هذه الثلاثة لأبعد، ولكن سها وجه في الغم  
ومذهب، وهذه انصبا، فخره و. فصور ما موافق<sup>(١)</sup> له

وهكذا كان مذهب لأصحابه عن الغم، ويعرفه على مدارج التمتع  
بشيء يكون كثير ذلك للاحتساب من التمسك، وقد مر تخع عند هذا  
ما لا يشترط عند ذلك من الصلابة، فيكون هو مذهب أعظم ملت  
الاحتساب، فيعظم من التمسك بحلقة من تاجر الزمان لأصحابه<sup>(٢)</sup>

والخاص أن أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى إنما  
تتأرو في كل مسألة من أحد الاحتساب التي أدرها لإمام أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى، ثم ما استمر عليه (إمام صار مذهباً له، وما استمر عليه  
رؤيه أصحابه، نسب إليه

وهي هذه الصفة، إن اختلعت أحوال أصحابه عفا مذهبهم وروى  
الإمام، وإن فيه ثلاثة أفران

الأول: أنه يؤخذ قول الإمام أبي حنيفة فقط

والثاني: أن المذهب محقق في اختياره منه

والثالث: أن كان المذهب من أهل الاحتساب، يتبعه، وإن لم يكن

من أهل الاحتساب، يسج قول الإمام وهذا هو الموضح

وملم أسس ما يدرس من مذهب<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى قال أبو المبراد

(١) هذا أبي حنيفة، لا أبي الغمام، من ١٦٠ طرد (١٧٨)

(٢) حسن التمسك في سيرة الإمام أبو يوسف القاضي رحمه الله تعالى، من ١٦٠ - ١٢

(٣) العلامة الطبري هو أبو حنيفة أبو حنيفة بن محمد بن محمد بن أبي، (نسبة -

صنف وأصنافه وحملهم إليه تعالى إلا بحمل لأحد أن يسيء بغير حق  
يطلب من أبي قلنا ١٩٩

وبما أن جميع نواب أصحاب بني حبيب رواية عنه بهذا كما سبق  
تعيينه في الأصل كتاب<sup>(١)</sup>، فهم باحدون منها ما يشرح دليلاً عليهم؟  
فالمسألة التي رجحها هؤلاء بحسب ما في نفسي المنصف بأنها صواب فإن  
المرجع نولاً للإمام الأعظم، أم لا خير من تصحيحه فهم يرجحون مذهب  
الشيخ حسين تاروق، ومن هذا أحدهما أخرى، بل يرجحون قولاً وفكر رحمه الله  
بعد عشرين عاماً ذكرها أبو عبد الله، وتظهر في باب الثغرة من ذلك  
المبحث (١) فما رجحه أصحاب الشريعة مؤيداً على كل ما سواه، لأنهم مع  
شدة ورعهم وشدتهم بهم ما ضعف رجحوا هذا القول لأسباب، جعلت بهم  
من لزام الدليل، ومن ضرورة التمسك، ويعبر الزمان، ويعبر ذلك،  
«أعمن يرجحهم ربي»

وعلى هذا، فلا يجوز لعل في إلهاء بالمرجوح، إلا في بعض  
الموضع، وسيأتي، والله تعالى بيّن في الأصل عدي عشر<sup>(٢)</sup>



(١) نقل من ١٩٩ وما بعدها في هذا الكتاب

(٢) نقل من ٢٩٦ وما بعدها في هذا الكتاب



## الأصل الرابع

يُفتي المفتي المقلد بما رجحه أصحاب الترجيح

والمعنى المقلد يُفتي بما رجحه أصحاب الترجيح من مشايخ  
الحنفية، ولا يأخذ بالاقوال المرحومة.



لا شك أن الأصل في مذهب الحنفية أن لفتوى على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى كما يصفاه في الأصل الثالث<sup>(١)</sup>، ولكن أصحاب الترجيح  
في المذهب قد يرجحون مسائل بخلاف ذلك، وذلك لأنهم كما قال ابن  
عابد بن رحمه الله تعالى: «قلبوا عن دليل الإمام، وعرفوا من أبي حنيفة  
و قلّبوا على دليل أصحابه، فقد يرجحون دليل أصحابه على دينه، فيفتون  
به ولا ينظرون بهم أنهم غفلوا عن قوله لجهلهم بسيد، فإن نراه لم نشعروا  
كنهم يصب الأمانة، ثم يخلو به، الفتوى على قول أبي يوسف مثلاً، وحيث  
لم تكن نحرز أملاً بالنظر هو الذليل، ولم نصل إلى رتبهم في حصول  
شرائط التفرع والفاصل، فملأنا حكيمة ما يتقلّبونه، لأنهم هم أتباع  
المذهب الذي مضى أنفسهم لتفريده وحريره واجتهادهم»<sup>(٢)</sup>

والخلاصة: أن أصحاب الترجيح بهم صعدوا

الأولى أنهم مضوا أنفسهم لتصح مذهب الحنفية وحريره

والثانية أنهم من أهل الاجتهاد الذين هم متخاطبون بقول الإمام أبي

(١) انظر ص ١٩٩ وما بعدها في هذا الكتاب

(٢) شرح عقود رسم المعني، ص ٥٠

[illegible]

ولذلك من المهم أن تكون لديك فكرة واضحة عن طبيعة العمل الذي ستقوم به، وأن تكون على دراية بالمتطلبات اللازمة لتحقيق النجاح في هذا المجال.

• لوجه الاوث، عدم الاطلاع على حال مولده.

وہاں مکوں کے ساتھ ایک مجلسِ معلمہ میں دو خطبہ اتموعہ، قرآنہ لا ہوں  
میں یہ خطبہ پڑھوں گا، اُمّ دینِ محمدؐ پر اس کی

فيها (حاشية) الكيد في قول لا يعرف موطنها، وقد ثبت أنه روى  
في رواية أخرى، يترجمه من أن الكتاب قد صودق في بلادهم،  
بهم حفظاً، ويرى

وہاں، حرہ الزویہ، ایک سونے کی عورت، وہ صاحب  
کلمہ، نقیون، اس قصہ میں، افسانہ "بحرانی" ولا عرف، ۱۹۰۷ء  
پیرچہ، بیتہ، ۱۹۱۷ء، ۱۹۱۸ء، ۱۹۱۹ء، ۱۹۲۰ء

۱۔ وہاں نسب ابقی۔ عجب وہ بدلتا اسیر، لکھتے رحیل  
، پیری جانے، دلا جائے (شعبۃ اقداریہ) علی (اور) عصام بدیں  
رحیمہ (نہ) بعلی (نہ) لیکن میں علامہ (تبیح) (وہ) (پیری) (وہ) (ی)

فصل: نظر

[illegible]



وقال الشيخ المكي رحمه الله تعالى: كان من كبار الأئمة وأعيان  
العلماء وهو مع جلالة مساهل في غير الروايات.

وقد ذكر عن كل مسألة ومأخذه تلك المسألة، وقد شرح الزمخشري  
مقدمه كتابه، وذكر في هذا الموضع أسماء كتب فريد لا يستغنى عنها خبر  
معه، (كانت المسألة في (اللبية) منقولة من نسخة المعصرة، فلا بأس  
بالاعتماد عليها).

ومن الروايات الضعيفة التي فيها الزيادة أن الكائن بحسب تركه يوم  
عاشروا، وذكر الطحاوي في باب ما يُقصد الصوم من شرحه (الذكر  
المختار): أن هذا لا يجوز فيه، لأن (القبية) ليس من كتب المعصرة.

وكذلك كتابه (المعاري) معروف بتعليل روايات ضعيفة<sup>١٧</sup>، ولقد قال ابن  
وقيل<sup>١٨</sup> وغيره: (إن لا عبرة بما يقوله الزهدي مخالفًا لغيره<sup>١٩</sup> كما ذكره

(١٦) حاشية الطحاوي على الفروع المعصرة أو ما يشبه الصوم ٢٩٠/١

(٢٧) وهذا كتاب آخر (المعاري المسمى) للفاخر بن جمال القيس (الزبي الحنفي)، فإنه من  
الكتب المعصرة، وإنما قيل له (المعاصرة) لأنه في القيس.

(٢٨) ابن وهبان هو عبد الوهاب بن حمد بن رهبان، فاضلي القضاء أسكنه الله الفردوس  
أبو محمد الدمشقي.

وإنه توفيت سنة (٧٣٠هـ)، وأخذ نفسه عن بعض الذين أحمد بن علي بن المصباح  
رحمهم الله تعالى، وهي طبعه القام حتى بلغ رتبة التكامل، وبرع في العربية والعلم  
والفقه والأدب، وفي قضاء حقه.

صلى عليه (المرقد) منظومة في ألف بيت، حاشا غرقت المسائل في نعمه،  
والشهوة باسم (منظومة ابن وهبان)، وأخذ القائل شرح قيد الفرائد، (وأحسن  
الأخبار في محاسن السنة لأخبار) يعني الفراء الصبيحة، (والأخبار الأخرى في لونه  
أبي عمرو) منظومة في (٢٧٧) بيتاً، كما له شرح على (دور المعاصرة) بمطبعة محمد بن  
يوسف القوي.

وبقيت بقية في حياة العلامة القوي في ذي الحجة سنة (٧٦٨هـ).

(المعاصرة من الفرائد الذهبية، ص ١١٣ - ١١٤ والأعلام ١٨٠/٤)

دلائل كُتِبَ فِي رِوَايَةِ وَلَا يُـ يُعْرَفُ مُنَافِقُهُ مِنْ بَيْنِ أَهْوَاةٍ، فَجَمَعَ فِي شَرْحِهِ هَذَا مِنْ لَعْنَتِ الرَّاشِدِينَ مِنْ غَيْرِ تَصْحِيحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ.

• وَفِيهَا (شَرْحُ الْحِجْرِ) لِسَلَامِيكِينَ وَيُقَارَى بِأَنَّ قَلْبَهُ مِنْ عَمَدِ الْحَقِيقَةِ مِنْ هَلِ عَرَأٍ، وَسَيَكُونُ مَعْرِفَتُهُ، وَفِيهِ مِنْ تَأْيِيدِهِ سَهْ (٨١١ هـ) . وَبِكَ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

### • التَّوْجِيهِ الْإِسْلَامِيُّ جَمْعُ الْمُؤَلَّفَاتِ رَوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ،

لِتَوْجِيهِ إِسْلَامِيٍّ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ أَوْ بِجَمْعِ مُؤَلَّفَةٍ رَوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مُؤَلِّفِي هَذِهِ الْكُتُبِ، وَإِنْ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالْإِسْمِ وَالْعَمَلِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَسْمَوْا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ بِالْإِسْمِ عَنِ الرِّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ، بَلْ هَلَوْا كَثُرَ وَجَدُوا مِنْ قَوْلِهِ وَرَوَيْتُ عَنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ أَوْ نَعْبِجٍ

• وَفِيهَا (الْمَقْصِدُ) لِلْمُؤَلِّفِ قِيَامُ مُؤَلَّفَةٍ مُخْتَارٍ مِنْ مَحْمُودٍ مِنْ مَحَدٍ أَوْ سَرَحَاءِ بِجَمْعِ الْعِبَرِ الْمُرَاهِدِيَّةِ مَعْرِفَتِ سَكُونِهِ عَادِمًا، وَهُوَ مُشْتَرِكٌ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ حَقِيقِيٍّ الْفَرْعِ، كَانَ مِنْ «الْمَعْرِفَةِ» قِصَّةً مِنْ كُتُبِهِ خَوَرُهُ

• فِي تَضَامُّنِ الْأَمْرِ دَرَكًا، وَفِيهِ مَحَدٌ أَعْلَمُ بِذَلِكَ كَوْنُهُمَا فِي غَيْرِ رَاجِدٍ عَرَبِيًّا كَمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ سَهْ لِمُسْتَعِدِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمِي سَهْ (١١٦٦ هـ)، وَفِيهِ سَهْ (١١٦٦ هـ)

وَكُلٌّ مِنْ رَأْسِ الْمَدِينَةِ بِهَرَاةٍ وَفِيهَا ثَلَاثُ أَهَادٍ، وَفِيهِ دَلِيلُهُ الشَّاهِدُ الْمَدِينِيُّ مِنْ حَبَرِ الْمَدِينَةِ كَانَ الْحَقِيقَةُ بِمَنْ جَلَسَ لِإِسْلَامِهِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَبِكَ الْإِسْلَامُ بِهَرَاةٍ عَنِ الشَّاهِدِ بِالْمَدِينَةِ، دَارِ بَيْتِهِ، وَفِيهِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عِلْمِهِ مُرَادٌ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَفِيهِ الشَّاهِدُ

مِنْ تَضَامُّنِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ عَنِ الْأَوَّلِ الْإِسْلَامِيِّ، حَالَتُهُ عَنِ إِسْرَاحِ الْإِسْلَامِ وَإِسْرَاحِ مَوَاضِعِ السَّرَاحَةِ

تَضَامُّنِ الْإِسْلَامِ ١٢٧ هـ وَفِيهِ الْعَرَبِيُّ ١٣٨١ هـ ٢/٢٧٩



اس نے بلدیہ رحمہ اللہ عدالتی میں کتاب لإحارۃ فی التفسیر 'جامعہ' ۶

وإضافة إلى ذلك، إذ ظهر عرقته في بعض مسائل، كما أنه رد على صاحب (الغنية) في مسائله إهداء الثوب، ورجع أنه لا يجوز إهداء ثوب أي عمل لآخر

سَمَاعُكَ لِحُضْرَتِكَ<sup>(١)</sup> وَحَمْدُكَ تَعَالَى مَسْأَلُهُ إِعْدَادُهُ أَشْرَبُ هَالٍ  
 وَبَعْدَ أَصْحَابِ بَرَاهِدُؤُوسٍ عَظِيمٍ هَذَا وَفَالِ مَنْ عَالِمٌ بِحَقِّهِ أَصْبَحَ وَ  
 فِي الْمَحْتَسَبِ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَادَةِ (الْهَدْيَةِ) فَلَيْتَ وَمَدْعُتُ أَهْلِ لَعْنٍ  
 وَالتَّوَجُّبُ أَنَّهُ جَسِيءٌ لَيْتَ أَخُو لَعْنٍ عَمِ (الْهَدْيَةِ) وَمَشَى أَهْلُ  
 عَيْنِيهِ بِأَهْلِ لَعْنٍ وَالتَّوَجُّبُ بِقَوْلِهِمْ بِأُجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ مَعْنَى وَتَهُ  
 لَوْ بِمَعْنَى لَيْتَ لَكِنْ مَوْجُوداً تَعَالَى<sup>(٢)</sup> وَبَعْدَ هَذَا مَرَّ فَلَيْتَ

وقد عُدَّ أَعْمَاءُ أَصْحَابِهِ (الْمَحْبُودُ الرَّهْمَانِي) مِنْ عِلْمِ الْقِسْمِ - وَبِأَنَّهُ  
مَوْلَاهُ وَإِنَّكَ مِنْ عِبْدِي عِلْمٌ - الْحَقِيقَةُ، حَسْبُ عِلْمٍ مِنَ الْمُعْجَمِينَ فِي

(١) مجمع الزوائد، كتاب الزعم، مطبوع في مصر، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

٢٦١ - رسالة مصطفى باشا إلى علي باشا محمد علي - معروف بـ رسالة مصطفى باشا إلى علي باشا محمد علي - قال مصطفى باشا في (مجموع المكاتبات) ١٢٦٦  
أخي بلال، أكتب إليك هذه الرسالة من أجل أن أذكرك بما يجب عليك من عناية بالأمور  
والتي يجب أن تكون لها اليد الطولى في جميع الأمور التي تخص الدولة والنفوس.

د. عيسى السبيعي في دمشق، بدأ بها سنة ١٣٤١ هـ  
 وكان حاملاً لثلاثي هدا، عاتقاً علي الترميز، والاداء  
 من جهة الوحدة الاذاعة عماداً حاداً، والبر القصد من  
 وشرهظم شديداً من الشعر

[illegible]

(١٦) : مصادر، كتاب : معجم ل. ب. معجم عن البحر ١٧ (٣٨٤) ، ط ١ ١٩٥٩



مذهب المعير، مما لم يقار به أحد من أهل المذهب، وعلم غناء، فإن هذه الكتب حادثة في القسم الثاني أيضاً<sup>(١١)</sup>

#### • الوجه الرابع: الفرة والظفر

هناك كثرة من كتب الفقه التي كانت معتمدة مدة في زمنها، وبكر جعلت نسخها، بحيث لا توجد هذه النسخ إلا نادراً

وحكم هذا القسم أنه لا ينبغي للمعير أن يتعجل في الاعتماد عليها مع سم يستدل بالعدوى أن هذه النسخة وصلت إليها سالمة من تحريف؛ فإدبير ذلك بقرص واحدة و شواهد قويّة فلا بأس حينئذ من الاعتماد عليها

وقد ظهرت في زماننا كتب قديمة كانت بائنة عند زمان ويصلها أشخاص من نسخة أخرى طبر بها، فإن كان أصل المطبوع نسخة واحدة فقط، من غير أن يتصل منها إلى المؤلف فيبقى النص في الاعتماد عليها، ولكن هذه كتب بشرى العلماء بتحقيق وتصحيح بعد مقابلتها نسخ خطية معدة قد حصلت من أيدي مختلفة، فلا بأس حينئذ من الاعتماد على مثل هذه النسخ المطبوعة<sup>(١٢)</sup>

ويخرج في هذا القسم كتب لا توجد نسخها الضحيحة، فإنها وإن كانت مداولاً بما بين الناس، وتكتب مطبوعة من 'علاط السّاح' و'طاحين' و'كتاب التّوا' و'للغني أبي النّسب'، ولأنه به شرح الهداية لمعير، فإن نسخ هذين الكتابين (الموجود في ديوان) مبنية بالأخطاء

(١١) شرح عقود رسم المعير، ص ١٧

(١٢) ولديه من ذكرناه هنا بعض الكتب الفقهية من مائسة الكتب الجديدة - عالم وروب عبد المحققين - شواهد غير معيرة، فلا بأس لأخبار الكتاب من أحد أميري أو أن ثبتت نسبة الر المؤلفين بنو أو أسلافهم وإنما أنه يكون له عند موثوق به، والله سبحانه أعلم





مصورة بمسائل و هي و أحداث موضوعه لا خبر، هي عند الفقهاء ولا عند محدثي

• ركنك يشرح في هذا القسم مطالبات المؤمنين) والفتوى الطوبى (والقوى الطوبى) و (قوى ابن نعم) كما ذكره العلامة المكي رحمه الله تعالى في (الأنوار الكبر)

وحكمه عظيم القسم أن لا يأخذ بها ما كان محدثاً لاكتسب الاعتماد، وأما ما وجد فيها ولم يوجد في غيرها، فنقّط فيها، فإن دحر ذلك في محل شرعي، ولم يذهب أصلاً فقيهاً، فلا بأس بالأخذ به، وإن لم يذهب لم يتجر لأحد أو الإثابة به

#### • الوجه الثالث، الاختصار المختار بالمفهوم،

إن هذا كتاباً لا شئ في حلالة فخرها ولغة سؤاليها، ويمكن به جد فيه (بما هو مختار بالمفهوم)، ولذلك قال المصنف: إنه لا يجوز لأئمة منها، ك (الشيخ السخاوي)، و (الأشيب، و سقاير) وغيرها من الكتب (الموجزة) ويكر ليس معناه أن هذه الكتب غير معتبرة في نفسها، ولكنها بما فيها من الإيجاز لا يأمن بعيني من وقوع في الغلط إذا دهر عنها

وحكمه هذا القسم أن لا يذهب إلى أحد بظن قاصر، وفكر دائر، ومراجعة شروحه وحواشيه، فإن بعض المصنف بعد ذلك من مرادها، فلا بأس حينئذ بالإقتداء منها

ورد ذكر العلامة ابن عابد بن حمد الله تعالى في (شرح عمود رسم المعنى) أن (الدر المحار)، و (الأشيب، والمظفر)، مشتمل على مقم في النقل في مواضع كثيرة، ودرجها ما هو خلاف المرجح، بل أرجح ما هو

= السهروردي رحمه الله تعالى وشرح لعمود المشايخ في محله المذكور من الفتاوى والمؤلفات، وهو شرح الأرسطائي لمعنى بن أحمد العمري



المصنف به ينسب هذه القيم بعد اذ في يوم من ايام في هذا الشهر  
 لا يدرى ان يتحقق فيه اية احوال

• النوع العام: نشأ في سنة الكتاب إلى المؤلف.

هناك دس مذبذبه الى ثلثين شعبه وفقر ما عدم والفقراء وهي هـ  
هـ - درود وركب لا يغير بسنتها التي عابدها

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴

وَمِنْهَا (الْعُرَى الْمَرْبُوعَةُ) الْمَرْبُوعَةُ أَيْ يَبْعَثُ عَلَيْهَا نَعْرَسَ الصَّحَابَةِ  
الْمَرْبُوعَةِ وَهِيَ تَحْتَ أَيْ يَأْتِي عَلَى حِجَابِ لَيْسَ مَتْنُهُ وَأَيْمَا جَبِي

11.  $\frac{1}{2} \log_2 16 = 2$

(٢) الفصحى عند العرب، شجاعت الدخلى هو عند العرب، أحمد ذو دى به  
أمره وذا - أرماد بلامه البديت

ملک کے اندر سے اُن کے لیے جہاز کی تیاری ہو رہی ہے۔

حفظہ عربی جو تعلیم دینا تھا اس میں اس طرح کے نسخے جاری تھے  
 ۱۔ لایہ ۲۔ وہ جس میں کلمہ صمد علیہ السلام لکھا تھا جس میں اللہ تعالیٰ کا نام  
 تھا اور وہ اللہ تعالیٰ کی وحدانیہ تھیں اور اس کے بعد

شبهه در عینه از صحت الحوادث وهو پاره‌ای است از شبهه اولیه و هر چه  
والحدیث ثانی و هر چه از حدیث اولیه که از حدیث اولیه است و هر چه از حدیث اولیه  
که از حدیث اولیه است و هر چه از حدیث اولیه است و هر چه از حدیث اولیه است



## الاجمل الشاہد

### الترجیح الصریح والترجیح الاتزامی

الترجیح من اصحاب الترجیح قد یكون صریحا وقد یكون التزامیاً  
 فحین یم یوجد الترجیح الصریح یعمل بالترجیح لالتزامی، وحبیب وجد  
 التصریح فهو مقدم علی الالتزام.

\*\*\*

قد ذكرنا فيما مضی ان فی اختلاف اقوال اصحاب المذهب و  
 اصحاب الروایات علیها، فوجدنا فیها ما یجوز اصحاب الترجیح

و ترجیح العروء علیهم علی فمصری صریح، والزمی

• ان المصریح مما كان بالاعتاد فی صریحة فی ترجیح: فهو هم  
 "هو الضحیح"، و هو الأصح، و انه مصری، و اعمیه العموی، و هو  
 المعتمد، و أشبه ذلك، سیبئی بیان مراتب هذه الأنداز فی الأصل لانی  
 ین شاء الله تعالی

• و ان الترجیح الاتزامی مما یم یكم بالاعتاد صریحة، و إنما دأب علیہ  
 جمیع المؤلفون و احسن المعروف بذلك مطبع و لا یؤثر محتملة

• الصورة الأولى نعینم القول لترجح فقد لزم بعض المتأخرین  
 أنهم ینکروا القول بترجح عندهم فی اکثر الأمور، و یزعمون و قد هو  
 دأب مصری عن رحمته الله تعالی عن متأخری، لأنه من أول المتأخرین  
 و عینما كثرت علیها الاموال من المتأخرین، فاعتصموا علی قولی أو تدبیر،

ثم قال العيني رحمه الله تعالى: «ولا يجوزُ عند سائر العلماء والأئمة  
رحمهم الله، الإحرامُ بالنسبة لصحة عبادة تعذر ﴿وَرَبُّكَ الْمَنَّانُ﴾ (البقرة ١٠٦)، وقوله ﴿وَلَا تُبَلَّغُوا الْفِتْرَةَ﴾ (سورة البقرة ٢١٧) ولا هذا كمن لم يحرِّم  
﴿فِيهِ﴾ خصوصاً، وكذا، لأبي موسى الأشعري<sup>(١)</sup>»

فذكر مذهب مدبر الأئمة، وسهم حقيقته، أن لإحرام بالنسبة المصيبة  
لا يجوز، ولكن خلاف المذهب ليعتمد عند الحقيقة

والصحيح أن الإحرام بالنسبة المصيبة والمعلّقة جاز عظمهم مثل مذهب  
شافعية فذكر بر هاشم بن محمد بن أبي عبد الله عن (الشافعية) «أنهم استدلوا  
بأن شرطاً، فصحح فيها، وبأن أحرم به لغيره<sup>(٢)</sup>»

ومعناه ذكر العيني رحمه الله تعالى في من (نقد المختار) من غير  
ذكر خلاف في الحقيقة<sup>(٣)</sup>

فحكم هذا القسم أن لا يُعتمد على مسائله إذ كانت معاصرة لأئمتنا  
معمورة أمثولي بها التي ألت لباني المذهب، وله  $\text{ﷺ}$  أعلم



(١) عند العيني ٢٦٢ ٩، كتاب الحج، باب من أهل من روى النبي  $\text{ﷺ}$  في إحلال  
التي  $\text{ﷺ}$

(٢) رد المحتار ١٥/٧، فصل في إحرامه، جزء (٩٨٣٧)

(٣) حيث قال: «ثم صححه الإجماع لا يفتقد خبراً منك، لأنه لو أنهم لإحرام من  
طاعة شرطاً واحداً، فثبت للعمرة أن لا يستلزم مع رد لغيره ٢٦/٧ - ٢٧



وقد ثبت ما هو الأظهر، وانضمت بما هو الأشهر، وجاءت للتطليل، وتيسيراً  
على الراغبين<sup>(١١)</sup>

وكذلك صاحب (ملطى الأبحر)، التزم تقديم القول المصمد على غيره  
من الأقوال<sup>(١٢)</sup>.

يظهر من صيغ صاحب (السنن) أنه جعل ذلك نصاً في العاقل

- الصورة الثانية مأخوذة من قول الزجاج: «إِنْ فَكَّكَتِ أُنْثَى ابْنَهُ  
ذَكَرَ إِذْ لَا تَلِيكَ» (أيانية) و(المسعود) وغيرهما، لأنَّ عادةًهم المعروفة أنَّهم  
يذكرون دليلَ القولِ راجعاً في الأخير، ويُجيبون عن دلائل أقوال آخر،  
لذلكُ المذكورُ أعيدَ بذلكَ عن رُحمته مسنونه عند المؤلف

- الصورة الثالثة ذكر دليل القولِ الرَّاجع، وهذا إذا ذكر دليل قول  
واحد فقط، وأُخبر دليلُ الآخر بالترجيح ما ذكر دليله

- الصورة الرابعة الردُّ على الأقوال الأخر، وهذا إذا ذكر مقابلةً أقوالاً  
مع دلائلها، ثم ردَّ على دلائل بعض الأقوال، ولم يردَّ على دليل بعضها،  
فلذلكُ ترجيحُ التامِّ بقوله لم يردَّ عن دليله

- الصورة الخامسة أن يكون القولُ مذكوراً في السنن المعسرة، فإنَّ  
ذكرها في تلك السنن يكفي معجزةً للدلالة على أنَّه هو الذي رُجعَ في  
مذهب، وإن لم تكن فيها صراحةً بترجيحه، وذلك لأنَّ المتنَّ إنما رُصِّعَ  
ببيان ترجيح من مذهب، والسنن المعسرة هي: (الأيانية)، و(مختصر  
لثوري)، و(المختار)، و(الأيانية)، و(الوقاية)، و(الكبرى)، و(مستقى)،  
كما ذكره ابن عديم رحمه الله تعالى في (شرح عمود رسم اتقني)

(١١) مقدمة عقودى السالك على هامش الهندك ٢/٩

(١٢) مقدمة ملطى الأبحر ٩٠/٩

الإصل السامع

## صنيع الترحيم

ولكن جيج الصريح لما لا يعضد قو من تعصب فاقوى الضمخ في ذلك عليه عمل لامة، ثم عليه لموى، وضمه نسي، ثم الصوى عنه، ثم هو الضحيح، ثم هو الأمح  
ثم لصيخ الفاضل منحاوية في لموى كقولهم (هو لمحمم، وهو الاشع غير ان صيغة لتفضل فيها راجعة على غيرها

\*\*\*

الأصحاح الرابع  
مدركه في هذا الأمر  
والأصغر، أيهما أحر؟

ملک بمطابق ب' (الاصح) اقویٰ ہے۔ توضیح، یہ کہ اسے افضل  
 و موافق ہے اس لیے اس میں شرحہ علی (ادب) (تاریخ)

وكان لأخرون : «الصحیح» قوى من «الأصح» ، لأن «الصحیح» معابله خطأ ، «أصح» معابله «الصحیح» ، وما كان معابله خطأ أكد معابله معابله صحیحاً وهو يرد ذكره سيرى بامثلة عن (جانب البرجوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَمْرُ لِلَّهِ وَالْوَايَةُ لِلَّهِ

يَا أَيُّهَا النَّاصِبُ إِنَّكَ لَأَنْتَ قَتْلُ الْكَافِرِ الْمُسْطَفِيِّ أَحِبَّاءُ وَ





أَنَّ الْوَلِيَّ لَهُ حَقُّ الْأَعْرَاضِ وَلَكِنْ رُفِّخَ الْمَشَاحِيحُ رَوْيَةً سَحْسَى مِنْ رِبَادِ  
رَحْمَةِ اللَّهِ عَالِي أَنَّهُ لَا يَهْتَدُ صِلَاً<sup>١</sup>





## الأصل الثامن معرفة المرجحات

إن وجد قولان متعارضان وقد رجح كل واحد منهما، فإن كان كلا  
الترجيحين من وجه واحد، فعملنا لم نجد حرجاً منهما أن عرفنا الترجيح  
ون لم يقدره السابق، أم كان المرجحيان من وجهين مختلفين، رجح  
المصنف أحدهما بمرجحات أقوى له  
فإن لم يظهر لأحدهما شيء من المرجحات، فالمستقي بالخيار،  
ويجوز أحدهما يساهم فيه فحسبنا تسوي، ونطالب تصواب من الله  
تعالى

\*\*\*

قد لا قبل لأحد أن يشرح، وأن المهم معرفة مرجحات بي  
يرجح بها أحد التصحيح على الآخر، وهي من بي  
• الأول: قال أحد المصححين: "مريحاً"، لا أن السرياً، عمل  
• مظهر

• والثاني: "أي" أحد المصححين: "مريحاً" ما يشبه في صحته  
أخر، فخرج ما عطف به

• والثالث: أن كان أحدهما مريحاً في الموضع، والأخر مريحاً في  
غيره، فلا حرج ما لم يثبتوا، لا أن صرح بمشاورته من المصنف  
المرجح من مرجح غير المصدق كما سبق

«الأصح» مقدّم على «الصحيح» بالاعتدال. وأما إذا كان قائمًا «لصحيح» غير  
قائلي «الأصح»، فهو على خلاف المذكور.

وذكر ابن عابدين رحمه الله تعالى أن المنهور أن «الأصح» مقدّم على  
«الصحيح»

وأما يظهر لهذا العهد الصحيح أنه لا سبيل إلى القول بأن أحد  
المذهبين، فقد يستعمل لغة «الأصح» في مقابل لحظها أخص. وقد يكون  
في النسخة ثلاثة أحوال، فاصحح يستعمل في مذهب حول ذات هو خطأ،  
والأصح في مذهب هذا القول الذي قيل فيه إنه صحيح. وأما قيل فيه  
«إنه صحيح» بترجيح على القول الثالث، ولكن لا يترجح على الذي قيل  
فيه: إنه الأصح

فالرجح أن يتر في مذهب الكلام، يُعرف به مراد القائل، لا أن يحكم  
بترجيح أحدهما كأصل مذكور. والله سبحانه أعلم

ثم أن هذا التفصيل يجري في الأسماء المحسنة، وأما إذا استعمل لفظ  
«الأصح» في ترجيح صحيح على تصحيح آخر، فلا شك أن «الأصح»  
راجع على «الصحيح»، وهذا كما لو ذكر أحد تصحيحين عن إمامين، ثم  
قال: «إن هذا التصحيح الثاني أصح من الأول» مثلاً، فلا شك أن مراده  
بترجيح ما هو عنه بكونه أصح

ثم لاكتفاء بعبارة في مرتبة واحدة: وهي «أيه ماخذه» وأما غنوى  
مشابهة، وهو المستند، وهو الأشبه، وهو الأوجه، فجميع هذه  
الأنماط متساوية، غير أن جميع التفصيل يجري على الاختلاف المذكور في  
«الأصح» و«الصحيح»، والترجيح أن اسم التفصيل من بين هذه الأنماط  
أرجح على غيره



في جميع المقاصد والأمر في طلب موكروا إلى مهابي للمعنى الصحيح،  
وملكه المعينة، التي تنجز به هذه المصالح المتصورة  
مرتب يرى المعنى أن الحاجة داعية إلى سد النقص، فأخذ بالوقوف  
الأحوط، وبإزالة ما يمتنع أن المصلحة بما عتد به البني، فأخذ بما  
هو لا يضر للناس، وشعه في كل ذلك به ملكه المعقبة، التي يحمل بهوى  
له في دون الشهوي، اتباع الهوى ولا تحصل هذه الملكة عدا، إلا  
ضحة أهل هذه الملكة



• ونزاع إذا كان أحدهما صاعداً والآخر نازلاً، ولا آخر غيره، ونزاع  
ما ظهر للرواية

• والنحاس إذا كان أحدهما قول الإمام، والآخر قول غيره،  
ونزاع قول الإمام

• والثامن إذا كان أحدهما محدثاً، والآخر معصياً  
لبني مهمل، لأنه جمع ما عتقوا الأكترون

• وسابع إذا كان أحدهما نازلاً، والآخر استحساناً، ونزاع  
لاستحسان

• والتاسع إذا كان أحدهما اوصى بالثقة، كان راجحاً على غيره

• والسادس إذا كان أحدهما قولاً في الثقلين عند مدعي النظر  
في الثقلين، فهو أولى من غيره

• هذه المبررات ذكرها العلامة في حاشيته رحمه الله تعالى في شرح  
ملوك دمه المسمى، ويمكن أن تضاف إليها بعض المبررات الأخرى

• الأول - كان أحد المذاهب صحيحاً للثقة، وهو أولى من غيره  
ما للثقة

• الثاني - كان أحد المذاهب صحيحاً للثقة، وهو أولى من غيره

• الثالث - كان أحد المذاهب صحيحاً للثقة، وهو أولى من غيره

• الرابع - كان أحد المذاهب صحيحاً للثقة، وهو أولى من غيره

• الخامس - كان أحد المذاهب صحيحاً للثقة، وهو أولى من غيره

وحمهما لله تعالى هو (الامام الصغير)، فإنه الله الامام محمد ناصر الامام  
 أبي يوسف، وقد ذكر في تعريفه هذا كتاب أن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى كان يصحح هذا كتاب في سفره وحضره، ولم يذكر فيه شيئاً إلا  
 ما كان على حقه، الامام محمد في رواية قول أبي حنيفة، وقد ذكر  
 هذه المسائل في كتابه في باب سور والسواكن من (المحضر الرابح)،  
 فاختلف المشايخ في الترجيح بين القولين في هذه المسائل الستة  
 فقد نعت بعض المشايخ برشح قول محمد بن علي بن يوسف، وخالفه  
 الآخرون فرجحوا قول أبي يوسف، وقد اختلف المشايخ في بيان برحق قول أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أن محمد بن علي روى هذه الآثار عن أبي يوسف،  
 فيما أنكر أبو يوسف، فثبت روايته

ونكت أكثر المشايخ على ترجيح قول محمد، ودست توجيه

• توجه الأول أنه قد تقرر في اصول الحديث أن سيادة العروي عن  
 روايته لا يطل الزوابع إذا كان الزاوي عنه

ويمكن جرياً هذا الأصل في المسألة لمبعوثه فيها مشكلاً، لأن ذلك  
 الأصل فيما إذا سمي لسروي عنه ما إذا صرح بسروي عنه بأنه روى  
 بخلاف ما روى عنه بعمده وجزم بذلك، فلا يبي هذا الأصل ولا يبر  
 في هذا، مما نقله ابن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن بعض مشايخه،  
 وأما حرم رواية محمد، وأية محضه رحمه الله تعالى

• توجه الثاني الإمام محمد رحمه الله تعالى قد أنكر عن أبي  
 يوسف وقال في حقه، وفي رواية محمد بن علي أنه سمع هذا من  
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بلا واسطة أيضاً، فلو ثبت روايته بوسطه  
 الإمام أبي يوسف، ثبت روايته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بلا واسطة

• توجه الثالث أنه يمكن أن يكون محمد خارج هذه المسائل عن أصل  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وحتى لا يؤثر إنكار أبي يوسف عليه

## الأصل التاسع

### إذا لم يوجد ترجيح لقول من الأقوال

«إذا لم يوجد تصحيح من أصحاب الترجيح في قول من الأقوال  
فلا وجب حينئذ اتباع ظاهر الزوائد  
وإذا وقع اختلاف بين الزوايتين، وكل واحد منهما ظاهر الزوائد  
فحينئذ بالمتأخرة منهما زماناً».



ثمما يقع اختلاف فيما بين كتب مدار الزوائد صحيح يؤخذ بالكاتب  
أبني بأثر ما يقع، فنصر حلاقة كما هو جوع عنه، فلا نذكر من معرفة  
تاريخ هذه الكتب الستة

وقد ذكر فيما سبق أن أول هذه الكتب تأليفه (المبسر) ثم  
(جامع الصغير)، ثم (جامع الكبير)، ثم (حريبات)، ثم (سيرة  
الصغير)، ثم (السيرة الكبرى)، وقد وقع عارض مثلاً فيما بين (مبسوط)  
(الزيادات)، بعناء ما عي الزوائد، فكونه متأخراً

وسمي أن يعلم أن الكتب التي يوجد في آخر أسدتها لفظ «صغير»  
كلها مؤلفة من قبل الإمام أبي يوسف حماد الله تعالى أيضاً وأما ما جاء  
به لفظ «الكبير» فلم يفرضها لإمام محمد على الإمام أبي يوسف حماد  
له عارض، فليس مؤلفه بن فله، كـ (جامع الكبير) و(السيرة الكبرى)  
(لمروعة الكبير) و(المأثور الكبير)

وكان من أكثر كتب الإمام محمد حماداً من قبل الإمام أبي يوسف

ومنى (التنوير) للفتاوى الشرعية<sup>(١)</sup>، لأن لهذا كثيراً من مسائل الفتاوى،  
وسكن هذه الصلابة ليست كلية مقلدة في جميع الأحوال، كما  
لا يخفى على من سراسل، إنما دكرت للاستئناس بها، وإلا فارجع  
في مثل ذلك، كما ذكرنا في الأصل بذا<sup>(٢)</sup>، إلى الملكية الفقهية والمندقي  
الصحيح الذي لا يحض إلا بالمعاصرة القولية، وضجبه المتمكنين من  
الفقه، وبعين

= من كنهه (قادر الحكم في شرح عر. لأحكام) في انفعه الحمقى، كلاً حاله  
وإثره الأصول، وحاشيه على (التنوير) في الأحوال، وحاشيه على (المطارد) في  
البلاده، وحاشيه على جزء من (تفسير الإمام الشافعي)  
ومنحص من القواعد بجهة، ص ٨٤، و لأعلام ٣٢٨/٦

(١) التبرئتي القري، هو محمد بن عبد الله بن أحمد، الخطيب العمري التبرئتي  
(قال الإمام المكي في لرحمة الإمام ظهير القدر أحمد بن إسماعيل القشيري في  
الغرد النبوي، ص ١٥) التبرئتي نسب إلى تبرئتي بضم التاء المفتحة القزويني، وضم  
الميم، وسكون التاء المهملة، قرية من قرى خوار، ذكره الصاحب في  
قوسه فتو القدر (القري) في شرحه، شرح المعجزة في عصره  
من أهل قرية، موته سنة (٩٢٩هـ)، وفاته سنة (١٠٠٤هـ) فيها

عدد بقله أنواع الصور من تكملة محمد بن التبرئتي في شرحه بقله بقله  
من رحل إلى القاهرة، مع مراد، أورد في سنة ثمان وسبعين وسبعة، وبعث بها  
في الشيخ الإمام بن تميم ابن محبة صاحب (التيقيد) وأخبر، ورجع من بعده  
ولقد التمس الفتوى

من كنهه (تنوير الأبعاد)، وجميع بقله شرح سراج، (والوصف) إلى  
هذه الأصول، (ومعني) على جواب (المعني)، (والفتاوى)، (والرسالة) في  
أحكام المروء والأفهام، وكتاب (شرح التواضع للفتوحات) في التمر  
وكتاب وفاته في (آخر رجب سنة ١٠٠٤هـ) هي خصص وسبقه سنة راحة الله تعالى  
ومنحص من الأعلام ٣٢٩/٦ وحاشيه الآثار بأعيان الدر، الحادي عشر حد  
بمع الملكية القديمة

(٢) انظر ص ٢٢٥ وما بعدها، في هذا الكتاب



- لوجه الرابع أن المشايخ ذكروا أن رواية محمد اسحاق، ورواية أبي يوسف رحمه الله تعالى جديس، والاستحسان ترجح على قياس  
وبارغم ما ذكر من أنه حيث لم يوجد ترجيح من أصحابنا ترجيح  
يؤخذ بظاهر الرواية، فقد ذكر ابن عابد رحمه الله تعالى في مظلومة  
رسالة أبيه في ضبط أخرى يُستأنس به عند الحاجة، وهي  
١ - يؤخذ بقول الإمام أبي حنيفة في الحداد مطلقاً  
٢ - يؤخذ بقول الإمام أبي يوسف فيما يتعلق بالنكاح  
٣ - يؤخذ بقول الإمام محمد رحمه الله تعالى فيما يتعلق بمراتب ذوي  
الأرحام

- ٤ - لا يقعد عن سؤاليه إذا وافق رواية  
٥ - لا يقسم بغير مسلم أكبر حمل كلامه على من قبل حسبي، وكان  
في غيره اختلاف، ولو رواية ضعيفة  
٦ - يفتقر في استناده إلى علي بن الحسين، وما في الشرح على  
نشاوي

والقول الصحيح - المختار المردوي، و(المختار)، و(المنهاج)،  
والقول الثاني، و(الكفر)، و(المصنف)، اختلاف من (المردوي)، ولا خسرو<sup>(١)</sup>.

١ - انظر ما في كتاب أبي يوسف عليه السلام من حديث أبي حنيفة عليه السلام في علوم الأصول والمنقول والمقول  
٢ - ملا خسرو هو محمد بن محمد بن علي، المعروف بـ «ملا» وملا هو المولى  
خسرو، قاله في الحاشية والأصول  
٣ - في الأصل: سلم أبو، وهذا هو مستند الخبر في علوم الأصول والمنقول والمقول  
٤ - انظر في الأصول برهان الثمين جلد ١ المردوي من دلائل الإمامة بعد أبي  
الفتح بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وثوري<sup>(٢)</sup> انظر في هذا السامع محمد بن مراد  
محمدي بروسه في كتاب الأصول، وهو مقتضى البحث في هذا، وعمره  
من حد يحد به



## الرجل العاشر

### المفهوم المختلف معتمِد في عبارات الفقهاء

إنَّ المفهوم المختلف وإن كان غير معيَّن في النصوص الشرعية وثُمَّ معتمِد في عبارات كتب الفقه ليصحَّ العملُ بحقوق عبارات الكتب المختلفة بشرط أن لا يكون لك المفهومُ المعنى نفسه مطلقاً بصريح العبارات الأخرى،

\*\*\*

أحد أمثلة ذلك عندنا من أعلام العبارة يُسمى «منطوقاً» مثلاً نصاره، وما دُلَّ عليه شيء غير اللَّفظ المذكور في ذلك العبارة يُسمى «مفهوماً»

#### • ثمَّ «المفهوم» على قسمين

١- الأول مفهوم استدلالي وهو دلالة العبارة على ثبوت حكم استدلالي، يمكن أن يحدِّد فهمه بلفظ، أي لا يوثَّق على أي وجهٍ، كدلالة قوله تعالى ﴿وَلَا يَكُنْ لَكُم مِّنْ آيَةٍ﴾ الآية ٦٣ من تحريره المصنف والشمس - والثاني مفهوم استدلالي وهو دلالة عبارة على ثبوت فقيه حكم منطوق المحكوب، كقوله «في الآية السَّالِمة ركعة» معناه «المخالف» أنَّه لا يجب التوكُّل على الإِمام المعول

#### • ثمَّ «المفهوم» المختلف، ينقسم إلى قسمين

١- الأول مفهوم الفقه وهو دُلَّ عليه بلفظ واحد من النصوص، مثلاً «في الآية السَّالِمة ركعة»

وكانت قوائمها: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ مِنْهُ أَتَيْنَهُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [النحل: ١١٠]  
 فإنه لا يدل على جواز بطلان إذا لم يكن صواب الأصل  
 كما كتب، لعل، فإن المقصود من توير الأحكام من طريقه هو بطلان  
 وليس به شيء من تأكيد والتنبيه وغير ذلك، فإن يد من غير مفهوم  
 تضمنها بها: فإنها ليست بمفهومة استجابت بوجه لا إذا كان مع رصة  
 بمصرى عامة أخرى

❦ ❦ ❦

عنه الحكم منقول نيب معناه الحكم في المسكوت، لا الكون المعلوم  
مفسر، من معناه المسكوت عن الأمر

مثله ما ورد عن النبي ﷺ «ألا يوجلّ إلا امرؤ يؤمن بالله واليوم  
الآخر، فيجده غني منب فوق ثلاث: بلا على روجه المشهور وعشر:»

لوقى حكم الإجماع على أن ما في حديث مقصود على ما يؤمّر  
وذلك ما لا يحدّد إلى أنه لا يحدّد الإجماع على قوله «والمشهور»  
«بلا» لثلاثة

ورغم ما ذكره «في حد رجمه» معناه «معدّل» أو مسدّد لأن حكمه بهد  
الحديث مسدّد لأن مفهومه على خلاف ما تضمنه والحواله ليس  
ألا ما يفهم من الحديث في حديث «بلا» قوله «لو امرؤ مؤمن»  
وذلك الصريح والتميم مع ذلك يجب عن حد بهد «فروجه» إلى  
«نفسه» وفي عدم وجوب الإجماع لأن وجوب الإجماع لا يثبت من  
طريق ولا دليل عليه

• وثالث في كتب بعضه، فمفهومه بمخالفة معتبر عند الجمعيه نهياً،  
وذلك في المعاملات لعنائه من الناس

روجه بعد ذلك وهو من الشرع وثالث في بعضه أن مفهومه  
الشرعي والشرعي على عدوات سيرة حكمه، وقد تمكّن بها الخط  
بذلك، أو شيوخه أو التوسع أو التوسع والثقة، ولا يكاد من الناس  
كثرت مناسره (ولا شك في ذلك قبله) [١] «وإنه أصب (حياً)  
للتوسع على ما فهم ولا شك على أن الأمر، ومنه الكثرة حد

(١) فحسب من جهة بعض، وهذا قوله أصب، ما في وجوب الإجماع في حد

وحدسوا كلامهم أنه لا يجوز الأخذ بالأقوال الشرعية، ثم انتهى.  
ولكن إذا شئنا الترجع بحاجة ملحة، وسع له أنه يعمل لنفسه بقوى ضعيف  
أو روي مؤرجحة.  
وقد ذكر العلامة أبو هاشم في (شرح عقود رسمه بمقتضى) أنه أشبه  
لهذه الحاجة.

• الأول المذهب الثاني به عند المحققين أن النبي (ص) انفصل عن مفرقه  
شهوة يؤخذ الفصل، سواء كانت الشهوة فترت عند حروجه من الألة أم  
لا، فلو استرجع رجلاً دكراً، عندما أحسن الاحتلام إلى أن فترت شهوة، ثم  
أرسله، فخرج المني بعد فترته، وجب النفس عند أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما لله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الفصل إلا  
إذا كانت الشهوة باقية عند الخروج.

وقد أفتى أصحاب الترجيح بطلان الفريقين، فصار قول أبي يوسف لا يعمل  
به ولكن إذا كان الرجل مساهراً أو كان صبيده عند رجاء يخاص به الزينة،  
ويجب له في مثل ذلك أن يعمل بغير أبي يوسف رحمه الله تعالى.

• الثاني المذهب لمضى به عند المحققين أن القدم من ظهر يمينه فقطع.  
إن سال عن رجل الجرح بقصص موصوء، وإن لم يمس له بقصص وإن كان  
أن يمسح عن رأس الجرح وإن علا على رأس الجرح وأصححهم يمسحوا  
لم يكن مذبذباً، وإن كان أكثر من أبي الجرجي وفي هذه الحالة إن مسح  
الرجل بحرقه بحث لم تركه من ذلك فافضوا لوصوه.

ولكن هناك قول صحيح منه صاحب (تهذيب) بأن ذلك ليس بافتقار.  
وعنا قولنا مؤرجح ولكن بشرط العلامة من عابدين رحمه الله تعالى أنه  
يسوع للمصنف ونقله عن القول عند الضرورة، وأنه كان قد يتلى مرة مكى

### الأصل الحادي عشر

#### شروط الإقناع بالروايات الضعيفة والمرجوحة

١- يجوز لحمس أو لاضافة بالروايات الضعيفة أو المرجوحة، لا  
لضرورة تيقن لمصنف عارف متبحر

• • •

٢- في الواجب على المصنف أن يأخذ من الأقوال وروايات  
الضعفاء أصحاب أكثر ترجيح

٣- ما يجب في نقد النقد من عيوب وروايات ضعيفة شرح صاحب  
الترجيح بمعناه، وعبارة ضعيفة بعبارة لهم فضلاً عن أنها فلا يجوز  
العمل بها والإضافة

٤- في الإضافة فاصح من حذفها، خاصة في ما يتعلق بالاحكام والمبادئ  
هو من حرج خلاف لا جرح، ولأنه لم يوجب أي مبدئية اثر في ترجيح  
العلم، ولا ترجيح بغير مرجح في استبدالها بالمتصور، ولا في تكفي ذلك  
يكون فلو أن علمه أو افق لهو أو في أي الجاهل ويعمل بما شاء من  
الأمور والموجود من غير نظر في الحقيقة جميع عقد فهو وحري من عدم

٥- في شرح عقد من بعده، فإنه بعد العمل والاثبات، و  
بمعناه، أي في مرجوح لغيره، في الضعف ذلك

٦- إذا كانت الرواية من غير العلامة دلت عليها من بعض من شرح بعد  
المصنف، أو

السير الذاتية لشيخنا العلامة محمد علي صاحب الجلالة

وإن لي عذراً بعد وفاة والده عمه أ. مصطوفه بعمل مثلك لعمري  
عندنا. وإن سمي له لإدائه المصنف قد مر عن أنه يسر له العمل  
بالتصنيف ولا لإدائه به محمولاً على غير موضوع الضرورة.<sup>(١)</sup>

وخاص ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله تعالى أن العمل بالمرجوح  
بحر في حاله

### ١- الأولى حالة الضرورة ورفع العرج الشديد

وثنائية: إذ كان المصنف من أهل الاجتهاد في المذهب، ولو كان  
احدًا حرثًا، فإنه يباح له من جرح في مذهب علمه على أساس قوله عليه  
عليه السلام: «مَنْ جَرَحَ أَحَدًا حَبَسَ رَأْيَهُ»

ولقد مضى قول الشيخ في شرح الأسباب: «عمل بجرح الإنسان العمل  
بالتصنيف من مروي به في حق نفسه» نعم! إذا كان به رجا، وقد جاء في

أما يُنقَلَبُ مع الإجماع من المذهب صاحب البحر المنجد، فسمى (سيرة  
الناجيات) وهو يذهب من مذهب حنفي وكشف الشبهة ١٢٦١ هـ في كتابه  
الصارح ١٦١ هـ، ويذكر الذين جرحوا المذهب الحنفي بـ «مجتهد برافري» كان مذهب  
بسيواس، توفي ٧٩٤ هـ، صاحب (البحر المنجد) فسمى به (الناجيات).  
جرح ٢٠ هـ، لأنه المذكور في التعليقات السببية على التمهيد، جرح ٤٤ هـ في  
مخاتبة علمه رحمه الله، وذكره في مذهب أحمد بن محمد بن أبي القاسم، جرحه  
بسيواس في مذهب المصنفين، وسماه - «مجتهد برافري» كان مذهب  
بسيواس، توفي ٧٩٤ هـ، صاحب (البحر المنجد) فسمى به (الناجيات).  
١٦٠ هـ» محمد علي

(١) البحر ١٠٠٠ باب الجرح ٢ ٣٣٥

٢. من عجزه، سمى المصنف، ص ٩١



الحنفیہ<sup>(۱)</sup>، وہی مجدد ہر عصر ہے صلاۃ علیہ وسلم مذهب الحنفیۃ بشیر مشہور  
شہید<sup>(۲)</sup>، اے علی! ہذا العزیزہ وبقول الصلوات بن عبد بن رحمۃ اللہ تعالیٰ  
وفاہم بقررتہ الی تعبدہ ہذا المول، ثم لما عاقدی اللہ تعالیٰ منہ آعدت  
صلواتہ ذلک امدقاً<sup>(۳)</sup>۔

وکللت ذکر ابن نجیم رحمہ اللہ تعالیٰ فی (البحر) القراۃ صغیرۃ فی  
بحث ألو ب الذعاء، ثم قال مولیٰ (معراج الدریافہ)<sup>(۴)</sup> معزواً الی محر  
ایامہ<sup>(۵)</sup>، نو امی مذهب سنی: من عندہ لأقوال فی مواضع لضرورۃ طلباً

(۱) مکی الحنفیہ طریقۃ لتعالج بعض المراضات أو النقطات، یشکری فیہا المخرج أولاً،  
ثم توضع بہ الحنفیۃ، وتوضع فوقہا ورقۃ، وتشد علیہما بخرقۃ، ہذا یکون  
مخرج من رشحاً من کثرہ الحنفیہ والورقۃ، ورشحاً وصل الی الخرقۃ، ولكن من  
ہی قوۃ التسلل منہ لو ترک، وإنما ہو مخرجہ وطوبی ویدوۃ لہفہ الحنفیۃ  
والورقۃ کما یحدثہ نو وضعت علی أذہر یقیناً، وتاراً یکون المخرج علیہا سائلاً  
بمنہ إذا قرین المائۃ لعارض لہ الیدب، وکل ذلک یعد بالظن ولا یجوز کلام فی  
رسالۃ ابن عابدیر اللہ المسمی (الفوائد المخصیۃ ب حکام مکی الحنفیہ) فی حمہ  
وسائل ابن عابدیر ۱/ ۱۶۴ ورجع الرسالۃ تفصیل الأحکام

(۲) شرح علوہ رسم الصنی، ص ۹۴

(۳) (معراج الطریۃ الی شرح الہدایۃ) للشیخ الإمام عوام الدین محمد بن محمد  
البخاری الکاکن، المتوفی سنۃ (۷۹۹ھ)، ص ۱۰۰ من تألیفہ، (۲۱) المصنوع سنۃ  
(۸۰۰ھ)، ذکر بہ منہ أراد بعد الذعان کذا أن جمع المرید من عوائد المذہب  
والشارحین لیکون ذلک المجموع الشرح، ویبین فیہ أقوال الأئمۃ الاربعۃ من  
الصیح والاصح، والبطار والجدید والقدیم، ووجہ مشکوہ (کشف الظن)،  
۲/ ۲۰۶۶ بصرف بصر

(۴) شعر الأئمۃ محمد بن علی بن مہدی، أبو بکر البطرزنی، البخاری، المصنوع  
مذہب الأئمۃ، (الجواهر المصفیۃ، لفتاویٰ ۳/ ۶۶۰) وهو من علماء القرن سانی،  
أسند الإمام شرف الدین عرو بن محمد بن عمر رفقہ الموفی سنۃ ۸۷۶ھ،  
(الجواهر المصفیۃ ۶/ ۶۶۷)

# البصائر الخافئين الإقناع بمذهب آخر

- الإقناع بمذهب آخر ضرورة أو حاجة عامة
- الإقناع بمذهب آخر يرجحان دليله
- إنا قضى القاضي بغير مذهبه

\*\*\*

أجرته ثم، يا أيها العالم، نبي يعرف بصره والأخباره فهو من جن  
الذي لا يجر له أن يحمل يده وإن كان محباً له فيه<sup>(١)</sup>



(١) حكاية من غريب وجهه لله تعالى في شرح عقائد ومذاهب المصنف (ص ٩٣) في  
الوقعية، في (١) أي السعيد في المذهب - صرح به، أي كذا، وفي قوله  
بوجه ما صحوا، فكأنه غير مرجح لضرره كما عساه أقال

## فَهْيًا

لأصل للفتي احتياطاً لا يفي إلا بذهب إمامه حسب القواعد التي ذكرها عن اعتقاد سم سفي، وبكر الذي يجب لا يفعل معه ما نصبت في مسحت التلبه واستذهب<sup>(١)</sup> من أن يبدل أصح مني سوى حبة على سذ الأربع وبعصائح شرعية، مثلاً مع ساسي في أنباع جوى، حور سدره رخص لملاعب الهوى والتشوي حرم. وإلا فالمحتشون جميع مباحات الوجهين مغيرات بشرية معها، لا سبل لفتن في أحدها لأنها كذا محتشدة بل ما في أشعة من هذه الملوصول في مراد المصومر، وإستخراج الأحكام منها

فيست الشريعة منحصرة في مذهب إمام واحد، بل كذا مذهب حرة من آخر، إشرعيه، وطيلة من شوق العمل بها، وإنما الشرع السؤل دائر بين سائر المذاهب ومن ظن أن إشرعيه منحصرة في مذهب واحد من هذه المذاهب، فإنه محضر يهين

ومن هذه الجهة يتم بجور إمامي مذهب واحد، ويصار قول المذهب الآخر بعمل أو القبول، بشرط أن يكون تلك هي وأنواع الهوى ويست بجور ذلك في تلك حالات سذ هي شيء من مفصل فيما هي، وبالله سبحانه التوفيق للسداد والمضرب





وكذلك في المسألتين من بحوثه يذهب إلى أن الله تعالى في  
مدله حيار يعيون في الله بجزر ردة الصبح يعني فاحشاً إذا كان فيه مبرور  
صالح به أن عابدين في (رد المحتار) تحت باب لم يجره ولا يجره<sup>(١)</sup>  
وسن نجيم رحمه الله تعالى في (الآداب والفتاوى) تحت باب عده (المسألة)  
تخلت التفسير<sup>(٢)</sup>

وكذلك في فقهه، لعمري يذهب إلى أن الله تعالى في منافع المعصوب  
في باب التوبة وما بال توقفه وما أعده للاستعلاء بل افرح ابن أمير  
بحاج رحمه الله تعالى أن يضي بصانته المنافع بالمعصية مطلقاً<sup>(٣)</sup>

وقد عرفت في عصرنا المعدلات، وشرب فيه حاجات الناس،  
ولاستحباب بعد حدوث مضاعف كبيره، وشيوخ الزمخشري بما بين القدماء  
والعلماء، فيتميم للمعنى أن يستدل على الناس الأحكام هو أروع فيما يجره  
به ليولي، سواء كان في مذهبه أو في غير مذهبه من المذاهب الأربعة.

وقد وصي بذلك شيخ مشايخ العلامة رشيد أحمد الكوكبي رحمه  
الله تعالى صاحب التلخيص للعلامة الشافعي على الشافعي رحمه الله تعالى، وقد  
عمل بذلك شيخ الشافعي في شرحه في كثير من المسائل في (إسناد  
الاعتقادي)، وفي باب الشافعي في عدم اشتراط وجود المسلم فيه إلى حلول  
الأهل، وحوار الشافعي في كماله، ومذهب أحمد الكوكبي في حيز شركه  
بمروفي، ومذهب حبيبة في حوار المتصوفة في منافع الفتاوى<sup>(٤)</sup>

(١) رد المحتار، باب ١١ من كتاب التوبة، مقبض في الكلام على التوبة بالمعنى العاصي  
١٣٠٥ ج ١

(٢) الآداب والفتاوى، من الأول، بمساعدة لا حذر من نوع الأول المسألة تحت  
التفسير ٢٢٦/١ (٢) إشارة له (٢)

(٣) التقرير والتحقيق ١٢٠/٩

(٤) راجع لهذه المسائل (رد المحتار)، المصنف ١٠٦٠/٣، ١٠٦٠/٣، ١٩٩/٣، ٢٤٣/٣

## الحالة الأولى

الإفتاء بمذهب آخر لضرورة أو حاجة عامة

وحدث أن يكون في المذهب في آلة محصية خرج مبدئاً لا يتأخر  
أو حاجة واقعة لا يحسن معها فيجوز أن يعمل بمذهب آخر وفقاً للحرج  
وإنجازاً للحاجة

وهذا كما أقر علماء الحنفية بمذهب الشافعية في جوار لاستئجار  
على عديم القرآن، ومذهب مالك في مسألة راحة المفقود والتعبي  
والمعص

وكذلك يدخل في هذا النوع ما عُمم به البطلان

ومثله أن أئمة خري من علماء الحنفية قد أفتوا بمذهب شافعي في  
مسألة الظفر<sup>(٢)</sup> في أنه يجوز للظافر أحد حقه من أي مال كان، سواء كان  
من جنس الواجب أو من خلاف حبه، وذلك لتعير الناس في مداومة  
المقصود. صرح به بن عديم في كتاب النحر<sup>(٣)</sup>

(١) رد المحتار، وفي كتاب المفقود، مختلف في الإفتاء بمذهب مالك ١٢، ٢٤٦، ٢٤٧

(٢) مسألة الظفر في أن يظهر ظاهر يمال المذير المفضل أهل جوار، أن يتم في  
ذلك بالمال المفقود في مذهب الحنفية في الأصل أنه يجوز ذلك، إن كان المال  
المفقود من جنس حبه، من أن يكون نذبي حرام، فيظهر ذلك من المعنى ما  
إن كان المال المفقود من جنس آخر، من أن يكون حبه في بداهته وصغر  
بداهته المعنى، ولا يجوز أن يرد في حبه، لأن ذلك يوجب أن يتم ما لا يسا

(٣) رد المحتار، كتاب النحر، ليس مطلوب فيكون مذهب مالك





والكن يحس له في الإثناء منذ الحروب الحاجية، ثم لم ي  
أز تحق الله، في الأعم

• شروع، الانتهاء، هذا هو آخر مسمى الوحدة أو عموم البند

الأول: أن تكون الحاجة شديدة، والى هنا في الأمر نفسه.

٥. الثاني : يتأكد الممتني من سبب الحاجة ، وذلك بمشاورته غيره .  
من 'صاحب الفتوى' وأصحح الحديث في ذلك المجال ، 'الأخبر' أن  
لا بد من الإقناع معروفاً عن غيره . من يحاول ملء صدره المستطوع أنه بضمه  
تكون غيره من العلماء ، وخاصة إذا أراد أن يشرع الفتوى على نظام واسع .

الثالث أن مثلك ويثبت في الحقيقة المذهب الذي يريد أن يؤمن به  
تحت يده، وأحضر أو تراجع في وقت علماء لك المذهب، ولا يعني  
مروءة مسألة في كتاب أو كتاب، لا كل مذهب له مصطلحات خاصة،  
ومصطلحات خاصة بها، وربما لا ينسب إلى فقهها «حقيقتي» إلا من ساء منه  
المصطلحات، والأساس

الزابع ٠ لا يكون الشئ المأخوذ به من الأقوال الصادرة لشي  
تعدت جميعها لأنه وديم منهم الأئمة ع

١٥٤. عِمَدٌ مِّنْ عَمْرِئٍ مُّؤْمِنٍ، رِزْقُ اللَّهِ يُغْنِيهِ عَنِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَا يُفْضَحُ  
أَمْرُهُ. أَوْ قَالَ أَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ - عَلَى طَلَاؤِهِ - وَقَدْ أَلَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَكُنْ  
قَسَمًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ

(١٤) خرجته القروصي الى العترة باب ما جاء في ر. طبعه في ١٢٩٦ هـ. وفي  
الخطا لم يثبت ترجمته في ذلك الموضع، وقد انشأ المصنف في عمدي مستطفا من سقون  
١٩٠٠ هـ. بعد غير من غيرا في وقته في طبعه في ر. ود الخطا في ١٢٩٦ هـ. وفي

## حكم التفسير

من تلخص في موضوع يتناول من أحد الاستصلاح يعتمد به في  
العلم التفسيرية يختار ما كان في مسائل واحد بحسب محققاته  
من مرئكة لا يجوز في أحد التفسيرين

من أن يحد التفسير بطريق التحقير في عدد التفسيرين بوضوح  
التفسير، ويطلب منه في غيره ما كان في مسائل واحد بحسب محققاته  
من مرئكة لا يجوز في أحد التفسيرين

وقال أقوامي رحمه الله تعالى: ليس على التفسير أن يكون  
الاستدلال في فهمه في أحاد مسائل، فإن سقطت ما بقي به من  
التفسير لم يبق منه ما يراه أم لا؟

ثم قال: إذا كان التفسير التفسيرية يختار لا يستلزم صلاً من مذهب  
في مذهب التفسير، وليس على التفسير أن يقتصر في التفسير  
فيه أن لا يبيحه، لأن التفسير بصير عدد ما بقي باطلاً لجميع الأقسام

معلمة التفسيرية هو أحد من يفسر من مذهب واحد في التفسير  
مما ذكره من التفسيرية، ولا بد له من مذهب واحد في التفسير  
من المفسرين، ولا بد له من مذهب واحد في التفسير  
في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير

في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير  
من المفسرين، ولا بد له من مذهب واحد في التفسير  
في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير

في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير  
من المفسرين، ولا بد له من مذهب واحد في التفسير  
في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير

في قوله في التفسيرية، أي في مذهب واحد في التفسير

رُحَصِه يَقُولُ إِنَّ الْكَلْبَةَ فِي أَسْيَابٍ وَأَهْلُ التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَأَهْلُ مَكَّةَ  
فِي التَّمَجُّدِ كَانَ عَاسِيًا

وَقَدْ مَجَّهَ إِنْ رَجَعْنَا إِلَى مَقَامِ أَهْلِ التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ - يَهْيِ  
التَّمَجُّدِ - وَبِإِذَا التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَبِإِذَا أَهْلُ مَكَّةَ فِي التَّمَجُّدِ وَبِإِذَا  
وَيَقُولُ إِنَّ الْكَلْبَةَ فِي أَسْيَابٍ كَانَ أَشْرَ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى  
وَيَسْمَعُ لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ بِرَحْمَةِ كَرَمِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ  
عَالِمٌ - جَمْعٌ مِنْ شَرِّ كَلَمَةٍ

وَيَسْمَعُ لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ بِرَحْمَةِ كَرَمِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ  
عَالِمٌ - جَمْعٌ مِنْ شَرِّ كَلَمَةٍ

هَذَا مَا رَأَوْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُشْتَدَّةِ لِمَنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُقَلَاءِ لِكُلِّ  
الْمُتَوَقِّفِينَ الَّذِينَ شَهِدُوا لَهُمْ أَهْلُ التَّمَجُّدِ بِإِسْمِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ  
عَالِمٌ - جَمْعٌ مِنْ شَرِّ كَلَمَةٍ

وَالَّذِي دَعَا إِلَى التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَبِإِذَا  
وَالَّذِي دَعَا إِلَى التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَبِإِذَا

وَالَّذِي دَعَا إِلَى التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَبِإِذَا  
وَالَّذِي دَعَا إِلَى التَّمَجُّدِ فِي السَّمَاءِ وَبِإِذَا





لأنَّ السَّكْرِيَّ لَا تُسَلِّمُ، سُلِّطَ عَلَيْهَا مَانَتْ أَعْدَمُ التُّدْبِيك، وَتُعْطِيهَا السُّدَّ عَمِي  
لَعَلَّهَا الْبُشْلَةُ.

وَلَقَدْ سُلِّمَتْ لَهَا مِنْ الْأَوْصِيَاءِ فِي التُّدْمِيَّةِ "مَحْرُوزَةٌ تُشِيرُ إِلَى الْحَدِّ  
مِنْ تَجَوُّدِ الْخَلْقِ بِأَنْزِلَتْ بِهَا الْمَشَارِقُ الْمَوَاضِعُ الْخَيْرُ" وَكَانَ السَّكْرِيَّ  
ذَلِكَ بِأَنَّهَا تَقُولُ بِهِ أَنَّ مَدْعِيَّ مَالِك، وَشَقَّ الْخُسْرَى طَاهِر، عَمِي أُنْدَ  
شَعْبِي، بِمَنْعِ مَعْزَلٍ وَأَسْك، بِمَنْعِ الْإِمَامِ عَلَى بَطْلَانِ صَلَاتِهِ، مَالِك  
بَعْدَ مَسْجِدِ جَمْعِي بَوَاسِ، وَتَقْدِيرِي لَكِنْ فِي شَرْحِ الْحَرْفِ بِحَسَبِ عِنْدِ

وَأَمَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِحَسَبِ الْمُحَقِّقِ لَهَا، فَهِيَ كَثِيرَةٌ الْوُقُوعُ<sup>١</sup>

وَعَنْقُ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الْمُصَحِّحُ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ الشَّيْخُ عَبْدِ الدُّنَّاسِ  
بِوَعْدَةٍ<sup>٢</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ "هَذَا مِنَ الْمَوْضُوعِ خَيْرِي عَمِي الشَّيْخُ

١٤ التَّوَالِيهِ بِحَسَبِ سَمْعِي، كَمَا مَعْرُوفٌ مِنْ بَدَايَةِ، بِحَسَبِ الْحَرْفِ وَالْخَطِّ

١٥ الإِعْلَامُ، لَقَدْ بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، عَمِي ٢٣٣ - ٢٣٥

١٦ الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الشَّيْخُ عَبْدِ الدُّنَّاسِ أَبُو هَدَّادٍ عَمِي عَمِي الْإِمَامِ بِحَسَبِ مَعْنَى شَرْحِ  
حَسَبِ بِيْعَتِهِ الْحَالِدِيَّ لِمَعْرُوفِي الْحَسَنِيَّ، الْعَلَمَةُ الْمُصَحِّحُ، الشَّيْخُ  
بِحَسَبِ سَمْعِي الصَّحَابِيِّ الْحَسَنِيِّ سَمِعْتُ خَالِدَ بْنَ قَوْتَبَةَ يَقُولُ

وَأَنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَعْنَى هَذِهِ، شَدَّ الْيَسِيرَةِ مَعَ ١٣٦٦ - بِحَسَبِ الْمَوْضُوعِ  
عَمِي مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ

بَدَّ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، ثُمَّ أَوْجَلَ فِي مَعْنَى، حَسَبِ تَلْعَلِ بِكَلِمَةِ الْبُشْرَةِ  
فِي جَمَاعَةِ الْأَهْلِ وَتَخَرَّجَ مِنْهَا شَيْخُهُ الْعَلَمَةُ مَعَ ١٣٦٨ هـ ثُمَّ تَخَرَّجَ فِي  
الْمَعْنَى أَوْ تَخَرَّجَ مَعَ ١٣٧٠ هـ وَكَانَ شَدَّ يَقْصُرُ عَمِي  
الْإِمَامُ تَعَالَى مِنْ مَعْنَى الْأَهْلِ فَهُوَ عَمِي كَمَا يَسْمَعُ مِنْ كِبَاوَتِهِمْ جَدُّ الْأَهْلِ  
أَهْلًا، وَمِنْ أَمْرِ مَعْنَى كَمَا يَهْلِي الْعِلْمُ فِي رِشَاتِهِ بِعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ هَذَا الْكَلِمَةُ  
وَعَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَدَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شُعُوبِ الْمَوْضُوعِ الْقَدِيمِ  
مِنْ الْعَالَمِيْنَ الْوَعْدِ وَطَلَّ وَجَدَ عَمِي مَعْنَى هَذِهِ فِي سَمْعِ الْإِعْلَامِ وَمَعْنَى  
لَكِنْ وَالرَّجُلُ، كَمَا لَهُ تَعْدِيرٌ بِحَسَبِ مَعْنَى هَذِهِ وَمَعْنَى

بِهِ مَوْضُوعٌ مَعْنَى شُعُوبِ، وَمَعْنَى مَعْنَى هَذِهِ كَمَا يَسْمَعُ الْإِعْلَامُ، الصَّاحِبِيُّ عَمِي فِي

عن عده من علماء الحديث وغيرهم، ومن حشيم علماء ابن حنبل رحمته  
الله تعالى، حيث قال في رسالته الثانية والثلاثين من لرسائل الربيع في  
ضرورة بيع التردده لا على وجه الاستبدال، فلو كان في ذلك حرج  
الملك، لكان في ذلك حرج في التردده، وهو لا يحل في ذلك حرج في  
حجبه، بل على صحة ما علق في الحكم من قولين.

ثم دكوا ابن نجيم رحمه الله تعالى عن (الهاموي ببرقة) ما يدل على  
جواز خلع، وقد اورد وقع في بحر (بحر) من هذا مع شمس  
فانما مره إلى بعضه في خبره - من هذا هو المذهب

من أكبر ما صدرت به أم الملائكة، ح ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه صلى بالناس الجمعة، ثم أحس بوجود لدار، في سبيل الحمام وهذا حصل له، فكأن ذلك بعد غرق الناس، فلذا، فاعلموا أن الموت لا يفر من الله، إن شاء الله تعالى.

وهذه لفظة اشهرت عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى، وذكرها  
عبد بن عبد بن قها، بحقيقته، وقد ذكرت في (المصنف برهاني) مقوله عن  
(مجموع لؤلؤ)، لاحد انكشأ اسمه في جنود سنة ١٠٥٠هـ كما في  
(كشف القلوب) <sup>١٩٩</sup>، ولا يعرف سبطا، علي اهل المدينة من يندرس  
انظره. علي القلنس، وثم هو مدني شافعي رحمه الله تعالى. ومن  
ثبت بان غلامه يشت بها حوارا احدا، يقول مجهر آخيه، ولا يفرقه  
أبا لإمام أنا يوسف رحمه الله تعالى شق بين يوسف لأنه ليس في هذه  
المنطقة له خالعه في فصل مسجده من ناحية أو الشافعية، والظاهر كونه  
عربا بخلاف عبد امامه الجمعة، فلا يشت بها هو، بل ينسب هذه

(٢) راجع إلى المرجع السابق  
سنة النشر: ١٩٨٣



بالتعبير الذي وصف، ولكن كلام العلامة 'روح اتقي' في رسالة المتعبد  
بمسائل المصيرين يزيد ما ذكره الشيخ حسن، وأبو السعد<sup>٢٧</sup> اهـ.

فتبين بهذا أنه بعد نقل موقف ابن الصلا فترجح أحده بنقل من علامة  
روح انساني هي معارضة، وتأييد قول سمع بالتكفير، ونقل هذا التأييد عن  
أبي بنعمان، فالحق مير أن أبا السعدود رحمه الله تعالى أثبت الجمع دون  
(حذر)، والله سبحانه أعلم

والحاصل من هذه الأقوال أنه حذر استيعاب ابن مقيم من سائر المتأخرين  
رحمهم الله تعالى، وقد يُفهم من كلام ابن الهيثم أنه لم يصح حياء من  
التأخرين ولكن جمهور المتأخرين من سبب الأربعة منهم من ذلك  
فقد عرفنا ما قبله انفرادي لعلكم، ورضاء ابن المقار من التبعه

[illegible]

وس فرج ياب، لتعلم حصاره لأن ذلك إلى تبع هوى، واحتلال  
ريشه التكليل، ولكنك تعلم المصروع هو أن يختار الإنسان في قصير حدة  
منهيب ما يؤدي إلى حده لا يجوزها، أعد في تلك المصيبة بخصوصها.

فإنما ادّ اختار المذاهب في مسائله غيراً لاختلاف معيها، فلا يوجب عليه أن  
 يلزمه بدت ثم بعد ذلك مسائل الأخرى أيضاً

(٦) في كشف الظن، بحث (انطال والمعر) ورحمة (المعل واسهل) الشهير سمي  
سوح أوسدي بن مصعب البروسي المصدي الحنفي سنة ١٠٠٦ هـ. (كشف الظن  
١/٢٤٧١)

(٢) مديونية أطباء وقي على المزايا التقاعدية ٢٠١٧/٢، باب المصروفات





ثم أن شيخ حمه الله تعالى ذكره عن العلامة 'حمد الطحطاوي رحمه الله تعالى أنه أرفس كلام علامته أبي توفيق في سر التلخيص واستحسنه بعبارة لا سبحانه اسمي أبي سعود<sup>(١)</sup> له أيضاً

ويكرر عبارة الطحطاوي رحمه الله تعالى على 'لتر المختار' هكذا وأعلم أن الإقتناء بقول مالك، هو غير النقصد، ولا نزاع في حواره بشرط عدم تشبيه على ما ذكره لتبسيط حكم '، وأفرده برسالة<sup>(٢)</sup>، وبهذا ما ذكره العلامة من الملا توفيق، حيث صوّح بحوار العمل بالتمثيل وأطال في ذلك عشر واحة لتبسيط، وأفرده في سائر أبعاض، وهذا القول بحوار لتبسيط لأبي القاسم هي (التحريز)، ولصاحب (البحر) في بعض رسائله، وأنه قال: أي صاحب (البحر) - مع العمل بالتمثيل خلاف المذهب، ولعل صاحب (البحر) من علماء هذا روجه من حواضر العمل

(١) يعني أبو السعود هو محمد بن محمد بن مصطفى القضاة، علامة شافعية، انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره

ولد سنة (٨٩٦هـ)، ربيع (٩٠٢هـ) في القضاة، والتدريس في بلاد صعيدية من دولة القضاة، وصاحب إفتاء، ومصنفات أكثر من ثلاثين سنة وكان حاضراً في مصر، سرج النبوة، كتاب الحواشي من ر' في يوم واحد على ألف رعه بتعداد الترية والفرقة والرقعة عد ما يكتفون

وهو صاحب التفسير المشهور باسمه، ولد سنة (١٢١٠هـ) في جبل بعلبك في بلاد (كتاب الكوريم)

توفي سنة (٩٨٢هـ)، دفن في حواضر مرقد الصالحين الجليل أبي يونس الأنصاري في جبل بعلبك في القضاة، من ٨٢٠ - ٨٢٢هـ، أعاد ٥٩٩٧

(٢) هو شيخ حمه بن عماد بن لاني تدمري، المسموع سنة (٦٩٠هـ)، صاحب (نور الإصباح) (١)

(٣) عنها (العلم العربي) بيان الرجع من الخلاف في حواضر (تقليد)، هي مشهورة في كتاب الفهرسة المصنف في (الاسماء المعقدة) بصور، من المكتبة الإسلامية (١)

لأن مسألة القضاء على العائت وماله الثمنه للجار مائلان منقولان من  
سب، ولا يفرق أن قد أخذ بقول الشافعي رحمه الله تعالى في باب  
٧ بأخذ مذهب حنفية في باب آخر

ويؤيد ما جاء في (البيان) عن (الحنابلة) وهو حديث ما فلا يمين  
فهي بشفاعة العائت على لعائت بوشادة وحل و مرايين الكسح على  
العائت بعد عصاره وإن كان من يجوز القضاء على العائت بقرن ليس  
بأسواء شهادة في باب الكسح: ومن القاضيه شهادة أصلاً، وبكر حل كذا  
رحم من عصلين مجتهد به، فيعنى القضاء من القاضي بالجهاد فيها

وهذا بخلاف من أخذ بمذهب سائعه في عدم عفا عن رصوه بدم  
سائل، وبمذهب الحنفية بعده بمن المرأة فإن المسائل من باب و عدم  
ولا بعد موصلت على كلا مذهبي وهذا من جهة شيخ مشايخ القضاة  
رحمه الله تعالى عند الأئمة في مسألة القتل حيث قال ما رحمه

إن عدل الأهل من بين هذه الأقوال عندنا لا يباح القتل في  
حليل و حد القتل هو عارف للإجماع أما إذا كانا عميين محليين، فيباح  
بما سبق، وهو مرم منه حرق بالإجماع في الظاهر

فمن يرضى خلاف الترتيب، لم يصح رصوه عند الشافعية، وإن صح  
قل من ربح الرمز في ذلك الوضوء، ثم يصح رصوه عند الحنفية، فإن  
توضاً خلاصه الترتيب، ومسح قل من ربح كراس، ثم يصح رصوه عند  
أحمد وهذا ظاهر عارف للإجماع

وحد مسح أهل من ربح الرمز في الوضوء ثم صلى خلف الإمام  
دام بعد الفاتحة، فترى أن كان بدءاً منه عرف الإجماع في الظاهر، حيث

(١) تلمذ في تلمذه ٢٥٩/٢، كتاب القضاة الباب ١٠ مع عشر في القضاء في  
المجتهد

ومثاله - لذي اسمول - بعلامة أبو فرؤخ رحمه الله تعالى - ما أفتى به كثير من مشاهري المحيطة من حواري القضاء على العاتب اعتماداً على لائمه الثلاثة لمصنوعه تيلو للقاضي

قال ابن حديد رحمه الله تعالى: قللاً من (جامع المصنفين) الذي منى هذا (أي في مواضع الخرج في حصار العاتب) أو برهن على العاتب، وعيب على ظن بدعي أنه حق لا تزوير، ولا حجة فيه، فيسبي أن يحكم عليه ول، وكذا، فالمصنف أن يفتي بجوار: دقق بلخرج وفتوررات، وحجة لتحقوى عن الضيع، مع أنه مجتهد فيه، ذهب إليه الاثمة الثلاثة، وفيه زويع من أصحابه، ويسبي أن ينسب عن لائمه وكثير يعرف أنه يراعي جانب العتف ولا تعرط في حقه أحد وثره في (دور العتي)

قلت: ويؤلفه ما ياتي فرياً في المسحر<sup>(١)</sup>، وقد ما في (المنح) من بام المهور: ألا يجوز القضاء على العاتب إلا أن، رأى القاضي مصلحة في الحكم به، وعل، صحتكم قوله بهذا، لأنه محتج به: قلت: وظهره وثو كد العاضى حجتاً، ولو في دلائل، ولا في ما عر<sup>(٢)</sup>، لأز بجور ه: بمصلحة وفتوررة<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا، لو اعتدوا له في مذهب جمهور في القضاء على العاتب، فلا يجت عليه أن يثرم مذهبهم في جميع القضايا: فهو قصى بالصفة لتجار مثلاً، ولما دعى عليه عائب، فلا يؤدي ذلك إلى التفتن بمسوع.

(١) المسحر من بضم القاف وكلاماً عن العاتب

(٢) إشارة إلى ما جاز من أن القاضي في ربه أنه كان عليه من قبل لأمر أن لا يخرج عن مذهب المجتهد، فلو نصي يعبه عليه - يعقد لكونه بمرولاً عن مذهب يمين مذهب العتفة

(٣) رد المحتار، كتاب القضاء، قبل طلب في المسحر ٤١٤/٥

## الجزء الثاني

### الإفتاء بمذهب آخر لزوجهان قليله

أحداه الثانية أسي يجوز فيها لعمري والإفتاء بمذهب الغير أن يكون  
التمسك بمسخر آدمي لمذهب، عارداً بالذلة لا تنافي له بهر عميق في نيران  
والسنة، وإن لم يبلغ درجة الاحتماء، ولكنه يطلع على حديث صحيح وصح  
أنه لا يجوز له أن يحدث من حد أو قول من هو، فحينئذ يرجع له الأخ غير  
صحيحه عمل مثل الحديث، كما قلنا في بحث التقييد والتمسك<sup>(١)</sup>

ومما ذكره مؤلفي ما حكاه العلامة ابن عسك ربحه الله تعالى في  
في (شرح عمود رسم حامي) عن (شرح لأشياء) يبيّن رحمه الله تعالى  
عن (شرح الهدية) لأن شحنة الكسب<sup>(٢)</sup> "إنما صح حديث" وكان على  
خلاف بمذهب، فعمل بالحديث. ويكون ذلك مذهباً، ولا يخرج مقلداً

(١) ر. ح. ٧٥ في حد يكتف

(٢) من نسخة الكبير من نسخة بر محمود محمود، أبو ن. م. محب الله  
شعبه، أخيه الحبيب، وهو ولد أبو الفضل محمد بن السبعة التميمي وأن  
سبعة، ينسبهم إلى جد لهم اسمه محمود، قال شيخه حديث وهو ما سببه اليوم  
ر. م. الشريعة "عبد بن أبي بن الحارثية على الأعلام ٧ ٥  
تبعه على له السبعة بالأدب والعبادة من غطاء كتب في مذهب فقه  
و شخصي فمشتق والفهره

م. شب. منها: ر. و. و. المصحف في ١٥٠٠م لأرقل والأخو ح. م. مصره تاريخ أبي  
م. م. ١٥٠٠، ونقل عنه إلى سنة (١٨٠٧ هـ). وكنز في السيرة النبوية، م. م. م.  
١٠٠٠، منها: ولها ١٠٠٠، في شرح الهدية  
ب. م. سنة (١٨١٥ هـ).

و قد علم من هذا شاعرة، وصار على مذهب الحنفية، ولكن بما  
 موضوعه من الصلاة على قبر، فإن هذا من التلويح المسموع<sup>(١)</sup>  
 وكذلك أمي لإمام التهامي رحمه الله تعالى مذهب النجف في نحو  
 المصاهرة، ومذهب المالكية في حق فصح تكبير جماعة مسلمي  
 لأنها فصول محتسنة<sup>(٢)</sup> فلا يلزم منه التلويح المسموع والله سبحانه  
 أعلم، وعليه أم وأحكم

١٠ - قد سجل ذلك فراء من صاحب الفقه الإسلامي القوي في دوره  
 الثامنة، وفيه ما يلي

٥ - حقيقة التلويح في تقديم المذهب هي أن يشر الحقل في مسائل  
 واحدة ذات فرعين من نظير أكثر، مكلف لا يقوئ به مجتهدين من عدم  
 في تلك المسألة

٦ - يكون تلويح مذهب في الأصول التالية

أ - إذا تكرر إلى أحد من شخصين حجة اليهود أو الإحسان لأحد  
 من المذهبين في مسألة لأحد من شخصين

ب - إذا أدى إلى بعض حكم القس

ج - إذا أدى إلى عسر من عسر في تقديم في واقع واحد

د - إذا أدى إلى مخالفة إجماع أو ما يسمونه

هـ - إذا تكرر إلى شخصين من غير أن أحد من المجتهدين<sup>(٣)</sup>



(١) المذهب الحنفية المأخوذ من أبيه المأخوذ من أبيه

(٢) لجنة الدائرة، المختارات في مسائل، طريق والمجاهدة، حاشية من ٨٨

(٣) قرار رقم ٨٥٦٩، بشأن لأحد من شخصين، وحكمه

وقد رُوِيَ عليه العلامة ابنُ قاضي سمانه سحري<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في  
(جامع مصولي) روى «أقول هذا من حُسْن الاعتقاد، وإلَّا فماذا  
رحمه الله تعالى أقدّم منهم، ولا دليل أنهم اضبط وأحرزوا أكثر تديماً  
للأخبار والآثار من الشافعي ومالك، ولم يكن الحنفيت مدركاً في زمان  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه مثل ما دُور بينهم، إذ نكسب السنة  
ثبوت بعدهم

وأيضاً أي محيّد هو خالف رأيهم، لا كذباً ولا سنة ولا حجة، ولا  
ولا صحابة ولا تابعين، فمن فتوا في زمان الضعفة، كشرح مثلاً، فيثبت  
عليه أن يعمل به لا يراي غيره، بل برعه أنه حق راجع إلى غيره، فكيف  
يعمل به العمل بغيره، وقد ذكر في (المحج) بحث عن مجتهد يعمل  
باجتهاده، وخرجه عليه بفتية غيره<sup>(٢)</sup>

ولهذا قال من عديين: رحمه الله تعالى يفتي بعد عن قول فاضلي خان  
لما «تُدعى روحه من هُوصي سماءة» (الكس رُئسا عذله عفا أشفق عبه

العلامة ابن قاضي سمانه من محمود بن سمان بن عبد البر - العلامة ابن  
الدهير يابن حاضي سمانه (وحد) سمانه، ويرجع الأعلام - «فيه للتصلي»  
ولد بكة في شعبه سمانه من بلاد نرو، خير كان أبوه قاضياً بها، وأحد في صا  
من والده، وحفظ القرآن، روى بقبول محمد بن الفضل، روى ابن أبي  
المنصور، وروى عنه مع ١٠٠ نسخة، وروى في جميع العلوم  
ومن كتبه: جامع مقبولين جمع فيه من تصانيف حنابلة، وأسرار  
وتطائف (أشارت)، شرحه (التسهيل) في اللغة (أسرار القلوب في الهدى)،  
(النفوس الحرة) شرح المقصود في الصرف  
نائب وقته ١١٠٠ سنة (١١٨٢هـ) بخرم

مختص من بديعيات الطب علم فخره إجماعه ص ١٢٧، السند في الصحابة  
ص ٣٤، ط النكبة المشاهير والأعلام ١٦٥٨ - ١٦٦٠

عن كونه حلياً بالمعمل به. لقد صيغ من أبي حنيفة أنه قال: إذا صيغ الحديث فهو منهي.

وقد حكى العلامة ابن عبد الله عن أبي حنيفة وعبره من الأئمة، ومعه أيضاً الإمام الشافعي عن الأئمة الأربعة.

قلت: ولا يحمي أنه ذلك بشرط كـ. أهلاً بشطر من الخصوص ومعرفة متعلمهم. من هو جهل، فإذا نظر أهل النظر في الدليل وعلموا به، صيغ مني إلى المذهب كونه صريحاً يولد صاحب المذهب، إذ لا شك أنه بر علم ضعيف منه رجع عنه، وألح المدعي الآخر.

ومن انقلب ما جعه العلامة ابن عابد بن رحمه الله تعالى من قوله: «وإذا لم يسمع مني معية منك بما رفا والحق قولاً في المذهب، لا سم يأنس في لا اعتقاد صريح عن المذهب ما كنيته من رأي عنه أنقش، لا حمله من أقوى من اجتهاده، فبشأنهم أنهم رأوا سلاً أرجح من رأيه حتى لم يحموا به، ولهذا فلا علامة باسم في حق شيخه خاتمه لمضغين الكمال من لهم، إلا يتصل بأبحاث شعبة أبي حنيفة المذهب».

وقال في تصحيحه على لفظه: «إن الإمام العلامة بحسن بن منصور بن محمود لأورجاني رحمه الله تعالى المعروف بقاضي حان من كتب (الفتاوى) أرسى المصنف في ملأ من أصحابه إذا سمع من من ية، إن كنت مروية عن أصحابه في الزمر به، فظاهره بلا خلاف بينهم، فإنه يفتي إليهم، ويصفي قولهم، ولا يحذفهم برأيه وإن كان معجباً منهم، لأن ظاهره يكون مع أصحابه، ولا يفتوهم واجتهاده لا ينفذ أجودهم، ولا ينظر إلى قول من حانهم، ولا يفتي حانهم أيضاً، لأنهم عروا لأئمة، ومروا من ما صيغ وثب بين ما صيغ».

(١) شرح عقود ربيع المصنف، ص ١٤١

(٢) المصنف المصنف، ص ٢٨



## الحالة الثالثة

## إذا قضى القاضي بقدر مذهبه

إذا وش الإمام لأصيب، ولم يقبله بمذهبي بعينه، وكان القاضي  
محسباً، فعصى به حذوف مذهب غيره بعد قبضه من ذات المدة  
محسباً فيه، ولو شئنا لمعني أجاز بعد قبضه من ذات المدة  
مذهبه هي الشورى الثالثة من الظن من يعني فيه التمسك بمذهب  
وذهب في تقوى عليه لعدوها من أن تحكم الحاكم أو قضاء القاضي بغير  
الحلال

ولا أصل في ذلك ما روي أن عمر بن الخطاب قال: أنا أكره أن  
واحد منكم إلى رجلان، يقضي لأحدهما، ثم يقي أحقهما عليه فمروا  
مسألة من حابه، فقال القاضي علي:

قد علم عمر بن الخطاب: لو شئنا أنا حكمنا لعصيت لك

قد علم القاضي عليه: لو ما يستلزم من نصه<sup>١</sup>

من الناس قدما من رآني مشرباً

وكذلك أخرج من في نفسه وغيره عن الحكم من مسعودي  
شبهت عمر أشرك الأحرار من الأب والام في أثنت عدالة رجل قد  
قضيت لي عليه عام الأول. بغير هذا

(١) دولة الزبلي رحمه الله قال في بيبي بمعاقل: كتاب مصنف ١١٨/٥، ص ١١٨  
من مكة المكرمة، وهو "وقد صرح عمر بن الخطاب بما ذكره شقيقه قلة من  
الرداء" وذكره "وقد وجدته في نسخة المصنف في كتاب الحديث، وذكره  
مروزي في كتابه ص ١١٨، وهو ما يوافق



أَفُتِحَ لَكُمْ وَرُوحُهَا، كَمَا مَرَّ فِي الْأَشْجَارِ عَلَى مُعَلِّمِ الْأَعْرَافِ  
يَجُوزُ لِإِقْتَاءِ سَحَابٍ قَوْلُهُمْ كَمَا مَذْكُورٌ قَرِيباً عَنْ (الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ) <sup>(١)</sup>  
نَهْ صَدِّحَ ابْنِ عَبْدِصَدِّيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْتَاءِ بِأَضْعَفِ أَمْرِهِ  
يَجُوزُ بَعْدَ نَهْ السَّبِّ بِعَرَفٍ مَعْنَى الْتَوَصُّصِ وَالْأَفْرَادِ وَهُوَ أَهْلُ الْفُرَادَةِ  
أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ فِي مِثْلِ هَذَا يَقُولُ عَمْرُو مَانِعٍ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ لِإِقْتَاءِ بَعْدَ  
فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَعْنَى بِهَا جَمْعٌ يَسْتَلْزِمُ عَمَّا ذَكَرَ الْإِثْمَ  
بِأَفْعَالِهِ لَا فِي رَأْيِ نَفْسِهِ

وَمِنْ غَيْرِ هَذَا التَّحْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ أَفْصَحَ الْمُسْلِمُ أَنَّهُ لَا يُنْتَهَى فِي هَذِهِ  
أَمْرُهُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِمَا يُعْنَى بِقَوْلِهِ عَمْرُو، يَسْعَى  
أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ، لِوَلَدِهِ حِكْمِي، عَلَّامَةٌ فِي عَابِدِينَ عَنِ الْقَفْصِ جَمْعُهُمَا اللَّهُ  
تَعَالَى مِنْ أَمْرِهِ، لَمْ يَحْضَرْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَ أَحَدٌ يَسْتَنْبِهُ عَنْ سَبِّ الْفُطَيَّرَةِ بِقَوْلِهِ  
لَهُ «نَسَائِي مِنْ مَا هِيَ أَوْ عَنْ مَذْهَبِ شَافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» <sup>(٢)</sup> وَ«أَنَا  
أَجَابُ بِقَوْلِهِ» لَوْ حَثَّ عَلَيَّ فَأَرَى جِهَادِي إِلَى سَبِّ أَبِي حَسَنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
بَعْدَ قَوْلِهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا، وَلَكِنِّي قَوْلُ مَذْهَبِ  
أَبِي حَسَنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٣)</sup>





نحكي أولاً عيارته تمامها، ثم نذكر إن شاء الله تعالى ما تشخص منها  
منه من الإيضاح والتفصيل قال رحمه الله تعالى في (البدائع)  
قولنا بيان ما يقع من التقصير وما يتقصر منها إذا رُفِعَ إلى خاص آخر،  
فقولوا ويأمله التوجيه

فصاء المعاصي الأثر لا يخفى إما أن يقع في فصل فيه فصل معصية من  
لكتاب التعريف وأنه استوائية لإجماع، وإن أن يقع في فصل مجتهد فيه  
من طواهر النصوص والقياس

فإن وقع في فصل فيه فصل معصية من لكتاب أو فصل المعصيات أو  
الإجماع، فإن وافق فصاءه ذلك بعده ولا يحل في التخصيص، لأنه وقع  
صحيحاً قطعاً، وإن حانف شيئاً من ذلك يرد، لأنه وقع بغيره قطعاً

وإن وقع في فصل مجتهد به، فلا يجوز، إما أن يكون مجملاً على  
كونه مجتهد به، وإن لم يكن مختلفاً في كونه مجتهد به

فإن كان ذلك مجملاً على كونه محض الإجماع، فإن لم يكن مجتهداً  
فيه من المعصية به، وإن لم يكن من المعصية

فإن كان المجتهد به هو المعصية به فرفع فصاءه إلى قاصح حر، ثم  
يرد، وكذا في من يشهد، لكونه فصاء مجملاً عن صحته، بما علم أن الناس  
على اختلافهم في أحكامه المعصية على أن المعاصي أ، بعضها نهي، وأحوال  
لها ما لا إليه جهته، فكان فصاء مجملاً عن صحته

فلو نقصه بما يتقصر بقوله، وفي صحته خلافاً بين الناس، فلا يجوز

لتمهيد هذه، وجعل الشرح هذا الشرح على الشرح به أنه الشرح بحته وتزوج به،  
والمعنى المذهبان نور الدين محمود بن زكي إلى المدرسة المملوكية بدار الخلافة  
توفي سنة ١٢٨٧ هـ، وهو صاحب كتاب (٥٨٧ هـ)، وهو صاحب كتاب مدقير، وبعثه فاطمة،  
والشهر أو الشهر عند ميرزا حجاب

(المعنى من الجواهر النسخة ٢٤١٤ - ٢٤٨، والمؤلف (الشيخ)، ص ١٥٢)

فإن وقع ضربة

فإن جعته تلاحقه من زنة ومن يحسن بالإحرام من كآب ولا تم شبة

فإن قدت عن ما مضى، وقد حلى ما مضى

لأنه لم يعبر عن ذلك قضاء السابق مع غير رايه السابق، لكون المسألة  
مجتهدية فيها، ولأن لا يغير الله ما مضى بجديد قضاء لخاصة سابق ومن

والحكمه في ذلك أن القضاء فهدى في الشريعة فهدى شرعاً، لوحد أو

بضعة أو تراعى بهت تمكن وثنا كبرية بمعانة بخلت لهداؤنا بمجتهد

هو سبحانه ربنا بغير قضاء، هي أساس الآراء السجدة لغير شرع إلى

ما لا يهده به فكر داعي حديثكم أن قد قضى قضاء المشتاق هي أساس

ريه، ويصان المداهمة المستعجلة لا يقطع في أحدهما بطلان محقق،

فإن الرأي لمضى به ترجيح على غيره بالقضاء الواقع شرعاً، فليس كونه

هو، إلا إذا كان محالاً لمصروفه بغيره أو الإجماع، فلا يبين من

إداره، لأنه يستحق حشره في الحكم بغير ما أنزل الله تعالى

ولكن في الأعمال تعصباً متشوق في كل أمرة بحريته مستحيلة

فقد كرهه بشيء من تفصيل، وهو من جوده هو حقيق يتصور

ولا محصل فلكل العلماء الكسبي<sup>١</sup>، حبه الله تعالى هذه حله،

١) معصية برقي حبه، تطبيق لطيف محمد، ١٤٠٤، كتاب التراجم، ١٦، ١٣٣٦،

رقم (١٩١٧٤)، وقد ثبتت البحري ربه منه، أن في ساجد ذهب من الحكمة

فإنه غاية حقه

٢) العلامة الكسبي هو أبو ج. من مشهور من أجده، فلا بد من سبب لعلهم

لكسبي سنة في شدة كبره، تركت كل حكمة سحر

عنه على جلالة كبره من أحدهما لمضى، صاحب كتاب زنده بموهبة

سرخه صاحب لفرجه رأسه (المراد به) قضاء من أجل مراجع بعد الشك في

رأيه، صاحب المسئلة (ج. ١) دونه من جلالة الكسبي لبا برفق شرح لا



«إِذَا كَانَ الْقَضَاءُ فِي مَحَلٍّ أَحْمَقُوا عَنْ كَوْنِهِ مَحَلًّا لِاجْتِهَادٍ  
عَالِمًا إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ فَحْتَمُوا أَنَّهُ مَحَلٌّ لِاجْتِهَادٍ أَمْ لَا كَيْفَ أَمَّا الْإِدْعَاءُ  
هُوَ يُلْغِي قَصْدَ الْقَضَائِيِّ أَمْ لَا»

فبعد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله يفقد لأنه محل الاجتهاد  
عندهما، لا اختلاف في الحقيقة في حوار معهما، وعند محمد لا يفقد في وقوع  
الافتقار بعد ذلك من المصلحة وغيرهم على أنه لا يجوز فيها، مخرج من  
محل الاجتهاد

وهذا يرجع إلى أن الإجماع المتأخر من يرفع بخلاف المتقدم،  
عندهما لا يرفع، وعنده يرفع فكان هذا الفصل مختلف في كونه مجتهداً  
فيه، ينظر إلى كان يرى رأي القاضي الثاني أنه يجتهد فيه، يفتقر قصاره،  
ولا يرد بها دكوب في سائر مسجدهات المتفق عليها

رب كان من ربه أنه خرج عن حد الاجتهاد، وصار مذهباً عليه لا يبدل،  
بل يردّه لأن عندنا ن قصار، لا يرفع معارف بالإجماع فكان باطلاً  
ومن شيع من فضل في المجتهدات تفصيلاً آخر، فقال إن كان  
لاجهاد شيع مسكراً، جاز للقاضي الثاني أن يقتضيه نص، لأن

وهنا فيه مصر، لأنه إذا صح كونه محل اجتهاد، فلا معنى لفصل بين  
مجتهد ومجتهد، لا ما ذكر من أن لا يوجب الفصل بينهما، فيبقى  
لا يجوز لتأني مصر قضاء الأول لأن نصاً، حدود محل الاجتهاد<sup>١</sup>

وحاصل ما يراه الكاشاني رحمه الله تعالى ما يأتي

١ - إن كان نصاً في مسائل متجمع عليها، مما دلت (اجتماعهم)  
ومما حاشاه بطل

١ - نتائج التفصيل: كتاب جمع الفوائد - فصل ما يفيد من القضاة ولا يفتقر

بعض ما صحح بالاعتدال يعول محتلف في صحته، ولأنه ليس مع رأي ديني  
بطريق، بل اجتهادي، وحسنه قضاء القاضي لأقول ليس بدليل قطعي، وهو  
يجتمعهم على جواز القضاء بأي وجه أضح له، فلا يجوز بعض ما يصح  
بدليل قاطع بما فيه شبهة، ولأن ضرورة توجب القبول بلزوم التقصير،  
المبني على الاجتهاد، وأن لا يجوز مقصده، لأنه لو جار لمقصده، فرفعه إلى  
قاضي آخر يرى خلاف رأي الأول، فيقصده، ثم يرفعه لمدعي إلى قاضي  
آخر يرى خلاف رأي القاضي الثاني، فيقتض مضده، ويقضي كما قضى  
لأول، فيؤدي إلى الاستدراج المحصورة واستنزاف أمداء، واستنزاف ميث  
لصناد، وما أدى إلى لصناد مسافة

فإن كان القاضي الثاني رده، فرفعه إلى قاضي ثالث، بعد قضاء القاضي  
الأول، وأبطل قضاء القاضي الثاني، لأن قضاء الأول صحيح، وقضاء  
الثاني باطل باطل.

وإن كان بعض الأعضاء مجتهداً فيه أنه يجوز أم لا كما هو قضي  
بالتحيز على الشراء، أو قضي على نكاح، فإنه يجوز للقاضي الثاني أن  
يقض قضاء الأول إذا مال اجتهاده إلى خلاف اجتهاد الأول، لأن قضاء  
ما لم يجر يعول الكل، بل يعول بعض نون البعض، فلم يكن جواز  
منعاً عليه<sup>(١)</sup>، فكان محتلاً للعض بمثلته، بخلاف الفصل الأول، لأن  
جواز القضاء هناك ثبت بقول الكل، فكان منعاً عنه، فلا يثبت التخصيص  
يعول البعض، ولأن المسألة إذا كانت محتلة فيها، فلقاضي بالتقصير يقطع  
أحد الاستدلاليين، ويجعله منعاً عليه في تحكم بالتقصير المنع على  
جواره، وإذا كان بعض القضاء محتلفاً به، يرفع الخلاف باختلاف

(١) البراء لأن كونه قضاء مجتهداً فيه خلاف، والقضاء الذي يمدني المجتهدات إنما هو  
القضاء الذي به كونه قضاء بالاعتدال

في الأمام من بعد، همه له تعالى من أن الإجماع لا يوجب  
الاجتماع، ولا يوجب من جهة ما فيها بعد وقوع الإجماع  
أحد من هذه الهدى في نفس الله في ربيع أم لو لم يسلّم له  
خلاف الإجماع

هذا أن كبر من هذه الخفية أمراً من انهاء من ربيع في دون  
شهادة النساء في الحدود والنكاح، كما ذكره هذا أن وقع الإجماع  
على عدم قولها، لأنهم أنه يسلم أن كبر في ربيع في قول التسليم  
وحيثما لا تعالى

في الشخص ارجح دلالة، أما ذكره في ربيع في ربيع

أما في ربيع من أن كبر من هذه الخفية أمراً من انهاء من ربيع في دون  
شهادة النساء في الحدود والنكاح، كما ذكره هذا أن وقع الإجماع  
على عدم قولها، لأنهم أنه يسلم أن كبر في ربيع في قول التسليم  
وحيثما لا تعالى

في الشخص ارجح دلالة، أما ذكره في ربيع في ربيع  
أما في ربيع من أن كبر من هذه الخفية أمراً من انهاء من ربيع في دون  
شهادة النساء في الحدود والنكاح، كما ذكره هذا أن وقع الإجماع  
على عدم قولها، لأنهم أنه يسلم أن كبر في ربيع في قول التسليم  
وحيثما لا تعالى

في الشخص ارجح دلالة، أما ذكره في ربيع في ربيع  
أما في ربيع من أن كبر من هذه الخفية أمراً من انهاء من ربيع في دون  
شهادة النساء في الحدود والنكاح، كما ذكره هذا أن وقع الإجماع  
على عدم قولها، لأنهم أنه يسلم أن كبر في ربيع في قول التسليم  
وحيثما لا تعالى

في الشخص ارجح دلالة، أما ذكره في ربيع في ربيع  
أما في ربيع من أن كبر من هذه الخفية أمراً من انهاء من ربيع في دون  
شهادة النساء في الحدود والنكاح، كما ذكره هذا أن وقع الإجماع  
على عدم قولها، لأنهم أنه يسلم أن كبر في ربيع في قول التسليم  
وحيثما لا تعالى



٢ - إن كان المضي به مجتهداً فيه ، ولا خلاف في كونه مجتهداً فيه ، عند انعقاد ما لا نقاد .

٣ - إن كان هناك خلاف في كون المضي به مجتهداً فيه ، عند انعقاد عدد أبي حنيفة وأبي يوسف ، ولم يتم انعقاد عند محمد ، رحمهم الله تعالى

٤ - إن كان المضي به مجتهداً فيه ، مثلي انعقاد على المائتين ، وانعجز على أكثر ، لم يتم انعقاد عند من لا يجوز

وإن استطعنا الأولى رأينا به من هذه النقاط ، أربع لا يحتاجان إلى شرح وتفصيل كما هو ظاهر .

٥ هل يرتفع الخلاف المتقدم بالاجماع للأحق .

أم النسخة الثالثة فهي مبنية بما إذا كان هناك خلاف في المضي به في عهد الصحابة والتابعين ، ثم وقع الإجماع على أحدهما فمبين

مثل : بيع أم الولد ، كان فيه خلاف في عهد الصحابة هل يجوز أم لا ؟ فكان عمر رضي الله عنه يقول : إن سها لا يجوز ، وكان علي رضي الله عنه يجوز بيعها . ثم وقع الإجماع في عهد التابعين على عدم جوره

فيكون الإجماع أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى إن الإجماع للأحق لا يرفع الخلاف المتقدم ، فيكون المسألة مجتهداً فيها بمرأه من الإجماع الذي رفعه غير

وعنه لشيخنا رحمه الله تعالى بأنه ليس لأجماع التابعين من العوا ما يرفع الخلاف الذي كان بين الصحابة وعلموا الله عليهم ولو قضى القاضي ببيع أم الولد مع غنا الشيخين ، لكونه مسألة من تصلي مجتهداً فيه

١٦ الميسر شرح مشيخة أبي البركات القاسمي ١٣٢٥

وبه نرى بعض الفقهاء أقروا بول محمد رحمه الله تعالى في القضاء ببيع أم ولد أنه لا ينعقد وهل يصحهم إن شئنا ذلك إجماعاً خاصاً أكثر ، لأن ما وقع



لعمل لأمثله تسمية لهذا القسم هي أشد ذكرها من عابدين حجة الله تعالى، فقد أكتفوا بعض برده على حيز أو لامرأته، أو كان ناصبي محذوراً في نفسه، لأن نفس القضاء محتلة به.

والملاحظة الثانية أن المكسائي حجة الله تعالى ذكر حكمه، هو المسمى كأنه متفق عليه، بن محبة، وبهم انعقد على به، كـ، انعقاد هذا محتلة فيه، ثم بعد هذا الملاحظة عند من لا يعتبر قضاء، فيجوز للقاضي الثاني أن كان من ذا يعتبر قضاء به بنفسه.

ولكن يظهر من مر جملة الكتب لأحدى من مذهب الحنابلة أن هذا الحكم ليس منقطعاً عنه فيما بين الحديث أنفسهم.

لهذا من بين عابدين في هذا القسم حرم منظر فيه، وهو يحكم سبحانه فيه، وهو ما يقع لخلاف به بعد وجود تحريم، فيلزم.

فبشأن حكم هذا القسم محض فيه فيما بين التحريم أنفسهم، وقد وقع صحيح عدم القواعد في الحديث وأريد به، ولكن ذلك لا يخرج عن كونه محتلة فيه، لكن بعض الحديث يخرج القواعد في هذا انصوره نصاً، كما نقله من عابدين عن من الشبهة على هذا وجهه له على.

فالمراد من القويين أن على قول المكسائي في ضياع، وترفعي رجوعهم إلى مدني لا يبعد نفاضي الثاني نصاً، الأول، وكذا هو مدني بعد، لأن نفاضي الثاني مضي في مذهب مجتهدين.

وحاصل ذلك أن صحة هذا الأول يتوقف على نص الثاني، إذ على قول من صحة هذا نصاً، الأول مباشرة، دون أن يتوقف من نص، وهو آخر.



الإمام محمد رحمه الله تعالى من أن الخبر في كون المعلن صنفه في  
شيء بدلي، لا حجة لخلاف

جاء في (مناوي بهديد) وفي (المستفي) ما يشير إلى أن الجمع  
بإشياء بدلي لا يوجب الخلاف، فكذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
(الجامع) وفي (سير النكير) وهكذا ذكره صاحب (العصبة)

صورة ما ذكر في (النسب) له رأى إمام من أنباء المسلمين أن يقل  
سيرة من قس كفي العدة وقبيل جار وإن كان هذا خطأ عند الكل، لأنه  
موضع لاجتهاد كما في (اللاخية)

ولا يستطيع أن يقول إن ما ذهب إليه بعض بضحية أو سابقين  
خلاف ما وقع عليه الإجماع لا حتى لم يحد شيئاً على أي دليل، أو لم  
يكن موضع الإنشاء من القول فلا يجوز أن يغير موضع الإنشاء صلاتاً  
لا يفسد من غير القرب، وله سبحانه اعلم

• إذا كان القضاء نفسه مجتهداً فيه •

والنقطة الرابعة التي ذكرها الكاشي رحمه الله تعالى هي أنه كان  
لقضاء بأنه مجتهداً، مثل القضاء على إعتاب والخبر على الخبر،  
بأنه يفتي بمضاهة عد من لا يجوز.

وهذا خلاصتان على ما ذكره الكاشي رحمه الله تعالى يجب التنبيه بهما  
- الملاحظة الأولى أننا قد ذكرنا في صحت التمسك<sup>(٢٢)</sup> من إير عاتدين  
رحمهم الله تعالى أن المتأخرين من أصحابنا أحاررو القضاء على إعتاب  
بضرورة والمصلحة فلا يوجب التمسك به، لأن القضاء على هذا القول  
صار متقدماً عليه فكان ضرورة والمصلحة

لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القنوري، ومن لم يبال باعتباره اعتمد ما في (الجامع)

وفي (الترغيب والترهيب) من المصنف أبي القاسم - ربه - أي - ما في (الجامع) - تأخذه بكن قال في (شرح أدب القضاء) - إن المتن على ما في القنوري - اهـ ملخصاً

فقد ظهر أنهما قولان مصححان، ولمتون على ما في (القنوري)، والأوجه ما في (الجامع)، وثنا رحمه في (المصحح)<sup>(١)</sup>

قال المبد الضعيف عفا الله عنه: ويظهر أنه لا تعارض بين قول القنوري وما في (الجامع الضعيف)، فإن عبارة (الجامع الضعيف) هكذا، وما حلف به الفقهاء فقص به القاضي، ثم جاء قاص آخر يرى غير ذلك، أمضاه

وعبارة القنوري رحمه الله تعالى هكذا: وإذا وقع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحالف الكتاب أو الشئ أو الإجماع بأن يكون قولاً لا دليل عليه<sup>(٢)</sup>

ولس هناك فرق جوهري بين العبادات وإنما زاد القنوري الشرط المعروف، أن لا يكون قضاء القاضي مخالفاً للكتاب أو الشئ أو لإجماع، ولا شك أن هذا الشرط ملحوظ عند الجميع، ولم يذكره القنوري رحمه الله تعالى مسألة حرية لا بعد فيها القضاء، ولا ذكر أنه لا يفتى في موقوف التسمية، أو في القضاء بشاعة ويموي، أو في مسألة أخرى، وإنما بين ضابط المعروف.

والظاهر أن مراده أن يكون جهاد القاضي في غير محل الاجتهاد، أو

(١) رد المحتار كتاب القضاء، فصل في العي، ٢٨٤/١٦، جزء ٢٢٢٩٦

(٢) انظر الهداية مع فتح القدير ٣٩٣/٣، كتاب القضاء، باب كتاب القاضي إلى القاضي، فإنه ذكر عبارتي ما



هل يشترط أن تكون المسألة مجتهداً فيها هي المصدر الأول.

ذهب بعض فقهاء، محقة إلى أن المصنف، لما يفتي في هذه حالات في عهد صحابته وأئمة عيسى ما كان حدث اختلاف بعده، فلا تعتبر المسألة مجتهداً فيها.

فقد في (نفاذ المهدي) عن الحنفية رحمه الله تعالى أنه لم يصر الخلاف بيننا وبين الشافعي، أن المصنف عليه اختلاف بين المستفتين وبراءة من اختلاف الفقهاء بينهم ومنهم من السنف.

ولكن لم يأت بهذا القوي المأثور من الحقيقة فقال الحنفية في (بدر المصنف) (١) ومن اختلاف الشافعي مع غيره الأصح نعم صدر الشريعة وهذا ابن عيسى رحمه الله تعالى أن المصنف عليه اختلاف في الخبر الأول، ما في (المصنف) ومعه أن هذا لا يجوز عليه من أصح أن ما ذكره من حصة والأثر في مجتهديه، إلا شك في كون المصنف حجة في ولا فلا لا شك لهم أهل اجتهداء، معه، ويؤيده ما في (ابن حجر) جلع الأثر الصغيرة على خلافه، وأما حجة المصنف، صحت عند مالك، ومن المؤرخ عنه فلو قضى به قاضي، شاء (٢).

وليسه إلى أن بعض قلوب المجتهد، ومعه (نفاذ المهدي)، ذكر أنه في هذه مسائل الخلاف بين الأئمة الأربعة أن المصنف، فيه يكون شافعي لا يفتي غير مذهب الحنفية، مثل المصنف، يجعل مشروء التسمية عليه، راعى من مشاهير وجهي وعبره، ولكن قال في عاصري رحمه الله تعالى لما ذكر أصحابه يقول من المصنف الأئمة التي لا يفتي فيها، خاصية مبيى على غيره المصنفي، لا على ما في الجامع أي (بصير) ومن كان

١) انفاذ المهدي ٣٥٧، ٣٦٠، باب المصنف، ١- ٩٢

٢) رد المحتار، بحث في المجلس ٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠



١٠. انفقوا شاد<sup>١</sup> وفتح علي، الإمام من بعدهم جميعاً، مثل جوار<sup>٢</sup> سبيته،  
وحوار<sup>٣</sup> غنائس في لأول برزخه في غير سبيته، وانشأ

«لعمري أنه لم يُرَ في نوال ملهواء معديس، ولكن بعض أئمة جالوه،  
بعدمه أعدد، حل مبروكه نصيبه والمعه» ما هو وحي، مما يحالف لكتبات  
الحق، ففتش، فمرا الحموي<sup>٤</sup> علم هذه الحوادث، وسب ذلك من  
الحديث مع أن لا يستطيع<sup>٥</sup> هو<sup>٦</sup> إل<sup>٧</sup>، المسائل مع علة التصريح  
لخطئه في الأثر، «لا يُصَرَّحُ» من إمامه أشد معي رحمه الله تعالى، أو  
لذلك «لعمري» العظمة، وقد بين في محله أنه سبك<sup>٨</sup> و«أحسب» وقد  
فتح لأجل ذلك في ثوبها، فلا سبي<sup>٩</sup> له علة عاد غصه في هذه  
سماشي في الدرر<sup>١٠</sup> رحمه الله تعالى، وله سبحانه أعظم

#### • القضاء بغير المذهب الأربعة

ثم<sup>١</sup> قصي<sup>٢</sup> القاضي بضمه خرج به عن مذاهب الأربعة، هل يبعد  
تصاؤره<sup>٣</sup>

الظاهر من عبارة امر نجبر في (الأشياء والبنائز)<sup>٤</sup> أنه لا يبعد، فإنه يقول  
أينما لا يبعد القضاء به ما إذا<sup>٥</sup> هي بغير مذاهب الأربعة، وإن<sup>٦</sup> ربه  
خلافة لهم، فلذلك صرح في (التحريم) أو الإجماع بعدد على عدم العمل  
بمذهب محكيه الأربعة لا يبعد ط مذهبهم وإن<sup>٧</sup> رها<sup>٨</sup> أكثره ما عهدها<sup>٩</sup>

ولكن فيما<sup>١٠</sup> به أين يحد رحمه الله تعالى بصر من وجوه

١١. هذا محقق لما ذكرنا من قولنا<sup>١</sup> تُسبِّحُ ورحمته الله تعالى من أن

١. الأشياء والبنائز، لا م سبب، ٢٣، ١. من الأربعة المذاهب الأربعة لا يبعد  
ما لا يحد

القاضي في الحدود شهاده رجلين و ما يبر بعد مضاهة . نسي نصه . يطله .  
لأنه قضاه في فصل مجتهد به<sup>(١)</sup> . وبهذه هي المذاهب من المصنفين

و جاء في (المناوي شهيداً) (والفقيه في الحدود) إذا قضى بشهادة  
رجل و سمع آيتين في حدود والنص من وجه يروي حواشي بعد . لأن  
الاختلاف في حجه النص . ومن الناس من يجوز ذلك . وهو صريح كما  
في (التدرجانية) وفي نازق القاضي ظهر الذين وروى نص شهادة نساء  
في حد و قصاص بعد مضاهة . وليس خبر أن يجعله إذا قضى به ذلك .  
فيه روي عن شرح و جماعة من الأئمة و رحمهم الله يعني أنهم حوزوا  
ذلك كما في (الفصل في معاشرة)<sup>(٢)</sup>

و جاء في (التدرجانية) (و من نصيب آتي نصه) في حد و عود مرفوع  
بني و من آخر يروي حواشي . فأنصه . يعني لعدم يطله لاختلاف شريح  
(عبي)<sup>(٣)</sup>

وهذه المسائل كلها ملقاة على أن من النص . نسي خاصة ما بعد  
الأنباء بل يفتد . و من عول خبره جهل المصنف . بشرط أن يكون  
مؤلفه ثبت بطريق موثوق والله سبحانه اعلم

• هل يشترط أن يكون القاضي عالماً بالحدود ؟

وهو يشترط بعد قصد . أن يكون القاضي عالماً بالحدود . به  
رواه . جاء في (مدارج الفقه) نصاً القاضي في المجتهدات . و .

(١) رد المحتار ٢٤١/٥ . كتاب الحدود . في القاضي

(٢) من القاضي الذي سمع بقتله الإمام بالنص . سجدت . من أطلقه . أحاد النص .  
حسب .

(٣) من الفقه ٣٦١/٧ . كتاب النص . ما (٩)

(٤) رد المحتار ١١/٥



المرغوبين في الحقيقة، بل إلى تحقيق ثبوت مدعى عن واحد منهم جاز ثبوتها  
فأما، رَأَى فلا<sup>١٢</sup>

فظهر أنه ما ذكره ابن الجهم رحمه الله تعالى لا علاقة له بمسألة دعاء  
التقضاء، بل هي نوعي فيها

٣ - إذ صرح عدد من علماء الحقيقة بمعاد القضاء إذا صادف قولاً لأحد  
من المجتهدين السابقين، وإن كان خلافه لمذهب لأربعة بعد نحو الأربعة  
الأربعة عسى أن سيطرة المبرر لا تعين في الحدود، وقد روي عن سريح  
رحمه الله تعالى أنها تُقبل بالنصاب

١٢ - الشيخ أبو المصنف الشافعي<sup>(١٢)</sup> في (شرح الجامع الكبير) قولونقصي

= في وجوه الخبر بالحقهم مسروعة يقرر لإمام الشافعي رحمه الله - ثم شيع -  
هو أصح

وهو لصالح فالحق، منها (التفسير الكبير)، و(مواهب الأحكام في إصلاح الأئمة)،  
(ومسائل الطريقة) في التصوف، و(الهدى في أدلة الأحكام) وغيره  
مؤلفاته (١٦٦٠هـ)

(مستخرج من: إمام ٦/٩ وسجلات ساحة يكون ٩٥٨٠ وما بعده)

(١٦) التذرية والتعمير لابن أبي حنيفة ٣٥٢/٣ ٣٥٤

(١٧) إعلانه أبو المصنف الشافعي رحمه الله تعالى هو يقول في مقدمة من محمد بن  
عبد بن مكيوم، بن المصنف الشافعي رحمه الله

وبدأ به سنة (٥١٨هـ) كان عالماً بالأصول والكلام، كان بصيراً، وسكر بداري  
من شبه (بصر بكلام)، وبصورة الأئمة في الكلام، والتفهد لم يعد الشرح  
والبحث في أصول الفقه (العلماء والمعلمين)، وبصاح السجدة لكونه من  
حقة (وشرح الجامع الكبير)، و(إمامه لأنهم) في المربع  
نزلت سنة ٥٠٨هـ

التبريد مع الأعلام ٣٤٦/٧



وأما المقلد، فوثناء، لأنه لم يحكم بمذهب أبي حنيفة مثلاً، ولا بطلاً،  
مخالفة، فيكون معروفاً بالنسبة إلى ذلك الحكم.

وعلى هذا، عدّه بعد قصائه مبرّئاً عن أن الإمام إنما عدّه مذهباً  
شروط أن ينص بمذهب أبي حنيفة، وإن خرج عن مذهبه، صار معروفاً في  
ذلك القضاء، فلم يثبت تضاده.

ومقتضى هذا التعيين أن الإمام إذا لم يثبت بمذهب معين، بعد قضاؤه  
في المذهب، وإن غلطت مذهب الإمام.

ولكن لا بد من دليلين رحمهما الله تعالى، أحدهما وثيقه، والثاني أنه ذلك  
هو، قد، قاله العلامة واسم في (مصححه) من أن الحكم، يقتضى ما  
هو مرجوح خلاف، إجماع، قال العلامة واسم في (مثناه) وليس  
لناضي لمثل ذلك، لأن الحكم بالشعب، لأنه ليس من أهم الترتيب، فلا يعد  
من الشعب، لا يصح غير حبل، ولو حكم لا يبعد، لأن قضاء قضاء غير  
حق، لأن الحق هو الصحيح، وما وقع من أن يكون التعيين يتنوّى  
بمضاء، ثم ذهبه هذا المذهب، كما ثبت في موضعه.

وهذا يدل على أن عدم بعد بمضاء من المقلد ليس موجباً على كونه  
مأموراً من السلطان بمضاء عن مذهب معين، بل إنحكم كذلك وإن لم  
يقطع السطوح بذلك، وخلفه عدم تعدد أنه يحكم كونه مقلداً مأموراً بأن يحكم  
بمذهب مذهب، ولكن ما إذا كان القاضي شرم لمذهب معين، ويرى  
حقاً، ثم يصح بمذهب غيره، فإنه خلاف ما يراه حقاً، فإن القضاة لا يثبت،  
مع كونه في مسألة مجتهد فيها، وذلك لأن في حكم مجتهد، أي بمضي  
خلاف رأيه، ولا تعد مثل عد القضاء بعد سحب، بل لأنه قضاء ما  
ليس حقاً عنده، فهو متبع فيه هو، فكذلك المقلد لمذهب معين.



لكن يسلم به ويذكر عن مواعيد الجهاد وسرايا القتلى والجاني  
والمقتلى يراد حتى أصبح تولى مولد جميع الجهاد

والله اعلم بغير مواعيد الجهاد والجهاد في الله ربحه  
والأصل في هذا هو (أمر به المقتل)

وقد اختلفوا في ما ينبغي رجمه من الناس في مخرج هذه الرسالة، وذكر  
الجهاد في الله وحده في الناس لم يبق له رسالة، وذكر الملاحقة، والجهاد  
في الله في حياته، ولكن لا يجوز في الملاحقة رجمه في الناس  
في بيان أسسه في حق رجمه، والجهاد في الجهاد في الله، رجمه  
موسع على

#### • قضاء الناسي في خلاف مذهب امامه

كل من مات من الناسي بأسسه لعدم التقيد في المعتقدات بغيري  
الدين

الحياة الأولى من كبر الله عليه محمداً وهو قضاؤه موافقاً  
لأصله

والجدة الثابتة أو كبر مقتله وقد نصي بحدوثه في  
قوله في علم الله سره في المقتضى عليهم من جهاد ورايه في  
(أي في المقتضى) والمقتضى لا يرد

في إذا كان في المقتضى مثلاً في المقتضى في نفس خلاف مذهب  
في أنه لا يرد

وهو وجهه في عارث المقتضى في مقتله في روح المقتضى

١٦) عاون حجة ١٣٥٧ هـ، المقتضى في ١٩٦

١٧) جمع (المقتضى) في المقتضى، المقتضى في ١٦٧ هـ، المقتضى في ١٩٦

١٨) المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى



آخره حقاً في تلك مسألة بشروط التي تقام هناك، فقد مضاهى  
ولا تنأى به ما ذكره من أنهم وعده من أن الثوب جده لا يجعله إلا  
جدي ياحل ولا يكمل أعلم

و امر السلطان أو الأمير في مسألة مجتهد فيها

وما ذكره من عدد قصص المصنف في مجتهدات مني على أنه قول  
من قبل السلطان. ولا أصل فيه أن طاعة الكفائي واجب ليس بمعية،  
فإن أصدر من في الأمر المجتهد فيها. رجب طاعة

وتلك روي عن الإمام أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنهما  
كبرا في صلاة الجيد في الأولى سماعاً، وفي الثانية سماعاً عن مذهب  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مع أن مذهبهما أن تكبيرات الرواة في بعد سنة  
عن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

يقول ابن عاتق رحمه الله تعالى قد روي (الظهيرية) وهو ثواب  
من روي من أبي يوسف ومحمد، فلهما فعلاً ذلك لا بدور مرقماً أو  
يكبراً يكبر حقه، فعلاً ذلك مبتلاً به، لا مذهب واعتماداً، قال في  
(معراج) لأن طاعة الإمام عبد الله بن عباس واجباً

وأظهر من هذا أنه أو صدر هناك من رايون من حاكم مسلم في  
مسألة مجتهد فيها. وجب استئذنه على جماعة، ولو كان خلاف مذهبهم  
بطلت، فهي المضي انما تامة ثابتة. والله أعلم

أما الأمير الذي ولاه السلطان في منطقة محصورة، أو ولاية جارة  
تحتكر من حاكم المسلمين، فتكلم كذلك لمن هو تحت يده  
قال المحقق في (لمر، معارج) أن الأمير، يسمى حادراً فلهذا  
مجتهداً فيه، بعد أمره، كما قلناه في (مسر، مشارحة)



## الْقَضَائِيَّةُ السَّلَامِيَّةُ

### تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ

- تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِ لَعَلَّةٍ.
- تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِ لُحُوفٍ.
- تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِالضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ.
- تَغْيِيرُ الْحُكْمِ لِدَوَائِرِ الزَّمَانِ.

\*\*\*



وقال ابن عابدين رحمه الله تعالى رحمه . اللّٰه في رأيه هي «سيرة  
 الشريعة» . قال محمد: وإذا أمر الأمير بالعسكر بشيء، كان هنيئاً العسكر  
 أن يطيعوه، إلا أن يكون العامور به معصية، هو . فتقول الشارح: بعد  
 قوله، يعني . يجب استئذنه، تأمل<sup>(١)</sup>



(١) راجع المختار، كتاب القضاء، فصل في المعسر، ١٦/٤٦٨، رقم (٢٦٦٥٩)



## تَهْنِئَة

قد عُرف في عبارات الفقهاء أن الأحكام تتغير بتغير الزمان<sup>(١)</sup> وليس هذا لأصل كَلْبُ ما أن تتغير جميع الأحكام بمرور الوقت، كما زعمه بعض الإلحاحيين في عصرنا<sup>(٢)</sup> وإنما سمرق هذا الأصل أن بعض الأحكام تتغير بتغير الزمان، وإنما يقع هذا التغير بأحد الوجوه الأربعة الآتية

• الأول أن يكون الحكم معلولاً بعلة فإن غابت العلة بتغير الزمان،

تغير الحكم بخلافه

• والثاني أن يكون الحكم مبنياً على القرب والمعاد، ولو تغير القرب

تغير الحكم وهذا في الحقيقة يرجع إلى الوجه الأول، لأن تغير القرب

إنما يغير الحكم إذا كان الحكم سابقاً معلولاً بالقرب

• والثالث أن يتغير الحكم بضرورة سببية، أو لعدم ليلوي، ويبلغ

التغير بحد الضرورة

• والرابع أن يتغير الحكم بسبب الفرائع

وسريرهاها أن نشرح هذه الوجوه الأربعة شيئاً من التفصيل في

الموقفي للفتاوى



(١) الفقهاء في هذه المواضع فعلاً تكرر في عديد من وجهات التعليل في باب نوى  
و مسائل، فكل واحد منهم يفسر الأحكام باختلاف زمان في كثير من المسائل من

حسب التصريح، رد المحتار ١/ ٣٧٠، ظر، (٥٩١)





وكذلك حكم فطر الصلاة على الشجر، وحكمه الاحتمال عن المشقة،  
 ودور الحكم مع عبث وهو شجر، فلو حكمه وهي احتماله، ولو أحد  
 مسافر لم يحضر له أي مشقة كما يقع كثيراً في عصرنا في سمر الظلمات  
 وسبيلات الشريعة، لا ينتهي حكم الفطر، لأن المنة باقية وهي الشجر

والعكر، ثم حصلت برحر مشقة شديدة في يده أو رطله الأصلي  
 لا يحترق له أن يقصر الصلاة، لأن المنة منه، وهي الشجر

ويصيح ذلك بسائر جسي، وهو أنت ترى في عصرنا على طلعته  
 أشجار إشارات كهربائية محسرة نارية وتحضر أخرى، وذلك لفساد نظام  
 المرور، فالقانون يجر من على كل سائر أو تلف كلما رأيت إشارة حمراء  
 ونسب إذا رأتها غصبا، فالأمر بالوقوف عند رؤية الإشارة بحمراء حكم،  
 وكوبها حمراء علته، وحكمها هذا الحكم صيانة المرور عن حوادث  
 الاصطدام، فحكم الوقوف أنت موقوف مع عبثه وهي حصة الإشارة، دور  
 حكمه وهي مقلدة لاصطدام، فإجماع سيادة، وليس على الشارع سيادة  
 غيره، ولكن أنت إشارة حمراء، وجب عليها الوقوف، وإن لم توجد  
 الحكمة في عصرنا هذه الواقعة

لنفس ما ذكر أن الحكم لا يتغير بفقد الحكمة في عصرنا بعض  
 الجزيئات، وإنما يتغير بقلدان معلية.

ومثال ذلك ما ذكره الفقيه من أن بيع أسماء تسقي الفروع ممنوع  
 ويكر علواً، يمنع بعدم صيد مقدار أسماك، فقال إير بهنام رحمه الله  
 تعالى «تم بتقدير أنه (أي شرب) حط من الماء، فهو مجهود المقد  
 فلا يحد منه، وهذا وجه شيع مشايخ حجازي سعة طريفاً»<sup>(١)</sup>



## الفصل الأول

### تفسير الحكم بتغيير العلة

في الزكاة من الأهمية أن الحكم يدور مع انبعاث وجوداً وهدماً، فإن  
وحدات انبعاث باب الحكم، وإن انقلب بتغير الحكم

ثم قد يكون ذلك الحكم دسمة لا تلتصق به، وحينئذ لا يتغير الحكم في  
امر من الامور كحرمة نومي، والسرقة، وشرب الخمر، وأكل الحرام  
في غير ما ذكره لا غير ذلك، فإن علم هذه الأحكام دائمة لا يتقطع أبداً، وقد  
يكون علم الحكم قائماً لتغيره ولا يتقطع، حينئذ لا يتغير الحكم بتغيره

#### الفرق بين تعلق بالحكمة

ولكن يجب ملاحظة أمره أصلي مهم؛ وهو أن الحكم شرعي بما يدور  
مع علم الشرع، لا مع حكمته، وربما يفسر علم مصدر الشئ لا مرء  
فصل الحكم عنه، ويرغم أن فقدان حكمته يؤثر في أمر الحكم مع أن  
بين العلم وحكمة دعاً عصباً لا به من استحسانه وهو أن العلم وصفاً  
يكون علامة بوجود الحكم، أما الحكم فهو الفائدة التي يتوقع حصولها  
من العمل بالحكم.

وهذا من حرمة شرب الخمر، فإن حرمة الشرب - حكم شرعي -  
المشروب خمر الله، وهيبة الإسلام، علم يذهب بقوله حكمته ببدو  
حكم الله به علم، يعني كون المشروبات خمرًا مهمًا وحديثاً لحكم  
شرب حكم الله به، ولا يدور مع الحكمه فيه أحد رجل لا يذهب عقله  
شرب الخمر، لا يتغير حكم الحرمة في حقه، لأن سعة - وهي كون

المشروب خمرًا - ياقبه

لأنه وفقاً لما ذكره من أن المصنوعه فالأصل أن لا تطرح حكمه بالعلمة التي  
في إشكال العلل المحمودة بقوله إلى الاحتمال وإن كان الكيل والبرهان  
دليل من علمه لا قد توالى والأخبار لأن ذكره استمر في بيانها ومع ذلك  
كان حكمه حريم في معنى ما يريه ولا يحاط به كما هو لأحوط  
أولى، والاصح أن يجمع لأصل بين إنشاء المسألة كدلالة في  
حفظ هو الكيل والبرهان وهو الذي يطبق فيه التفاضل بصورة صحيحة  
دون التعديلات التي بدت في علمها، فلا ينبغي التخلي والاعتماد وهو  
المصنوعه، فإنها تدل في توصف بقاؤه عند العلم، لا يطبق التفاضل  
بأنه في سبب الكيل أو البرهان يكون علمه بالحكم وسكان الحكمه أيضاً  
بالحكمة في شعور علمه بالحكم، هي ما تدل الكيل والبرهان على  
صحة هذا الحكم علمه من الحكمه

وبالحكمة، فإن الحكم الشرعي لا يطرح بالعلمة لا بالحكمة والمصنوعه  
غير أن المصنوعه والحكمة تدل في معرفة علمه بالحكم، ثم يمكن  
علمه مصنوعه في كلام الشارع

في بيان هذا القول كبير من معاصرين المتأخرين الذين يدعون بغير  
لأحكام الشرعة بغير مصالحها، وإن كان في ذلك غير مقبل به جميع  
لأحكام شرعية، فإنه يمكن أن يكون ذلك مصلاً لحكمها والرجوع  
إلى الله تعالى، وحيث يحفل في هذه الأمور، ثم بين التفاضل  
المعروفة هي، كما يكون بعض جهلة المتأخرين لبعضها

ويمكن أن يحد أو يحد أن جماعة في التفاضل بما شرع لإحداث  
بحد، وبحد من العلم، وإن حصلت هذه المصنوعه بغير  
تدليل فلا بد من المصنوعه والقاء بالله تعالى

ويستطيع رجل أن يقول إن حرمه المحرمات في حد نفسه

وهيارة البائس في صرح، حيث يكون قولاً لم يكن مع الشرع وحده  
في ظاهر الرواية لضعفها، لا باعتبار أنه ليس بالناس

والثبوت قد وجد عذر لا يمكن صفة معناه بها، بحيث وجدت  
في العبادات، تمت علة مع، معاً مع معاً، كان مصيبه الف  
باعتبار

ثم إن الحكمة وإن كان يحكم لا بدور معها، ولكنها ربما (تستعمل)  
بها في استخراج بعض الشيء ثم ينص عليه في مثاله بحرم رب  
الفصل، من علة هذه الحكمة بسبب مخصوص من قبل الشارع عليه الصلاة  
وسلامه، وحصلت نظار المعنى في استخراج هذه العلة

فقال المالكية في الاثبات والاختار مع الشبهة، ومما حتم به  
على ذلك ما رواه بعض أبناء خاتم سداً للذريعة لكي لا يخرج به امره  
إلى ما ندي حرمة القرآن الكريم وذلك إنما يشعق في كذا ثبوتاً،  
كانهيب وانفسه، أو حرماً مجرى الأيمان، كالنفس والسير والامر  
والميلح؛ لا أن أهل الربيع وسواي به يكون سبباً بالذهب والفضة  
صريحاً، وإنما كان يتاحون بما يسر لهم من الأقوات؛ فكون الشيء  
جدياً مجرى الأيمان لا يحد إلا في الأقوات التي يحرم أخذها، وهو  
انوصف الجميع بين الأشياء الأربعة التي ذكرت في الحديث ما عدا الذهب  
والفضة؛ فسأله في حكمة تحريمها فصل، وسنذكرها، أما ذكرها  
في استخراج علة الحكم، ولكن به غير الاثبات والاحتراز به، فالحكم  
بدور عدمه على هذه العلة، دون الحكمة

وأما الحنفية، فباعتبار عدمه الكبير، المورد مع السير، وحديثه في  
حديث يصاحبه إلى بعض الأحاديث أن حكمة تحريمها الفصل سداً للذريعة



مأمورون باتِّباع هذه المقاصد والمصالح، دون أن يعرَّضوا أنفسهم لخطر التشكيك  
مثل هذه العقلية لا تؤدي إلا إلى هدم شريعة كُتبت، وجميع بنوعه لتكليف  
على أساس المصالح والمفاسد المعروفة أو الموثوقة

وحق أن كل ما شرعه الله تعالى في ديننا مبني على مصالح ومقاصد،  
لا يشك في أحد، بل إن الله تعالى لم يشرع حكماً فيه عبث أو ضرر محقق،  
ولكن المصالح والمقاصد كلمات مبهمه فضاعضة، فكل من ينظر في نصايا  
الحق، بعقله المجرد يبرهن في شيء من المصالح والمقاصد، يسمي مراعياً  
آخر أنه ليس من المصلحة، ولا من مقاصد الحياة

دعني المجرد أني لا يبي منه على الوجهي إلا أنني لا تكاد يصل إلى  
معدن يُحمد عليه عتياً لمحايد هذه المقاصد والمقاصد، وبالنظر فإن كل  
ما يُعسر من المقاصد الشرعية ليس على خلافه، وإنما هو عرود وعيوب

من الحفاظ على النفس لا شك أنه من أهم مقاصد الشريعة، ولكن  
لا يستطيع فاقراً نفساً أو سمكاً هذه المقاصد الشرعية ويسمى نصانه نفسه  
هو النصاص

وهذا هو الحال في جميع المقاصد

والله أن الأساس بالنسبة إلى هذه المقاصد من هو الذي يحسن هذه  
المقاصد؟ ومن هو الذي يحد الحدود التي يصل إليها المقاصد في إطارها؟  
ولو فرضنا هذا التمييز إلى العقل المجرد، لو تعصت بشريعة في فوضى، فإن  
الشريعة إنما تأتي بأحكام منضبطة في الأمور التي ربما لا يهتدي إليها  
العقل المجرد إلى ضرباً، فلو كان العقل الشرعي ذنباً لهذا التجهيز، ما  
كان هناك داعٍ إلى إرسال الرسل، ولا إرسال الكتب السماوية (إلهية)

(١) انظر كتاب ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد سعيد عيسى

في ذلك العهد، وحده، وجدت اليوم غنائز مقيمة، شأوا في جو صغرى  
نظيف، فلم تنزع حرمتها ليوم، وقيل عن هذا  
ولا شك أن مثل هذه الأمور ضلالات يعود الله بها

#### • مقاصد الشريعة

ورد ألف جماعة من العلماء كتباً في بيان مصالح لأحكام الشريعة،  
وبيان مقاصدها، ليس هدفهم أن يكون هذا المتأصل والمصالح هي  
مبدأ لأحكام الشريعة نادماً بقطع النظر عن المصوغ (شرعية)، بل  
مقصودهم بيان المصالح ما جاء في المصوغ من الأحكام، حتى يبيّن أنّ  
الشريعة لم تشعّ حكماً إلاّ وورده مصلحة للمعبد في الدُّنْيَا أو الآخرة،  
وأن توجد هذه المقاصد في عين الأعيان في المسائل، وفي الأمور التي  
ليس فيها حق شرعي، ولكن لحاكم في كونه مصلحة هو الشرع  
وبصوغ، دون الفصل المصنوع و أهواء المفسرين

وذلك، لأنّ هذه المقاصد، مثل الحفاظ على النفس، والمال،  
والعري، ليست مطلوبة وهي جميع الأخوان، بل الحق، كما قال  
المشايخ رحمه الله تعالى: فإنّ المصالح والمفاسد حائثها أن تكون مصلحة  
لا حقيقة؟ ومضى كرهاً إضافة أنّها مافع أو مضار في حال دون حال،  
وبالنسبة إلى شخص دون شخص، أو وفي دولة وقتاً

فالذي يحكم في أمره أنه مصلحة أو مضرة هو شرع الله تعالى، والمصلحة  
الظاهرة التي تعارض بها من خصوص الشرع ليست مصلحة ولا مضرة في  
الحقيقة، وإنما هي وسيلة هوى النفس الذي جاز الشريعة لإبطال ما

وقد ظهر في زماننا ما من يستلزم نكاحه المقاصد الشرعية، ويريدون  
أن يسموها أمام المصوغ الشرعي بحيثية أن المقصود من هذه الأحكام  
المصوغ وإقامة بعض المصالح، وتحقيق بعض المقاصد، وبما أن هذه  
المصالح والمقاصد محل في الظاهر بالعمل على طواهر المصوغ، مثلاً



والجواب: لأننا المصطلح بعقبات لعاصي وأوجبت أيضاً أنه لا يعمل  
أن يتوقف في امتثال حكم الشرع إذ صحت بها الزاوية على معرفة تلك  
بمصلحة<sup>١١</sup>

### • أنواع العلة.

فإن جنة التي بدو عليها الحكم الشرعي إما أن تكون كثيرة مسبوقة  
في كتب أصول الفقه، ولكن الذي يهتد بها هو أقدم انبئته من حيث  
ثبوت كونها علة

- فقد يكون العلة منصوصة في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى ﴿وَقُلْ  
كَانَ بَيْنَكُمْ ذِي نِفْسٍ لَوْ جَحَى سَمِعَ نَفْسَهُ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾<sup>١٢</sup>  
حكم، وعنه المنصوصة في القرآن أو التفسير، وحكمته ما ذكره الله تعالى من  
قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَخَفَ بَعْضَهُمْ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْكُمْ الْقُرْآنَ﴾ (البقرة: ١٨٥) فالعلة  
ههنا منصوصة في كلام الله ﷻ، وكذلك الحكمه

والعلة المنصوصة في القرآن هي أقوى أم ليس من حيث لثبوت  
لبور الحكم عليها قطعاً ومقتضى

وقد يكون العلة منصوصة في الحديث النبوي الشريف، كما عدل  
عن رسول الله ﷺ عدم محاسبة الله بعباده ﴿إِنَّهَا مِنَ الْقَوْلِ إِنْ شِئْتُمْ  
وَلَقَدْ أَتَيْنَا<sup>١٣</sup>﴾

وإن هذه العلة المنصوصة في الحديث في الدنيا من حيث

١١ حجة الله سبحانه ١/ ٣٢ - ٣٣، المائدة

١٢ من أبي داود - باب من يؤمن بالله واليوم الآخر - حديث (٧٥)

وقال ابن سيرين رحمه الله تعالى: معنى ذلك قول رسول الله ﷺ: لا تخلفوا في عهدكم، أي فيها من  
التعاضد عليكم والقرابة؛ لأنهم سلة مؤثرة لما يرجع إلى الضعيف، لأنه عاراً  
من عدم التبرؤ والبراءة في مؤلفه (المعجم السنن للبخاري ١٨٧/٢، بحث دكتور  
القياس)



فيصيح خطه عليها، ثم يُنصت على المترنم بحمها، فتكث عليها، ثم بعد  
 آخرها إلى أمكيتها بحمها والحكم، فالأمن من السور مضمون<sup>١</sup>  
 والنفس الثاني علة له مضمون بها الحمها، وتكثي يؤخذ إشاره من  
 كلامهم، وذلك مثل ما ذكره الفقهاء من رجلة التلاوة لا يجد عسى من  
 سمعها من الشفاء، بل عسى من سمعها من الضدي<sup>٢</sup>  
 ويوجد من كلامهم، بده أن هذه رجوب الشجده هي تلاوة يسا  
 بالفعل، وما أن صوت يشاء ليس تلاوة من إنجان، لم يجد به الشجده  
 وما أن صوت الضدي ليس تلاوة من بعد، لم يجد به شجده حد فما  
 يُستط أن سجدته التلاوة غير واحد، سمع الزح<sup>٣</sup> الآية من الضمير،  
 لأنهم ليست تلاوة الساب بالفعل، ولكن مثل هذه العنة من ضعف بعد  
 ثبوته وبها مجال للحمل



١٦٦ يفتح المتأخر حمها، كتاب الخدي ٢٠٩

٢٦ جاء في الفتاوى الهندية، كتاب الصلوة، الباب الثالث عشر، ١٦٣٢، ١٦٠  
 ١٦٠ (أي ١٦٠) لا سمعها من غير هو المستور، من سمعها من الصدي  
 لا سمعها عليه، كذا في (ملاحظة)



ثبوت معلوم بحكم عليها ، حیواناً ، اکثر حیوان حده ظنی ، فیکون ثبوت  
عنه بهذا اقتضای ظنی یف

و قد مکو العلة هیر مصوصة فی الذل والشنه وکی بسطه  
بدهاء بالذالشر الشنه وهي علی مسین احد

عالم الأرب ، ذکره انقهاء بالماض صریحة ، کقدر انقهاء ان  
العنه فی بحریم ربا الفص فی القلر والمحسن ، أو بوب الشنه ان انحه  
الظلم والشمیه ، حسب لأصحاب هه لاء انقهاء ان بمسک ، عیده العنه  
لمصرحه فی عبارات فقهاءهم

ومن هذا النسخ ما ذکره بعده انقهاء من علم ان حکم بانقض کد حده  
فی الممنون ، نسلأ جاء فی (صویر لأبصار) ومیره ، ان السحاضیر  
و لسجلات فیس حجه ، فلا بد من الشهادة علی مضمون انکتوبه  
من أنه لا یصل عطفه المندون وانقضه المضمون لاثبات وفه ، انحل  
مطلوبه یأذ الحقد بینه انقضه فلا یلزم ان انقهاء

عده انقضه مصرحه فی کلامهم ، حسب انقضه وروی الامن من  
برهیر حار انقضه ویدت سوا من عدا حکم سباء ، لشار  
بمصل بحد تسبیه ، ببح و صر و انقضه عیده بدهم والذلک  
ذکر انقضه بدهم انقضه انقضه المضمون ، مثل بدانر انقضه ، حجه  
بحكمهم بها ، لا یحرر لا بدور ، المضمون ، لم یصل تعدی الحکم انقضه علی  
بذل ما عیده من عیده بدهم او بدهم ، انقضه علی بدهم بدهم ،

١ ، قدر انقضه مع رد انقضه ١٥ ، ٢٢٢ ، کتاب بدهم ، بدهم انقضه

٢ ، رد انقضه ١٢ ، ٢٢٢ ، کتاب بدهم ، بدهم انقضه

محصوله من، فإنه يسمى حرفاً حائضاً وإن هم سائر لثس والملاذ، فإنه  
يسمى حرفاً حائضاً.

ثم إن العرف عن مسمى حرف لفظي، وحرف عملي، وهو يدي  
يسمى «ثلاثاً» ولندكر أحكام كل من نفسيه، والله سبحانه هو المتوفى

١ - العرف اللفظي،

أن المعروف اللفظي والمراد منه استعمال لفظ أو كلام محتمل  
محصوله قد يمايز معه اللغوي، ومن وقع الثبوت من اللفظ والعرف  
مرجح يعرفه فإن ورد بعض كلفه بمعناها العرفي المعروف عند ورود  
اللفظ، فنصر الحكم على ذلك المعنى، فإن تغير معناه عرفي بعد ذلك،  
لم يتغير الحكم، وإن يمايزه العقلي، حس، معناه العرفي الذي تغير في  
معناه، فيجب الظاهر في الظاهر في حتى بخلاف لفظي، فإنه يـ  
اللفظ عرفي، ولكنه في الحقيقة لم يزل اللفظي، ولا في بخلافه، وأنه  
حكم بشيء لم يكن اللفظ تناوله

سأله ما روى عن أبي بصير عن النبي الكريم ﷺ في قرعي أنه قال  
والله لي بمن أرقبها

وروى ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال «لا تعجل لرؤيتي ولا للمعمرى  
فمن أعجز شيئاً فهو له ومن أرقب شيئاً فهو له»<sup>(١)</sup>

وهو صفة أد من قال لأخر، إذا كان في ذلك رؤيتي، فإن ذلك بمن هبة  
محيرة وتكون الدار موهوبة له إلى الأبد (بالتوسط المعروف به)،  
ولذلك ذهب الجمهور إلى أن الرؤيتي كالمعمرى، فتصيح هبة

وروي عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الرؤيتي ماطلة، بمعنى

## الوجه الثاني

### تقرير الحكم بتقرير العرف

وقد يكون علّة الحكم مبنيّة على العرف، فكيفما تعيّر، «عرف» تعيّر الحكم، ومنه يلزم: «عادة محكمة»

والمراد ما حدث العرف التي ذكرها، «لغتها» منتشرة بعرض سطحها، فنرى أن حكمه وذلّكه «العرف» هو «المعسوم»، لأن معرفته من أهم ما يحتاج إليه المصنف، والله سبحانه هو الموفق للصواب

#### • تعريف «عرف»

«العرف» أي المنة مأخوذة من المعرفة وذلك من معنى العرفه المعروفه

والإمام العراقي رحمه الله تعالى في (المصنف) «العرف والعادة» من سائر في النفوس من جهة «مولد» (بفتح القلْب) التسمية ما يقبلون

وذلك أن إجماع «العادة» هي «الأمر المتكرر» من جهة «علاقة علة»<sup>(١)</sup>

#### • أنواع «العرف»

والمراد «عرف» إن كان مقصوداً على طائفة من الناس أو على كل يد

(١) المغلطة «حلا»

(٢) ذكره أس حاشية على ما في رسالته نشر العرف «سائل» عفيف

فقال بمنزلة صاحبكم؟ فقد من سي رباح، فقال: ومثله أنتك من رباح  
البر؟ إنما وهم صاحبكم، الآية (١)

وعلى هذا وقع تخريج كثير من الأحكام في النكاح والطلاق والأيمان  
وغيرها

وهذا مثله قول الزوج لزوجته: «سرحنك»، فإنه من أصل كلمة لا يقع  
به الطلاق إلا بالنسبة، ولكن جرى العرف في كثير من البلاد على أنه لا يحد  
ذلك إلا بالطلاق، فجعله الفقهاء صريحا لا يحتاج إلى نسبة<sup>(٢)</sup>، وإن كان  
هناك موضع لم يجر فيه هذا العرف، من الحكم على أصله أنه كلمة.

وكذلك قالوا: «سرحنك» بفتح السين، بفتح السين بلفظ مصحح مثل «الشحير»  
بدلاً من «الشرويح» فأمر بعض الفقهاء بعدم إبقاء النكاح بهذا اللفظ،  
بناءً على ما ذكره الشافعي في (الشروع) من أن اللفظ إذا ضاع لا غل  
قصد صحيح، بل عن تعريض وتصحيح، لم يكن حادثة ولا محاراة، لعدم  
العلاقة، بل عطفاً، فلا غش فيه أصلاً، ونحو قال العلامة المحقق في  
(الرد المحتار): «لو اتفق قوم على الشطوط بهذه اللفظة، ومحدث من  
تصحيح، كان ذلك وصفاً جديداً، فيصح وبه أفتى كثير من المتأخرين، كما  
ذكره بن عابد بن رحمه الله تعالى»<sup>(٣)</sup>

(١) شرح السير الكبير، ص ١٠٥، باب الشروط في المولود، ميرزا ١٧٧٤، أخرجه  
بن أبي شيبة في كتاب النكاح من مصنفه ٧٨٣/٢، مؤلف (١٤٨٧٧) عن سليمان بن  
يعقوب، عن أبيه، عن أبي رافع عن أبي بصير عن سماعة، عن  
ابن عمر عن النضر بن عبد الله بن جابر، عن أبيه، عن أبي رافع عن  
نبي رباح، قال: «أبى برب رباح إليه» إنما البرأ فلا يؤد، وعبد الله  
ويعمل أن سم الله من عرف به رباح لا يتأول، لا، الآية، لأنهم يسو من  
صاحب شتر

(٢) مع رد المحتار، كـ الطلاق، رد المحتار ٣١٤/٩، فقه (١٣٤٤٦)

(٣) بشر النصف، وسائل بن عابد بن ١٣٩/٢

أَنْ مَدَّ الْكَلَامَ لَا أَثَرُ لَهُ، فَتَبْنَى الْإِثَارَ مَطْلُوكَةً سُرْعَةً وَظَاهِرُهُ هَذِهِ الصُّورُ  
أَنَّهَا مُحَافَظَةٌ لِنُصَرِّ

وَلَكِنْ مَحْفَظَةٌ أَرُ الْفَرْقَى لِمَنْ يُبْصِرُهَا الْإِمَامُ أَبُو حَبِيبٍ وَحَمْدُهُ تَعَالَى  
عَبْرُ الْفَرْقَى لِمَنْ أُنْصَحَ مَا لَمْ يَلِكُ الْكَرِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرْقَى فِي عَهْدِ  
النَّبِيِّ الْكَرِيمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ تَعْنِي أَنَّهَا جِهَةٌ مَخْرُوءَةٌ بِشَرْطِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَوْجُوبٌ  
لَهُ مِنَ الْوُجُوبِ، فَإِنَّ السَّارَ الْمَوْجُوبَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْوُجُوبِ، وَهَذَا سَرَطٌ بِاطْلٍ،  
فَصَحِيحُ الْجِهَةِ وَيُطْلَقُ بِشَرْطِ، لِأَنَّ أَهْلَهُ لَا يَطْلُقُ بِالشَّرْطِ الْمُسَدَّدِ، وَأَمَّا  
بِحُلِّ الشَّرْطِ وَذَلِكَ مَا فِيهِ مِنْ أَرْقَبَ شَيْئًا نَهَوُ لَهُ،

مَا الْفَرْقَى الَّتِي ابْطَلَهَا، إِمَامُ أَبُو حَبِيبٍ وَحَمْدُهُ تَعَالَى، فَهِيَ جِهَةٌ  
مَحْفَظَةٌ بِصَوْبِ الْوُجُوبِ، وَالْجِهَةُ لَا تَعْمَلُ التَّحْيِينَ، فَلَمَّا لَمْ يَبْطُلْ أَبْطُلَ الْإِمَامُ  
أَبُو حَبِيبٍ وَحَمْدُهُ تَعَالَى مَا شَبَّحَ مُشَاهِدَاتِ الْأَنْوَارِ وَحَمْدُهُ تَعَالَى  
فَعَدِي أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْغَرَفُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَعْدَ تَغْيِيرِ فِي عَهْدِ أَبِي  
حَبِيبٍ وَالنَّبِيِّ إِذَا كَانَ مَبِينًا عَلَى الْغَرَفِ بِسَبِيلِ حِكْمِهِ بِتَبْدِيلِ الْغَرَفِ  
لَا مَعَالَةَ<sup>١</sup>

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَعْنَى الْفَرْقَى الْغَرَفُ نَعْبَرُ فِي عَهْدِ أَبِي حَبِيبٍ وَحَمْدُهُ تَعَالَى  
عَالِي، فَمَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِإِبْطَالِهِ بِمَا يَسْأَلُهُ مَشْرُوعٌ، لِأَنَّهُ كَانَ وَارِدًا بِمَعْنَى آخَرٍ  
وَكَيْفَ يُعْتَبَرُ الْغَرَفُ اللَّفْظِيُّ فِي كَلَامِ النَّاسِ، فَإِنْ كَانَ عَرَفًا عَائِدًا، يَشْتَرِكُ  
بِهِ حَكْمُ يَشْتَرِكُ بِاللَّادِ كُنْهَا، وَإِنْ كَانَ عَرَفًا عَائِدًا، يَفْتَصِّرُ الْحَكْمُ فِي الْمَوَاضِعِ  
الَّتِي جَرَى فِيهَا ذَلِكَ الْعَرَفُ، وَلَا يَشْتَرِكُ بِهِ حَكْمُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ

لِأَنَّ الشَّرْحَ فِي حَمْدِهِ تَعَالَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُعْنَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ  
عَرَفَ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ قَبْلَ تَطْلُقِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، أَسْلَفَهُ وَرَوَى أَنَّ  
رَحْمَةً سَأَلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، إِذَا مَا حُدِّثَ أَوْجِبَتْ يَدَهُ، فَوَقَّعَ لَهُ الْبَيْتَ<sup>٢</sup>

(١) يعني الباري، فليشج محمد أنور، الكشميري رحمه الله تعالى، كتاب اليه ٣/ ٢٨٠

«الَّذِينَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفَرْقُ فِي مَعْنَى الْحَرِثَاتِ عَلَى أَسَسٍ لِمَا لَمْ يَكُنِ  
فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَسَيُؤْتَى الْحَكْمُ فِي تِلْكَ الْحَرِثَاتِ بِمَعْنَى لُغَوِيَّةٍ وَتَعَامُلٍ  
لَا تَعَامُلُ عَلَى الْحَكْمِ

هَذِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ سَمْعَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَى أَحَدُكُمْ عَلَى تَائِبَةٍ، لَمْ يَكُنْ بِهَا صَاحِبَهَا  
فَلْيُسْتَأْذِنْ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فَلْيُحْبِثْ وَلْيَقْرَأْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا، فَلْيَصْرُثْ  
ثَلَاثًا، فَإِنْ أَحَابَهُ فَيَسْتَأْذِنَ، وَإِلَّا فَلْيَحْبِثْ وَيُسْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ»<sup>(١)</sup>

وَكذلك مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ  
فَعَلَ مَعْتَظَةً فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَسْتَعِذْ حَبْلًا»<sup>(٢)</sup>

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ  
عَلَامَةَ أَزْمِي تَحْتَ الْأَتْعَانِ فَأَمْسَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «بِهَا غُلَامٌ» يَمْ نَزِمِي  
النَّحْلُ» قَالَ أَكُلْ قَالَ: «غُلَامٌ نَزِمَ النَّحْلُ، وَكُلُّ مِمَّا يَنْفُذُ فِي الْأَنْفِ» ثُمَّ  
سَمِعَ رَسُولَهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَشْفَعْ بِنَهْ»<sup>(٣)</sup>

وَلَا الشَّيْءَ الْكَرِيمَ ﷺ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَكَلَ الثَّمَرَةَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ  
بَعْدَ إِذْ كَانَ مَالِكًا. وَهُوَ فِي ظَاهِرِهِ مُعَارَضٌ لِمَنْصُورِ أَتَيْ حُرْمَتِ سَأْوَلِ ذَلِكَ  
الْخَمْرَ دُونَ جَلِيبِ خَمْرِهِ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْكَ بَعْضُ صَرِيحٍ فِي حُرْمَةِ اخْتِلَافِ  
الْمَوْسِي بِعَبْرِ إِذْ كَانَ مَالِكًا، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ سَعْدِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرَةَ

(١) سَمِعَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَى أَحَدُكُمْ عَلَى تَائِبَةٍ، لَمْ يَكُنْ بِهَا صَاحِبَهَا، فَلْيُسْتَأْذِنْ، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ فَلْيُحْبِثْ وَلْيَقْرَأْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا، فَلْيَصْرُثْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَحَابَهُ فَيَسْتَأْذِنَ، وَإِلَّا فَلْيَحْبِثْ وَيُسْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ» (٢٦١٩)  
وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَوْسِي، بِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ الْمَوْسِي بِعَبْرِ إِذْ كَانَ لَابِسًا حَدِيثٌ  
(٢٦٢٩٦)، وَلَوْ كَانَ عَدِيٍّ حَدِيثٌ حَسْبُ صَرِيحٍ وَالْمَوْسِي عَلَى مَا عَنِ هُرَيْرَةَ عَنْ

الْعِلْمِ  
(٢) جَمَعَ التِّرْمِذِيُّ كَمَا لِيَبْلُغَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي كُلِّ أَمْرٍ إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ  
(١٢٨٧)  
(٣) سَمِعَ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثَ (١٢٣٤)



التساوي في الوزن، لأنَّ التَّنْقِصَ إنَّما شَرَطُ التَّساوي في الكيل وهو مذهب  
الشافعي وأحمد ورحمهما الله تعالى<sup>(١)</sup>

والمسألة المذكورة في المصنف حسب قولهما، وعندهما أنَّ الصَّاع أقوى  
من المرف، لأنَّ العرف حازَّ أنه يكون على أصل<sup>(٢)</sup>

وذكر روي عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يخبر المرف  
المعادن، لتغير التَّساوي في الوزن وما علموه به من أنَّ التَّنْقِصَ المرف من  
لعمري أحاب عنه من الهمام رحمه الله تعالى يكونه، إلا يخفى أنَّ مد  
لا يلزم أبو يوسف، لأنَّ قصار، أنه كنهه على ذلك، وهو يقول بعبارة  
لي انقلب لظاري بعد نص، بناء على أن تغير العدد يستلزم تغير التَّنْقِصَ،  
حتى لو كان  $\frac{1}{2}$  حياً على<sup>(٣)</sup>.

المالحص أنَّنا حسبناه ومحمداً والشافعي رحمهم الله تعالى اعتبروا قول  
رسول الله ﷺ، «كيلاً يكيل» مناط بحكم مفسد، فلم يعتبروا بتغير العرف

وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى، فنظر إلى أنَّ مناط الحكم هو  
التَّساوي في لغير المتعارف، وأما ذكر الكيل لأنه كان إذا كان معبراً  
لنقدرة فلما تغير التعامُّل في هذه الأجناس، بحيث أصبحت بُدائع تُشتري  
بالوزن، تغير مبادئ القدر، واعتبر بتساوي بهذا المعيار الجديد

وهذا من هاتين تعقبلاً لقول أبي يوسف رحمهم الله تعالى «ليس  
في اعتبار لعمري المتغير المتحاذي مخالفةً لتنقص، بل فيه «بإع التَّنْقِصَ» وظاهر  
كلام المحققين في التَّهام ترجيح هذا الرويه

وعلى هذا فلو تعارف النَّاسُ مع الدرهم بالذَّواهم أو استقرضوا بالعدد،

(١) كما في المحقق، لا يقطع ١٧٦ ٢

(٢) رد المحتار، ص ٢١٢/١٥

(٣) ص ١٥٨/٦



ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذَ مَالِيَّةً شَرِيًّا بِتَرْكِ إِذْنِهِ؛ فَيُجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يُؤْتِيَ مَشْرُوبَةً فَتُكْسَرَ بِعِزَّتِهِ فَيَسْتَقِلَّ طَعَامُهُ؟» عَلِمْنَا نَحْزَنُ لَهُمْ شُرُوعَ مَوَالِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ، فَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذَ مَالِيَّةً أَنْتُمْ وَلَا بِإِذْنِهِ»<sup>(١)</sup>

فقد أطال المحدثون، وخاصة الحفاظ ابن تقيم رحمه الله تعالى في (تهذيب التمس)، في تجميع بين هذه النصوص، ولكن أحسن الأقوال في توجيه الأحاديث المبيحة أنها مبيحة على طرف فلفظ الزمان، إذا كان أصحاب الموائش والحوائط يسامحون في مثل فلفظ لمعارضة والمساقرين، فكان هناك يد متعارف من بينهم في مثل ما أجوده رسول الله ﷺ وعلى هذا لم يتغير لفظ، ولم يكن هناك يد متعارف، يتغير الحكم

وبد تخدمت أنظر انتقاه في أن نفس كان مبيحة على الطرف، أو كان حكماً متعلقاً لا علاقة له بالغرب والنعفل؛ فمن ذهب إلى أن المصاطح هو الغرب، يميز الحكم عنه حسب التعامل لحادث، ومن ذهب إلى أن حكم مستقل أتي بأن معنى يتبع لفظه، ولا يميز الحكم بتغير الغرب

مثاله. أن لحظته والتشجير والتشمر والمنتج كانت من المكيلات في عهد رسول الله ﷺ، فكانت تباع وتشتري كالأشياء، ثم تغير التعامل، فأصبحت من الموزونات، تباع وتشتري بأسوون. ولقد قرع رسول الله ﷺ إذا بيعت بغيرها أن تكون متساوية في المكيل، علماً بتغير التعامل وأصبحت من الموزونات، فهل يعتبر التساوي في مكيل حسب ما ورد في النص، أم يعتبر التساوي في الوزن حسب الفرق الحادث؟

وقع فيه خلاف بين الإمام أبي يوسف والقرنين؛ فقال الإمام أبو حنيفة ومعهما رحمهما الله تعالى: «إن المعتبر التساوي في الكيل، ولا يعتبر

(١) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب لا تحلب مائبة أحد بشر (ب)، حديث (٢٢٠٣)



كما في زماننا، لا يكونُ محمداً للنفس. فإنه تعالى يجري الإمامة أياً يوسف  
من أهل هذا الزمان حيز الجرد، فلقد سألهم ماذا عظماً من الربا<sup>(١)</sup>

الثاني قد يكونُ حكمُ انقضاء معلولاً بوقته، وتنقضي تلك بطلاناً بالغرف  
أو بالتعامل في بعض الجبرئيات، لا في جميعها، وحينئذ يتغير الحكم في  
خصوص تلك الجبرئيات

مثاله دخولُ شخصٍ بأجرة، فإن المبيعَ يَأْبَى جرده، لأنَّ مثله  
ما يملك في الحظْم؛ ولذا ما يستعمل من اسماء مجهول، وكذلك لو كان  
مستأجراً: أعطى شربه ماءً بنفسه، فإن قلنا الماء مجهول، فيه عَرَضُ مسووع  
باحتياط، ولكن جوده لتعامل الناس<sup>(٢)</sup>، لأنَّ الله الهادي في الجهالة  
المنصية إلى المنارحة، ولم يبق هناك راعٍ بالتعامل

وكذلك مهي السوء الكريم عليه السلام من الشرط في البيع، وراه أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى، من عروبر شعيب، من أبيه، من جده<sup>(٣)</sup>

واعتنى من الحصة الشرط التي هي معروفة فيما من الشجر ولذلك  
أجروا إذا اشترى نعلان على أن يفتقوه البائع، أو جراباً على أن يعجزه له خفاً

قال الشرحسي رحمه الله تعالى في (الميسوط) هو إن كان شرطاً  
لا يقتضيه عقد، وفيه عرف ظاهر، وذلك حائر أيضاً، كما لو اشترى نعلان  
وغيره كما بشرط أن يخلوه البيع، لأنَّ الثابت بالعرف ثابتٌ بتدليس شرعي،  
ولأنَّ في الشرع من العادة الظاهره حرجاً يئس<sup>(٤)</sup>.

من الظاهر البين أن تعين الجوار يدفع لخرج لا يظنر إن كان الحكم

(١) رسائل بن عيسى ١١٨/٢

(٢) المحيط البحراني، فصل (٢٤) من كتاب البيع ٣٦٣/١٠

(٣) جامع المسعود، ٢٤/٢

(٤) الميسوط ١٩/١٣



وَيُنَادِي بِهَيِّهِ اِهْدِ الْعِدَّ الضَّالِّينَ - هَذَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَعَاهُ اَعْلَمُ - اَنْ  
هَذَا اِنَّمَا يَمُنُّ بِهِيَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ تَنْبِتْ حَبَّةً بِانْفِطَحَ وَالْيَسِيرُ وَلَمْ يَكُنْ  
اَحَدٌ لَمْ يَجْتَهِدُونَ فِي مَعْلَبِهِ وَحَتَّى يَمُوتَ الْعِدَّةُ هَذِهِ عَائَةُ بِرَحِيحَةٍ  
اَلْجَنَّةِ اَسْحَرِيْمَ فَبُو عَرَى اَلْتَّمَاثِلُ فِي بَعْضِ اَلْجَرِيَدَاتِ تُبَيِّنُ تَسْلِيْمًا بَلَدَ  
اَلْعِدَّةِ بِعَائَةِ ثُرُثُ دِيْنًا لَاحْتِيَاةً فِي حِصْصِي تَلَبَّ حَرْثًا لِمَكَانِ  
اَلتَّعْمَلِ وَقَدْ دَعَتْ فِي مَسَاكِنِهِ اَلتَّخْلُافُ حَرَاثَ عِلَلِهِ بِحَبَّةٍ  
وَالْمُتَأَمِّلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ اَلْجَنَّةِ سَحَابًا بِبَعْضِ اَلْأَحْبَرِ حَتَّى يَصِيرَ  
اَلْأَحْبَرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ

وَيَكُونُ اَلْمَاكِئَةُ حَمْدُهُ لَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا اَلتَّعْمَلِ وَبِمَا عَمِلُوا بِهَذِهِ  
اَلْأَحْرَةِ وَلَمَّا كُنْ حُورًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ جِهَالَةٌ<sup>(١)</sup> وَابْنُ كَرَامٍ اَلنَّصُّ بِحُضْرٍ  
عَائِلِيْنِ بِدَعَائِهِمْ مِنْ اَلْأَعْرَى بِوَعْدِ اَلْأَعْمَ اَلْحَتَاةُ لَا اَللَّعَاةُ اِنْ  
وَقَدْ يَرُوحُ اَلْمُحَرَّمُ وَتُجِيعُ رُحْمُ جَاءَتْ بِحَرَمِهِ اَحْتَاةً<sup>(٢)</sup>

وَمَعَ ذَلِكَ هَالِكِي سَفُو اَنْ فَقَدْ نَبِيَّ يَطْرُو اَللَّهُ اَنْ هَذَا اَلْعُصْمُ لَدِي  
اَلْعَتَمَادَةِ فِي تَمْلِيلِ اَلْجَنَّةِ عَنْ قَبْرِ اَلْعَدَّةِ فَدِ يَنْفَضُّ بِبَعْضِ اَلْعَدَّةِ بِجَدِّ شَالِحٍ  
مِنْ اَلتَّرُوعِ هَالِكٍ لَمْ يَرُوحَ بِحَدِّ جِهَالَةٍ عَنِ مَا يَحْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ وَقَدْ جَرَى بِهِ  
اَلتَّعْمَلُ عَدَلٌ عَلَى اَنْ هَذَا اَلْعُصْمُ بِمَكْرٍ بِحَبَّةٍ بِاَلتَّعْمَلِ

وَعَرَفَهُمْ مِنْ اَلْمَشَاهِقِ يَطْرُو اِلَى اَبْ هَذَا اَلْعَدَّةِ وَبِئْسَ عَرَفًا هَالِكًا  
وَلَا يُرِيدُ بِهِ اَلْعَدَّةُ وَلَا يَحْقُقُ بِهِ نَفْسٌ لَآلِ اَلْعَرَبِ بِحَدِّ اِنَّمَا يَلْزَمُ فِي

(١) مع السوئي عن شرح الكبير ٩: ٢ ومراغب أحسن، للمحقق ٥: ٣٩٨  
واسمعي، لأن لم يمت، كتاب المصاحف ١١٥: ٥ رشيد مكي لإرواء،  
ببهر ٣٥٤/٢ ومثل يوصيهم من كتابي بحوت في نصابها فحبها موصاه  
٢: ٢١٩ - ٢٢٠ ط در النعم لمصنوع

(٢) مع الأحياء لم حساناً عمتاً، سأل يجوز فيه الجانب الآخر أيضاً، وإنه هو  
احتياطاً اجتهدت، فلا يجوز فيه الجانب الآخر

وعلى أحسنه وشفاعته شهيد بأنه جعل بعض مملوكي الأجير أجراً  
لحيثه، ولذلك عدوا انبياء إلى جميع نظائره، وجعلوا ذلك أصلاً.

قال الكاساني رحمه الله تعالى «ومنها (أي من شروط صحة  
الإجارة) أن لا يتصل لأجير بعمله، فإن كان يتصل به، لم يجز، لأنه حينئذ  
يكون عاملاً بنفسه، لا يستحق الأجر وعلى هذا يخرج ما إذا استأجر  
رجلاً ليكس به قفيزاً من حطوب يربيع من ثقفه، أو يهصر له قفيزاً من  
سمسم يجره مملوك من دمه أنه لا يجز»<sup>(١)</sup>

وكذلك مع الحقيقة نتج لمرل بصف المسوح، وبذاته الأحرى<sup>(٢)</sup>،  
ومعها التسامية في هذا، مثل مذهب الحقيقة<sup>(٣)</sup>

ونكره قال ابن عاتق رحمه الله تعالى «ومنها يخرج بلع والسبي وحديث  
الله تعالى يجزرون ضمن الكفاح ببعض المصداق، ومنع الثوب ببعض  
المسوح (مع أنهم لا يجزرون حتى استيق محضه من حطوب، لكونه  
ممسوعاً في الثمن بصرحة) لتعامل أهل بلادهم بذلك، ومن لم يجز به  
على قلب الطحان، والقياس يُركب بالتعارف

وبنى ذلك أنه ليس بطريق القياس، بل أسهل يتناول دلالته، فالشخص  
يتخلف بالتعارف، ومذهبنا رحمه الله تعالى لم يجزوا هذا،  
التخصيص، لأن ذلك تعامل أهل بلد واحد»<sup>(٤)</sup>

والظاهر أن ما ذكره من أن التعامل يُسرى به الفرس، ويحضر به  
الشخص، ليس على إطلاقه

(١) بدائع الصنائع ١٦/٤

(٢) نبر الصغار مع نور، هاديان ٥٩/٦

(٣) رجع روضة الطالبين ١٧٦/٥

(٤) رد المحتار، كتاب الإجارة ٥٨/٦ - ٥٩

وكذلك شركة الأعمال وشركة التوجيه عصيان لم يرد من إباحة ربهما أو  
منههما، ومنهما الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، لأن الشركة لا تدنو  
من خيط المال من أحد الاسماء، ولا يوحده في مدين التوعين<sup>(١)</sup>  
لكن جازهما الحنفية لمكان التماس، فعلا الكاساني رحمه الله  
تعالى<sup>(٢)</sup>، أن الناس يتعاملون بهذين نوعين في سائر الأعصار من غير  
إكثار عليهم من أحدهما<sup>(٣)</sup>

- التماس قد يكون الحكم مسبباً على أن الشريعة بتفسير ظاهر الحال  
وظاهر الحال قد يتغير بتغير الزمان

مثله ب ذكره الفقيه من أنه إن اتسب المرأة بمخوّل بها أنها لم  
تصرف من مهرها شرط بحيلته، وأذعن للزوج به أو فاه، والقول  
بزوج، مع أن المرأة منكورة للمهر، ومعه المذهب أن القول بالسكر  
دون فاهة أن المرأة لا تسأل نفسها قبل فاهة<sup>(٤)</sup>، فالظاهر بشهد للزوج،  
والقول لمن يشهد له الظاهر

ولكن هذا الحكم إنما ينشأ في الأسر والأعراف التي ثبت فيها أن  
سراة لا تسلم نفسها دون بعض الشرط بحيلته، فإن ثبت أنها تسلم  
بفسها عنه دون ذلك، كما هي عرف كثير من الأسر في بلاد، فانحكم  
بتغير، ويرجع إلى أصله أن المرأة منكورة،<sup>(٥)</sup> قول ذي

ومن هذا النوع ب ذهب إلى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى من أن  
لماضي يكفي لظاهر عدالة اليهود في غير الخلود والعقاص، ولا حاجة  
إلى تركيبهم، إلا إن صحت الحصة فيهم

(١) شرح معاني الطائفة لجلال الدين السيوطي، بهامش حاشية فليومي وعبيدة، أور  
كتاب الشركة ٣٣٦/٢ - ٣٣٣

(٢) ملحق بكتاب الشركة ٧٦/٥

(٣) صر العرف، رسائل بن عابد ٢٢٦/٢

العرف اللغظني كما استسه ولا يؤتى في العرف حثني هذا ما ظهر لي فيه  
توجه قول مشايخ بلخ وغيرهم من العلماء، وقد سبحانه أعلم

ثالثاً قد ذكرنا هناك عقدة لم يرد مشروعيه نص لا يجوز  
ولا تحريره، وقد يكون فيه شبهة لبعض المحققين ولكن بحري  
التعامل - يجوز اعتناء بالتعامل مرجحاً لجانب الجوار

مثاله الاستصناع، فإنه لم يرد فيه نص بجوره أو بحرمة، ومن ورد عن  
رسول الله ﷺ من أنه صنع بمروء، فإن ذلك ليس بصريح في حرمة عمله،  
بل يحتمل أن يكون مباحاً، لا مباحة وإن عقد الاستصناع به شبهة  
بالإجماع، لأنه عقد على عمل، وشبهه بالبيع، فإنه عقد على شيء مضموع،  
والشيء لا يكون بمضموع حرام، ولشبهه بالبيع يقتضي علم الجوار بكونه بعد  
تكميله وم، ورجحوا شبهة الثاني، لأن الجوار في الاستصناع له بابي الضمان  
بالمضموع من عمل غيره، وإن أتى بمضموعه، ومن أجل هذا سمى  
تحتية<sup>(١)</sup>، وكثر إجماعه ورجحوا جانب الجوار على أساس التعامل على  
شبهه من عمل

فإن الإجماع يرد من اثنين، أحدهما رحمه الله تعالى، فإن قياسه  
على ما في جوار الاستصناع، إلا أن تركه لقياسه وجوزده، فإش  
النداء، فإن قياسه على الاستصناع في هذه الآيات من كتاب رسول الله  
ﷺ في يوم هذا من غير مد، ورد من نصيبه، ولا من شائعه  
ونحوه لقياس من غير مكبر، ومن علماء في عصره حجة بأنك بها  
القياس، ويحق به لا يرد<sup>(٢)</sup>

١) قال النووي في الاقتصار (١٦٦/١) لا يصح له بيع شيء، لأن ما يرد  
عنه هو مبروحه سلمه

٢) المحقق جرجاني، (١٤) من كتاب البيوع ٢٣٢/١

هذا الكتاب عند الاستصناع، فشرح بعض المواقف من

ومن هذا باب مسألة نصيب الساعي، وهو أنه من فقه إلى الشهود  
شكوى سيد أحمد، فأفاد السلطان من أجل معاشه، فأنفق في حمله، أو في  
مائه، وكانت لشكوى غير صحيحة، فأنفق المذهب أن الساعي  
لا يقسم، لأنه غير مباشر للإيداع، وإنما هو مستقب، ومباشرة الإيداع من  
السلطان، ولكن أفنى الإمام محمد رحمه الله تعالى نصيبه زجراً  
للمعتلين، وبما ذكره عليه في كتاب العصب من (رد المحتار)<sup>(١)</sup>

وهناك كثير من المسائل أفنى فيها من يخبرون من نصيبه بخلاف  
مذهبهم بتغير، هو يا أناس، كما فتوا في مسألة القلعة<sup>(٢)</sup> بجوار الأحمد من  
عبر جس الحوي، وباب عابدين رحمه الله تعالى، لأن عدم جوار، حيو  
من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاولتهم في الحقوق، ولمنتوى اليوم  
عسى حواجز الأحكام عند المنبر من أي باب كان، لاسيما في ديار  
لهم ومنهم للتخوي<sup>(٣)</sup>

وإن العلامة بن عابدين رحمه الله تعالى لف رسالة باسم (نشر العرف  
في شرح بعض الأحكام على عرف) وجمع فيها كثيراً من المسائل التي  
جاء على العرف، وتعامل، ولا يكاد هذه مسائل تخرج من الأنواع الستة  
التي ذكرتها، ودفع فيها كلها وأمثله، بل وأوضحه على أن المعنى  
ليس له الجمود على المتعبد، في كنه ظاهر برؤية من غير مرعاه زمانه  
وأهله، وألا يظن حقوقاً كثيرة، ويكون ضربه أعظم من هذا<sup>(٤)</sup>

وقال في (شرح عقود ربه) يعني:

(١) رد المحتار ٢١٣/٩، طبع كراشي

(٢) يعني باب طهر النذر، رسائل مذهب الساطق، له ابن أبي مذهب الحجة أنه لا يجوز  
له استيفاء حقه إن كان له مال موقوف به من غير جس حقه

(٣) رد المحتار، كتاب المهور، ٢٥١/٩، طبع كراشي

(٤) نشر العرف، رسائل ابن عابدين ١٣١/٢



وهذا صاحبها لا بد أن يحصل عنهم في السر والعلانية في سائر  
الفتوى

وقال صاحب (الهداية) (١) في ربيع هذا اختلاف مصر ودمياط، والفتوى  
في قوتها في هذا الزمان

وقد بين ألبهام رحمه الله تعالى في شرحه هو الظاهر الذي يثبت  
بما فيه قوى من الظاهر الذي يثبت بظاهر حال الإسلام وحقيقته أنه  
بما قلنا بطلان خبره، فقد قطعنا بأن أكثر من البرم الإسلام لم يوجب  
محرمه، فلم يبق مجزئ التزام (سلام مثله) تعدله، فكان بظاهر الثابت  
بالعالم بلا معارضة (٢)

الساكن قد يكون الحكم حسب هوى حوال الناس هامة، ويتغير  
أحوالهم يتغير الحكم

سلطانه ما يؤيد عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإكراه  
لا يثبت في الأمر السلطان، وقال محمد رحمه الله تعالى يستحق من  
السلطان وغيره وقتل المرتد حنيفة رحمه الله تعالى، قالوا هذا خلاف  
مصر ودمياط، لا اختلاف شجرة ومروءة، وليس تكن نظره في دمه إلا  
سلطان، ثم من ذلك خير الزمان وأهله (٣)

وحاصله أن دمه لإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في دمه حبر  
لا يتصور من غير السلطان أن يكره حداً على ما لا يجرى ثم من غير  
العرف وأثر الفداء صار الإكراه يتحقق من غير سلطان فعلاً، فأنتي  
الإمام محمد رحمه الله تعالى يتحقق الإكراه من غير السلطان، وبه أخذ  
المفتاخرين، وهم المنحرف للفتوى اليوم

(١) الهداية بتكملة مع المصنف، كتاب الشهادة ٤٥٨/٦

(٢) الهداية مع مع المصنف، كتاب الإكراه ٦٧/٨

### الوجه الثالث

### تفهم الأحكام بالضرورة والحاجة

أن السبب الثالث سبب بعض الأحكام من الضرورة والحاجة، وأما  
سببها في حرمه دون تعالى، فإنه حرم علىكم ألبسة وأنتم ومنكم التحريم  
وأما فصل به بعد الله حتى لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

ج ٣ - ٣٣

ووجه الثاني، فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

ج ٣ - ٣٣

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

وقوله تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» فإنه لا يظن به رجوع ولا رجوعاً إليه، لأنه تعالى: «لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»

عنه سائر هذه الآية، والحدود الشرعية بالضرورة والحاجة هي كثر  
من الأحكام الشرعية، حتى جاء الوحي على ذلك الأساس في القرآن

افکار قلّت - العرف یعنی مرّة بعد مرّة، فلو حدّ عرف آخر لم یفخ فی الزعمان السابق، مہل یسوغ للمعنی حد لغۃ المصنوع، وأداع العربی الحدیث؟

قلت بحکمہ فإنّ المتأخّرين لیس حدیثو المخصوص فی المسائل الدّریہ ہم یحایہو، إلاّ لحدوث عرف بعد وحی لإمام، فلمعنی اتّباع عرفه الحدیث فی الأئمام العرفیة، وکنا فی الأحکام لیس ماہد بمعتمد علی ما کان فی عرف زمانہ، ومعنی عرفه إلى عرف آخر، فقد انسخہم لکن حد أن یكون المعنی مقرر له رأی و نظر صحیح و معرفۃ یهو عبد الشّرع، حیّ یعیّر من عرف الدّی یجوز ہذا الأحکام علیہ، ولس غیرہ، ہذا المصلدین شرطو فی المعنی لاحتمال، وھذا معقود فی زمانہ، فلا أقلّ من ا، بشرط وہ معرفۃ المسائل مشروعا وقرہا اثنی کبراً ما یستقطبہا، ولا یصرّحون بہا اعتداداً علی فہم المتفقہ

وکن لا بدّ من معرفۃ عرف زمانہ واحوال ہبہ، والشرح فی حد علی لہب ماہر، ویدا خال فی آخر (مبدا المعنی) لہر أنّ برّحل جمعہ جمیع کلمہ اصحاب لا بدّ ا. بتلید (عربی حیّ یهنی إلیہا، لأنّ کثیر من المسائل یجابی عنہ عنی عادات اهل الرّمان فیم لا یحافظ بشریعہ<sup>(۱)</sup>



تصلي محصور بشره أن يكون هناك خوف على شمس أو القمر،  
كارتكاب بكتب أو المحظورات الأخرى في حاله لإكراه المثلثي  
ويجب لتحقيق الضرورة أمور:

- الأول، أن يكون هناك خوف على النفس أو العضو
- الثاني، أن يكون ضرورة فاسدة لا مخرقة، بمعنى أن يقع خوف  
الهلاك أو الخلل بعينه بفعل حسب شجارب لا مجرد وهم بذلك
- الثالث، أن لا يكون تدفع بصره وسيلة أخرى من المباحات،  
ويجب على ظن المسلم أن يقع بضرر مرفوع ارتكاب بعض  
المحرّمات.

الرابع أن لا يكون المحظور منه موجباً مثل تلك الضرر على  
غيره، فلا يجوز قتل أحد ولو في حال لإكراه المثلثي

وعد تحقيق مثل هذه الضرورة يُخصر المثلثي في ارتكاب محرّمات  
مقصود به دفع الضرورة، كالحائض بسطر الذي يخاف على نفسه  
الهلاك، يباح له أكل لحمه أو الحبوب بشر ما يدفع عنه الهلاك وهذا هو  
المقصود من القاعدة المشهورة «الضرورات تبيح المحظورات»

وما ذكره العلامة عند الأناسي رحمه الله تعالى بحث الله عنه بلخص  
الأدوار المحملة بضرور وأحكامها، فعليه أن يلقه قار رحمه  
الله تعالى

ثم هذه الرخصة ثلاثة أنواع

- ١- نوع هو مباح: أكل الميتة، ودمه، وسحم حذيرة وشرب لحم  
عدس، حجة، أو مضّة، أو كعظم، أو عند الإكراه الشّم غنبل أو قطع  
عضو لهذه الأشياء، ثم بعد العصر بقوله تعالى ﴿لَا مَأْكُولَ لَهَا﴾  
[البقرة: ١٧٩]، أي دعوتكم شدّة المباحة إلى مكثها ولاستثناء من تحريره  
إباحة (بفتح)

بعض الحُرُمَات بطلانية عند الضرورة، لكن بحث معرفة « ذكره بغيره »  
في « بهم من مرتب الضرورة والحاجة »

وقد ذكر الحنفية عن « إجماع أصحابنا » في « ما يملكه من شيء خاص »  
عنه « الضرورة والحاجة » و « الحاجة » و « الحاجة » قال

« فالضرورة ما يلزمه عند « لم يشو » بمسوخ هلك أو قارب، وقد  
يسخ ماؤن الحرام »

والحاجة « ما يملكه من شيء ما يملكه ثم يملكه » خير أنه يكون  
من جهة ومقتضى، وهذا لا يملك الحرام، ويسخ لفظ في الضرر

- والمصلحة كأي شيء « خير » و « خير » و « خير » و « خير »

- والقيمة « من جهة » و « خير »

- والفصول « ما يملك الحرام والسنة »

وحصله « من مرتب الضرورة والحاجة » و « الضرورة » لا تؤثر في « الضرر »  
و « ما يؤثر في الضرر » و « الضرر » هو الضرورة والحاجة، وذكر « الضرر »  
شيء من « الضرر » و « الضرر » هو الضرر  
« ولا، الضرورة »

« الضرورة » فقد عرفنا الإمام أبو بكر « الضرر » و « الضرر »  
بكل ما « الضرر » و « الضرر » هو الضرر « الضرر »  
أو على « الضرر » و « الضرر » من « الضرر »

وهذا « الضرر »، وإن كان « الضرر » « الضرر »، لكنه « الضرر »

(١) روح البصائر، الجزء الأول، الصفحة ١٤١

ذلك « الضرر » و « الضرر »، « الضرر » واحد

(٢) حكاية الأمر، « الضرر »، « الضرر »، « الضرر »، « الضرر »، « الضرر »

وحرع وحشر وصموية، وإن لم يكن ذلك الحرع يؤدي إلى تلف النفس أو  
البدن

ثم لحاجه على مسير حاجة عامة، وحاجة خاصة

١- أما الحاجة العامة، مما يحتاج إليها الناس جميعاً، وأكثرهم

- والحاجة الخاصة، ما يحتاج إليها فئة من الناس، كدخل مدينته معيه،

أو أرباب جزوق معيه، أو يحتاج إليه فرد أو أفراد محصورون

وقد مررنا في هذا الباب أن الحاجة العامة أو الخاصة ربما تؤثر في تعبير

الأحكام وطلب التيسر، كتأثير الضرورة ولم أر في شيء من كتب الفقه

من أوضح وجهة الفرق بين تأثير الضرورة وتأثير الحاجة

ولكن الذي يظهر بعد التعمق أن الحاجة العامة هي التي تعتبر

مؤثرة في تشريع الأحكام الشرعية أو في تغييرها في حالات

٢- الحالة الأولى أن يكون موضوع القرآن والسنة صرحاً بنفسه

باعتبار تلك الحاجة

وذلك مثل حور السليم، فإن السهم في الأصل بيع معدوم، وهو

لا يجوز، وإنما شرع السهم دعماً لحاجة الناس، وقد نطق بإباحته القرآن

والسنة

وكذلك أوجب لبس الحرير للرجال في الحرب والمرض، وقد صرح به

الحديث شؤي الشريف

ويجوز بهذه الحالة ما صرح الفقه بعساره في الأحكام، مثل مسح

الإدراء بالأعشار أو بغيرها للحاجة، وقد ذكر الأناسي رحمه الله تعالى

أمثلة كثيرة من هذا النوع تحت قاعدة «المصلحة تعطف التيسر»

٣- والحالة الثانية أن يكون أصل الحكم محتملاً غير صريح في

الكتاب والسنة، أو مجتهداً فيه، فترجح لإباحته في مواضع الحاجة

وذلك مثل كشف المرأة عن وجهها، فإنه لا يجوز في الأصل، ولكن

وكذا يستحق، لا يضطرار، الجماعة يستحق بالإكراه، فيباح تناول،  
ولا يباح الامتناع، حتى لو امتنع حتى مات أو فُيِّن بواحد، لأنه بالامتناع  
صار مديناً حرمه الله، وعد نهى عن ذلك

١. كان الإكراه مذهباً كحبيبي وصرح لا يباح منه انتفاء، لا يحل  
به أن يحل

٢. ويصح لا ينفذ حرمة بباطل، ولكن يترخص به

٣. لا يباح ما لا يباح، والمقتضى في عرصه، وحرمة كسبه، كسبه على  
سواء مع اعتدال عليه بالإيمان، بما كان الإكراه مذهباً، فهو في حرمه  
مباح مع ثوب الرخصة، كأن الرخصة في تعبير حكم الله، وهو  
مباح، لا في تعبير وضعه، وهو مكره، لا يباح عنه انتفاء، حتى  
لا يباح فَيُحِلَّ كان ما جوزه

٤. ويصح لا يباح ولا يترخص أصلاً، لا ما كان انتفاء ولا يخلو

قتل المسلم، أو قطع عضو من غير خوف، والذبح، وصرح أبو دى  
بأن حرمة هذا، بهذه بقاعدة تعني الضرر بك فيباح للمحظورات،  
لا تناول المثلج الأغير، لأنه لا يباح مذهب من الأحكام، بل يتناول شوع  
أو مع ثبوت إباحته، والثاني مع بقاءه على الحرمة، والثالث حتى إذا لم  
رفع الإثم، كخطر ينسب إلى ما لا يجوز انكشافه سره من مريض أو  
جريح، لأنه ترخيص في رفع الإثم لا حرمة، ولا لا يضطرار لأكل ما أغير  
عنه، محمصة، فإنه لا ينفذ حرمة ما لا يغير كذا في المأكل (٣٣)،  
من ينفذ عنه الإثم، ويبحث عليه صمته أو الاستحلال، من صاحبه

• ثانياً، الحاجة

١. الحاجة هي الحاجة التي يترتب على عدم الاستعانة بها صيب

العدة، يؤثم لم يوردوا بها حكماً إلا وهو ثابت بما يكتسب والسنة، أو بالتعاس، حيث بذلك أن تترك الحاجة مترلة الضرورة في بعض الأحكام لا بد منه من دليل شرعي آخر، مثل أن يرد به نص، أو يثبت الحكم بغرض والتعاس، وليس المراد أن يثبت به حكم معارض لنص قطعي.

و يدي يبدو لهد، لعبد الضميف - عما آله عنه - أن هذه القاعدة فيها نظر من وجوه

- الأول: أننا لو أخذنا هذا من ظاهرها، لم يكن هناك حرف بين الضرورة والحاجة، ومع أنه خلاف ما اتفق عليه الجميع

- الثاني: أن الضرورة المصطلحة بلفظ إنما تُرخص في عمل محرم رخصه مؤقتة بقدر ضرورة، كما هو مصرح في قول له سبحانه ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأُولَادُ مِنْ رُبُّهُم مَّا يَقْدِرُوا عَلَى الْعَمَلِ فَأَسْلَمُوا لَهُمْ وَرَدُّوا لَهُمْ صِلَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَحَبَّبُوا إِلَيْهِ الْغَنَىٰ وَالْفَقْرَ ۚ﴾ مع أن الأمور التي ذكروا بدلتها، تدل على الحاجة مبررة بالضرورة ليست مؤقتة، بل هي أحكام دائمة لا تبدل بوقت، مثل حوار السهم، أو الاستصناع وغيرهما، فكيف يُعدل بين أن لا بد منها وتركب مبررة الضرورة في جميع أحكامها

- الثالث: الأمثلة التي ذكرت تحت هذه القاعدة كلها مسندة إلى نص، أو تعاس

ون ذكروا من دأبه التي لم تثبت نصاً، مثل إيجاز المحتاج أن يستمرس بالزبنا، فإنه لا يباح له ذلك، لأن حاله الاضطرار، فيخرج تحت الضرورة المصطلحة، دون الحاجة لمصلحة

وكذلك قد ذكر من نجيم رحمه الله تعالى جواز بيع التوفاء بحسب هذه القاعدة، ولكنه.

- أولاً: محتج به



حكم لأسفل ها. مبني على نصوص مخصوصة غير صريحة، ونداء صحت  
مادة مجتهداً فيها، وإجازه بعض الفقهاء، من جانب الإجازة وإن كان  
موجود في نفس الأمر، غير أنه يرجع في موضع إجازته وسنده، في  
لها، بحيثية يجوز، تصب الزوج بمرءة عند اذنه، شهادة، عند لارحام  
بأنه، لا يمكن للمرأة معه، في الطريق عند شاء، لحي

وَأَمَّا فِي الْإِسْلَامِ فَالْمَرْجُوحَةُ الْمَقْعُودَةُ الَّتِي يُصِيبُ مَحَلِّيَ اِجْتِهَادٍ، فَتُحَاطَرُ  
بِأَحْذَانٍ لَا يَزِيدُ فِيهَا إِلَّا إِذَا تَحَسَّنَ دَرَجَةُ الْقَضَاءِ

وقد بشر بعض الفقهاء أن الحاجة سرُّ صرة الضرورة، عامة كانت أو خاصة<sup>(١)</sup>، ظاهر على هذه القاعدة، ثم حدثت في بعض النسخ بعض الناس في الحاجة ضرورة في تعديل بعض المحرمات بقصصه، من كل ضرورة والحرر في ضرورة الاستفراغ، ولكن في بعض النسخ من ضرورة ضرورة الفقهاء بحسب هذه القاعدة، مما ليس ضروريًا، وإذا لم يكن من محرمات كل من سئل لأجل الحاجة، وهو؟ بل خاصة - تفصي ذلك - في ضرورة من ضرورة الله مع الناس.

ذكر المقصود من هذه القواعد ، أن حكمه بعض الأحكام هي بين  
الخاصة ، و تعاقب بعضها خلاف ذلك ، مثل بيع شجرة  
ولا بد ، والأسباع وغيرها ، لأن هذه العقود لا شرع ولا أصل  
المبادى القاهرة ، لأن شتم كل من المعلوم ، ولكن شجرة المثل هذه  
المعقود من حكم بيع المعلوم ، بل هي التي يرد على أنها لمصلحة  
منه ، وراعى في حكمها هذه المسألة ، فإحدى كثير من العقود لا تجاز  
حاجتهم ، وما ذكره من أن المثل في ذكرها بغيره ، فليس بغير هذه

(١)  $\frac{1}{n} = 0.1$   $\frac{1}{n} = 0.2$   $\frac{1}{n} = 0.3$   $\frac{1}{n} = 0.4$   $\frac{1}{n} = 0.5$   $\frac{1}{n} = 0.6$   $\frac{1}{n} = 0.7$   $\frac{1}{n} = 0.8$   $\frac{1}{n} = 0.9$   $\frac{1}{n} = 1.0$



## الوحدة الرابع

### تقرير الأحكام لسد الفروع

الوحدة 'مع سد' الأحكام هو سد الفروع، وقد يكون أمر حذر أو ما جاء به الله، ولكن نفع منه يكون يخطئ إلى محذور، وقد يكون هذا الخطأ في الواجب في عدم دور عدم، ومن أمثلة هذا بتغيير الحكم باختلاف الأركان وبكم فيه، ياتر كذا في أحكام سد الفروع، والله سبحانه هو العرف.

### • تعريف تدرية لغة وشعرا

التدرية في اللغة بمعنى الوسيلة، كما في القاموس، هي التي يوصل بها إلى شيء آخر.

أما التدرية في اصطلاح الفقهاء، فقد عرفها برؤس الحد بهونه التدرية هي التي صارت لها لائحة، وسد لها كل فعل المحذور<sup>(١)</sup>.

وعرفها طهري رحمه الله تعالى بهونه التدرية عبارة عن أمر غير ممنوع في نفسه، تحدث من ارتكبه، الوقوع في معنى<sup>(٢)</sup>.

### • دليل اعتماد سد الفروع

والأصل في هذا الباب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلِينَ وَلَا الْآخِرِينَ﴾

(١) انظر كتاب سد الفروع في الإسلام، للشيخ محمد هاشم الباقلي (١٤٠٠هـ).

(٢) سبوت استنباط، لأبي زيد، ١٩٩٠، كتاب بوع الأحكام.

(٣) لتأليف أحكام الفروع، ١٩٩٠، من قبله، ١٤٠٠.

- وإنما من أجده - فله أجزاؤه على ألا يشترط المسندون لا يعيد  
المعقد<sup>(١)</sup>

وذلك قال الشيخ أحمد الزمراء رحمه الله تعالى في شرح هذه  
الفقهاء

«والمعقد أن ما يجوز للحاجة إنما يجوز بها ورد فيه نص يجوز، و  
تعالى، ولم يرد فيه شيء منها، ويكرر لم يرد فيه نص يسهل بصحة،  
وكان به نظير في الشرع يمكن إلحاق به، وجعل ما ورد في نظيره وارد،  
به»<sup>(٢)</sup>

هذا، والحق أن أحوال الحاجة التي تولد في تعبير بعض الأحكام أمر  
بعض ضابطه بموافق جملة مانعة، والمماثل فيه على الملكية المقتضية  
والملاقاة المستلزم، الذي لا يحصل بمجرد مراعاة الكتب، وإنما يحتاج إلى  
ذلك الممارسة في ضمة فقيه مشكك، لا مانع في لفه في جانب، ومعرفة  
بأسواق الناس لم، لا آخر وكذلك قال بن عيسى رحمه الله تعالى  
حائكا من (منه المعنى) «لو أن الرجل حفظ جميع كتاب أصحاب، لا بد  
أن يتعلم القوي حتى يهتدي إليها»<sup>(٣)</sup>



(١) أي الشرط بطلان والمعقد صحيح (٢)

(٢) شرح لقواعد الفقهية، ص ١٥٥

(٣) شرح عقود رسم القوي، رسائل ابن عيسى ٤٥

يُعد في وجه اليهودية، فقد أخرج لإمام محمد رحمه الله عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن خديجة بن اليمان رضي الله عنه أنه سأل عن يهودتها بالملابس، فكتب إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عن سبيلها، فكتب إليه "أحرام" هي يا مبرأ المزمع<sup>١</sup>، فكتب إليه "أحرام" عليك أن لا تضع كتابي هذا حتى تحب سبيلها، لأنني أخاف أن يفتد بك المسيرون، فيحارب الله أهل السنة بعد إيمانهم، وكفى بدت فتنة لسا المسلمين

وإن محمد رحمه الله تعالى بعد رواية هذا لأثر أبيه بإحدى الروايات، ولكن يرى أن يختار عليهن شاء المسيرون وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى<sup>٢</sup>

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: "ويجوز تزويج الكتبات، والأزواج أن لا يعمروا، لا يأكلي ديارهم، ولا بالضرورة، وتكره الكسوة الحريرة، جعدي، لا تصح باب الفتن من إمكان الشعر، يسبغ في بطنها من، در تحرب، ويحرم الولد على التحريم بأحاديث أهل الكفر، وعلى تركها بأبهي وهي حسي، فقول رعد، وإن كان مسماة"<sup>٣</sup>

ودكر الثودير في (الشرح الكبير) أنه يجوز بكاح كتابك بكنز عند الإمام مالك، وقد تكرر ذكره في الزواجر بدر الحروب<sup>٤</sup>

وقد الشير دى "وتكره أن يزوج حر برهم، وإن يظن أنهم يهلك

١ كتاب الآثار للإمام محمد، باب من يزوج يهودية، والكتاب في الحج ١٠ (١١٥)، وأخرجه أيضا الشافعي في النسب الكبير ١٧٢/٧، وبما أخرجه في تحرير حديثه، أي الشوك دور أبي الكتاب، وخرج عند إرواق في نسخة ٨٧/٦، قم (٤٧-٤٨) وبما أخرجه في نسخة داره، مطلقا، بوجهة، وبما أخرجه في نسخة بطنها قوله، ولكن طفقها فيه من

٢ من الشير ١٢٥/٣

٣ الشير على الشرح الكبير ٢٦٧/٢





الهمس، لأن لا يأمن أن يميل إليها، تصفته من اللبس، أو يتولى أهل دينها  
 دون كانت حريئة فالكراهه أشد، لأنه لا يؤمن ما ذكرناه، لأنه تكبر سراد  
 أهل الحرب<sup>(١)</sup>

وإن لم يمسها إلا الأولى ألا يشزج كدنية، لأن حمز قد لمديس  
 تؤرجو من ساء أهل الكتاب - مطلقاً مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

هذا كان جبراً بقى بمراد الكريم فرق بصريح بالكراهه جمعه شيئاً  
 غير مطلق، وسماهت الأربعة استبرأه مكرهاً لسد الفرائع وهذا في ومن  
 كان يسود فيه الإسلام والمسلمون، مما بانك في ومن هذا الذي صار  
 المسلمون فيه مغلوبين سياسياً وثقافياً فالقصة في مروج كتابات في ومن  
 فاشد، ونائبه أسراً، والجهاد بالله المعنى للعظيم

وهكذا عمل الفقهاء على أصلي من الذرائع في كثير من الأحكام

- ومن أمثله أن رسول الله ﷺ أجار يلساء أن يشهد الصلوات في  
 المساجد، بل تروي عنه ﷺ أنه قال: «لَا تَمْتَنُوا إِنَّمَا اللَّهُ مُسَاجِدُ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>

ولكن لما رأى سيد عمر رضي الله عنه في زمانه أن مدة إقامته مجر إلى بني  
 سمعهم لم يجد، وقال: «ما به ﷺ» فلو أنك لثني ﷺ ما أخذت لساء،  
 لمعهم لم يجد كما فبعث بناء بني إسرائيل<sup>(٤)</sup> وذلك لما صرح به النبي  
 ﷺ: «لَا تَمْتَنُوا إِنَّمَا اللَّهُ مُسَاجِدُ اللَّهِ» ولكن ليخرجن وهن كليات<sup>(٥)</sup>

(١) المهذب، كتاب النكاح، فصل الزواج من الكفرة ١/ ١٥١، ط دار الفقه

(٢) المنهاج، كتاب النكاح ٢٧/ ٥٥١

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب لا ترحمة، حديث (٩٠٠)

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأيمان، باب انشطار الناس بين الأيمان واليهودية، وفيه  
 (٨٦٩)

(٥) أخرجه ابن طود، عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الصلاة، عن ما جاء في عروج  
 النساء إلى المسجد، حديث (٥٦٨)

صورة يلزم في الخمسة عشر<sup>(١)</sup> معكروة، وإلا فلا كراهة إلا خلافاً الأولي  
على بعض الاحتمالات، كان يحتاج المديون قياس المسؤول أن يقرض،  
بل أن يبيع ما يساوي عشرة بخمسة عشر إلى آجي، فيشتره المديون،  
ويبيعه في السوق بعشرة حاله. ولا بأس في هذا، فإن الأجل عابده وسط  
من الشمس، والمعهود غير واجب عليه دائماً، بل هو مديون، حين يقرض  
بمجرد رهيقه إلى ردة الدنيا معكروة، أو لعرضه بعشرة فلا وثماً  
يعرف دين في غصب صيات المواد، وما لم ترجع إليه العين التي حرجب  
مه لا يسمى بيع العينة<sup>(٢)</sup>

والقد حقق الإمام الشافعي رحمه الله تعالى مسألة سد الذرائع في مثل هذه  
المعتهقات بكلام متين، يحكي بعضه بما فيه من موافقة، قال رحمه الله تعالى  
فلأن لثرائع عن ثلاثة أقسام

• منها ما يندب بالتفاق، كمنع لأصنام مع العلم بأنه مؤذ إلى من الله  
بها، وكسب أبوي الرجل، إذا كان مؤلفاً إلى سب أبوي السائب، فإنه  
مكذ في الحديث من السائب لأبوي نفسه، وحجر الأبار في طرق  
المسجون مع العلم بزوجهم فيها، والعدا التسم في الإطعمه والأضره لبي  
يحلّم بدون المسلمين بها

• ومنها ما لا يندب بالتفاق، كمنع إذا أحب الإنسان أن يشري بغيره  
أفدس منه أو أدنى من جسمه، فيتحيز بيع متاعه بغيره قبل ما يفسد إلى  
مقصوده، بل كسائر سحاراه، فإذا مقصودها الذي أحبته له يشترى برحمة  
إلى التحلل في نقد درهم في السئلة لأحد أكثر منها

(١) يعني به ذكره أبي بهرام رحمه الله تعالى فيما قبل من أن يلزمه خمسة عشر، ثم  
يبين رواية يساوي عشر، بخمسة عشر، ويأخذ الخمسة عشر المرضي منه، فلم يجرح  
منه لا عشرة، وثبت له خمسة عشر

(٢) فتح القدير، كتاب الكفالة ٣٦٢/٦ - ٣٦١



سحبته في الحدة من مر دو جهن ثلاثا راحيا بالله تعالى، ودعا بأن  
تبركة في في روحه مبدأ لهذه "تأريخه"

ثم قد سدد التراجع الثاني سم بضمير الشرع بسدها امر جنها في قد  
معتق له اراء بعضها، فليسهم من بعضها بعض اثاره بسا قوته لكونه في  
معتور، ابراه في محض معتوره، قد حث عليه، منهم، لا يرى ذلك  
ومثله مع بيعة، تكرهه الامم مائل حبه لله تعالى، ودمع ابو  
سعد مصفاً، ونهر الامم ثم ثمة فمير دجعه، تعالى س، جدر  
دام سم وقد سدد الله صوره، لانه يثم وليس ر

وَأَحَبُّ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ

قدار الإمام الحسين رحمه الله تعالى هذه السجدة هي ولييكم

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الغيبة حرام في حقه، وقال الأحرار  
المؤمنون الذين لم يروا لغيره<sup>14</sup>

وحدہ اس مہم رحمتہ اللہ تعالیٰ کی برقی ہیں تھوبیہ، حداد، مسلم  
اسی واقع میں غیبی کتاب نجات الذائع بالاعمال صورتہ نمود ہے اب عو  
نصفہ کثرت حجب و التحریر ہی صورتہ لاولیٰ و کمبود انشوریہ

روز : دوشنبه، تاريخ : ۲۸/۹/۱۳۵۷

الهدى كى ۱۰ جۈمىيە ۱۰ ۱۰

(۱۹) مولانا امام محمد بن ابراهيم

(\*) نيات لأهل البيت عليهم السلام في تفسيره، كتاب ميرزا محمد باقر، ص ٢٤٩، ط ١٣٠٢ هـ

(1) م. ب. ١٠٠٠، م. ب. ١٠٠٠، م. ب. ١٠٠٠

۵۱. دودری ایوان، علی قاسم ایواندار، ۱۳۹۸/۲

(١) قسم : تاريخ بونته من سن الحادي عشر مائة ، وهو يعتبر الشرق الذي هو ...

مُاساً لَكُمُ الْمُسْتَفِي هُوَ ذَلِكَ الْفَسَادُ، مِثْلُ أَنْ يَتَوَلَّى «لَا يَسْمِي سَتاً» أَوْ  
«يَسْمِي سَجَبَ مَن» أَوْ «لَا أَدْرِي لَكَ» أَوْ «لَا أَتَسَرَّ عَلَيْكَ» وَهِيَ فَلَكَ

وَهَذَا مَا قَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ مَعَ صَبِيّاً فَكَانَ مِنْ نِكَاحٍ سَبَّ أَيْ  
سَهْوٍ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ «لَا أَدْرِي» ثُمَّ لَا أَدْرِي، ثُمَّ لَا أَدْرِي، وَلَا أَدْرِي بِهَذَا إِنْ أَيْ  
طَالِبٌ أَنْ يَتَلَقَّ ابْنَتِي وَيَسْجَحَ ابْنَتَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ نَفْسُهُ بِنِي، يُرِيدُ مَا تَرَاهَا،  
وَيَقُولُ بِنِي مَا أَتَاهَا»<sup>(١)</sup>

وَمِنْ بَرَاهِنِهِ عَلَى نَاطِقِهِ بِنِي، وَأَنَا أَتَحَوُّثُ أَنْ تُخْشَى فِي بَيْنَهُمَا  
الْمَكْرَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الزَّوْجِ بِهِ بِهَا «وَأَنْتَ لَسْتَ أَخْرَجْتَ خِلَافاً،  
وَلَا أَحْلَى حَرَاماً، وَلَكِنْ وَافَقَ لَا مَخْتَلِعُ سَتٌ وَشَوَّلَ اللَّهُ وَيُسْتُ غَدُوٌّ لَهُ  
أَيْدِي»<sup>(٢)</sup>

فَقَدْ صَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ هَذَا نِكَاحٌ لَيْسَ حَرَاماً فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ  
يُخَادِعُ مِنَ الْوُضْعِ فِي مَحْظُورٍ كَثِيرٍ، وَهُوَ بِأَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُرْهِهِ بِهَذَا فِي سِتَةِ  
الْكُرْهِهِ، لِأَنَّ كَانَتْ سَتٌ أَيْ جَهْلٌ حُرْمَتِهَا

وَيَسِيرُ مِنْ هَذَا السَّعْدِثِ أَوْ الْحَكِيمِ عَلَى الشَّرَائِعِ بِهِ فَسَدٌ أَوْ لَا تَصُدُّ  
بِمَكْرُورٍ يَخْتَلِفُ مِنْ سَحْصِ إِلَى شَحْصٍ، وَمِنْ حَايٍ إِلَى حَايٍ، وَلَمْ يَرْجِعْ  
فِي دَمَتِ بِنِي أَيْ مِلْكِكَ ابْنَتِيهِ وَالْأَدْوِي بِسَلَامَةٍ أَلَدِي لَا يَكَادُ يَحْضُرُ، لَا  
بِمَدَارٍ بِطَوِيلَةٍ بِحَبِّ بِرَبِّ أَصْحَابٍ هَذِهِ الْمُنْكَتَةُ وَهِيَ سَعْدَانِ أَعْلَمُ



(١) صحيح البخاري كتاب النكاح، دُرِّيٌّ رَوَى عَنْ ابْنَةِ أَبِي حَبِيبٍ (٥٢٣٠)

(٢) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، حديث (٣١١٠)

• ومنها ما هو مجتلق فيه، وسألنا<sup>(١)</sup> من هذا القسم، فلم يخرج من حكمه بعدد، والمثارعه باقية فيه

وهذه حيلة، يمكن أن يندل في الاستدلال على جور تحويل في المسألة، وأدلة وجهه الأخرى<sup>(٢)</sup> معررة واضحة تهيرة، فصالحها في مواضعها، وإنما قصدنا هذا، بتحرير الغريب لقله الاطلاع عليه من كتب أهل<sup>(٣)</sup>، إذ كتب لجمعية كالمندوم في الوجود في بلاد المغرب، وكذلك كتب شاعرية، وهيرهم من أهل السداس، ومع أن هذا الاستدلال مذهب واحد، وإنما يكسب الظن ثبوتاً، ويكاد المذهب غير مذهب من غير اطلاع على ما عليه، فيؤيد ذلك حراة في الاعتقاد في الألف، أسير جمع الناس عن قصد، ويقدمهم في أسير، واصطلاحهم بمذهب، لتأخر، وهم أعرب، وقد وجد هذا كثيراً<sup>(٤)</sup>.

وبالمجمل، فإن العلماء اعترضوا هذه المذاهب أصلاً، بذا علمه كثير من الأحكام، ولدي يظهر بعد النظر في المصادر السنية على هذا الاسم، أنه إذا ثبت أن الأمر سماح يؤذي إلى محذور بئساً أو ثقله نظن، فإنه يحكم على ذلك المسح بأنه غير حاش، لأنه ما يؤد إلى محذور فهو محذور

أما إذا كان، التفرغ في المحذور محتسلاً لا على سبيل نفس أو غلة نفس، فلا يحكم عليه بعدم الجواز صراحة، ولكن يحذر المحمي بغير

(١) بين مسافة يربح لأحد ومنها لعبة

(٢) يعني: لعبة السدس، مثل السالك

(٣) إن الإمام الشافعي رحمه الله قال: مالك، هو مؤيد، سذهب مالك في كراهه بيع المال، ويكفر بريد من هذه العبارة، يعني: أن القدر أحاروف من العقوبة، مثل الحية والرافعة، مسير إلى ذل أكلها، فلا ينبغي أن يناموا على ذلك، فإن السالك صحتها فيها، ولكن وجهه هو ما

(٤) للمؤلف: كتاب المعاصي، القسم الثاني، مقدمة الكتاب ٢٩٠/٢ ٢٩١

## الْفَتْوَى السَّائِلَةُ أحكام الإفتاء ومنهجها

- متى يجب الإفتاء؟ متى يحرم؟ وحكم الامتناع عن الفتوى.
- الرجوع عن الفتوى، وأحكام تلغؤها بعد الرجوع عنها.
- الأجرة على الإفتاء.
- منهج الإفتاء.
- آداب الإفتاء، وآداب كتابة الفتوى، وآداب المفتي في نفسه.
- أحكام الاستفتاء.

\*\*\*





### مَبْهِمٌ

وبعد بمهيد بعض هذه القواعد، أريد أن سحّ عن أحكام لثوى  
بمعنى أنه متى سحّ عن المعنى أن يثنى؟ ومى يحرم عليه ذلك؟  
ومى يجب له أن يسح عن الجواب  
ثم يذكر إن شاء الله تعالى المصباح الذي يجب أن يحتاره المعنى عندما  
يُسْتَشَى عن حكم شيءٍ





والفداء حريتها في الممّ، وهذا هو الصحيح في المذاهب الأربعة  
والأصح لا يأثم<sup>١٦</sup>

على يحرم الإلقاء<sup>١٧</sup>

قد ذكرنا بما سبق شروط الممي<sup>١٨</sup>، بأن لا يحرر الإلقاء على الإماء  
إلا ممن سيجع هذه الشروط، وصار إلقاء لذلك

ثم إن الممي الموهن أيضاً لا يحرره إلقاء في الأحوال الآتية  
الاولى إذا كان سمي أهلاً بملكه بوجه قديم، وإنه لا يعرف حكم  
إيمانه بمسؤول عنها بخصوصها ولا يمكن من أسبابه، أو سبب  
عنه لا فائدة، ولم يمكن من إخراج

وذلك يعول المرسوم الكريم<sup>١٩</sup> النقض ثلثة واحد في إيمانه  
وإن في آثار ثلث سمي في الحق فرجل عرف الحق وقضى به  
ورجل عرف الحق وصار في الحكم فهو في الذم، ورجل قضى للناس  
على جهل، فهو في النار<sup>٢٠</sup>

ولا بد من النقض، الإلقاء في حد، فوجب عليه ثلث في الجواب في  
هذا بصورة، حتى سمي الحكم به به الممي من غير من إيمانه  
وقد توي عن هـ في رويته أنه يداور عنرها قبل أن يذكر<sup>٢١</sup> بها  
طالب بحث ألا عذر في حد سمي<sup>٢٢</sup> فقال أبو بكر: أي سدا بصي<sup>٢٣</sup>  
وأي أرض تظلي، قد سدا ما لا أعلم<sup>٢٤</sup>

١٦ نسخة لمجموع شرح جليل ٢٧

(١٧) انظر المحقق لونه من ١٤٩ وما بعده في حد الفداء

٢٠ درجة سر داد، وسمطه، في تذاب آقصة، باب في الإحصاء بخلص  
سرسني في كتاب الأحكام، باب ما عا عن رسول الله ﷺ في إيمانه  
وعدمها عن رسول الله ﷺ

(٢١) أخرجه الأئمة الأربعة، أو إله خيل إلى نفس الكندي من ١٢٠، رقم (٧٩٣)



## المبحث الأول: متى يجب الإفتاء؟ ومتى يحرم؟ وحكم الامتناع عن الفتوى

• متى يجب الإفتاء؟

الأصل في الإفتاء أنه مريض كونه على مدته، وهو في هذا حاله عند من مؤثرين، لا يمانعهم من الفتوى.

ويكون مرضه غير في الأحوال الآتية

• الأول: إذا سئس في شأن لا يوجد به ما قل غير، وهو يعرف الحكم، سواء الله تعالى، وهو من يكتمون، كما أنه يجب أن يكون له عدم

• الثاني: إذا استغنى المستفتي في حاجته ما جلد يهدف عدم عدم الإفتاء أن يقع في محذور كمن سئس في حكم من عدم، مصل، وأرى صيلاً لا يمكن المستفتي أن يساند فيه غيره، وتضمني بحرب الحكم وذلك لما تلو من الآية الكريمة

أما الثالث: إذا تطلب المرأة لمعلم من قبل ولي الأمر، ويجب عليه عيباً، لا يقوى، وذلك لقوله الله تعالى: ﴿وَلْيَتْلُوا آيَاتِهِمْ لِيَسْمَعُوا﴾  
وَلْيَتْلُوا آيَاتِهِمْ لِيَسْمَعُوا

١٤٤

• في الشورى رحمه الله تعالى، فإنه للمستفتي مرضه كفاية، فإن لم يكن هناك من يصحح إلا وحده، يعبر عنه، لا كذا جماعة محدودة، فطلب ذلك من أحدهم، ومنع أهل بأكمله، ذكره جهنم في المستفتي



لا أدري، ثم قلت في حقول أندري ما يُريد هؤلاء\* يُريدون أن يعمدوا  
فهورنا جبراً لهم إلى جهنم<sup>(١)</sup>

وعز الأتوم<sup>(٢)</sup> تلميذ الإمام أحمد بن حنبل قال سمعت أحمد بن  
حسن حبه لله تعالى يكثر أن يكرر لا أدري<sup>(٣)</sup>

وعز الهيثم بن حمير<sup>(٤)</sup> قال شهدت رجلاً شغل عن صلاته وأربعين

(١) جامع بيان العلم وفضله، ص ٢١٦، رقم (٨٩٩)

(٢) الأتوم تشبه الإمام أحمد وجمعهما الله تعالى هر أحمد بن محمد بن هاني، أبو بكر  
الإسكافي الأرم الملقب، ومن الكلبي، صاحب الإمام أحمد، من ثقات عدد ط  
الحديث

ولد في دولة السيد وكان يحفظ الفقه والاعتقادات، ثم لما صاحب الإمام أفلح من  
بنيته، صار له عديده عفا كان عليه من حفظ الاعتقالات

وفي التاريخي أبو حنيفة حنبل عن بعض مسائل كبره وصحتها وردها أبوها  
هذا وكان له تأليفات الإمام أبي شيعة عنه له من مؤلفات ما روت له من  
له من كتب في فضل الحديث، وله أيضاً، (أشهر في الفقه على صاحب أحمد، وهو هذه  
في الحديث)

وفي تلك بديهة سكاك في الجديد مرقب بقوله ٢٧٧ هـ وأبلى عنه (٢٦٦ هـ)

قيل عنه (٢٦٩ هـ) وحسن خبره

المعروف عنه من مؤلفاته ١٦٢١ هـ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٢/١٢٣  
وما بعدها)

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخه وسنده ٣٧١٢ هـ، رقم (١١٢٦)

(٤) الهيثم بن حمير، الحافظ، الإمام الكبير القتيبي، سهل لأهائي  
حدث عن أبيه بن معاوية، والإمام مالك، وأبو حنيفة، من صنفه  
وحدث عنه الإمام أحمد بن حسن، وخروا به عنهم الله تعالى أجددين  
في موسى بن زياد، قال في الهيثم بن حمير في طبقات الحديث مرقب

والله في المصنفين شهد الهيثم بن حمير وهو معروف وقد شغل بحر  
الفقه، قال طائفة خروا به من رجالة هذا، مرقب، ثم ما شغل إلى

حرم طه



١- (ثالث) إذا كان المعنى في حده نعمة من الله وجه في الفتوى من التأمل ونظر الضمير

والدليل على ذلك حديث أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يفتن حاكم بين مني وهو غصبا

ولذلك قالوا ومن يفتن يفتن من عاقبه أن لا يفتي حال اشتداد عليه بمصيب، ودهي، وسهوي، منا يخرجه من الاعتدال وكذلك شدة السحر، وشدة عرج وحموه، فإن علق اندم على حجة كبيرة، وحج مله، يكف عن الإفتاء إلى أن يعود إلى صبيته، وكذلك أن كذبه حاسر، أو حرج، أو مرض شديد، أو حرج شائع، أو مؤلم، أو دعة الأخضر

• الاستدح عن الفتور

حسن من واجب المعنى أن يجيب عن كل سؤال يدرج أمامه في كل حال، ومن أحب حب يرى مصلحة في الجواب، وبما العشق ليسبي أن يسمع من الإفتاء في الأحوال الالفة

(ثاني) إذا خشي معني أن المسألة شرقة بعد الحصول على الجواب، أو أن الإفتاء في المسألة يؤدي إلى مصدة ظاهرة، أو أنه بصرف الفتوى إلى غير وجهها، لأن دفع المصدة مقدّم على جلب المصلحة

قال الأحمري رحمه الله تعالى: أو إذا سئل عن مسألة يعلم أنها من مسائل المشرك، وما يورث بين المسلمين الفتنة فتدعي منها، وقد سألني إلى ما هو أولى به على رفق به يكون

٢- (رابع) إذا كان السؤال قد ينبغي عدم الجواب به، تكونه منا لا يعني، وليس هذا مع عطلي في معرفه الجواب عنه

(١) ما لا يفتي كذا لا حكم، ما لا يفتي به هو محذور

(٢) الخلاق لطفاً، بالأحرى، ص ٥٤

مسألة، فقال في سبيل ثلاثين مسألة <sup>١٥</sup> لا أدري، ووثق كان يسأل من  
حسب مسألة فلا يجيب في واحد منها، وكان يقول: «أمر أجاب في  
مسألة، ينبغي قيل الجواب أو مبرهن نفسه على المسألة والثواب»

وسئل مالك عن مسائل عدل، لا أدري؟ فقبل هذه مسألة خفيفة  
سهلة، فغضب وقال: ليس في علم شيء خفيفاً

وذكر بجور نعمي أنه يحجل من جواب لا أدري في مثل هذه المسائل

لثلاثي إذا كان الإمام يهزي ويمشي مع حمي، بحيث يثبت يثقل  
أنه يساهون ويساهي معه، قال الله تعالى ﴿عَلَوْذَ بِأَجْمَلِكُمْ جَعَلَهُ فِي أَرْجَى  
بِأَعْيُنِهِمْ تُحْسِنُ كَيْفَ لَا يُدْعَى الْهَوَى جَعَلَهُ عَنْ سَيْلٍ لَهُ رَافِدَيْنِ يُجْشَوْنَ فِي سَيْلٍ قُلْ لَقَدْ أَهْلَكَ  
عَنْكَ سُبُوحٌ رَبُّكَ تَوَالِيدَ أَخْلَافٍ﴾ (س ٢٦)

وجاء في (الإصباح) في معصية الإمام أحمد: «أجره التحكيم ومثابته  
بالهوى أحد عده، ربحه نعمي أن يحيل في فتواه مع المستفتي أو مع  
حظه» <sup>١٦</sup>

١٥ وقد وثق في واحد من الإثبات لا أن العادف حمد ثقتك على أنه استند في  
أمر عمره، حيث قال الشيخ بن جليل: «المداد» أبو مهدي بن أبي الطاهر،  
ثم من أصحاب الحديث، وكان له بركة عظيمة  
وفي قوله (١١٢٢هـ)

(بعض من ... من بغداد ١٦ ١٨٤٢) وسير اعلام النبلاء ١٠ ١٢٩٦ وله مع  
أبيها طربب التهادب، ص ٥٧٧ وآخر المعصن الأثر. «لكم أكت استبرأ في  
معرفة من خط من نزاهة الثقات» بعض من شيخ عبد القويم بن عبد رب النبي  
ص ٤٩٦

١٦ انظر جلد آثار عمر مالك، طربب بغداد، نقضني صاحب ربحه في ص ١١٦/١

٢١ ١١٦١ ص. المحتاج في كتاب القضاء و... ٣٦٩/١





للربيع رُوِيَ عن بعض الفقهاء أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْمُفْتِيََّ مِنْ أَنَّ يُقْتَى لِلنَّاسِ فِي مَسَائِلَ لَمْ تَنْفَعْ لَهُمْ.

وقد ذكرنا في أوَّلِ الكِتَابِ أَهْوَاءَ السُّفْهِاءِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَّبِعُونَهُمْ أَنْ يَنْتَكِلُوا فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ تَنْفَعْ بِهَا<sup>(١)</sup>، وَخِلَافَ وَجْهَاتِ لُظْفِ فِي ذَلِكَ وَذَكَرْنَا هُنَا أَنَّ لِاحْتِمَاةٍ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى مَنْ يُرِيدُ التَّنَقُّهَ مِنْ ظَنِّهِ بَعْلَمَ، لِمَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَلَا يَجِبِي أَنْ يُسْتَجْمَعُوا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ.

- لِلْعُلَمَاءِ إِذَا كَانَ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ مَبْنًى عَلَى خُرُوفٍ عَادِيٍّ أَوْ نَوَافِلٍ، وَلَا يَعْرِفُ الْمُفْتَى خُرُوفَ ذَلِكَ أَسْلَدَ أَوْ الْقَوْمِ.

لَا رَيْبَ مِنَ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِحُجُوزٍ لَهُ أَنْ يُعْمَى فِي الْأَحْيَانِ وَالْأَذْيَارِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِئُ بِالْأَكْثَافِ، أَلَا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مِلَّةِ الْأَلْفِ بِهَا، أَوْ مِنْ أَهْلِ مِلَّةٍ فِي لِحْظِهِ مِمَّا رَأَوْهُ مِنْ الْعَظَمَاءِ وَمَعَارِجِهِمْ بِيهَا، لِأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ بِكَفٍّ كَبِيرٍ، كَثُرَ عَطْوُهُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ كَمَا شَهِدَتْ بِهِ (الْمَجْرِيَّةُ)<sup>(٢)</sup>.

- لِلْعُلَمَاءِ ذَكَرَ لِإِمَامِ الْفَقَاطِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ جَمْعَةٍ مَا يُتَكْرَرُ فِيهِ السُّؤَالُ وَبِإِذَا مِنْ جَوَابِ الْمَسْأَلِ وَغَيْرِ هَذَا، كَمَا جَاءَ فِي الْكُتُبِ مِنَ الْأَهْوُظَاتِ<sup>(٣)</sup>.

- التَّجَلُّبُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ حَلِّ الْحُكْمِ، وَهُوَ مِنْ قِبَلِ الْمُتَعَبِّدَاتِ الَّتِي لَا يَنْقَلِبُ لَهَا مَعْنَى.

مِنْ أَنْ يُسْأَلَ بِمَعَاذِ كَاتِبِ دُكَاثِنِ الْمَقَرَّبِ ثَلَاثَةً\*

١. انظر الفصل (٤٠)، ص ٥٥ وما بعدها، في هذا الكتاب.

٢. أدب المفتي والمستمع، لأبي الصلاح، ص ٢٦.

(٣) حديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ الْأَهْوُظَاتِ» أخرجه أبو داود، كتاب المعتم، باب

لَوْحِي فِي لِقَائِهِ، حديث (٢٦١٦)، في معانيه.







## المبحث الثاني

### الرجوع عن الفتوى وأحكام نقضها

#### ١- الرجوع عن الفتوى

يجب على المفتي أن يصرح خطأ في فتواه إن كان يرجع عن فتواه لأسباب  
وإن لا يرجع عن فتواه

وإذا كان خطأ في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
بل يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
وإن كان خطأ في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم

#### ٢- أحكام لنقض الفتوى بعد الرجوع عنها

إذا كان التوريط رجوعاً عن فتوى في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
بل يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
وإن كان خطأ في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم

وإذا كان التوريط رجوعاً عن فتوى في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
بل يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم  
وإن كان خطأ في حكمه لم يصرح بغيره من أحكامه التي هي موقوفة على  
هذا الحكم ولا يصرح بغيره من الأحكام التي هي موقوفة على هذا الحكم

١- انظر في هذا الموضوع في كتابي "الفتاوى والبحوث الفقهية" ص ١٠٠.

٢- انظر في هذا الموضوع في كتابي "الفتاوى والبحوث الفقهية" ص ١٠٠.

٣- انظر في هذا الموضوع في كتابي "الفتاوى والبحوث الفقهية" ص ١٠٠.

(لنعم) ذكر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى من جملة هذه  
المواضع السؤال عما شعر بين شئب الغنائم  
ود شئب عمرو بن عبد العزيز رحمه الله تعالى عن قتال أهل صفين.  
قال ملك دعاء كثر الله عليها بدني، فلا أحب أن يقطع بها لساني  
- (الجميع) وذكر رحمه الله تعالى من ضمنها سؤال شئب والإصمام  
وطلب الفقه في الخصم

وفي الأصول الكبريم في دم نحو هذا في الناجين من يمينك توفى في  
البحر الذي فيه شهد الله عن ما في قلبه وهو أنه يصوم (المقره ٢٠٤)

ومن معاني (بكره فروع خصم) درم ٥٨

وفي الحديث: «أبغض الرخاء إلى الله الأثمد الخصم»<sup>١</sup>

ثم دل الشافعي رحمه الله تعالى بعد جملة من المواضع التي يكره  
السؤال فيها، دعائى عليه ما يوافقها وليس الشئب فيها، حقا، بل فيها  
ما تشد غرابيته، ومنها ما يوجب ومنها ما يحرق، ومنها ما يكون محل  
الحديث (٣)



(١) المصنفات، للشافعي ١ ٣٢٠

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الأثمد الخصم، حديث (٧١٨٨)

(٣) بروايات، النظر الذي في أحكام السؤال والجواب ٣٤١





وكذلك إن عمل به ووجت لأفهام حسب التوفيق الذي ذكره،  
وقد أخرج الخطيب رحمه الله تعالى أن الحسن بن رباح الملقب بـ  
رحمة الله تعالى سئل في مسألة فأخطأ، فلم يعرف الذي أتاه، فأكره  
قوله، فذكر أن الحسن بن رباح سئل يوم كذا، وكذا في مسألة فأخطأ، فمن  
كان في الحسن بن رباح شيء، فليرجع إليه، فذكر أن ما لا يصح، حتى  
وجد صاحب المرو، فأعلمه أنه لا أخطأ، وأن لأرباب كذا وكذا<sup>(١)</sup>  
• حكم الضمان على المتقاضي لمحقظ:

وراجع عمل سمي مقرر في إنباب، بناءً على قوله، وأنه خلع  
المطامع، فذكر في نظ أبو عمرو بن الصلاح، رحمه الله تعالى عن الأستاذ  
أبي إسحاق أنه سئل إذا كان أهلاً للقصد، ولا يقضن إلا لم يكن  
أهلاً، لأن السئني قد في الرجوع إلى عبد أهل للمو، لا ضرورة الرجوع  
إلى أهله بعده، وإنباب ما إذا كان المسمى أهلاً للقضى، فإنه لا يقصر من  
جبل يستثنى في الرجوع إليه، وإنما الخطأ من سمي، فخصر  
يكن حال سؤري رحمه الله تعالى، كذا، حكاه الشيخ أبو عمرو،  
وسكت عليه، وهو مشكك، ويسمي أن يخرج الضمان على يولي العور  
المعروف في سمي، فخصر وسكت وغيره، أو يقطع بعدم الضمان، به  
ليس في الفتوى بمرم ولا الحاشية<sup>(٢)</sup>

وعنه الأحكام أي ذكرها السؤري رحمه الله تعالى في مسائل الرجوع  
عن المعرى أثرها كنه ابن نجيم، رحمه الله تعالى في (المحرر) غير أنه حرم  
سأله لا ضمان على المسمى في صوره الاختلاف، فقال: «وان أنظف بقا»  
لا يبرمه ولو كان أهلاً<sup>(٣)</sup>



(١) تنقيح والمصنف ٢٧٤، رقم ١٢٢٩، حرع القاضي عن المرو

(٢) ملحة المحرر، كنه الموقر ١٤٤، هذا في حكمه المسمى

(٣) بين الرائي، كتاب القصد، قبل فصل في القصد ١٥١/٩

قال رحمه الله للإخوان: ولما نحن بالإشارة من الآيات والآثار شيئاً

فقال ذلك من مفضلنا وهذا على ما نقضناه<sup>(١)</sup>

هذا إذا كان المقتضي مجتهداً أو يعي جهاده أمّا أن كان المقتضي مقلداً  
لأحد المحدثين فافتنى شيء ظنّه أنه قول الإمام، ثمّ إنّه لم يثبت  
لأحد المحدثين ذلك، ولم تكن فتواه الشافعية مدعومة لنفسه، بل كانت موافقة  
لأحد المحدثين، وإن كان مخالفاً لإمامه فذهب برأيه لقسم رحمه الله  
مدبر إلى أن حكمه حكم غيره اجتهد المحدث، فلا ينقض عنه الشافعية  
التي عمل بها المستفتي.

قال رحمه الله تعالى: «إنّ بروجهم» ودخل بها، ثمّ وجع المقتضي لم  
يخرم عليه إماماً أمراً إلا بدليل شرعي يقتضي تحريمها، ولا بحث عنه  
معارضتها بمجرد وجوعه، ولا سيما إن كان إنما رجع بكونه تنبّه به أن  
ما التزم به خلاف مذهبه، وإن وافق مذهب غيره<sup>(٢)</sup>

يكون من إصلاح رحمه الله تعالى نظر على خلاف ما قاله من أن المقتضي  
فقدان «وإن كان يقضي على مذهب إمام يرجع، بكونه بأنّه قطعاً بخلافه  
نظر إمامه، وجب بقضيه، وإن كان في محل الاجتهاد، لأنّ حسن مذهب  
إمامه في حقه كنهن الشارع في حق المجتهد مستقل

ما إذا لم يعلم نفسه يرجوع المقتضي، فقال المقتضي في علمه كذا  
فمن ترجحه<sup>(٣)</sup>

٥. بعلام المقتضي بالرجوع عن الفتوى

ويجوز على المصنف أن يحجب المقتضي عن رجوعه بـ «ما يقتضيه»

(١) مقتضى من أبيه، ج١ (٣١٧٤٤)، كتاب المصنف ١٦ ٢٢٣

(٢) علاج المقلد ١٨٨/٤، القائل: لأرجو من هذا أن يقتضي تعدد المستوى

(٣) مقدمة المصنف شرح المذهب ٤٥/١، أسس في أحكام المصنف



لأن الواجب عليه الجواب باللسان، فوق لكتابة باليد، ومع ذلك المكث  
أوصى<sup>(١)</sup>، والله أعلم

ثم قال شوقي رحمه الله تعالى «قال انصمري والحطيب موافق  
أهل البلد، حملوا له رفا من أموالهم على أن يتفرغ مساويهم جار  
أما الهدية، قال أبو المقفر، سئلني في قبولها، خلاف الحاكم، فإنه  
يُبرم حكمه

قال أبو عمرو: ينبغي أن يحرم قبولها إذا كانت رسة على أن يصبه بها  
يرتد، كما في الحاكم وسائر ما لا يُقابل بعوض

قال الحطيب: رعى الإمام أن يفرغ من يصبه منه لئلا يفسد الفقير  
وأنصوى في الأحكام ما يصبه عن الاحتراف، ويكون ذلك من بسبب المال  
به دوى يوسده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى كل رجل من هذه صفه  
مئة دينار في السنة<sup>(٢)</sup>.



(١) الفهرست مع ابن بابويه، كتاب (الجار)، مسائل شتى ٩٦/٦

(٢) مقدمة المصنوع، شرح المحقق ٤٦، ١



### المبحث الثالث الأجرة على الإفناء

يجب على المقتني أن لا يسأل على إفناؤه أجرٌ

وذكر العلامة علاء الدين ابن عساكن رحمه الله تعالى عن (شرح الوهبانية) أنه لا يجوز أخذ الأجرة على الإفناء بالنسبة، ويجوز أخذ أجره بكتابه، ومع هذا، نكف عن ذلك أوس<sup>١</sup>

وللـ السوي رحمه الله تعالى، والمحامد للمصنعي للقوى أن يسرع بدنه، ويجوز أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال، إلا أن يتمن عليه<sup>٢</sup> وله كفاية، فيتحرم عن تصحيح

لأن كان له رزق، لم يجز أخذ جرة أصلاً، وإن لم يكن له رزق، ليس به أخذ أجره من عيال من يمتيه على الأصح كبحاكم.

وعنه الشيخ أبو حاتم العزيم من أصحاب فقهاء له أن يقول بدمسي أن أفينيت بولا، وأما كدبة الخط فلا، فإذا سأل عنه كتابة بخط جاز، لكن لا يجوز أن تتجاوز أجرة كتابة القنوي على أجرة النقل، لأن ما زاد على أجره استلزم يكون أجره على نفس الإفناء، وهو مستحق.

وجد، في (المحاضر) يستحق القاضي لأجره على كُتُب الوثائق بعد ما يجوز لمير، كالمصنف، فإنه يستحق أجره مثل على كدبه القنوي،

١ - رَأَى حِينَئِذٍ الْأَخِيرَ ١/٦٦، فِي كِتَابِ الشَّاهِدِ

(٢) يعني إذا أصبح لإفناء فرض من على المقتني بأن لا يكون هناك نص آخر

فيجب على المستفتي أن يُبيِّنَ بينهما، ويُوقِفَ بذكره على الوقائع المؤثرة فقط.

قد نبهني رحمه الله تعالى: «لاصراً عند أبي حنيفة أن من جُمِعَ في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم، فلا عبرة بما لا يتعلق به الحكم، والبرء بما يتعلق به الحكم، والحكم بما يتعلق به، فكانت لم يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم»<sup>(١)</sup>

وقد بهيئتُ المستفتي في سؤاله ما يوثق به اجواب الصحيح، ويذكر التفاصيل الأخرى التي لا علاقة لها بالحكم شرعي، وبعبارة أخرى يذكر الوقائع لفردية، ولا يذكر الوقائع المؤثرة. مثل ما يفسر كثير من دعوات عند السؤال من وقوع الطلاق أنهم يدعون، واضاب سألوا بالسرع بين الزوجين، ولا يدعون إلا العاقل التي شملت عند ايقاع الطلاق وحيث يجب من المعنى أن يُقيم على الشرع في الدعوات، ويطلب من السائل أن يجيب عنها في نفس السؤال الذي يوجهه على المعنى، ثم يبيِّن المعنى جوابه عن ما تنفخ من صورة المسألة.

وربما يُبيِّن المستفتي بعض التفاصيل المهمة أمام المعنى متناهية، فلا ينبغي للمفتي أن يكتفي بقوله فقط، بل يرُدُّ إليه السؤال ليُكمِّله أو يُخفف به ذلك التفصيل، ولا بأس أن يُعيِّنه بضمه إذا التمس المستفتي منه ذلك<sup>(٢)</sup>.

قلت: إن لم يكن هناك مجال لإعاده ذلك بتفصيل في السؤال، فيمكن أيضاً أن يستدئ المفتي في جوابه بسؤال أن سأل أختاً هذا التفصيل متناهية، فرب كان هذا التفصيل صحيحاً بالحكم كذا، وكثيراً ما رأيتُ والذي وشيحي رحمه الله معاني يعمل مثل ذلك.

(١) ما جيس النظر، لنديمي، ص ١٢، طبع قرآن محل قرآن.

(٢) دستور العلماء، للأحمد بكري ١٦٠/٨.

## المبحث الرابع

## منهج الإفتاء

الإفتاء - هو تقديمُ حكمٍ شرعيٍّ عامٍّ على واقعةٍ جزئيةٍ .

وعلى هذا، فالزَّمَوْنُ إلى جوابٍ صحيحٍ يحتاج إلى مرحلتين .

الأولى الإدراكُ الصحيحُ لِمُشْوَرةِ المسؤول عنها .

والثانية: إدخالُ تلكِ المُشْوَرةِ في حكمٍ كليٍّ، والذي يُعبَّرُ عنه في الاصطلاح المصغر «التكليف الشرعي» .

• تصورُ المُشْوَرةِ المسؤول عنها .

فمهمةُ المُفتي قبلَ كلِّ شيءٍ أن يفهم الواقعةَ الجزئيةَ التي سئلَ عنها فهمًا دقيقًا، وأن يميّزَها بصورةً صحيحةً، لأنَّ للحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، فلو تصوَّرَ المسألةَ بصورةً خاطئةً، أخطأ في الجواب لا محالة، فلا يجوزُ للمفتي أن يتمسَّكَ في الجوابِ بما كان هناك إيهامٌ في السؤالِ، فيجبُ عليه أن يُزيلَ ذلكَ الإيهامَ بمرجعِ المستفتي، أو بالطُّرق الأخرى، حتَّى نقبضَ له صورةً المسألةَ بوضوحٍ .

وبما أنَّ المستفتي العاميَّ ربَّما لا يتنبَّه لما هو متناظر الحكم الشرعيِّ، لأنَّه قد يذكِّرُ في سؤاله تفاصيلَ لا تأثيرَ لها على الحكم الشرعيِّ .  
ومن ثمَّ ذكر الفقهاء أنَّ الوقائعَ التي يذكِّرها المستفتي في سؤاله على قسمين

لأوَّل، واقعةٌ مؤثِّرةٌ في الحكم .

وأخرى - والمعات ظروفيَّةٌ لا مدخلَ ولا تأثيرَ لها في الحكم

وكثيراً ما يُسأَلُ: المعنى في مقامها من المعاملات التجارية بين الناس على أساس قانوني أو حكم صادر من الحكومة، هل هي جائزه أم لا؟ وبذلكها فالمعنى حسب فهمها، ويترك لأمر المهقق أن يعلل مدار الحكم الشرعي ويسمي في مثل هذه الأمور أن يراجع المعنى ذلك الظهور أو الحكم الذي يبي عنه التماس من أن يثبت في الجواب.

إلا، سئل مثلاً: ماذا يُدفع إلى موظفي الحكومة في بلد معين من جلات عند تقاضاه أو موته، فلا بد من الإقناع بالجواز أو عدمه، وكذلك في حكم كونه موروثه أم لا، من أن يراجع ذلك القانون أو الحكم الذي يثبت فيه هذه المقدمات، حتى يبين أنه هل يدخل فيها أم لا، أو أي مسطور شرعي آخر؟ وإن كان جائزاً، فهل هي مما يجري فيه الإلزام أم لا؟

#### • المكلف الشرعي

وبعد ما وقع التثبت في فهم صورة المسطور عنها، فاسمهم لإختلافها في حكم شرعي ثابت.

وفي مُنظَّم لأحوال تكون لمسألة مذكورة في كتب لغف صراحة، فمعنى على المعنى أن يجيب السائل حسب ما جاء في كتب المذهب، ويأني فيه ما أشد من قواعد رسم المعنى<sup>(١)</sup> بقلع من عدمين رحمه الله تعالى

وفي مثل هذا حال ابن هادي رحمه الله تعالى أو لعالي أن عدم وجدانه النص دقة الخلاص، أو عدم معرفته بموضع التمسك المذكورة فيه، إذ نل ما نفع حادثة لا ولها ذكر في كتب سدهب، إلا سبها، أو يدكر قاعده كلية شملها<sup>(٢)</sup>

(١) انظر الملحق الرابع، ص ١٧٩، في هذا الكتاب

(٢) شرح عقود رسم معني، ص ٥٨ - ٥٩

وقد لا يمكن المستعني بسبب ثلث علته من أن يوضح الأمور التي  
يتوقف عليها معرفة الحكم الشرعي. وحيث يسمي للمعني أن يتحقق من  
تلك الأمور بقدر آخر، ويصح مثل هذه كثيراً في الأسس عن التعاملات  
الجارية بين الناس، فإن المستعني إنما يسأل عنها حسب فهمه لها، ولا يتقن  
بمعنى الأمور بعمق، أو لا يعرف حقيقتها، وقد يتأخر حقيقة التعامل  
مكتسبها بصورة لا يوافق الواقع، فإن تولى المعني في مثله إنما ينع على  
المطورة المداول عنها، ولكنها تُشهر بالنسبة للتعامل الحقيقي المعروف  
بين الناس.

ومعروف أن الاستعانة بالمعروف على الشئح المعلوم محذور عند  
شأن الثأمين التقليدي كان من هذا القبيل، حيث سأل حنّ مرسلي اسمه  
أوميو هرس، بصيغة غير حقة، وأظهر أن الموضوع موضوع تضارئة.  
وأفتى شيخ على ذلك لأساس<sup>(١)</sup>، ثم نُشرت الفتوى على نطاق واسع في  
أجزاء الثأمين التقليدي.

وكذلك وقع في عهد حيث صور الثأمين التقليدي بصورة غير حقيقية،  
ثم سُئل بعض العلماء بموتومين، فأجروا بجواره، ولا يزال ذلك متبادراً  
تُستعمل حتى اليوم من قبل بعض شركات التأمين.

وبهذا يسمي المعني كلَّ عصر أن يكون عارفاً بحقيقة هذه التعاملات،  
ولذلك روي عن الإمام محمد رحمه الله تعالى أنه كان يذهب إلى  
التضارئة. وسأل عن تعاملاتهم وما يُدبرونها فيما بينهم<sup>(٢)</sup> وما ذلك إلا  
لأن يكون على بصيرة من التعاملات الجارية بينهم.

(١) دكره نفسه الدكتور عبد الستار أبو محمد، راجع مجلة مجمع الفقه الإسلامي  
بدرية، العدد السابع عشر ٨٩٨.

(٢) سر لمراد لاين عابدين، صلاً عن (١٠-١١) عن مناقبه، يكرهه رسل من  
عاشق ١٣٠/٢.



فإن كانت المسألة مذكورة فيها سهل المتنب على المعنى

أ. إذا كانت غير مذكورة فيها، ووقعت الحاجة إلى إدراجها في عموم بعض الأحكام، أو في صلب قصدي، فإن كان المعنى من غير أهل النظر، وجب عليه أن لا يركل لاسر إلى من هو أعلم منه من أهل النظر والاسقاط

وفي مثل هذا قال بن عابد بن رحمه الله تعالى: «ولا يكتفي بوجود نظيره شيئاً يدرجها، لأنه لا بأس أن يكون بين الحادثة وما وجده فرق لا يصل إليه فهمه، فكم بين مسأله برقم بينها وبين نظيرها حتى ألف كتاب القروي لذلك، ولو ذكر الأمر إلى أقدام لم تترك الفرق بينهما، بن قال العلامة ابن نجيم عي (لعوائد الرئيسة) «لا يجل الإساءة من القواعد والقوالب، وإنما على المعنى حكايته استقل نصريح، كما صرحوا به (انتهى)»<sup>(١)</sup>

وربما تكون المسئلة المسؤولة عنها مرغة من عدة وأصناف، يدرج كل واحد منها تحت باب مستقل، وجهته، بحيث يطبق الأحكام الشرعية من كل باب على جرم الشؤن المتعلقة به ولا بد في مثل ذلك من ترتيب الأحكام على منتزعاتها التكليفية، فيجب على من يمتحن أن يجزئ السؤال تجزئة مصبوبة بعين من مواضع الإيعان والتحقيق، ويرتبها بصورة طبيعية متعلمة. فيتميز النظر في كل جزء من سؤال حسب ذلك لترتيب، دون الاتزام بالترتيب الذي ذكره المستفتي

مثال: مات زيد عن امرأته ريت، وهي حامل، تسقط حملها بعد شهر، فتزوج بها عمرو بعد سقوط الجنين مولداً، وولدت ما ذكرنا بعد سبعة أشهر من نكاحها به، لم مات عمرو، ولد أوصى ليكر بشب مال، وكان

الضار به لم يقع في أرمهم لا يحب أن ينظر إليه هم ما يتكلمون  
فيه، ويرون قد وعد في أرمهم ثأً معنويةً، وثأً دنيويةً، وكلامهم في  
هذا باب مطابقاً لهم، وذلك بعدد عمره لو لم يحس الضورة بعده  
بمعاني نوح العوق ولا حرص من رده، بصورة قد لا يستغرها غيره  
بالفقد جاء من الأعمى عنهم وجوده في ربه<sup>(١)</sup>

علاوة سأل جود صلاحه في نفسه، فقد نسي بعض علماء رده  
بهم حور انشلاء به، لا يهمل، وعسى ذلك بأن سجود لا ينقص به،  
كأن سجود عرقه معها، موضع بعض الوجه على الأرض فيسقط  
حفظه سجوداً، يكو «صالح الحية على الأرض» أو على «سنة»  
عليه، وإن انظاره في القضاء حسب رضاء، ولا مسخرة عليه، عند  
طلبه، لأنها لا يسقط على الهواء، ولا الهواء مسخرة على الأرض،  
هذا بذور مني على تعريف النعماء تسجد

ونكر قال شعوب علامة شير احمد، اهتمامي حسب ما سمعك من  
والذي لعلامة الشيخ المني محمد شعوب رحيمه لله تعالى إن نعماء  
كثا سجدوا كرامة للأرض في تعريف السجود من بصورته المتعارفات،  
تكونها «هو موجود ولا متصورة في عهدهم» فإنه حين استحسنوا بعد  
الأرض، ثم يقصدوا بذلك إحراج صار في العباد، وإنما غيره بينه  
«الأرض» عن العزم الذي يتلذذ عليه ناس، ويحس موتاً تلاقده، وقد  
«هذه الآدمية» لا تصور في عهد النعماء، إلا في الأرض عتو  
السجود موضع الحجة أو بعض الوجه على الأرض

وبما سئل بعد جواب انقائره بأن هذه الأرض في حفظه مسجود  
موجودة، ناسرها في عرض انقائره ابناً، وقد يقصو عليه ثقل الأرض

(١) مجمع المصنف، دار بيعة، ١٣٩٠، ٢٢٩، ٢٤١



حدثت بين المسألة المذكورة في الكتب، وبين ما سئل عنه، كما سأل عليه  
ابن عابد بن محمد رحمه الله تعالى

ونذكر في هذا الفصل لأجل من لا يفتد بهما

- **القول الأول** أن المسألة المذكورة في النصوص القطعية قد تكون مبنية على  
الأعراف والموائد الثالثة في من ذكرها، وقد تنفي هذه الأعراف  
والموائد، ويستتبع لا يجوز تطبيق الحكم المذكور على المسألة المذكورة  
فيها

وقد ذكر ابن عابد بن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة من هذا النوع، ثم  
قال: **عهد**، كنه و متاعه دلائل و صحة على أن محقق بسره الجمود على  
المسألة في كتبه ظاهر برؤاياه من غير أن يراه أثره وأهله، ولأن يصح  
حقولاً كثيرة، ويخرج صرعه أعظم من بعده

- **والثاني** أن عبارات الفقهاء في كتبه مبنية على ما أمكن تصويره في  
زمانهم، وقد يذكرون العطاء عامة تشمل بظاهرها أسوأ لا استحدثت بعدهم،  
ولم يكن متصوراً في عهدهم

فلا يمكن أن يقول أنهم حكموا على هذا الوضعية الجديد بالأعطاء  
العمدة التي استخدموها عند بيان الحكم، فإن عبارات الفقهاء محدثة في  
يتركبها، ومقتضى استعمالهم واستعمالهم في عهدهم، فمن الممكن أن  
يكونوا ألقوا قد استعمال كلمة حسب سقراء أحوال زمانهم، ولم يحلوا  
ما سمعت في الأمانة لأية، بحيث لم تشوب عندهم هذه الحوادث  
الاستقبالية، فرش، بنوهم من عموم أنه ظهم حكم للموائد المستقبالية،  
وكتهم لم يعمدوها، لكونها غير متصورة في عهدهم

والذي هذا أثار الملاحة بن سبحة رحمه الله تعالى سبيل قال: **ولأن**



## المبحث الخامس

آداب الإفتاء، ومكتبة الفتوى، والمفتي في نفسه

### • آداب الإفتاء

يسفي للمفتي قبل الإفتاء أن يرحق إني لله تعالى، ويُسأله الهداية إلى  
القرآن

كان ابن الصلاح رحمه الله تعالى - يربي عن مكحور ومالك بن  
أنه لا يجلس على مجلس لا حول ولا قوة إلا بالله  
وذلك لسبب ذلك لمضي مع غيره، فيقول ذا أراء إفتاء  
- أورد الله من السطاد لأحيم سُحات لا عَمَّ لك لا عشتك  
اب العتة الحكة

﴿فَقِيْهَا كُنْ﴾ ﴿١٤١﴾ (البقرة: ١٧٩)

﴿فَمَنْ يَدْعُ إِلَى خُلُوعِ﴾ ﴿١٤٢﴾ ﴿وَأَسْفَلِ عُدَّةٍ يَدْعُ﴾ ﴿١٤٣﴾ ﴿تَذْهَبُ﴾  
﴿١٤٤﴾ ﴿٢٥-٢٨﴾

- لا حول ولا قوة، إلا بالله العلي العظيم. يحدث أنهم وحبائك أنهم  
لا يسي ولا تسي سجدته نصر الحمد بهم صل على محمد، وعلى  
آله وسائر النبيين، وأبش بحبر رسم اللههم وقصير، وهدني، وسفدي،  
واجمع لي بين انصواب واثوب، وانجلي من انحاء وانعقد من  
فان لم باب بدست عدد كن فتوى، فلياب به عند أؤي بها يفسد من

غوتاً وحسب لا يصح إلا أنه لا يلفظ إلا عني في تعريف السجود عني  
 عدم جو سجود على فرش ظارباب

وكذلك انتهى بعض العلماء بعدم جواز الصلاة على المجهول، وعلموا  
 ذلك بأن أفعال التكبيرات المصنوعة من المجهول مثل من الجرح، لأن  
 صوت المجهول غير صواب الألف، وتكرر إقفاءه لث سميلاً كسبه التثنية  
 من الجرح لم يكن مجهولاً موحداً ولا مبدوراً، فلا يصح أن يعاد  
 إليه قصد المجهول كما يعملوا كلمة التثنية من الجرح، فلا يصح  
 الاستدلال به على بطلان الصلاة من انتقال في صلاته بالتكبيرات المصنوعة  
 منه وذلك لأن صوت المجهول، سواء كان عين صوت الإمام أو غيره  
 صوت خارج من آلة غير محدودة فلا يثبت الصوت إلى تلك الآلة وإنما  
 يستمر بها عن اختيار، ثم الإمام، كما حققه والي الشيخ لمضي  
 محمداً شمع رحمه الله تعالى في الطالع لعنه

والأحمر قبل ذلك في ما فيه المسائر أو يتأخر المصنوع عنه من  
 علمه، عقده، وألا يصح فيها بالألف، بل بحسب أنه يشك من جميع  
 ذلك، فعليه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ عَلَى كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرُّوا**  
 وعليه المصنوع





وَيَسْتَلْهِمْ مِنْهُ مَا يَدُ أَمْرِهِ ذَلِكَ الْوَجْهُ لَا أَعْلَمُ بِسُجُورِهِ، فَجَبَلْتُ لَهُمَا

حَسَبَ عِلْمِهِ

فَمَا بَرَّ تَجِيمَ رَحِمَةِ اللَّهِ بِعَالِي أَوْسٍ شَرَّطَهَا حَقَّقَهُ التَّوْبَتِ وَالْعَدَلِ  
بَيْنَ مُسْتَكْبِرٍ لَا يَحِيلُ إِلَى الْأَحْيَاءِ وَاعْتَوَى السُّلْطَانِ وَالْأَمْوَالِ بَلْ يَكْتَبُ  
حَرْبًا مَعَ أَبِي عَدَّى كَأَنَّهُ يُقِرُّهَا<sup>١١</sup>

٢ - يَسْجِي لِلْمَعْنَى أَوْ لَا يُجِيبُ إِلَّا بِمَنْ حَصَوِي لِفُضَائِلَتِهِ عَلَى صَحْبِهِ  
الْحَرْبِ

وَدَّ يُجِيبُ إِنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْعَةٌ وَبِرَّ يَسِيرَةٍ وَلَا يَهْشُرُ فِي ذَلِكَ بِرَّحِمٍ  
الْمُسْتَكْبِرِ عَلَى التَّخَمُّعِ فِي الْحَوَالِ وَعَنِ هَذَا يُحْصَلُ مَوْلَى مِنْ صَارَ لَهُ  
لَا يَجُوزُ الْإِقْنَاءُ مَا شَاءَ

وَبَرُّهُ أَنْ أَسْرَ سَلَامَ رَحِمَةِ اللَّهِ بِعَالِي رُشْدٍ كَمَا الْمُسْتَكْبِرُ يُبْغِي  
بِالشَّجَرِ وَيَذْكُرُ أَنَّهُ آثَا مِنْ مَكَالٍ مَعْدٍ، فَكَانَ يَتَوَلَّى لَهُ

فَلَا يَحُلْ بِذِيكَ مِنْ حَيْثُ حَقَّتْ وَلَا يَحُزُّ خُفْيَتِ عَالِيَتِ الْجَدَاهِ<sup>١٢</sup>  
وَأُولَى مِنْ مُحْوٍ أَنْ رَجُلًا أَدَّ مِنْ قَتْلِهِ قَتْلَهُ، فَسَأَلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ  
هَزُوْدَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَدَى ٤ «أَمْلَحْتُ اللَّهَ، سَأَلَنِي فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»

لَدَى ٥ «فَوَمَا صَبَحَ بِكَ» ٦ حَسَنِي فِي مَسْأَلَتِي ٩ بَابُهُ مُنْصَلَقٌ، وَفِيهَا  
أَقَابِيلُ، وَمَا أَنْجَزَ فِي ذَلِكَ

لَدَى ثَرْجُلِ الْغُرْفَةِ وَبَيْنَ قَوَاتِ أَمْرِهِ كَأَنَّهُ لَكِنْ مُنْصَلَقٌ<sup>١٠</sup>

لَدَى أَهْبَهَاتٍ جِيسَ بِمَا يَسْ أَسْمَى بِفَوْكٍ تَدُلُّ عَلَى لَحْمِي دَرَبِي مِنْ  
أَسْرٍ وَمَا أَكْثَرَ مَا لَا يَهْرُبُ إِذَا هَبَّتْ رَجَبَتْ أَنْ تَعْبِبَ بِمَسْأَلَتِكَ، وَبِهَا  
أَيُّوتُ عِبْرَةٍ فَاغْمُزْ، ثَبَّتْ عَنْ سَاعَةِ

(١١) السحر الخرافي، كتاب القصص، ١٥١/٦

(١٢) السحر الخرافي، كتاب القصص، ١٥١/٦

يومه، لما بعثه في سائر يومه، فمبعثاً إليه مرة واحدة، واية الكرمية،  
وود تيسر، فإن عَمَّ نَازِرَ عَمَّ ذلك حَقِيقٌ بأن يكون موثقاً في مناقبه<sup>(١)</sup>

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى، «حَقِيقٌ بِالْمُعْنَى أَنْ يَكْتَرِبَ الذُّهَاءُ  
بِالْحَدِيثِ الْمُصَنِّعِ لِلْهَمِّ رُتْ جِسْرُ لَيْلٍ» «مَيْكَانِ لَيْلٍ» واسرائيل، فاعظم  
السموات والأرض، عالة العيب والشهادة، أنت تحكم من عبادك، فما  
كانوا فيه يختلفون اهدير لما اختلف فيه بينهم، إنك تهيئ من شئ إلى  
صراط مستقيم

وكان شيخنا (يعني العلامة ابن قيم رحمه الله تعالى) كثير<sup>(٢)</sup> في هذه المسئلة،  
وكان إذا اشكك عليه المصنف يقول يا معلم إني هيم علمي، ويكثر  
الاستعانة بذلك افتداء بمعاد بن جبل<sup>(٣)</sup>، حيث قال لما كنت بين أصحابي  
المشككين عند موته، ربه رأي يهكي، فقال: «ويعلم يهكي عن ربه كثر  
أصبتها من، ولكن أنكي على العلم والإيمان، انتهى كتب أتممتها من

فقال معاد بن جبل<sup>(٤)</sup>، إن العلم والإيمان صكبهما من الاستعانة  
رجهما، طلب العلم عند أربعة عند غوبير أبي القرد، وعند عبد الله بن  
مسعود، وأبي موسى الأشعري، وذكر الأرمع من عشره هؤلاء، وأما  
أهل الأرض عهده: فعزيت بمعلم إبراهيم صلوات الله عليه<sup>(٥)</sup>

وزوي عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه كان لا يكاد يغني شيئاً  
ولا يقول شيئاً إلا قال: «اللهم سلمني وسلم بي»<sup>(٦)</sup>

٢. يعني للمعنى أن لا يباير ما للحواب هي مجلس يؤخذ فيه من هو  
أعلم منه، بل يحول المشو له إليه<sup>(٧)</sup>

(١) ابن القيم والمستطفي، لأبي الصلاح، ص ٦٠٦

(٢) إمام بن القيم، ١١٦/٤، فوائد لتعلق بالافناء، الفائدة العاشرة والستون

(٣) ابن القيم والمستطفي، لأبي الصلاح، ص ٣١

(٤) دستور المشاء، ١٥٩، ١

وَأَمَّا الْعَظِيمُ - فَتَلْكَ<sup>(١)</sup> دُبَابُهُ الْهَيْمُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِالْأَعْلَى، وَاعْتَصَمَ مِنَ  
الْأَعْلَى<sup>(٢)</sup>

٦ - الْأَعْلَى أَنْ يَأْتِي فِي بِلَادَةِ الْحَوَارِ بِحُكْمٍ لِمَسْأَلَةِ بِخَيْرٍ وَضَحَ  
بِفَهْمِهِ امْتِخَانًا، وَأَنْ لَا يَتَرَفَّضَ عِنْدَ بَيَانِ الْحُكْمِ لشيءٍ مِنْ دَلَالَتِهِ، لِيَتَمَعَ  
الْمُسْتَعْنَى بِالْحَوَارِ فِي مَبْدَأِ الْأَمْرِ، لَمْ يَأْتِ بِالذَّلَالِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُسْتَعْنَى  
مِنْ الْعِلْمِ، فَلَا بَأْسَ بِالْإِبْدَاءِ بِالذَّلَالِ

٧ - بِسْمِي أَنْ يَكْتُبَ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ بِعِبَارَةٍ سَهْلَةٍ يَفْهَمُهَا كُلُّ عَالِمٍ  
وَعَامٍ، لِأَنْ يَكُونَ بِمُسْتَعْنَى عَالِمًا، فَعِنْدَهُ لَا بَأْسَ بِاخْتِيَارِ عِبَارَةٍ عَمِيقَةٍ  
اصْطِلَاحِيَّةٍ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ.

وَأَمَّا فَدْلِيلٌ عِنْدَ حُدُوثِ أَضْرَافٍ عَقِيْبَةٍ فِي دِيْنِهِ، فَقَدْ دَعَبَ بِعَصَمِ  
بَنِي نَاصِيٍّ مَكْنُفٍ بِبَيَانِ الْحُكْمِ فَقَطْ، وَلَا يَجِيءُ أَنْ يَدْكُرَ دَلِيلَهُ وَبِهِدَا  
عَدْلٍ بِإِزْدِيْهِ رَحْمَةً هُوَ مُعَالِيٌّ<sup>(٣)</sup> مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَنِي حَمَلَانَ<sup>(٤)</sup> مِنَ  
الْحَدِيثِ<sup>(٥)</sup>، وَاقْتِرَافِيٍّ مِنَ الْمَلَكِيَّةِ، وَدَلٌّ مِثْلًا أَنْ يَحْمِلَ دُالْمِيًّا كَرَاهَا

(١) التلذذ بالفتح وبالميم وبضمين ألف الدباب أو دجاجة كما في القاموس

(٢) روح المعاني ٢٢ ٢٢٨

(٣) أدب الناصي والناصر للإمام ابن تيمية في الفتاوى في تبيين الفتوى، حاشية  
للمعنى، ص ١٠٩

(٤) صفة الفتوى، باب كيفية الاستقامة والفتوى، ص ٦٠

(٥) أحمد بن محمد بن الطبراني، صاحب مجمع البحار، هو أحمد بن محمد بن  
سعيد بن أحمد بن عبد الله الطبراني، السجستاني، الفقيه لأحد فروع القاسمي بن  
الظاهر

روى عنه (٦٠٣هـ) بخران، جميع الكتب بها من المصنفات عند الفقيه الطبراني،  
هو أحمد بن محمد بن عبد الله، تلميذ من تلاميذ أبي عيسى، وحاشي على حقه علامة  
حد ثلثين عميد علماء بن عبد الله بن عبد الله، وهو جاء الاسم من ميمته وحدهم  
بديري، وبحثت معه كثيرًا، وروى في المصنف، وكانها بالاصطلاح (طبعة وأمور) =

يَقُولُ: «إِنَّمَا جِئْتُ اسْتِشَاءَ، وَلَا أَتُحْيِي عِبْرَتَكَ».

وَمِنْ مَقَاصِيرِ حَادِثَةِ اللَّهِ تَمَّ لِحَابِهِ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>

وَمِنْ ذِكْرِ عَمَلِ السَّلَفِ فِي التَّحَنُّنِ وَالْمُتَعَلِّقِ فِي الْغَيْبِ مَا فِيهِ كِتَابَةٌ  
لِلْمَرْجُوحِ عَنِ تَسْرِعِ فِي أَمْرِ الْغَوِيِّ

٤ - وَمِمَّا يَسْأَلُ لِلْمُتَمَنِّي مِنْ عَائِلِهِ أَلَّا لَا تُخْفِيَ حَالُ الشَّعْبِ قَلْبَهُ

كَاشَعَانِ لَهُ مَعْصِيَةٍ أَوْ فِتْنَةٍ أَوْ تَهْوٍ مِنْهُ يُحَرِّجُهُ مِنْ أَعْدَالِ  
وَكَيْفِكَ شِدَّةُ لَحْزَنِ وَشِدَّةُ الْعُرْحِ وَبَعْدُ فَإِنْ عَسَى أَنْ يَمْنَحَهُ عَيْنُ صَحَّةٍ  
تُكْبِرُ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُفَ عَنِ الْإِثْمِ، بَلَّ بَعْدَ بَلْنِ طَبِيعَتِهِ وَكَيْفِكَ  
إِنْ كَانَ مِنْ تَعَسُّفٍ أَوْ حِرْجٍ أَوْ مَرَضٍ شَدِيدٍ أَوْ حُرٍّ مُزْعِجٍ أَوْ بَرْدٍ مُؤَلِّمٍ  
أَوْ مَدْفَعَةٍ الْأَحْسَنِ

٥ - يَسْأَلُ لِلْمُتَمَنِّي أَنْ يَهْتَرِ عَنِ جَنْوَةِ الْمُسْتَعْتَبِينَ مَعَهُ أَمَكِي

وَمِنْ اسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ بِغُفَاءِ بَنِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِذَا حَاجَهُ  
الْمُتَحَاجِّجَانِ بِسُورِ الْمَحْرَبِ، وَقَالُوا لَهُ: «يَا دَاوُدُ» (سُورَةُ دَاوُدَ ٢٠: ٢٢) فَإِنَّ دَاوُدَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَئِذٍ يَنْتَقِلُ مِنْ هَذِهِ الْمَجْلُودِ.

وَمِنْ الْأَلْسِنَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِهِ: فَوَجِبَ مِنْ إِعْظَامِهِ  
مَا فِيهِ وَفِي تَحْصِيلِهِ دَوْدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ يَلِيقُ بِالْحُكْمِ  
بِحُكْمِ سَاحِبِ دَرَجَةِ الْمُنَاجَاجِ، لِأَنَّهُمَا يَدْرِكُ مَقَرَّ مَعَهُ الْعَقْلُ  
وَالْعَجَبُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ مُحْكَمٍ أَوْ مِنَ الْخَصْمِ مَوْجُوعٍ إِلَيْهِ كَالْمُتَمَنِّي كَيْفَ  
لَا يَتَقَدَّرُ بِهِ نَبِيُّ الْأَوَّلَاتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِسْلَامُ فِي ذَلِكَ بَلَّ يَعْنِي كُلَّ  
الْمَعْصِيَةِ لِأَمْرِ لَمْ يَكُنْ تَصَدَّرْ، وَلَوْ فَتَنَهُ مِنْ أَحَدِ الْحَصَصِينَ لَوَقَّعَهُ مِنْهُ أَنْ يَنْظُرَ  
لِفَقْرِهِ وَلَوْ شَكَّرَ فِي نَفْسِهِ لَعَلِمَهُ أَنَّهُ بِالْأُسْبَةِ لَمْ يَلْهُدِ لِمَنْ لَمْ يَلْهُدِ لَا يَعْمَلُ

٨ - ينبغي أن تكون الفتوى مختصرة على بيان الحكم الشرعي ودينه المظهر، خالية من العاجبية ومواضع المدح والمضرب بوقتي، كما ينبغي أن تكون عبارة الفتوى خالية عن الإيجاز المجمل، أو الإطالة الممل، وأن لا تكون قلماً من كتب لنحواب حذية عن فائدة جديدة.

ويجوز في الفتوى شهيدان مطلوبين، وبإقرار أسرهم ولجكم، ولا إذا سار عليها المستفتي، وعليه المصنف به نريد.

نكس نال امرأته رحمه الله تعالى، فمضى كان لاستعانة في وضع عظيمه نعتي بهما الذين، أو مصاديق، مستعينة، وفيه حق بالاف لامر، فيحسن من استفتي به في التور، وكثرة في رسلهم في تصح الحجة، عذرات الشريعة انهم، فيقول على حجة، والحق على المبدأ، فيخصص المصنف، ودره المصنف.

وحسب من الفتوى في هذه الأمور، وذلك لأن الفتوى على لسان المصنف الشرعية، وهذه الفتوى هي الفتوى على لسان منكرات المصنف على محرماتها وتحت ولا ينبغي ذلك لم غير هذه الأمور، بل الانحصار على الجواب<sup>(١)</sup>.

٩ - ينبغي للمصنف أن لا يطلق لفظ المحرم إلا على ما ثبت حرمة بدلائل قطعية، أما في الأمور التي ليس فيها شيء، أو في الأمور المجتهدة فيها، فيجوز عن هذا التعبير إلى تعبير آخر، مثل قوله غير جائز، أو غير مباح، حسب درجات التكثير.

وهو لا بد من استرجاعه الله تعالى، ثم يكتفي من امر الناس ولا من مصنف، ولا من سبب الدين يقتل به، ويؤمنون الاسلام عليهم أو يمتنع من هذا خلافاً وهذا حكم، وذلك يقرر. في أكثره عند، وأحبته عند، وأن





وأخرج الترمذي عن أبي سلمة أن النبي ﷺ سئل عن أمر  
بحدث نسر في كـ ب ولا نسو، فقال: «يظهر فيه الغائبون من  
الأمم»<sup>(١١)</sup>

وتم قول الاستدراك في الأمر معناه وأن أحداث الراغبين  
والسبب المشايخ

وإذا خرج الأمر في اسمه أو حمله من ذلك، حتى وقع  
الآلة من بعض السنين على من عسده الإقناء، ويعد به حق أو سبب  
غير

روى عن أبي حمزة قال: «إن أحدكم نقى في المسألة، وحدث  
على عمر بن الخطاب لعنه الله أهل مر»<sup>(١٢)</sup>

١٢ - يجب تحنب لقاري الفتاوى التي تحالف حادير فقهاء الآلة  
روى عبد الله بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أن الله لا يخلق  
أقبي - أن قال: أمة أممته ﷺ على صلالة، ويعد الله على الجماعة، ومن  
شد إلى القارة»<sup>(١٣)</sup>

وروى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أن الله لا يخلق  
على صلالة، فإذا رتب خلافًا، صيغكم بالتوازي الأعظم»<sup>(١٤)</sup>

(١١) من الفتاوى، باب الناحية ٤٧٤١، ص ٤١٩

(١٢) من الفتاوى، باب الناحية ٤٧٤١، ص ٤١٩

(١٣) من الفتاوى، باب الناحية ٤٧٤١، ص ٤١٩  
«حدث عدي بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أن الله لا يخلق  
أقبي - أن قال: أمة أممته ﷺ على صلالة، ويعد الله على الجماعة، ومن  
شد إلى القارة»<sup>(١٤)</sup>

٤٧ - من الفتاوى، باب الناحية ٤٧٤١، ص ٤١٩  
«حدث عدي بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أن الله لا يخلق  
أقبي - أن قال: أمة أممته ﷺ على صلالة، ويعد الله على الجماعة، ومن  
شد إلى القارة»<sup>(١٥)</sup>





وقد عرفت من بعض المقاصد سررات سم يأخذ بها جماهير علي  
 نعم، بل وقع منهم الإكثار عليها من التمجيد، إلى حد أنهم قالوا طلب  
 التبر، (تبعاً للرجوع مما شاع عليه السلف قديماً وحديثاً)

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: أمر أخذ به من العلماء خرج  
 من الإسلام<sup>(١)</sup>

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: لا يؤمن تشيع شخص المذاهب  
 ورأى أن المجتهدين، بعد رفق دينه، كف قال الأوزاعي وغيره من حد  
 صوب المكسب في نفسه، والكفر في الشبهة والمدين في الله،  
 والتدبير في عبادة العباد، لقد جمع أشد

وكذا من أخذ بغير أثره من جحش عليها، وفي الخلاص ويذكر  
 التمهيد من موضح به وشه ذلك فقد مرص الإحلال<sup>(٢)</sup>

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: لا رجل عبل بكل  
 رخصه من أهل الكوفة في البدع، وهم المذنب في شماع وأهل مكة  
 في السنة، كان حاسداً

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: من تشيع في السماع (يعني  
 في البدع) وبادر النساء في أديارهن، ويقول أهل مكة في المنعة والصرف،  
 وهو أهل الكوفة في السكر، كان أمر عباد الله تعالى

محدث من حديث أبي بن كبة عن الأوزاعي عن أبي عبد الله عن عتبة بن  
 عبد الله عن الأوزاعي: من تشيع في البدع من أهل البيت رحمه الله تعالى (صحيح  
 إسناده) ١٦٩/١

(١) يذكره بعض، فذكره الإمام أبي عمرو عبد الرحمن بن محمد، (١) هي  
 ٨٠/١

(٢) سير الأعلام، (١) هو، ترجمه الإمام تاج ٩٠٨

١٥ - إذا كان - دليل صحيحاً عليه أيضاً، ما عدا أن يكتب المصنف  
صحيحاً<sup>(١)</sup> ويوقع عليه

١٦ - دفع المخرج عن المستفي ثمر المستطاع

أما المصنف<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى، ويمنع منعتي إذا أي مسائل طريقاً  
يُرشد به، أو يُبَيِّن عليه، يعني ما لم يُطْرَق غيره ضرراً بعينه حق، كمن  
حبس لا يُتَقَرَّر على روحته شهراً، يقرن بعضها من صدقاته أو فريضة  
ويعاها ثم تُبْرَأ

وكما حكى أن رجلاً قال لابي حبيب رحمه الله تعالى «حبسني  
أحد مراتي في شهر رمضان، في حي يدره، ولا أَكْفُر ولا أعصي» فقال  
«يا بره»<sup>(٣)</sup>

والحاصل أن المستفي إن أصيب بمخرج، فالتمسى شيئاً له مخرجاً  
مخرجاً عما يحلض به عن المخرج

و استدلل المصنف رحمه الله تعالى بما روي عن أبي جعفر قال  
«سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رجل أعتق أمة ومعتق أمة  
سُئِلَ أنْ يُدْفِنَها، فقالوا: لا، إنما المصنف يكسبها أمةً، ورثتهم العشرة  
شهره ومصنف» يقول لا نعلم، ولكن في ذلك ما به، وأُشْتُرَ بهم  
بالذهب، ولا تقاربه حتى يستوفي، وإن وثب ليدفعه

والأصل أن المصنف رحمه الله تعالى، هو دليل رجوع من همومهم عن  
هو به في حيا، بل هو دليل، كيف هو ملحق من عيائهم، وأنه لا يميز  
بمجردة في القبول، وأن المصنف إذا ميز جوب ما حسن منه، فلا بأس به

١ - بما لا كان من الجواب من هو أعلم به، أعظم موجه، فتمرد البلد أو بك  
٢ - حوزة صحيح، قد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن يكسب في مثله الكسب  
عامة، هو قرب من المصنف، رجع لا خلاف، بقراعي، ص ٢١٦  
٣ - يقول من القبول في الإحلال بعد أن يذهب المصنف - ص ١٦

فالتواجب أن يؤتى بدليها من كتابه واستأنف لا من كتبه الصفة فقط. لأن  
لأصول لا يحري به الاجتهاد ولا التمسك

وذلك كالسؤال عن التوحيد وترسده والاخره، وكبحريه الحمر  
والكذب والقرى. وما سانه ثبت

وإن كان كانت المسألة تتعلق بالقدوة المحمديّة، فتدرك الذليل من كتب  
همه ولا بأس بالانحصار عليه

١٥ - ان وردت على المحي صريحاً بضعفها

فالتواجب أن لا ينظر من يسمي لأزول يلحق بالافتاء أم لا، بل كان  
لا يفتى بالفتاء، فلا يكتب بعده على فتواه، وإن كان الجواب صحيحاً،  
بل يكتب جوابه على هذا<sup>(١)</sup>

وإن كان ذلك يسمي يلحق بالافتاء، ولا محرم لما في يكره جوابه  
صحيحاً عليه أو لا، فإن لم يكن الجواب صحيحاً عنه، يكتب جوابه  
على جفته شيئاً

ون كان جوابه صحيحاً عنه، فلا يحلو أن يكون اسماً الذي  
استدل به يسمي لأزول صحيحاً أو لا، فإن لم يكن الجواب صحيحاً، و  
يحتاج إلى صلاح وعبارة يكتب جوابه على حدود مع تصحيح دليله من  
مده افتاءه بضعف

١. وان الله قد رحمة الله تعالى يسمي يسمي من حاشية في ريفها خط من لا يفتي  
بالفتاء، لا يكتب من كان كتابه معه تقريراً صحيحاً، و يفتح له قوله الذي لا يفتي  
الافتاء عنه، وإن كان انحراف في منه صحيحاً، فإنما يعامل قد يفتى ويذكر  
اشتماله بصحة ما يفتي به، فإن الله من لا يصلح لفتنه، إنما كونه منه، أو لفتنه  
فيه، و يفتاه منه، لا يحكم، للمراعي، ص ٢١٧

٨ - وسعي لا يكتف عفا حوايه لودله أعلمه أو حروء، وقيل في العتده بكتب، والله الموفق، وحروء<sup>(١)</sup>

٩ - يوقه في آخر حوايه تداء منهوفاً، وكتب في آخر د ربيع الكناه

١٠ - ذات المقنى هي نفسه.

١١ - قالوا يعني سمعتي المصحب أن تحبس به وليس له ربح في دما  
داخلة بهاب الشريعة من مراءى بفتاها و...  
وحرر والذهب والتماسه في حدودي على مبيد من سعادتي لكم  
١٢ - به يوم

١٣ - القرائي حبه الله تعالى وسعي لسمعي أن يكون حسن نوري على  
الاصح الشرعي، والحق مجبور على معظم الصور انك هراء، ومنى له  
يعظم في حوسه ساس، لا يملوا على الامتد، والانه بنوده<sup>(٢)</sup>

١٤ - الثاني ويسعي ايضاً أن يخلص سيرته، وهو بعد به من ثقة للشريعة  
ويضبط اثراته حرس لشر، إلى محضه من أحياء غير انه يكون فدا  
لنار دما حول، وما فعله فحس فعله د عظم من دمار، ولا كفي  
ال... أقفاله أفعال الضمير على سعي، يكون ساد مع الشخير  
لأن لأفعال إليه مصيرها، والتكوير على لافداً بغيره مرفوعة<sup>(٣)</sup>

١٥ - الثالث ويسفي لسمعتي بغيره أن يسمع مبروتك، يستخلص اسباب  
القداحة من خلافه هي سول الله ﷺ في السلام، الذي بهجه به  
بعدم، وحلال أحوال لأمه المحاروا، حسب أحكام الله عز وجل، ويكن  
هذه طلب رحيل الله، بغيره هي كني شيء، لود أكسب مدح الناس،

١١ - قالوا يعني سمعتي المصحب أن تحبس به وليس له ربح في دما

١٢ - به يوم

١٣ - القرائي حبه الله تعالى وسعي لسمعي أن يكون حسن نوري على



وَأَنَّ الْمَرْءَ مِنَ الْغُلَّيْبِ الَّذِي يَعْصِي بِهِ مَقْصُودُهُ مَعَ سُخُورٍ عَنْ أَحِبَّاءِهِ  
وَلَا يَكُونُ هَذَا مَثَلًا هُوَ مَقْصُودُهُ مِنْ تَعْلِيمِ الْحَبِيبِ، بَلْ هُوَ اقْتِدَارُ رِوَايَةِ اللَّهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ لِتَعَامُلِ خَلْقِهِ عَلَى مَعْنَى تَعْمُرِهِ لِيَتْلَمَعُوا ثُمَّ اسْتَقْرَأْتُ بِمَقْبَلَتِكَ  
لَهُ الشُّعْرُ<sup>(١)</sup>

١٧ - وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ لِمَعْنَى جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ رَدِّ الْمُنْتَضِي أَوْ يَفْتَدِ  
إِلَى غَيْرِهِ، فَاسْتَأْنَسَ أَنْ يَفْتَدِ مَعْنَى إِلَى غَيْرِهِ مِنْ لُغِيٍّ يَعْنِي لَهْتَنَهُ  
بِالْأَمْرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى: وَهُوَ مَوْضِعٌ حَصْرٌ حَدَثًا، وَيَسْتَفْرِغُ الرَّجُلُ  
مِنْ حَيْثُ مِنْ يَفْتَدِ، بِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَنْتَهِي، يَهْدِي إِلَى الْكُذْبِ عَلَى أَمْرِ وَرَسُولِهِ تَعَالَى  
فِي أَحْكَامِهِ، أَوْ يَقُولُ عَلَيْهِ بِمَا عَصَى، فَهُوَ سَبِيحٌ عَلَى (تَعْمُرٍ وَالْعَدْوِ) وَيَفْتَدِ  
مَعْنَى لَمْ يَكُنْ يَفْتَدِ، فَطَفَّرَ لِيَسْأَلَ إِلَى مَنْ يَفْتَدِ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ اللَّهُ رَحِمَهُ<sup>(٢)</sup>  
• أَدَبُ كِتَابَةِ الْفَتَاوَى

١ - يَهْمِي لِمَعْنَى أَنْ يَحْصِدَ لِي بِحَسَنِ عَقْلِهِ فِي تِلْكَ الْبُنْيَانِ، فَإِنْ  
حَسِنَ انْحَضَ يَهْمِي عَلَى مَهْمِ الْمَرَدِّ، وَيَقْصِدُهُ عَلَى الْإِنْيَاسِ وَنَظَرِهِ أَثَرُ  
بِأَجَلٍ فِي كَوْنِ الْعَصْرِ مُؤَثَّرًا، وَنَسِ حَسَنُ بَرَجُلٍ خِفَافَةً سَبِيحَةً بِإِذْنِ اللَّهِ  
بِأَرْوَاحِهِ فَإِنَّ بِنَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٢ - يَهْمِي أَنْ يَكْتُبَ الْحَوَاتِ عَلَى مَصْرُ لِرِطَاسٍ مَسْئُولَةٍ، أَلَا يَكْتُبُ  
عَلَى لِرِطَاسٍ مُسَمَّاةٍ مَهْمًا أَمْكَنَ، وَفَلَتْ خَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرُدَّ مُؤَادًا  
أَحْمَرًا، وَيُصْعِدُ بِجَوَابِ الْمَعْنَى

٣ - يَهْدِي كِتَابَهُ فِتْنَةً بِأَنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْوَحْشِ الرَّجْمِ وَالدَّعْوَى وَالْإِفْلَاحِ

٤ - مَعْنَى أَنْ يَكُونَ كِتَابُهُ مَحْبُوبًا يَوْمَئِذٍ مَعَهَا الْإِنْبَاسُ.

(١) الْمَسْرُوطُ بِمَعْنَى حَسَنِي، يَقُولُ كِتَابُ حَرَفٍ ١١: ١

(٢) إِعْلَامُ الْمُرُفِينِ خَرَانِدَ بَعْلَى بِبُنْيَانِ الْعَصْرِ الْعَدْوَى وَبَشَرِي ٧٥: ١



أحلب الشهيرة، المنصحة، كما سمي له أن ذابح الجبان الحبيبة من المنز  
في الأرم، وتسميه سحطية الناس، ويحصل ثابهم وم، عهم، أو  
لحصول من المنافع اسالته و نكاسد لعمرة

ويصح به أيضا أن ذابح، من من يجرح من يتولى مثل هذا  
لنصفه من الغرور والك، و لعلني على عباد الله، وحاشية الفصل،  
دري الأقدار وهو الإعتدال بما يوقه وما يجيب به، وخاصة ابن اجاب  
و حسن بحوثه، حيث فطر غيره من دهره المصنوب

وقال من حمدان عن الامام سحنون رحمه الله تعالى أنه قال: أفص  
جواب بضوابط منه من فتة سائلة<sup>(١)</sup>

- الذراع ويصح أن يكون المعنى عاماً بما يعني به من الخير، حتى ر  
بعض الاصونير ذكر في القبة لا تصح من معانيه، ولا معنى العلم

قال سلسلي رحمه الله تعالى: أقام فيه بالنور، ولذا جرث قوله  
على غير مستودع، وهذا من جملة أقواله، فيمكن جرمها على غير  
المستودع، فلا يؤتى بها، فإن المستوي إذا أمر مثلاً بنصب عملاً لا يقبل  
من كان صانعاً عملاً لا يعني، دعوة صادقة، وإن كان من الحائض قبل  
لا يعني بهي غير صادقة، وبه ذهب على التوجه في الدنيا، وهو زاهد  
فيها، ضار، فياه، وإن كان رعي في الدنيا، فهي نادرة، من ذلك على  
الحقيقة على اعتداله، وكان محققاً عليها، خلق فياه، وإلا فلا

وعلى هذا الترتيب سائر أحكام الشريعة في لا زمر، ومنتخب التواهي  
من على عن الثمر إلى لأجيب به من السوء، وكان في هذه سبها عو،  
صفت له، أو بهي عن الكذب، وهو صادق النسيان، أو من الترمي  
هو لا يري، أو ع، غشش هو لا يتمسك، أو عن معالقه لا شرار



لا يكون عيماً حتى يعمل في حاشية نفسه ولا يُترجمه الناس عيماً  
لأنه لم يأتهم

وكأن يحكي بحره عي سحت معه رحمه الله تعالى ذكره، سره في  
منه (شرح المذهب) ١

وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «وجدت بعض الأئمة يقولون إن بعض  
من المتكلمين ما هو فوق الوسط، ساءت عي و تقدم في أحكامه، يخصص  
ربما كل متبناً موهوبه ومعه، كان به أن يحمي ما نفعه يفتدي به فيه، فترتب  
بني به عيه من لا تفرقه به بلب، يعمل، فيطلع

وإن قيل: ظهوره بناس به عايه، كما كان رسول الله ﷺ بين  
والهدى، والله أعلم. أحسن لشفيع أصحابهم، لعل يتحدوا  
قدرة، مع ما كانوا يحاولون عليه، يها من يدا عيره» ٢

ويعتد من بعض متابعي أن الشيخ الإمام شرف عي مثلهانوي  
عنه الله تعالى كان يلقى العدا بجوا، شر، العي به من الشوق، وعدم  
شذوذ في أنها بيعت عمل ظهورها أه عده، ولكن لم يأمر القواكه  
بشترها من الشوق طوال عده، لأن عداة ليياهي كانوا يشربها من  
ظهورها، ولم يخف بذلك أحداً، وعيته بعض أصحابه من عده، والله  
سبحانه أعلم

والدروس: وسفي أيضاً أن يكون المصري فبكاً على الحق، حريصاً على  
مزاياه في العلم، لا يسمع أحد بالحاضر من معلوماته، بل يهتم طائفة  
بالحصول من علمه، ولا يذلل ذلك أ يقبل من علاقاه متبنيه،  
وسفي في لا يطلع إلى العلم

أما من القلبية في ذلك الحديث على تقدير صحته<sup>١</sup>، فهو صاحب  
أقوال كما مر من خلطون، وأما السيد المرتضى الذي به حظنا وأمر من  
إبعاده والرجوع إلى الله تعالى، ولكن معظم شعبه الفقه والتفقه

وانصراؤ من بعدہ الٰہی بفضل علیہ المقبول ہو الٰہی معظم احتیادہ فی العبادۃ، ویس ہو صاحب فضل لما صیر اس خدیو

وبذلك يرى أن العبادة لا حلاله كانوا مع كثرة تشجيعهم بالعلم وادفع  
بجتهدون في العبادة أيضاً

فرُّوِي هِن سَهِي امِي پوسف رَحْمَه لَه سَعَالِي اِه كَرِي هِي  
بَعْد وَنِي اَلْمَضْمُونِي رَكْعَه كُل يَوْمِ<sup>(۲۷)</sup>

وَكُلَّ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْفَضْلَانِ بِحَقِّهِمْ أَتَقْرَأُ كُلَّ نَبَلَةٍ إِلَيَّ مِذَا عَشْرِي سَنَةً،  
مِصْرِي عِيشَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً بِكُلِّ مِذَا فِي الْمَسْجِدِ عِيشَةِ لِرِوَالِ

روای بُندر: دسیجته کُتر من عشرین منه فیم یُذیت <sup>۲۷</sup>

وَلَوْلَا اَنْ جَرَّحَ فِي عَظْمٍ مِنْ اُضْرَاجِ رَبِّهِ لَمْ يَرَوْا اَنْ يَسْجُدُوْا  
فِي سَاعَةِ عَشْرِ سَاعَةٍ، وَكَانَ مَجْلِسُهُ مَعْمُورٌ بِذِكْرِ اللهِ<sup>۱۱</sup>

[illegible]

(٩) موكا: أشهر من مرارة الحصى ٣٨٩

(۳) تا بهر ساله منتهی ۱۳۵۰/۱۲

(1) *مدرسة القضاة*، بغداد، 1979.

بها، وتحميماً يمداهب، من خذلها، انصاعاً ونحلياً، فوه يقني، فهو من الراديين مثل أهل رسالة القشيري<sup>(١)</sup>.

ومن اجتمع له الأمران، فهو العالم، وهو الورث على الحقيقة، مثل فقهاء الثابعيين والشافعية والأئمة لأربعة، ومن افتنى طريقهم وجاء على أثرهم

ورب مفرد واحد من الأئمة بأحد الأمرين، عالم بهد أحق بالورث من الفقيه أنسي ليس بعبد، لأن العابد ورب بصو، واسميه ندي ليس بعبد ثم يربث شياً، إنما هو صاحب أموال ينشأ علينا في كسباب العمل، وهؤلاء أكثر فقهاء عصرنا إلا الذين قسروا وعمرو نصالحات، وقليل ما هم<sup>(٢)</sup>.

وإن موله  فتية واحد أنشد على الشيطان من ألف علمه يسى

(١) الإمام القشيري رحمه الله تعالى هو عبد الكريم بن هواز بن عبد الملك بن طاعة بن محمد، الأسناد أبو القاسم القشيري البسابري الشافعي الملقب بـ «مير الإسلام»

صاحب «الرسالة الغنيمة» التي هي من أجل الكتب في التصوف

ولد له سبع الأول من سنة (٢٧٦هـ)، وتوفي ببغداد في سنة (٤١٥هـ)

كان تلمذ أحمد بن حنبل الملقب، ليه في الوعظ والتذكير، كما كان له شأن عظيم في علم الفروسيه واستعمال السلاح، له فيهم دقائق وعظم افتراء به

حد العلم في جهاته عصره مثل الإمام أبي بكر محمد بن بكر الطوسي، ولأسناد الإمام أبي بكر بن مؤلف، والأسناد الإمام أبي إسحاق الأصمعي، والإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله تعالى جميعاً وأخذ الخليل في الأسناد الإمام أبي عبد الله الدقاق رحمه الله تعالى، واعتباره لإمام الدقاق لكرهته طائفة فزوجها به

هذا وكانت له مكانة في الحديث أيضاً، مثل علمه ما كان الخطيب البغدادي يفتي به، وأبو أي (الإمام القشيري) عابده في سنة ثمان وأربعين وأربعمئة وحلقت سجداته وثبتنا به، وكان تلمذه

محمّد بن تاريخ بغداد ١٢٦٦/١٢ طبعات لائحة الكبرى ١٢٨٢/٥ و١٢٨٥هـ، ملحق التحقيق لرسالة القشيري، للشيخ معروف مصطفى الزرق

(٢) مقدمة تاريخ أبي خلدون: ٩٢٤/١









والخامس يشيخه، فأخذ يقول: أيتها شيخ، وهو المصطفى عند الشيخ  
 أبي إسحاق الشيرازي، رَحِمَهُ اللهُ، صاحبُ (المثل) أبي إسحاق الشيرازي  
 (المعاني) <sup>(١)</sup> بعد: إذا تسرى الحُبُّ في قلب

(المختار) عليه أن يذهب، وسعت عن لا حرج وعنده بحث  
 من لا وثوق به، فيعملُ بغيره، فلا يتم جرحُهما عنده.  
 استثنى آخر، وعمل حتى من والده الآخر  
 فإن بعد ذلك، وكان حشاشهم في الحظر ولا حرج، وقد فعل،  
 أخيراً جانت الحظر والترك، فإنه حرج

وإن تدروا من كل حرجٍ بهمة، وإن أينا المنعج في غيره، لأنه  
 ضروري، وهي صورة <sup>(٢)</sup>

دعته. روي رحمه الله تعالى، هناك، وهذا الذي حاربه الشيخ ليس  
 بمرئي، بل لأظهر أحد الأوجه الثلاثة، وهي الثلاثة، وأمّ يع، واحمسي،  
 وظهر أن الحامسي أظهرها، لأنه ليس من أهل الاحمد، وإنما فرضه أن  
 يفتد علماً أهلاً لطلب، وقد فعل ذلك بأحمد مؤيد من ش، مهمل <sup>(٣)</sup>

وقال ابن لهعاه رحمه الله تعالى: إذا اشغبي مقبهي، أغشي  
 حجبيني، وخلصنا عنه، فالأولى أن يأخذ بما يعين أبيه عليه مهمل.  
 وعدي ته، وأخذ بموا الضي لا بعين إليه لقبه مبار، لأن ميله وغفله

(١) الملاحظة من المصباح لبيداني: هذه السبعة من محمد بن عبد الله بن محمد، آخرهم ابن  
 المصباح، عليه شاعري من أهل بغداد، كانت برهنة إليه هي خمسة، وروى المذوقين  
 المذكورة الطراف لزم ما تضمنه وهو في آخر غيره

له (الشمس في القمم) (تذكرة العرب) والعدد في أصول المعنى

أربع للكتاب، ولله بنده سنة ١٢٧٧ هـ (الأعلام ١٠١٤) بصرف

(٢) أصاب الغفري، لأن الصلاح، ص ١٤١ - ١٤٥

(٣) مقدمة المجموع شرح المصباح ١٥





أحدهما يترقبه، وهو ان نظير رأي احسن  
ولفاني لا يبرمه، وهو الأصح، لأنه قد عرف بحكم، والاصر  
استمرز المفتي عليه.

٦- قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «يجب بنفسه أن يحكم  
الأدب مع المفتي، ويجنبه في خطاب رسوله، وهو دين، ولا يومن به  
في وجهه، ولا يعزل به ما يحكمه في كتابه وكفاً وما ملكت يمينه  
الشعبي في كتابه وكفاً، ولا يقول: «أحله حكما هذا أنا، وكذا وقع  
لي ولا يخل به أمانى فلا أؤمير» كذا وكذا.

٧- قال رحمه الله تعالى: «ولا يسأل المفتي وهو قائم أو مسوق،  
أو على حالة ضجر، أو هم به، أو غير ذلك مما يشغل القلب»

٨- وقال رحمه الله تعالى: «لا ينبغي للمفتي أن يطلب المفتي بالحجة  
بعد فناء به، ولا يقول له: «وكم؟ وكيف؟» فإن أحب أن يسكن هذه بصاع  
الفتنة في ذلك، فإن عفا في مجلس آخر، أو في ذلك المجلس بعد  
قبول بقوى مجزئة عن الفتنة

وذكر الشماخي: «لا يُصح من أن يطلب بنفسه بالتدليل لأحد  
أحب طه عنه، وإن يبرمه أن يذكره بالتدليل إن كان معطوفاً به، ولا يبرمه  
ذلك أن يبرم مطلقاً به، لا لقوله: «أبى جبريل يعطيه عنه العامي»

وهذا آخر ما أذن يراعه في هذا الملعب، واحمد به سبحانه أولاً  
وحمداً صلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الرسل، وعلى آله  
وأصحابه أجمعين، وعبر كل من تبعهم باحسان إلى يوم الدين<sup>١١</sup>



صَوًّا، وَالرَّجَبُ سَبْعَةُ شُهُورٍ وَفِيهَا أَهْلَابُ الْمَجِيزِ وَ  
أَحْبَابُ<sup>١٦</sup>

وَظَاهِرُ أَثَرِهَا فِي سَبْعِينَ عَشْرَ مِائَةً وَفِيهَا فِعْلٌ يَعْنِي لِأَعْلَمَ  
كَذَا قَدْ بَيَّنَّا فِي آيَةِ تَجْوِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ ٢٨ أَعْلَمَ

فَأَمَّا قَوْلُ بَرٍّ تُجِيزُ رَحِمَهُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا تَعْلَمُ فَهِيَ مَعْنَى  
لَا تَسْكُنُ إِلَهِي جَوَائِزَ تَجْنِي لَسَحْبَتِ مَوَدِّ عِبِيدِهِ وَلَا يَجِيزُ<sup>١٧</sup>

وَمِنْ أَيْسَرِ إِصْلَاحِ رَحْمَتِهِ أَنْ يَمْلِكُ الْإِلَهِيُّ لِيُخَيَّرَ لِقَبَائِدِ مَنْ يَحْضُرُ  
بِهِمْ وَلَا يَلْبِثُ تَعْلِيمُهُ هَذَا حَوْلَهُ بِوَجْدِ مَنْ تَعْلَمُ لَهُ الْأَحْذُ عَسَا  
وَلَا يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ لَا رَاكِبَ فِي الْعَمَلِ وَلَا يَمِيرُ  
وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا عَلَى تَكْوِينِ تَعْلِيمِهِ مَوْجِبَةً لِي مَعْرِفَةِ الْأَمْرِ فَاسْتَرْهَبْ  
الْإِسْلَامَ بِمَا عَرَفَ

وَمِنْ وَجْهِ تَعْلِيلِ هَذَا بِأَنَّهَا إِذَا تَعْلَمَ أَعْلَمَ مَنْ لَا يَلْمُ  
بِهِ مَا فَتَاهُ بِهِ بَلَّغَ عَنِ الْأَصْحَاحِ فِي تَعْلِيمِهِ كَمَا يَسْعَى وَنَالَهُ بِسَبْرِ ذَلِكَ  
بِهِ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فَتَعْلَمُ بِهِ بِمَحَبَّةٍ وَبِهِ يَتَجَوَّزُ بِهِ أَمْسَكَتْ هَيْبَةً وَتَعْلِيمُهُ  
وَلَا يَحْلُمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَكَّلْ

فَالْأَنْدَى إِذَا حَكَمَ بِهِ سَأَلُكَ لَمْ يَجِبْ<sup>١٨</sup>

وَمِنْ أَيْسَرِ تَجْوِيزِ رَحْمَتِهِ أَنْ يَمْلِكُ الْإِلَهِيُّ لِيُخَيَّرَ لِقَبَائِدِ مَنْ يَحْضُرُ  
بِهِمْ وَلَا يَلْبِثُ تَعْلِيمُهُ هَذَا حَوْلَهُ بِوَجْدِ مَنْ تَعْلَمُ لَهُ الْأَحْذُ عَسَا  
وَلَا يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ لَا رَاكِبَ فِي الْعَمَلِ وَلَا يَمِيرُ  
وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا عَلَى تَكْوِينِ تَعْلِيمِهِ مَوْجِبَةً لِي مَعْرِفَةِ الْأَمْرِ فَاسْتَرْهَبْ  
الْإِسْلَامَ بِمَا عَرَفَ

وَمِنْ أَيْسَرِ إِصْلَاحِ رَحْمَتِهِ أَنْ يَمْلِكُ الْإِلَهِيُّ لِيُخَيَّرَ لِقَبَائِدِ مَنْ يَحْضُرُ  
بِهِمْ وَلَا يَلْبِثُ تَعْلِيمُهُ هَذَا حَوْلَهُ بِوَجْدِ مَنْ تَعْلَمُ لَهُ الْأَحْذُ عَسَا  
وَلَا يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ لَا رَاكِبَ فِي الْعَمَلِ وَلَا يَمِيرُ  
وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا عَلَى تَكْوِينِ تَعْلِيمِهِ مَوْجِبَةً لِي مَعْرِفَةِ الْأَمْرِ فَاسْتَرْهَبْ  
الْإِسْلَامَ بِمَا عَرَفَ

١٦ فتح مذهب كتاب فوائده ٢٦٠ ٦

١٧ فوائده ولا يفتني لَمْ يَجِبْ ١٩



## فهرس الاعلام المترحمه لهم في حواشي الكتب

أ.

- ۵۷ - ايان بن عثمان بن محمد
- ۲ - ابراهيم بن احمد المروري
- ۳ ۱ - ابراهيم بن الحسين السري
- ۱۲۷ - ابراهيم بن خالد الكندي
- ۱۶۲ - ابراهيم بن رستم المروري
- ۱۳۱ - ابراهيم بن علي تشير اوي
- ۱۶۳ - ابراهيم بن علي الطرموسي
- ۱۱۶ - ابراهيم بن محمد الاسفريسي
- ۱۹۳ - ابراهيم بن موسى انشاهي
- ۳۳۶ - الأثرم = احمد بن محمد بن هاشم
- ۲۴۹ - احمد بن ابراهيم ابري
- ۳۶۵ - احمد بن حفص بن علي - فخراني
- ۴ - احمد بن حفص بن الرزقان النخعي
- ۴ - احمد بن الحسين السهمي
- ۱۶۷ - احمد رضا الشجوري
- ۱۱۳ - احمد بن سليمان بن كمال باشا
- ۱۴۶ - احمد بن عبد الرحمن نصري
- ۴۵ - احمد بن عبد الرحيم لعلوي



- امیر کاتب الإنفانی ..... ۱۴۱  
- أنور شہد الکشمیری ..... ۱۶۸  
- الآذر جندی - حسن بن منصور ..... ۱۰۶

(ب)

- البابری - محمود بن محمد ..... ۱۱۸  
- ہند عالم بن نھود عینی ..... ۱۶۷  
- البرودی = عینی بن محمد بن الحسن ..... ۱۰۶  
- أبو یحییٰ براری = أحمد بن علی ..... ۱۰۷  
- أبو بکر التسمانی ..... ۳۸۵  
- أبو بکر بن عبد اللہ حمز بن الطحاوی بن هشام ..... ۵۶  
- أبو بکر بن افریجی = محمد بن عبد اللہ ..... ۱۲۱  
- أبو بکر بقیاء المروزی = عبد اللہ بن حماد ..... ۱۸۱  
- أبو بکر بن محمود الکاسی ..... ۲۶۱  
- الیہیانی - أحمد بن الحسن ..... ۴۱  
- النہری = ابراہیم بن حسن ..... ۲۰۴

(ث)

- تاج المذہب الکوردی = عبد الملک بن یحییٰ ..... ۱۵۵  
- تاج الشریعہ = محمود بن أحمد ..... ۱۱۱  
- المرواشی = محمد بن عبد اللہ ..... ۲۳۱

(ث)

- (نوٹ) - ابراہیم بن عبد الکلیبی ..... ۱۲۷

(ج)

- الجرجانی = محمد بن علی بن عبد اللہ = محمد بن یحییٰ بن مہدی ..... ۱۵۶





(د)

٨١ = دود بن علمي بن نجف الاصمعي الطاهري

(ر)

٩٦ الر مهموري - الحس بن عبد الواس

١١٨ = الربيع بن مسلم السراي

٢٠ = ربيعة بن ربيعة بن ربيعة

٢١ = ربيعة بن ربيعة

٥٩ = رجاء بن رجاء الكندي

٨٦ = رشيد بن رشيد الكندي

١٩٦ = الرضا بن ربيعة بن ربيعة

١٨٣ = الرومي = عبد الواس بن اسحاق

(ز)

٢٦ = زيد بن زيارت اليامي الكوفي

١٤ = الزعفراني = الحسين بن محمد

٢٠ = زحر بن زحر

١٩٩ = زين الدين بن ابراهيم بن يحيى المصري

(س)

١٠ = ساني = أحمد بن عبي

٥٧ = سالم بن عبد الله بن عمر

٢٢ = ساجد = عبد السلام بن محمد الشوحي

١٥٦ = سراج الدين الهندي = عمر بن إسحاق

١٩٢ = السرحسي = محمد بن أحمد = محمد بن محمد

٢٥٤ = أبو السعود = محمد بن محمد الحمادي

- اجمال عصري = محمود بن احمد . . . ۱۵۰  
- الجورجاني = موسى بن سليمان . . . ۱۴۰

## (ج)

- جاکم سہید - محمد بن محمد . . . ۱۶۲  
- جحر بن = علي بن نجيب بن حرب . . . ۹۷  
- جحر (اسلم) علي بن احمد . . . ۹۲  
- جحر بن حمد اور عفراني . . . ۱۴۳  
- جحر بن زياد اللؤلؤي . . . ۱۳۴  
- جحر بن عبد الرحمن بن خلد بن امهر جحر . . . ۶۶  
- جحر بن منصور الاوربلي لاصي خوار . . . ۱۰۶  
- جحر بن حسن بن حليم النعيمي . . . ۵۰  
- جحر بن علي المصري النعيمي . . . ۲۴۶  
- جحر = محمد بن علي . . . ۲۶۲  
- جحر = محمود بن احمد . . . ۱۵۰  
- ابو الجحر = عثمان بن عيسى الاسدي الهمداني جحر بن جحر المصري ۲۵  
- ابو جحر الكبير = احمد بن جحر . . . ۱۴۰  
- جحراني = عبد العزيز بن احمد . . . ۰۶  
- جحراني الحسين بن حسن . . . ۶۰

## (خ)

- خارجه بن ريد بن ثابت . . . ۵۶  
- خصال = احمد بن عمر بن مہر . . . ۱۰۵  
- خصلہ الصادق = احمد بن علي . . . ۱۸  
- خوارزمي = محمد بن الحسين البخاري . . . ۱۴۱  
- خير الدين بن احمد برمكي . . . ۱۹۶

(ط)

- ۴۹ - طوسی من کتب الامامی  
 ۹۶ - قطعاوی = احمد بن محمد بن صلاح  
 ۱۱۱ - قطعاوی (القطعاوی) = احمد بن محمد بن اسماعیل  
 ۳ - قطعاوی = ابراهیم بن علی  
 ۷ - قطعاوی = محمد بن عبد القوی

(ط)

- ۱۰ - طبرستان احمد بن محمد بن اسماعیل  
 ۱۱۱ - طبرستان احمد بن محمد بن علی بن عبد الله بن طبرستان

ع

- ۳ - عابدی = محمد بن علی بن عابد  
 ۵۸ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۵ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۱۷ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۱۵۲ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۱۱۳ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۱۱۷ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۸ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۲ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۳۸۵ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۶ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۱۶ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۷۵ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد  
 ۲۵۰ - عابدی = عابد بن محمد بن علی بن عابد

- ۵۲ - محمد بن النعمان المجر (م)  
 ۱۸۹ - السعدی - غنی بن الحسین  
 ۴۸ - ابو مسلم بن عبد الرحمن  
 ۱۶۵ - مسلم بن شیبہ الکوفی  
 ۶۶ - مسلم بن عبد الحمید حرمی  
 ۵۶ - حماد بن -  
 ۳۸۴ - اسماعیلی = ابو القمطر - بن مکر  
 ۱۱۷ - ابو حمی - عبد الرحمن بن ابی مکر

(ش)

- ۱۹۲ - ایشاطی = ابرہیم بن موسی  
 ۲۵۹ - ابن اشیعہ الکبیر = محمد بن محمد ابن حنی  
 ۱۵ - شاد وی اے = حمد بن عبد الرحمن  
 ۲۰ - شریح بن الحداد القاطی  
 ۲۵ - الشمری = عامر بن شمر خیل  
 ۱۹۸ - الشمری = عبد الوہاب بن احمد  
 ۱۰۰ - شمس لاشعہ = عبد الغفر بن حمد لحدوی  
 ۱۳۱ - الشیرکی - ابرہیم بن علی

(ص)

- ۳۸۵ - ابن صباغ = عبد المسد بن عبد الواحد  
 ۵۲ - صبیح بن عقیل  
 ۱۴۶ - الصمد التہید = حماد بن عبد الغفر  
 ۲۲ - ابن صلاح - فلاح بن عبد الرحمن  
 ۲۲۶ - الصبری = عبد الواحد بن الحسین = صبر بن علی





- ۳۸۰ - عبد الكريم بن هوارر القشيري
- ۱۸۴ - عبد الله بن أحمد البغدادي المعروف بـ
- ۱۰۹ - عبد الله بن أحمد السلمي
- ۲۰۹ - عبد الله بن محمد السدي
- ۱۱۰ - عبد الله بن محمود الموصلي
- ۳۰ - عبد الله بن وعيد القهري
- ۲۲ - عبد الله بن يزيد بن هرم الأحم
- ۱۵۵ - عبد الحميد بن نعمان الكوردي
- ۱۸۹ - عبد الصمد بن عبد العزيز الكرمي (ابن ملت)
- ۱۶۴ - عبد الملك بن عبد الله الجوسي (امام الحرمين)
- ۱۸۳ - عبد الواحد بن إسماعيل الروي
- ۳۴۶ - عبد الواحد بن الحسين الصيمري الشافعي
- ۱۱۸ - عبد الواحد بن أحمد الشافعي
- ۲۱۱ - عبد الواحد بن أحمد بن وهاب
- ۱۰۵ - عبد الله بن الحسين الكرخي
- ۵۵ - عبد الله بن عبد الله بن عبيد بن مسعود
- ۲۵ - عثمان بن عاصم الأسدي
- ۲۲ - عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح
- ۵۴ - هرون بن بزيو
- ۲۷۵ - أبو القاسم بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام
- ۱۷۲ - عصام بن يوسف البجلي
- ۱۶۶ - أبو عصام المعروف بـ - يوحى بن يزيد
- ۵۷ - عطاء بن أسلم
- ۲۴ - علقمة بن قيس السخمي
- ۱۰۸ - علي بن بن بكر المغربي

- ١٢٥ - محمد بن حمام بن عبد الله بن
- ١٤١ - محمد بن الحسين بن سفيان بن عمرو بن عبد الله
- ١٣٨ - محمد بن أحمد الكوفي
- ٧٢ - محمد بن مسلمة
- ٣٦ - محمد بن مسعود بن يحيى
- ٤٩ - محمد بن شجاع بن يحيى
- ٨٣ - محمد بن شعيب
- ١٢١ - محمد بن عبد الله بن العربي بن عاصم
- ٢٣١ - محمد بن عبد الله بن حريش
- ٢٥٢ - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
- ١٤٣ - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
- ١٦٠ - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٣٨ - محمد بن علي بن سعيد المصري
- ٢١٢ - محمد بن علي بن محمد بن محمد
- ١٥٦ - محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله
- ١٦٢ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ١٦٤ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ١٨٠ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٣١ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٥٤ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٥٤ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ١١٤ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٠٧ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ٢٣١ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ١٧٢ - محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله



- شامہ بن دعاۃ السدوسی .. .. . ۵۵
- الفدوری = أحمد بن محمد .. .. . ۱۰۸
- الفراءى = أحمد بن یحییٰ .. .. . ۲۵۹
- العنبري = عبد الکرم بن هارون .. .. . ۳۸۱
- القفال المروزي = عبد الله بن أحمد .. .. . ۱۸۱
- القمي = علي بن موسى .. .. . ۱۵۲
- القمباني = محمد بن حماد الدين .. .. . ۱۲۵
- ابن بزم الجوزية = محمد بن أبي بکر .. .. . ۱۶

(ک)

- الکاساني = أبو بکر بن محمود .. .. . ۲۶۱
- الکاکي = محمد بن محمد الحارثي .. .. . ۲۳۸
- الکرخي = عبد الله بن الحسن .. .. . ۱۰۵
- الکرندي = محمد بن محمد .. .. . ۲۰۲
- الکبباني = طیب بن شعب .. .. . ۱۶۵

(ل)

- الليث بن سعد الفهمي .. .. . ۳۱
- أبو الليث السمرقندي = نصر بن محمد .. .. . ۱۴۷

(م)

- المازوني = علي بن محمد بن حبيب .. .. . ۳۲
- المصنوعي = محمود بن أحمد .. .. . ۱۱
- محمد بن أبو حاتم بن العبد المصابري .. .. . ۲۲۸
- محمد بن أحمد السرخسي (تصانيفه) .. .. . ۱۶۲
- محمد أمين بن عمر بن عابد .. .. . ۱۰۳
- محمد بن أبي بکر بن قوم مجوز .. .. . ۱۶

- التمسبی = عبد اللہ بن محمد ..... ۱۱۹  
 - مصر بن محمد التمسقندی (ابو القلیبہ) ..... ۱۴۷  
 - روح بن یزید (ابو عصمة المروزی) ..... ۱۶۶  
 - النوروی = یحییٰ بن شریف ..... ۱۵

(ھ)

- ہارون بن یحییٰ الدین ہرجانی ..... ۱۱۲  
 - اس ہرمز = عبد اللہ بن یزید بن ہرمز الأصم ..... ۲۱  
 - شیخ الاسلام الہروی = أحمد بن یحییٰ ہمدانی ..... ۲۱۹  
 - ہشام بن الحکم ..... ۶۲  
 - ہشام بن عیدانہ الکری ..... ۱۵  
 - ابن نہام = محمد بن عبد الوہاب ..... ۱۲  
 - الہدیٰ بنی = محمد بن عبد اللہ ..... ۱۲۳  
 - الہیثم بن جمیل الأندلسی ..... ۳۳۷  
 - الہیثم بن شعیب النحوی دمسری ..... ۲۵

(و)

- وکیع بن الخریج البزوسی ..... ۶۹  
 - ولی اللہ دہلوی = أحمد بن عبد الرحیم ..... ۴۵  
 - ابن وہاب = تیبہ الہدابی = أحمد بن وہاب ..... ۲۱۱

(ی)

- یحییٰ بن شریف النوروی ..... ۱۵  
 - یوسف بن عبد اللہ بن عبد ظہیر النعمری ..... ۶۷

- ۱۵۶ - محمد بن یحییٰ بن مہدی سجستانی .
- ۱۵۱ - محمود بن أحمد الحنفی . . . . .
- ۱۱۰ - محمود بن أحمد الزمخشری . . . . .
- ۲۶۶ - محمود بن اسرائیل بن عبد المؤمن بن قاضی سداوہ . . . . .
- ۵۴۳ - محمود بن أحمد بن مازہ . . . . .
- ۸۱ - محمود بن حنبل . . . . .
- ۱۲۸ - محمود بن محمد الباری . . . . .
- ۱۱۲ - المرحوم = یحییٰ بن یحییٰ . . . . .
- ۱۰۸ - المرحوم = یحییٰ بن یحییٰ . . . . .
- ۱۱۵ - مرقی = یحییٰ بن یحییٰ . . . . .
- ۲۴ - مسعود بن الاحمد الهمدانی . . . . .
- ۱۲۶ - معلی بن محمد الرازی . . . . .
- ۲۷۶ - ابو الیاس السیسی = مسعود بن محمد . . . . .
- ۴۷ - مکحول بن یحییٰ بن یحییٰ . . . . .
- ۱۸۹ - ابن ملک عبد اللطیف بن عبد جبر النکمرانی . . . . .
- ۲۳۰ - ملا خسرو = محمد بن فرید . . . . .
- ۲۵۲ - ملا فروغ = محمد بن عبد العظیم . . . . .
- ۱۲۸ - ابن المنذر = محمد بن ابی اہیم بن یحییٰ السدوسی . . . . .
- ۱۰ - ابو موسیٰ = عبد اللہ بن محمد . . . . .
- ۴۰ - موسیٰ بن سلیمان = المرحوم حاتم . . . . .
- ۲۷۶ - مسعود بن محمد السیسی . . . . .

(۱)

- ۱۷۳ - اسحاق بن أحمد بن محمد . . . . .
- ۱۶۱ - ابو یحییٰ = یحییٰ بن یحییٰ . . . . .

# فهرس الموضوعات

• المقدمة ..... ٥

## الفصل الأول

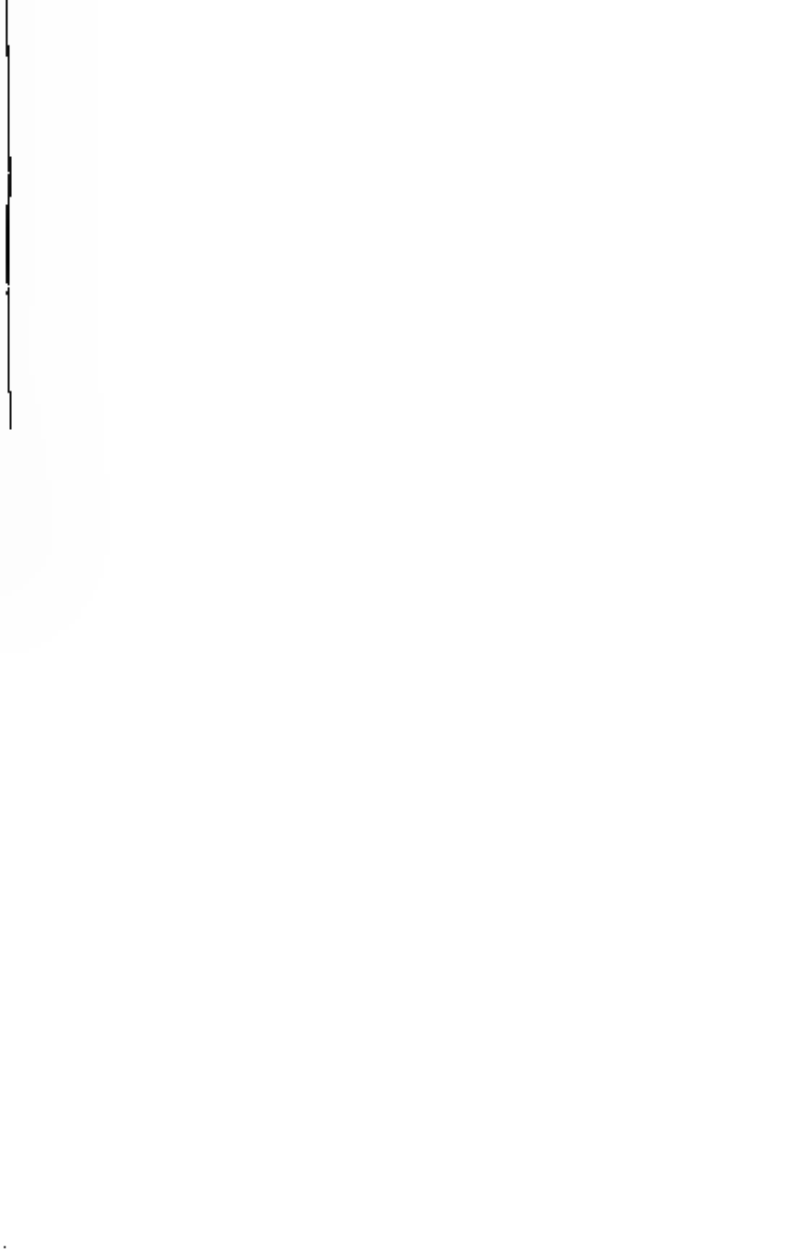
### مفتوى وحضورتها

- البحث الأول: الفتوى في اللغة والاصطلاح ..... ٩
- الفتوى في اسمها ..... ٩
- الفتوى في الاصطلاح ..... ٩
- البحث الثاني: أقسام الفتوى ..... ١١
- أولاً: الفتوى بشرعية ..... ١١
- ثانياً: الفتوى بغيره ..... ١٢
- ثالثاً: الفتوى بغيره ..... ١٢
- البحث الثالث: الفرق بين الإفتاء وإفتاء ..... ١٤
- البحث الرابع: بهب اسلف للفتوى ..... ١٥

## الفصل الثاني

### مذهب المفتوى في عهد الفتوى

- البحث الأول: الفتوى في عهد النبي ﷺ ..... ٣٧
- البحث الثاني: منهج الصحابة والتابعين في الإفتاء ..... ٤١
- البحث الثالث: الفتوى في عهد الصحابة رضي الله عنهم ..... ٤٣



١٧١ - الطبقة الثالثة مسائل النوازل وأحداث

١٧٥ - تقسيم الشيخ أبي الله النطوي بمسائل المحتسنة

### الخصم الرابع

تجيب قواعب رسم الشافعي

على مذهب الحنفية

١٨ - الأصل الأول شروط المعنى

١٨٢ - شروط ثمانية المعنى

١٨٧ - هل يشترط للمعنى مذهب أو يعرف دله؟

١٨٨ - شروط للمعنى المتعلق عند نفس صريح الإمام

١٩٨ - الأصل الثاني، د. ك. في المسألة ثوب واحد

١٩٩ - الأصل الثالث، د. ك. في المسألة ثوبان أو ثوب

٢٠٦ - الأصل الرابع، ثوبين معني متعلقين بما رجحه أصحاب الترجيح

٢٠٨ - الأصل الخامس، بثمة المعنى على الكتب المعشرا في مذهب

٢٠٩ - الوجه الأول، عدم الاطلاع على حد مؤلفه

٢١٠ - الوجه الثاني، جمع مؤلفين في صفحة

٢١٤ - الوجه الثالث، لاختصاص المحل بهم

٢١٥ - الوجه الرابع، ندرة الثناء

٢١٦ - الوجه الخامس، بحث في منه يكف إلى المؤلف

٢١٧ - الوجه السادس، كون الكتب في موضوع نفسه

٢١٩ - الأصل السادس، لترجح الصريح ولترجح الاترسي

٢٢٣ - الأصل السابع، صلب الترجيح

٢٢٥ - الأصل الثامن، معرفة الترجيحات

- ٤٦ • المبحث الرابع - الفتوى في عهد التابعين
- ٤٨ - قسم لأهل الفتوى الذين مضوا من الإختلاف فيما لم يقع
- ٥٠ • القسم الثاني بعداهم الذين أخذوا في المسائل التي لم تقع، وحدثهم
- ٥٤ - ثمة الفتوى في عهد التابعين
- المبحث الخامس أسباب اختلاف الصحابة والتابعين والفقهاء
- ٦٦ • المبحث السادس بطون الفتوى
- ٦٨ • المبحث السابع أصحاب الحديث وأصحاب الرأي
- ٧٣ • المبحث الثامن ظهور المذاهب بفقهاء
- ٧٥ • المبحث التاسع مسألة تقليد وتبعية

### الفصل الثالث

#### طبعات شافعية

- ١٠٣ • المبحث الأول طبقات فقهاء الحنفية ..
- ١٢٧ • المبحث الثاني طبقات فقهاء الشافعية
- ١٣٤ • المبحث الثالث طبقات مسائل الحنفية
- ١٣٧ • العقد لأولى مسائل لأصول أبي طاهر الزبيدي
- ١٣٧ ١ - (مسرط) إمام محمد رحمه الله تعالى .. .. .
- ١٤٢ ٢ - الجامع الصغير .. .. .
- ١٤٨ ٣ - الجامع الكبير .. .. .
- ١٥٤ ٤ - إزديادات، وإزديادات الزبيدي
- ١٥٧ ٥ - السمر الصغير
- ١٥٨ ٦ - السمر الكبير .. .. .
- ١٦٥ - لفظه مثابه مسائل سوانح

- الوجه الأول: تغير الحكم بتغير العلة ..... ٢٨٦
- تفرق بين العلة والحكمة ..... ٢٨٦
- مقاصد تشريفة ..... ٢٩٠
- أنواع العلة ..... ٢٩٣
- الوجه الثاني: تغير الحكم بتغير العرف ..... ٢٩٦
- تعريف العرف ..... ٢٩٦
- أنواع العرف ..... ٢٩٦
- ١ - عرف النفقي ..... ٢٩٧
- ٢ - عرف النسبي ..... ٣٠١
- أنواع الأحكام التي تتغير بالتعامل ..... ٣٠١
- الوجه الثالث: تغير الأحكام بالضرورة والحاجة ..... ٣١٣
- أولاً: ضرورة ..... ٣١٤
- ثانياً: الحاجة ..... ٣١٦
- الوجه الرابع: تغير الأحكام لسد الفرائع ..... ٣٢١
- تعريف الفريعة لغة وشرعاً ..... ٣٢١
- دليل اختيار سد الفرائع ..... ٣٢١
- أنواع الفرائع ..... ٣٢٢

### الفصل السابع

#### نكاح، إلق، ومهنة

- تمهيد ..... ٣٣٣
- البحث الأول: متى يجب الإناء؟ ومتى يحرم؟ وشك الماشاع ..... ٣٣٤
- حي الفلوى ..... ٣٣٤
- متى يجب الإناء؟ ..... ٣٣٤



- الأصل التاسع : إذا لم يوجد ترجيح لقول من الأقوال ..... ٢٢٨
- الأصل العاشر : المذهب المخالف معتبر في عبارات الفقهاء ..... ٢٢٢
- الأصل الحادي عشر : شروط الإفتاء بالروايات الضعيفة والمرجوحة ..... ٢٢٦

### الفصل الخامس

#### الإفتاء بمذهب آخر

- تمهيد ..... ٢٤٣
- الحالة الأولى : الإفتاء بمذهب آخر لضرورة أو حاجة عامة ..... ٢٤٤
- شروط لإفتاء بمذهب آخر بسبب الحاجة أو عموم البرى ..... ٢٤٦
- حكم التقليد ..... ٢٤٩
- الحالة الثانية : الإفتاء بمذهب آخر لرُجوعان دليل ..... ٢٥٩
- الحالة الثالثة : إذا قضى القاضي بغير مذهبه ..... ٢٦٣
- هل يرفع الخلاف المنظم بالإجماع الأخير ..... ٢٦٨
- إذا كان القضاء نفسه مجتهداً فيه ..... ٢٧٠
- هل يترتب أن تكون المسألة مجتهداً فيها في انقضاء الأول؟ ... ٢٧٢
- القضاء بغير المذهب الأربعة ..... ٢٧٤
- هل يشترط أن يكون القاضي عالماً بالمذاهب؟ ..... ٢٧٧
- قضاء القاضي المقلد بخلاف مذهب إمامه ..... ٢٧٨
- أمر السلطان أو الأمير في مسألة مجتهد فيها ..... ٢٨١

### الفصل السادس

#### تميز الأحكام بتغير الزمان

- تمهيد ..... ٢٨٥



- ٢٣٥ ..... • متى يحرم الإفتاء؟
- ٢٣٩ ..... • الامتناع عن الفتوى
- ٢٤٥ ..... • المبحث الثاني: الرجوع عن الفتوى وأحكام بعضها
- ٢٤٥ ..... • الرجوع عن الفتوى
- ٢٤٥ ..... • أحكام نظر الفتوى بعد الرجوع عنها
- ٢٤٨ ..... • إعلام المفتي بالرجوع عن الفتوى
- ٢٤٩ ..... • حكم الضمان على المفتي المنعطف
- ٢٥٠ ..... • المبحث الثالث: الأجرة على الإفتاء
- ٢٥٢ ..... • المبحث الرابع: منهج الإفتاء
- ٢٥٢ ..... • تصور، نشورة المذول عنها
- ٢٥٥ ..... • التكليف الشرعي
- ٢٥٧ ..... • الجواب على أسرار المسومات أو الظواهر
- ٣٦١ ..... • المبحث الخامس: آداب الإفتاء وكتابة الفتوى، والمفتي في نفسه
- ٣٦١ ..... • آداب الإفتاء
- ٣٧٤ ..... • آداب كتابة الفتوى
- ٣٧٥ ..... • آداب المفتي في نفسه
- ٣٨٢ ..... • المبحث السادس: أحكام الاستفتاء
- ٣٨٩ ..... • فهرس الأعلام، المترجم لهم في حواشي الكتاب
- ٤٠٢ ..... • فهرس للموضوعات